الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعلـيم العــالي و البـحث العــلمي

كليــة الآداب و اللــغات و الفنــون قسم اللغة العربية و آدابها

مستويات الأفعال الكلامية في الخطاب القرآني

سورة الكهف أنموذجا

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في اللسانيات التداولية

إعداد الطالب: إشراف:

خلوفي قدور أ.الدكتور بن عيسي عبد الحليم

لجنة المناقشة:

-أ.الدكتور: بكري عبد الكريم:جامعة وهران1.....رئيسا

-أ.الدكتور: بن عيسي عبد الحليم:جامعة وهران1.....مشرفا و مقررا

-أ.الدكتور: زرادي نور الدين:جامعة وهران1.....مناقشا

-أ.الدكتور: بلقندوز هواري:جامعة سعيدة.....مناقشا

-أ.الدكتور: لزعر مختار:جامعة مستغانم.....مناقشا

-أ.الدكتور: لعسال لخضر:جامعة مستغانم.....مناقشا

السنة الجامعية: 2014- 2015

بسم الله الرحمــن الرحيــم

يقول المولى عز و جل:

" وَتِلْكَ الأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُواْ وَيَتَّخِذَ مِنكُمْ شُهَدَاء وَاللَّهُ لاَ يُحِبُّ الظَّالِمِينَ".

صدق الله العظيم

إهـداء

إلى أبي..

في الجــوار الأكـــرم

إلى من أرى الدنيـــا بضحكـاتهم

و كتبـــت الرســالة بصحـبتهم

و مع وقع صدى صيحـاتهم رؤياي:

نور الإسلام، محمد، سارة، غزيل.

أ. خلوفي

شكر و تقدير :

أتقدم بالشكر و التقدير لأستاذي القدير الأستاذ الدكتور عبد الحليم بن عيسى الذي يسّر لي كثيرا من صعوبات البحث بتوجيهاته المعرفية و إرشاداته المنهجية القيمة، و تزويدي بكل كتاب احتجت إليه، فما ضن عليّ بوقت أو جهد أو توضيح، وبفضله أخرج هذا البحث على صورته الحالية.

كما أشكر الأستاذ الدكتور مختار لزعر حيث أعار لي كثيرا من كتبه القيمة، و كان كعادته متواضعا معطاء في مجال العلم و المعرفة فلسيادته فائق احتراماتي و خالص الشكر على ما أسدى. وكذلك أقدم شكري لزملائي الأساتذة في كلية الآداب و اللغات لترجمتهم الكثير من الكتب الإنجليزية، فجزاهم الله خير جزاء.

مقدمة :

ولدت في مطلع النهضة اللسانية الحديثة تيارات لسانية جديدة، منها النظرية التداولية التي راحت ترصد مسار الظاهرة اللغوية من حالة الانغلاق على اللغة؛ أي استقراء وحداتها من خلال البنية السطحية الصورية، إلى الانفتاح نحو دراسة النص في شموليته و عالميته؛ أي الاهتمام باللغة بوصفها فعلا كلاميا تبادليا لجملة من العلاقات الاجتماعية. ثم إن النظرية التداولية في غمرة طموحها إلى أن تكون العلم الشامل الجديد الذي يسعى إلى تحديد شروط نجاح أو فشل العملية التواصلية الاجتماعية، قد أحيى الكثير من العلوم القديمة و استحوذ على علوم يافعة و تسلح ببعض الوسائل العلمية الأخرى كالفلسفة و المنطق واللسانيات و علم النفس المعرفي إيمانا منه بأن التواصل الاجتماعي يكشف عن مستويات تعبيرية و أفعال كلامية مختلفة و متعددة. و تعتبر النظرية التداولية اتجاها لسانيا يؤكد تجاوز حدود الجملة المعيارية إلى الخطاب بأفقه الواسع الممتد، و لذلك يأخذ بعين الاعتبار عوامل لغوية و أخرى خارج اللغة و النص؛ أي حالات و وضعيات في غيابها لا يمكن ترجيح القصد و القبض عليه.

و تأتي نظرية الأفعال الكلامية في طليعة المفاهيم الجديدة التي تبوأت مقاما أثيرا و مميزا من اهتمامات النظرية التداولية؛ فرغبة منّا في التقدّم صوب الخطاب القرآني برؤى الحاضر و منجزاته حاولنا اسقاط بعض مفاهيم هذه النظرية التي ارسى قواعدها أوستين AUSTIN و سيرل SEARLE حتى نبرهن عن وجود منحى تداولي و تأويلي في الخطاب القرآني و حتى نتمكن من إعادة قراءته انطلاقا من تفاعلنا مع مختلف المكتسبات العلمية الألسنية الحديثة التي تخدم الهدف المنشود. الأمر الذي دفعنا إلى المزج بين الموروث الأصولي و ما قدّمته الدراسات اللسانية الحديثة من نظريات تحاول رسم حدود تحليل اللغة و بيان أسرارها.

إن الذي دفعنا إلى اختيار هذا الموضوع هو إيماننا بأن الخطاب القرآني أضحى مع تقادم الزمن يتطلب قراءات و تفسيرات جديدة تواكب معطيات العصر. و إن وُجدت بعض الدراسات اللغوية الحديثة التي حاولت إبراز ما فيه من ظواهر لغوية ذات منحى تداولي إلا أنها ظلت محتشمة لم تسمح لنفسها اختراق واستنطاق لغته التي تنطلق منها المعاني وتنجلي دلالات الألفاظ و الأفعال، و لربما ذلك راجع إلى قداسته و إعجازه الأسلوبي.

إن محاولة إسقاط بعض نظريات و مفاهيم الدرس اللغوي الغربي على الخطاب القرآني لا يعني استنساخها، ولكن تحقيق لتفاعل مميّز منتج يسمح للقارئ اكتشاف مقاصد الخطاب وحصرها. و إذا سلّمنا بأن الخطاب ملفوظ؛ فقد نكتفي بتفسير ظاهري حرفي للوصول إلى القصد، وقد نتّجه إلى روح الخطاب لبلوغ مراد المتكلم؛ و هذه إحدى المنطلقات الأساسية التي اعتمدها علماء الأصول حين انطلقوا من وحدة الخطاب القرآني و انسجامه؛ بل كان ذلك أساس اجتهادهم ساعين إلى تحديد منظومة إجرائية ذات مستويات محددة تعطي للخطاب القرآني خصوصيته و مرونته و تسمحان له بالاستجابة لمتطلبات العصر.

إن دراسة الأفعال الكلامية في الخطاب القرآني هو استعراض فكرة أن علماء الأصول لم يتوقفوا عند الطرح اللساني فحسب، و إنما تجاوزوا ذلك بإدخال الخطاب في حركية المعرفة المعاصرة على أساس أنه ملفوظ تحدّده الكتابة، فلابد ،إذن، أن يحتكم إلى منظومة لغوية و اجتماعية في بُعدها العلائقي مع المنظومة المعرفية، ثم بيان أن الخطاب استخدم الوظيفة الاستعمالية الإنجازية مع الإشارة إلى المحطات الإنجازية للأفعال الكلامية في الخطاب القرآني ذلك أن العناصر اللغوية المكونة له قد تغدو هي النواة المتحكمة في ترجيح الدلالات و استنباط الأحكام.

ولذلك اقتضى المقام أن ندرس الأفعال الكلامية وفق مقاماتها المتنوعة و بياناتها المتعارضة ومستوياتها المترتبة، فصار عنوان بحثنا:" **مستويات الأفعال الكلامية في الخطاب القرآني**"؛ و لقد رافقني خلال كل ذلك صعوبات كثيرة من أن المادة التي تتعلق بالبحث لم تكن متبلورة كمنهج قائم بذاته في التراث؛ بل هي عبارة عن إشارات مبثوثة في ثناياه، و بمفاهيم مختلفة قد لا يستطيع الباحث إبراز معانيها و دقائقها إلا بعد الرجوع إلى قراءة المصادر و المراجع ليستخلص ما له علاقة بالبحث؛ و لما كانت الدراسة العلمية لا تستطيع الانسلاخ عن المنهج ارتأينا أن نستعين بالمنهج الوصفي التحليلي القائم على وصف كل القضايا المعرفية التي تعالج الجانب التداولي من جهة نظرية الفعل الكلامي سواء في بعده التراثي أوالحداثي؛ وهو أسلوب يتجاوز دراسة المستوى المعجمي باحثا عن علاقة العلامات بمستخدميها، مما يبرز أهمية دراسة اللغة سواء أكان ذلك في حيز الاستعمال الفني القديم أم في الاستعمال الفني الحديث كما يتصوره الدرس اللساني المعاصر.

وكانت طبيعة الموضوع تقتضي بأن أجعل البحث في أربعة فصول يتقدمها مدخل و تقفوها خاتمة.ففي المدخل قدّمنا لمحة وجيزة عن أهم البدايات الأولى لنشأة نظرية الأفعال الكلامية وأبرز الرواد المؤسسين لها مستخلصين من خلالها الدور الوظيفي للغة في التعبير والاستعمال و رأينا أن ثمة نوعين من الاستعمال اللغوي، استعمال اللغة وظيفيا، و استعمال دلالي - باعتباره فعل إنتاج- لا يمكن تصوره إلا من خلال الوضع المقامي الذي يوجد فيه المؤول.

وقد تحدثنا في الفصل الأول عن قضايا تتعلق بمفهوم الأفعال الكلامية، مطلقاتها التأسيسية و أسسها المنهجية، وتتعلق أيضا بمراحل تطور هذه النظرية ومدى علاقتها بالنظرية التداولية و في هذا المجال استعرضنا جهود جون أوستين J.Austin مؤسس و رائد نظرية الأفعال

الكلامية و الذي انتهى به الأمر إلى تحديد مفهوم الفعل الكلامي الذي كان يراه فعلا تأسيسيا للعلاقات الاجتماعية إلا أنه اعترف بقصور أبحاثه ودعا الباحثين إلى الذهاب أبعد لاستكمال معالم النظرية، ثم انتقلنا إلى عرض المرحلة التالية التي تمثلت في مساهمة جون سيرل J. SEARLe و تتبعه لمراحل تطور مفهوم الفعل الكلامي مستدركا مواطن الخلل في أعمال أوستين AUSTIN، بحيث عبّرت هذه المرحلة، أي مساهمات سيرل SEARLE، عن النضج الذي استوى عليه مفهوم الأفعال الكلامية سواء في دقة الضوابط التي وضعها سيرل SEARLE لاستكمال الإطار العام للنظرية أو في محاولة التخلص من جوانب النقص الذي انتاب التوزيع الأوستيني الخماسي للأفعال الكلامية، لنواصل بعدها الحديث عن آراء بعض الباحثين الغربيين و مساهماتهم العلمية البنّاء في تطوير قواعد النظرية و التأكيد على طابعها الإيجابي .

أما الفصل الثاني فحاولنا أن نتوقف عند مفهوم الخطاب القرآني عند الأصوليين؛ وهو منحى أردنا من خلاله تحليل الآليات المعتمدة من قبل علماء الأصول في تحليل الخطاب لنؤكد على أن البحث الأصولي اهتم بالمنحى التأويلي لتعيين مقاصد الخطاب و تقديم الدلالات التي تطلبها منه البيئة الجديدة، لنتحدث بعدها عمّا قدمته الدراسات القرآنية للدرس الأصولي من أبعاد سياقية، بحيث لم تعد تكتمل دلالة الخطاب العامة بغير أن نضعه في سياقه التاريخي و الاجتماعي و الثقافي؛ و لذلك اقتضى الأمر البحث في حقول النظريات التأويلية و فروعها المختلفة لارتباطها بالنص و الخطاب كاشفين عن وجه الخطاب الأصولي في بُعده الجدلي مع مستجدات الواقع، و ما أضافه إلى نظريات القراءة و استراتيجيات التأويل، كما بسطنا الحديث عن مفهوم الخطاب في الفضاء المعرفي الغربي لنقارب بينه وبين عديد من المسائل ذات الطابع اللغوي و البلاغي التي وردت في الدرس اللغوي العربي.

أما في الفصل الثالث فحللنا المنطلقات التأسيسية لعلماء الأصول التي بلورت أسس نظرية تحليل الخطاب، و كيف أنهم تجاوزوا الطرح اللساني، و البنية التركيبية الشكلية للقرآن الكريم فوضعوا معايير للفهم والتأويل لإبراز قوة نظامه البياني و إعجازه اللساني من خلال البحث في ظاهرة الخبر و الإنشاء و مختلف الظواهر اللغوية المتفرعة عنهما بحكم أن اللغة العربية تشتمل على مستويات تعبيرية متعددة تحمل قوى إنجازية تتغير حسب المقامات المختلفة الأمر الذي دفعنا إلى إزاحة النقاب عن الجهد المبذول الذي وقف عند دراسة ما يسميه الدرس الأصولي ب " ألفاظ العقود و المعاهدات و المعاملات " على أساس أن الخطاب القرآني هو أداة لممارسة الفعل على المتلقي.

أما الفصل الرابع فهو منجز و بحث تطبيقي حاولنا - قدر الإمكان - إبراز بعض الأفعال الكلامية المباشرة ذات الطابع الحرفي المفرداتي، و غير المباشرة التي تدل أنساقها التركيبية على معنى لايبتغيه المتكلم، فكأنه يقول شيئا و يعني به شيئا آخر؛ثم عرضنا بعض قضايا التركيب كالتقديم و التأخير و الحذف و العطف...التي لها انعكاسات دلالية وتحظى بسلاسة أكبر تمنح الخطاب بعدا تأويليا و تداوليا ناميا يكشف عن قوة الأفعال الإنجازية و مستوياتها المختلفة، ليبقي مجاله الدلالي منفتحا و ممتدا عبر الزمان؛ فضلا على أن العبارات البارزة في النص القرآني، كما سنرى، تنفرد بمواصفات صوتية و تركيبية و دلالية و تداولية تظهر من خلال توظيف الصور البلاغية كالاستعارة والكناية أو من خلال استراتيجية القلب المعتمدة في بعض الصور البلاغية التركيبية كالتقديم والتأخير. وقد أضحى الخطاب القرآني مع مرور الزمن يتطلب قراءات و تفسيرات جديدة تتجاوز القول بتضييق مسالك النظر فيه و تدعو إلى مراجعة سر تفاوت نظم على نظم واختلاف أسلوب على أسلوب وبلوغ هذا الأسلوب درجة الكفاية اللغوية و التعبيرية الأمر الذي لاحظناه مع علماء الأصول إلى دراستهم

للظواهر اللفظية و الدلالية متوسلين بمصادر و مناهج جديدة تفضي الى التوقف عند سر اختيارات القرآن الكريم اللغوية و طريقة توزيعها.

بهذا الوعي الذي لم ندّخر جهدا في الالتزام به بذلنا غاية ما نستطيع بوفائنا للتراث محاولين تقديم قراءة واعية لمصنفات المفسرين على اختلاف مناهجهم و مذاهبهم الفكرية و المعرفية و إبراز جهود علمائنا اللغويين القدماء على وعيهم التام بفكرة التعدد في القراءة و التأويل و أملنا أن تلتفت أنظار الدارسين إلى هذا الأفق التراثي، لسبر أغواره، و الانتفاع بموارده و وضعه بين مصاف المعارف الإنسانية العظيمة.

***

الفصل الأول

نظرية الأفعال الكلامية:

مطلقاتها التأسيسية و أسسها المنهجية.

توطئة:

تروم هذه الدراسة تقديم مفهوم الأفعال الكلامية و التي تنبثق منها الأفعال الإنجازية التي تعدّ الجزء الأهم فيها؛ كما تتناول البدايات الأولى لنشأة نظرية الأفعال الكلامية وما اتخذته من مسارات مختلفة على يد"جون أوستين J. Austin"مشرين إلى أهم المنجزات و التصورات النقدية التي أضافها "جون سيرل J. Searle"حتى تتخذ النظرية شكلا لسانيا ومنهجا دقيقا يؤدي بالضرورة إلى أن يكون له وظائفه الخاصة في التعامل مع اللغات الطبيعية في استعمالاتها المختلفة العادية بدلا من أن يبقى التركيز على اللغات الصورية المنطقية و استعمالها المثالي؛ و لذلك أصرّ أوستين J. Austin مبتكر نظرية الأفعال الكلامية، على أن الطبيعة العامة لقواعد اللغة لا يمكن فهمها إلاّ بالرجوع إلى الوظيفة الاستعمالية الإنجازية و تفسير ظواهر اللغة الخطابية و التواصلية؛ و على هذا الأساس رصد هذا الفصل المباحث الأربعة التالية:

المبحث الأول : دراسة مفهوم الأفعال الكلامية، مظاهرها، و أهميتها.

المبحث الثاني : جهود أوستين Austin في دراسة الأفعال الكلامية.

المبحث الثالث: جهود سيرل Searle و إسهاماته في دراسة الأفعال الكلامية.

المبحث الرابع : نظرية الأفعال الكلامية بعد أوستين و سيرل Searle.

و الهدف من تقديم المرتكزات التي تأسست عليها نظرية الأفعال الكلامية و مراحل تشكّلها وتطورها، ما هو إلاّ محاولة منّا لفتح فضاءات نبين من خلالها أن علماءنا القدماء قدّموا نظريات و مقاربات ثرية في مجال البحث اللغوي و الفكري و العقدي و الجمالي تومئ إلى أبعاد تداولية بصفة عامة و إلى بحث في ظاهرة الأفعال الكلامية، و إن كانت هذه العلوم العربية لم تعرف حدودا فاصلة فيما بينها كما هو معروف في الدراسات اللسانية الحديثة.

المبحث الأول:

قراءة في المعايير النظرية للأفعال الكلامية

تعتبر نظرية الأفعال الكلامية حقلا من الحقول اللسانية التداولية، و حتى و إن توسّعت الدراسات التداولية و تفرّعت منها نظريات عدّة ،كما سنرى في مستقبل هذا البحث، فإن نظرية الأفعال الكلامية هي من أهم الركائز الأساسية التي تبنى عليها النظرية التداولية بوصفها تيارا لسانيا يبحث في القدرة التواصلية للمتكلم و المتلقي.

1: مفهوم الأفعال الكلامية:

تنتسب نظرية الأفعال الكلامية إلى جون أوستين John Austin ، و قد جمعت محاضراته التي ألقاها في جامعة هارفورد سنة 1955 في كتابه " كيف نصنع الأشياء بالكلمات، How to do things with words " و هي" مفهوم تداولي منبثق من مناخ فلسفي عام هو تيار الفلسفة التحليلية بها احتوته من مناهج و تيارات و قضايا"([1]).و تختص نظرية الأفعال الكلامية بدراسة اللغة على أنها أعمال مختلفة في آن واحد، و ما القول إلا واحد منها، " فعندما يتحدث المتكلم فإنه في حقيقة الأمر يخبر عن شيء أو يصرح بتصريح ما أو يأمر أو ينهي أو يلتمس أو يعد أو يشكر أو يتزوج أو يطلّق أو يعقد صفقة تجارية" ([2]).

بناء على ذلك يصبح الفعل الكلامي Acte de langage في فلسفة أوستين Austin هو"كل منطوق ينهض على نظام شكلي دلالي إنجازي تأثيري، و يعدُ نشاطا ماديا نحويا يتوسل أفعالا قولية لتحقيق أغراض إنجازية Actes illocutoires (كالطلب والأمر والوعد والوعيد) وغايات تأثيرية Actes Perlocutoires تخص ردود فعل المتلقي (كالرفض أو القبول)

---

[1]-مسعود صحراوي: التداولية عند العلماء العرب، دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي، دار الطليعة، بيروت، ط1، 2005، ص 18.

[2]-John Searle : Les Actes de langage, Essai de philosophie du langage, collection savoir, Paris, 1972, P 52.

و من ثم فهو فعل يطمح إلى أن يكون فعلا تأثيريا في المتلقي اجتماعيا ومؤسساتيا، و من ثم إنجاز شيء ما([1]).

و على هذا الأساس يتضح أمر الفعل الكلامي عمليا لكونه يعني التصرف أو العمل الاجتماعي المؤسساتي الذي ينجزه الإنسان بالكلام، و يراد به الإنجاز الذي يؤديه بالكلام بمجرد نطقه بمنطوقات معينة من خلال منظومة من الأفعال كالإنجازية و التأثيرية.

و لكن أبرز ما ينهض عليه الفعل الكلامي هو الفعل الإنجازي الذي يكاد يساوي الفعل الكلامي، فكل فعل إنجازي هو فعل كلامي طبقا لنظرية الأفعال الكلامية ([2]).

و تنظر نظرية الأفعال الكلامية إلى عملية التخاطب على أنها عملية مرتبطة بموقف يعبر عنه، فالطلب يعبر عن رغبة شيء ما، و المدح يعبر عن رضى، و الشكر يعبر عن امتنان و الاعتذار يعبر عن ندم؛ و لذلك أصبحت دلالة الجملة في اللغة العادية عند أوستين Austin ليست بالضرورة وصفا أو إخبارا، و هي ليست مقيدة دائما بأن تحيل على واقع الصدق و الكذب؛و إنما القصد من الكلام هو تبادل المعلومات مع القيام بأفعال تضبطها قواعد التواصل في الوقت ذاته، مما ينتج عنه تغيير في وضع المتلقي و تأثيره في مواقعه([3]).

وقبل مناقشة هذا المفهوم و رصد مختلف مظاهره و أبعاده ارتأينا الكشف عن طبيعة علاقة الأفعال الكلامية بالنظرية التداولية معتمدين على بحوث تشارلز موريس Charles Morris ومدرسة أكسفورد في تأسيس أبعاد ومعالم هذه النظرية التي أصبحت تيارا لغويا مهما ينظر إلى اللغة بوصفها فعلا كلاميا تبادليا لجملة من من العلاقات و الوضعيات الاجتماعية

---

[1]-Jacques Moeschler et A .Aulin : Introduction à la linguistique contemporaine, Armand colin, Paris, 1988, P 179.

[2]-Alan Henderson, Gardiner : Langage et Acte de langage, Aux sources de la pragmatique, traduit et présenté par Catherine Douay, Presses universitaires de lille, 1989, P 63.

[3]-John, Austin : Quand dire, C'est faire, introduction traduction et commentaire par Gilles Lane, Postface de François Recanati, Edition du seuil, 1970, P 40.

و سنشير إلى أهمية الأفعال الكلامية في قراءة التراث اللساني العربي الذي يحتوي على أبعاد تداولية تكشف عن قوة نظامه البياني و دقّة تعبيره الدلالي و إنجازه اللساني.

2: علاقة الأفعال الكلامية بالتداولية.

من المقرر في الدراسات اللسانية الحديثة أن الحقل التداولي هو الذي يتكفل بدراسة علاقة العلامات باستعمالاتها و مقاماتها و أطرافها التداولية ،كما يعنى بدراسة العلاقة بين اللغة و الناطقين بها و المؤولين لها ([1]).

و على هذا الأساس دحض أوستينAustin التقسيم التقليدي للعبارات إلى خبرية و إنشائية ثم الاحتكام إلى معيار الصدق أو الكذب، و رفض كل ما ينطوي على هذا التقسيم من تبويبات و قوانين تتحكم في الاستعمال و التواصل.

و لم يعد اهتمام المنهج التداولي باللغة من حيث أنساقها التركيبية النحوية فحسب، و إنما أصبح يعنى بكيفية توظيف المتكلم للمستويات اللغوية المختلفة في سياق معين، و ذلك بربط إنجازه اللغوي بعناصر السياق الذي حدث فيه؛ أي أصبحت اللغة تستعمل في إنجاز أفعال؛ فالمتكلم لا ينتج كلمات دالة على معنى؛ بل يقوم بفعل ما و يمارس تأثيرا ما على المتلقي، و بالتالي أصبحت الوحدة الأساسية للغة هي الأفعال الكلامية التي" تمّ إنتاجها في الموقف الكلي الذي يجد المتخاطبون أنفسهم فيه"([2])، حتى أن جيرار دولو دال Gerard De Ledalle في معرض حديثه عن الإنسان و عملية التواصل يقول:"لا وجود لأي تواصل عن طريق العلامات دون وجود قصدية وراء فعل التواصل، ودون وجود إبداع أو على الأقل دون وجود توليف للعلامات. إن هذا الأمر هو الواقع"([3]).

---

[1]-Françoise Armengand : La Pragmatique, PUF ,4édition, 1999, P 03.

[2]-جيل بلان :عندما يكون الكلام هو الفعل ،مجلة العرب و الفكر العلمي، ع5، 1979، ص 38.

[3]-جيرار دولو دال: السيميائيات أو نظرية العلامات، ترجمة عبد الرحمن، دار الحوار، اللاذقية، سوريا، ط1، 2004، ص 125.

و عليه أصبحت الأفعال الكلامية تعكس نشاطا اجتماعيا أكثر منها أقوالا توصف بالصدق أو بالكذب؛ و لذلك عمّق أوستين Austin هذا المفهوم في كتابه " كيف نصنع الأشياء بالكلمات How to do Things with words " ليؤسس نظرية جديرة بالاهتمام في المقاربات التداولية و هي نظرية أفعال الكلام"([1])، و المقصود بأفعال الكلام الملفوظات المتحققة فعلا من قبل مستعمل للغة معينة و في موقف معطى و محدد ([2]).

و لم يعد المعنى، في نظر أوستين، مرتبطا باللفظ أو النسق اللغوي في مستوياته الشكلية، و إنما أضحى الوعي بالسياقات الاجتماعية التي يحدث فيها الكلام هي إحدى الركائز المهمة في حصول الإفهام و الفهم. ولذلك فإننا "نلاحظ أن دراسة بعض المعطيات اللغوية بالملفوظات الإنشائية و غيرها من التراكيب المميزة لوضعيات تلفظ خاصة ، تضع ضرورة ربط التداولية كذلك بعلم التراكيب باعتبار أن هذه المعطيات هي ظواهر تركيبية وشكلية يولّدها التلفظ بواسطة استراتيجيات خطابية للتعبير عن قيمة دلالية في شكل معادلة بين القول والفعل" ([3])؛ كما يأخذ البحث اللغوي التداولي بعين الاعتبار عوامل تداولية خارج اللغة Extralinguistique و يُدخل أفعال الكلام في سياق الفعل الاجتماعي أي أنه يرى في الفعل الكلامي فعلا تأسيسيا للعلاقات الاجتماعية .

و يتضح لنا من جهة أخرى أن الاعتقاد " بخرافة المعنى الخاص" لم يعد قائما، حيث يقضي هذا الاعتقاد بوجود معنى واحد للكلمة الواحدة، و إنما أصبح الاهتمام باللغة العادية أمرا واقعا، و باستعمالاتها المتعددة و بالجوانب السياقية المختلفة ، كما لم يعد الاقتصار على النسق التركيبي في تحديد المعاني فحسب، و إنما اقتضى التعامل مع اللغة في هذا المجال

---

[1]-Jean Ganne : Esthétique de la communication, PUF, 1édition, 1997, P6/7.

[2]-Jean du Bois : Dictionnaire de linguistique et de sciences du langage, Larousse bordas, Paris, 1999, P 443/444.

[3]-عثمان بن طالب: البراغماتية و علم التراكيب بالإسناد إلى أمثلة عربية، الملتقي الدولي الثالث في اللسانيات، الجامعة التونسية، تونس، 1999، ص 126/125.

من الدراسة أطرا عامة تتمثل في الشروط الفعلية للاستعمال الذي يؤدي إلى تحديد المعاني و تصريف الدلالات. و من هنا بدت في بعض المنهجيات النقدية المعاصرة كالتيار التداولي " أن طاقة التعبير في اللغة مزدوجة ؛ فمنها جدول تصريحي يستمد قوته الإخبارية من الدلالات اللغوية، و جدول إيحائي يستمد قوته الإخبارية من دلالات السياق التي تحملها اللغة بأشكال متنوعة و صيغ متعددة من التاريخ و المجتمع"([1]).

و من هنا نستخلص أن فهم كلمة أو عبارة معينة هو فهم استعمالاتها المتعددة و مدى ارتباطها بسياقاتها المختلفة؛ لأن " المعنى ينمو كالنبات، و ليس وعاء مملوء أو كتلة من الطين أخذت شكلها و انتهت"([2]).

والتحقيق أن ما ذكره ريتشاردز A. Richards في إشارته هاته لا يبعد كثيرا على أن المعنى قد لا تحمله الكلمة أو العبارة بقدر ما هو لصيق بالممارسة اللغوية و الاستعمال الفردي والاجتماعي للمنظومة اللغوية، و لذلك على اللغة إنتاج آليات للتعبير عن عالم المعنى، ومن تلك الآليات قراءة النص من الداخل باعتبار أن هذا الإجراء إحدى الوسائل اللغوية الجديدة في التفسير والتأويل.و لا يفوتنا أن نشير في هذا المقام إلى ما أومأ إليه بول ريكور P. Ricoeur حين تحدث عن مساهمة سيرل Searle في تأسيس نظرية الأفعال الكلامية و مدى ارتباط اللغة بالمجتمع و بسلوك الأفراد قائلا :" حاول سيرل في أفعال القول بحث في فلسفة اللغة 1969 ، أن يذهب أبعد ممّا ذهب إليه أوستين في نظرية فعل القول و أن يدخل فيها تحليلات قيجنشتاين و غرايس و ستراوسن ،فقال إن التكلم بلغة يعني الالتزام بشكل من السلوك المحكوم بقواعد و التحكم بهذا السلوك يفهمه انعكاسيا المتكلم قبل إنشاء أية معايير من شأنها التثبت من التميزات التي تعرضها عناصر اللغة "([3]).

---

[1]-محي الدين صبحي: نظرية النقد و تطورها إلى عصرنا، الدار العربية للكتاب، ليبيا، تونس، 1984، ص 201/200.

[2]-إ.أ.ريتشاردز. فلسفة البلاغة، ترجمة ناصر حلاوي و سعيد الغانمي، مجلة العرب و الفكر العالمي، ع14/13، ربيع 1991، ص 10.

[3]-بول ريكور : فلسفة اللغة، مجلة العرب و الفكر العالمي، ع8،خريف 1989، ص 18.

إذن لم يعد يرتكز التحليل اللغوي على المستوى المفرداتي أو التركيبي، و إنما تحوّل الاهتمام إلى الوظيفة التعبيرية و التواصلية أو التبليغية للغة ؛ وبذلك تمّ الاعتراف بالجانب العملي أو الفعلي للدلالة و بضرورة الأخذ بعين الاعتبار للسياقات و كيفية تشكلها و تكونها ([1]).

وهنا ينبغي الإشارة إلى حقيقة هي أن وظيفة اللغة تلعب دورا أساسيا في الدرس التداولي و في دراسة و تحليل أنساق مختلفة من أشكال التعبير التي تأخذ حيزا كلاميا تتنوع سياقاته و تتعدد معانيه و تتفاضل دلالاته؛ و لعل هذه الإمكانات اللغوية المختلفة هي التي دفعت الدرس اللغوي التداولي لدراسة الأفعال الكلامية في إطار التواصل و الاستعمال وفق سياقات أو ظروف اجتماعية معينة؛ فلا وجود لتواصل اجتماعي ناجح أو فاشل من غير أفعال كلامية. و لعل ربط اللغة بالواقع و إنجازها الفعلي هي " تسمية اقترحت في سنوات الستينات من قبل أوستين؛ ثم استأنفت من طرف سيرل قبل أن تكون مقبولة لدى كافة اللسانيين الذين يعتدون بالنظرية الملفوظية التي تعتبر اتجاها لسانيا يتكفل بدراسة اللغة"([2]).

فمهما يكن من أمر " تظل الأفعال الكلامية أحد أهم المجالات في الدرس التداولي، إن لم يكن أهمها جميعا؛ بل إن التداولية في نشأتها الأولى كانت مرادفة للأفعال الكلامية فليس بغريب إذن أن يعدّ جون أوستين Austin أبا للتداولية "([3]).

ولا مناص من الاعتراف بأن نظرية أفعال الكلام هي من بين أولى النظريات التي حاولت دراسة العلاقة بين اللغة و الاستعمال، و الوقوف عند الإطار الذي يشمل كل ما له علاقة بالمؤشرات السياقية التي تخدم العملية التواصلية و القضايا المادية التي تحيط بها؛ كما مهدت

---

[1]-Eric Grillo : La philosophie du Langage, Seuil, Parie, 1997, P 44/45.

[2]-J.Pierre Robert : Dictionnaire Pratique de didactique, Paris, 2002, P06.

[3]-محمود نحلة: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، ط1، 2006، ص 41. و ينظر آن روبول و جاك موشلار: التداولية اليوم، علم جديد في التواصل، ترجمة سيف الدين دغفوس و محمد الشيباني، مراجعة لطيف زيتوني، المنظمة العربية للترجمة، دار الطليعة، بيروت، 2003، ص 28.

في تصورنا الطريق لعديد من المناهج والمدارس النقدية الحديثة التي أسست لمفهوم التأويل والقصد؛ لذلك تظل هذه النظرية تمثل طفرة جديدة و عتبة استطاعت من خلالها البلاغة أن تتخطى الكثير من العقبات التي وصلت إليها من قبل مدرسة النقد الجديد.

3: أهمية الأفعال الكلامية في قراءة الموروث اللغوي العربي.

كثيرة هي جهود الباحثين المعاصرين العرب التي سعت إلى تأصيل كل جديد وافد بالبحث عن جذوره في التراث، و لعل هذا من أهم الأسباب التي دعت إلى إعادة قراءة الموروث اللغوي العربي و تبيين مقوماته و الوعي بجهود علماءه النفيسة. و في هذا السياق يقول شكري عيّاد : " أن نحفر عند الجذور... و نحن نعترف دائما بأننا لن نستطيع فهم القديم إلا إذا نظرنا إليه بعيون معاصرة و لا يقتصر ذلك على الوعي بمشكلات الحاضر و مطالبه و لكنه باستخدام وسائل الفكر المعاصرة أيضا"([1]).

إن تتبع الخيوط الخفية التي أنتجت معطيات التراث المقروء و ممارسة فعل الحفر و التنقيب في أصوله هي التي أسفرت عن مادة خصبة في النظرية التداولية (الأفعال الكلامية) التي تمكن الباحث المعاصر من التعامل البنّاء مع مختلف الدراسات و النظريات المعاصرة. و مما لا شك فيه أن الدرس اللغوي العربي بحث في مجالات اللغة، و في جميع مستوياتها مثل المستوى الصوتي والصرفي والمستوى التركيبي و المستوى الدلالي؛ و لذلك فمسعى هذه البحوث أصبحت تستنجد ببعض الدراسات اللسانية الحديثة لتحقيق قراءة وظيفية لمعطيات التراث برؤى الواقع و منجزاته و لتتجاوز الأفق التراثي الضيق التي اعتادت القراءة المعاصرة أن تتوقف عنده؛ يشرح مسعود صحراوي هذه الفكرة قائلا :" و نعتقد أن تطبيق هذا المفهوم التداولي (الأفعال الكلامية) على اللغة العربية سيسهم في وضعها

[1]-شكري عيّاد: اللغة الإبداع ،مبادئ علم الأسلوب العربي، 1988، ص6.

و رصد خصائصها و تفسير ظواهرها الخطابية التواصلية ؛ كما نعتقد أن استثماره في قراءة الإنتاج العلمي لعلمائنا سيسهم أيضا في اكتشاف و تثمين جوانب من الجهود الجبارة التي بذلها أولئك العلماء الأجلاّء "([1]).

و بناء على هذا يصبح كل مجتمع قادرا على طرح أرضية خاصة تمكنه من قراءة واعية للواقع السائد " و إلاّ فلا معنى للقراءة، و لا فائدة منها، و بهذا وحده يغدو التراث فعلا ناجزا نشطا ، قادرا على التأثير، مسهما في وصل حاضرنا بماضينا، و في وصل ماضينا بحاضرنا ، فتحقيق التراث لا يتم بالتقوقع فيه والوقوف عنده"([2]) ؛بل بمحاولة مخلصة لإيجاد أدوات محاورة و مساءلة تضمن خصوصية الحاضر و أدواته، و بلورة رؤية جديدة للنص التراثي، و ذلك بدمج هذه الأفكار في وعينا النقدي المعاصر خاصة و أن بعض المقاربات الثرية للمادة التي يقدمها التراث العربي قد كشفت عن المنحى التداولي المعنيّ بالتواصل والاستعمال و التقت مع ما طرحته نظرية الأفعال الكلامية خاصة و البحث التداولي عامة.

و قد أشار مسعود صحراوي إلى مثل هذه الجهود قائلا :"إن ظاهرة الأفعال الكلامية قد بحثت في تراثنا من قبل طوائف متعددة غير أن البحث فيها في تضاعيف هذا التراث الضخم لم يكن مقصودا و لكن كثيرا ما قصد به غيره، فاتخذت الظاهرة، وسيلة لا غاية، و جعلت مدخلا لفهم علوم أخرى وهي علوم لغوية في الغالب، فتوزعت الظاهرة بين فروع معرفية متعددة ، و خاض فيها علماء أجلاء إلا أنهم لم يفردوها بالبحث و التأليف و لا قصدوها لذاتها، مما قد يبعث الشك في "قيمة " النتائج التي توصلوا إليها و في "علميتها".

و نرى أن التصدي لهذا التشكيك في ما قدموه و الردّ عليه و تبديده هي من أقوى المبررات للبحث في الظاهرة"([3]).

---

[1]-مسعود صحراوي: التداولية عند العلماء العرب، ص 6.

[2]-محمد عبد الباسط عيد: النص والخطاب، قراءة في علوم القرآن، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، 2009، ص 12.

[3]-مسعود صحراوي: التداولية عند العلماء العرب، ص7.

إذن لابد من محاولة إدخال الخطاب التراثي، بمفاهيمه الجديدة، في جدلية فاعلة مع ما اكتشفه علم النص و استراتيجيات تحليل الخطاب، وذلك بالاعتماد على أدوات جديدة للجدل والمحاورة و التقرب أكثر من آليات إنتاج التراث للكشف عن المبادئ الكلية التي تأسس عليها، و إذ ذاك تتضح ملامح هويته العلمية القادرة على التفاعل مع النظريات اللسانية المعاصرة و الرؤى الحداثية بحثا عن ما يسميه مصطفى ناصف ب" حيوية الثقافة الإسلامية، و هذه الحيوية معناها كشف العناصر التي تمكننا من مواجهة تيارات العصر بطريقة فكرية إيجابية أي أننا في الحقيقة نحاول باستمرار خلق ثقافة جديدة"([1]).

و لذلك فإن قراءة ابستيمية للتراث العربي تكشف عن مدى تداخل و ترابط حقول معرفية علمية مفتوحة و التي لم تكن تعرف تمفصلا فيما بينهما ،كما هو الحال في عصرنا و لعل الخطاب اللغوي هو من تلك الحقول المميزة لتراثنا ؛ إذ أن ظاهرة الأفعال الكلامية " تشكّل الأساس المعرفي لنظريات لسانية معاصرة منبثقة عنها أو متأثرة بها في الأسس المعرفية، و لعل من أبرزها نظرية " النحو الوظيفي " لسيمون ديك و غيرها من النظريات الوظيفية المعاصر ة. و لهذا يعد البحث في هذه الظاهرة ضروريا من أجل التعريف بالأساس المعرفي الذي قامت عليه أحدث النظريات الوظيفية في اللسانيات المعاصرة"([2]).

و لعل أول إشارة تستدعي الانتباه و التنويه في هذا الشأن ، هي أن التداولية تستند أساسا على مبدأ هام و هو أنها لسانيات كلام، و ذلك عندما أثارت قضايا استعمال اللغة و دور المتكلم في العملية التواصلية، و مدى تأثيره على المتلقي، و استعانت بما قدمته فلسفة التحليل اللغوي في صورة نظرية أفعال الكلام، هذه النظرية التي أكّدت على الجانب التداولي للخطاب، فأدخلت أفعال الكلام في سياق الفعل الاجتماعي و رفعت

---

[1]-مصطفى ناصف: تجديد التفسير، الشركة المصرية للنشر، القاهرة، ط1، 1995، ص 52.

[2]-مسعود صحراوي: التداولية عند العلماء العرب، ص 8.

دعوى الوظيفة أثناء تحليل الخطاب و ليس البنية اللغوية ، و دعوى التواصل و الاستعمال مقابل الثبات و الجمود، و لم يعد الاعتقاد بوجود معنى وحيد وخاص لكل كلمة أو عبارة مستقلة عن سياقها أو افتراض أن للكلمات معاني مطلقة؛ بل و ثبت النظرية التداولية إلى مرحلة أخرى تأسست على منظومة معرفية متعددة الجوانب، و إن كانت تعتقد بتعدد المعاني، فلأنها تستعين بكل ما من شأنه أن يسهم في تحقيق انسجام النص و تماسكه كاستقصاء ظروف إنتاجه و البيئة التي تشكّل فيها و محيطه التاريخي و مظاهره التوثيقية بحثا عن ما يتصف به من تجليات فنية و جمالية رافضة نقد الانطباع و الذوق مدفوعة في كل ذلك بروح التحليل العلمي الدقيق. و إذا التفتنا إلى علماء الأصول نلاحظ أن الجهد الذي قدّمه خطاب أصول الفقه من أجل قراءات واعية للخطاب القرآني يكشف عن المنحى الشمولي أي عن تجاوز علماء القرآن الكريم حدود الجملة إلى الخطاب إيمانا منهم باتساق القرآن الكريم و انسجامه؛ و في هذا الإطار يؤكد عبد الباسط عيد على هذه الفكرة قائلا:" لقد تجاوز (أي علماء القرآن) التقسيم و التفريع، و طوّروا المصطلح البلاغي الجزئي ليتلاءم مع كلية البحث و شموله، و هذا- اتفقنا معه أم اختلفنا - عمل ضروري؛ فمستوى النظر الذي قاموا به يتجاوز البيت الشعري أو الجملة النثرية أو الآية القرآنية، لقد قاربوا نصا كاملا يمتد من الفاتحة إلى المعوذتين" ([1]).

مقتضى كلام عبد الباسط عيد أن الخطاب القرآني هو نص متسق التراكيب و منسجم في سوره و آياته و أحكامه المستنبطة و في تعبيره للواقع؛ بل و تشكيله من جديد.

و بناء على كل هذه الملاحظات حريّ بنا أن نشير بأننا إزاء زخم تراثي معرفي ينطوي على ثراء نوعي في المحاورة والتفتح على السؤال و وفرة التطبيق؛ وإنّ رصد خطابه اللغوي بما يحويه من علاقات تركيبية و دلالية هي محاولة لاستنهاض فكرة تتعلق بالأبعاد التداولية

[1]-عبد الباسط عيد: النص و الخطاب، ص 19.

و دورها في بلورة رؤى جديدة للفكر اللساني العربي حتى يتسنى لنا تأكيد هويتنا الثقافية و المشاركة في الإبداع و إنتاج المعرفة.

و عليه سنحاول بداية تناول جهود كل من أوستين Austin وسيرلSearle وبعض الفلاسفة الغربيين في كيفية استعمال اللغة الطبيعية أو العادية من قبل المحدثين ومحاولاتهم تحديد فعل التواصل، ومعرفة كيفية حدوثه، و ما مدى تأثير الأنساق اللغوية في بلورة الخطاب التواصلي وكيف أن ثمة أكثر من طريقة يمكن الاعتماد عليها في وصف الوقائع و الأشياء و غيرها من المسائل التي تكشف على أن فهم لفظ معين هو فهم معنى استعمالاته الفعلية و كيفية صياغته في سياقات مختلفة، وهذا يتطلب من مستخدمي اللغة استخداما صحيحا و دقيقا من حيث المستوى التركيبي و الدلالي، و الابتعاد عن الاستخدام الغامض الذي ينشأ عنه بعض المشاكل التي " تنتج نتيجة استخدام اللغة استخداما خاطئا، و مصدر هذا الخطأ في اللغة هو عدم فهم الطريقة الصحيحة لاستخدام الألفاظ و يمكننا إزالة سوء فهم إذا جعلنا تعبيراتنا أكثر دقة" و يواصل قينجشتاين في حديثه عن الاستعمال الوظيفي و الدلالي للغة فيقول :" إن الخلط الذي يملأ أذهاننا ينشأ حينما تكون اللغة أشبه ما تكون بالآلة الخاملة الساكنة لا حينما تقوم بوظيفتها"([1])؛ و بالتالي لم يعد الاهتمام بالبنية الصورية و الأسس التركيبية في وصف الدلالة ولكن أصبح الوصف يقتصر على الخصائص التداولية و الشروط الفعلية للاستعمال التي تفضي إلى تحديد الدلالة و ترجيح المعنى.

[1]-عزمي إسلام: لودفيج فينجشتاين، دار المعارف، مصر، د.ت، ص 149.

المبحث الثاني:

جهود أوستين Austin في دراسة الأفعال الكلامية:

لا شك أن أوستين Austin يعترف بجهود فلاسفة التحليل اللغوي ؛ لأنه اعتبر" الفلسفة اللغوية بمثابة الثورة الكبرى في تاريخ الفلسفة "([1]) ؛ و اللغة الطبيعية أو العادية - في نظره- ليست هدفا في حدّ ذاته، بقدر ما هي وسيلة للكشف عن الحقائق و تعيين الدلالات المستجيبة لواقع القراءة المزامنة ، و لذلك يقول : " إننا لا نتفحص الكلمات فحسب؛ بل الحقائق التي نتكلم عليها أيضا، و بفضل وعي نقدي للكلمات نجعل إدراكنا للظواهر أكثر حدّة و نباهة"([2]). و من هنا أصبحت اللغة العادية عند أوستين Austin هي المنطلق الأولي و الأساسي باعتبارها فعلا لغويا تواصليا لجملة من العلاقات الاجتماعية ؛ فكان الاهتمام بالأشكال التعبيرية التواصلية للغة هو الجدير بمحاورة المعاني و الدلالات التي يفرزها الواقع البشري. إذن ماذا قدّم أوستين Austin من جهود للتأسيس لنظرية الأفعال الكلامية ؟ و ما هي الأدوات الإجرائية التي اعتمدها في التأكيد على الطابع الوظيفي التواصلي لقواعد اللغة و التي تسمح بتحقيق الفعل التواصلي؟ ما طبيعة الخطوات الحاسمة التي خطاها في التمييز بين الأفعال الإخبارية و الأفعال الأدائية ؟ ما هي حدود الفعل الإنجازي الذي يعدّ مفهوما محوريا في نظرية الأفعال الكلامية ؟.

1: التمييز بين الأفعال التقريرية و الأفعال الأدائية:

ميز أوستين بين نوعين من المنطوقات أو الأفعال الكلامية و هي:

أ-الأفعال الإخبارية (التقريرية) Actes constatifs :

نستطيع أن نميز في نظرية أوستين Austin اللغوية بين جانبين أساسيين، جانب نقدي

---

[1]-جيل بلان: عندما يكون الكلام هو الفعل، مجلة العرب و الفكر العالمي، ع 55، 1989، ص 37.

[2]-Austin : Quand dire, c'est faire, P 39.

موجه بطريقة مباشرة أو غير مباشرة لفلاسفة الوضعية المنطقية Positivisme Logique الذين يرون بأن اللغة رمزية تشير إلى الوقائع الموجودة في العالم الخارجي ثم يكون الحكم عليها بعد ذلك بالصدق أو الكذب، و جانب بنائي يتعلق بنظريته العامة لأفعال الكلام التي اعتبرها بمثابة البديل لحل مشكلات فلسفة اللغة التي طرحتها الفلسفة التحليلية و رفض أن تقتصر وظيفة اللغة على وصف وقائع العالم وصفا يكون إما صادقا أو كاذبا، و أطلق على ذلك ب " المغالطة الوصفية L'illusion descriptifs "([1])، و رأى أن هناك نوع آخر من العبارات يشبه العبارات الخبرية في تركيبها لكنها لا تصف وقائع العالم، و لا توصف بصدق و لا كذب ([2])، فإذا قال رجل و الشهود حضور : زوجتك ابنتي فقلت: قبلت، فإن هذه العبارات ونحوها لا تصف شيئا من الواقع الخارجي و لا تحتمل الصدق أو الكذب؛ بل إنك إذا نطقت، فإنك لا تلقي قولا بل تنجز فعلا ، فالقول هنا هو الفعل أو هو جزء منه؛ لأنك تنجز فعل الزواج بقولك: قبلت، فالقول هنا ليس مجرد كلام؛ بل هو فعل كلام أو فعل كلامي([3]).

و لقد ميز أوستين Austin بين نوعين من الأفعال الكلامية هما: أفعال إخبارية **Constatifs** و هي التي تخبر عن وقائع العالم الخارجي و تكون إما صادقة أو كاذبة و قد آثر أن يعدل عن تسميتها أفعالا وصفية Descriptifs لأنه ليس كل ما يقبل الصدق والكذب وصفيا([4]) و أخرى تنجز بها في ظروف ملائمة أفعالا أو تؤدى، و قد أطلق عليها مصطلح الأفعال الأدائية Performatifs ([5]).

---

[1]-Austin : Quand dire, c'est faire, P 39.

[2]-Austin : Quand dire, c'est faire, P 44.

[3]-Austin : Quand dire, c'est faire, P 41.Et voire François Recanati : Les énonces Performatifs ; contribution à la pragmatique, édition de minuit, 1981, P 81.

[4]-Austin ; P39.Toutes affirmations, vrais ou fausses, ne sont pas pour autant des descriptions, voilà pourquoi je préfère employer le mot constatifs.

[5]-Austin : P 41.Et voire François Recanati : Les énoncés Performatifs, P 81.

ب- الأفعال الأدائية(الإنجازية) Actes Performatifs :

ذهب أوستينAustin إلى أن الفعل الأدائي Acte illocutoire هو فعل لا ينسحب عليه معيار الصدق أو الكذب؛ بل هو فعل أدائي يتحقق إنجازه أثناء النطق به ، أي أن القول " Dire" هو أحيانا أداء للفعل " Fair"([1]). و لا يمكن أن تتحقق هذه الأفعال الأدائية إلا وفق شروط معينة هي كالآتي :

1-أن يكون الفاعل منتميا إلى مجموعة الأفعال الإنجازية مثل: أمر، سأل، نصح، حذر، شكر، قرر، انتقد، وعد، اعتذر...الخ.

2-أن يكون الفعل هو نفسه المتكلم أي المتلفظ و المنجز للفعل في ذات الوقت.

3-أن يكون زمن دلالتها الفعل المضارع ([2]).و لذلك فإن " ما يجب أن يكون عليه شعورنا هو أن نحاول القول بأن كل عبارة إنشائية، على الحقيقة ، ينبغي ردّها أو التصريح بالمتضمن فيها أو تحليلها على وجه آخر أو تحويلها بتوليد صورة أخرى منها على النحو التالي: عبارة ذات فعل مضارع للمتكلم المفرد المبني للفعل هذا كله اصطلاح النحو"([3]).

و من الغريب الواقع أن أوستين Austin في بعض من آرائه يتقاطع مع كثير من علمائنا القدامى في أمر الأفعال التي يمكن تسميتها ب : " الايقاعيات " مثل الفارابي الذي صنّف العبارات الكلامية الصادرة عن المتكلم إلى (عبارات القول) و (عبارات الفعل) أي إلى أفعال تتحقق بالأقوال كالزواج، فيقول في هذا الشأن"...و القول الذي يقتضي به شيء ما فهو يقتضي به إما قول ما أو فعل شيء ما، و الذي يقتضي به فعل شيء ما، فمنه النداء و منه التضرع ...أمر و نهي"([4]). هذا فضلا عن ما يعرف في علم أصول الفقه و وظائفه

---

[1]-Austin ; P 42/45.

[2]-Austin ; P 40.

[3]-Austin ; P 40.Et voire Catherine Kerbrat-Orecchioni, Les Actes de langage dans le discours, Armand colin, 2005, P 9/10.

[4]-الفارابي: كتاب الحروف، حقق له محسن مهدي، دار المشرق، بيروت، ط1، 1990، ص 162.

بألفاظ العقود و المعاهدات و منها ألفاظ البيع و الزواج و الطلاق و الشهادة و الوكالة؛ إذ يصبح إنجاز مثل هذه الأعمال متعالقا مع النظام اللغوي في بعده الاجتماعي و الشرعي و في توافقه مع سنن العرب في كلامها و أعرافها ( )*؛ و لذلك نجد علماء أصول الفقه الإسلامي قد اتضحت رؤيتهم حول أهمية اللغة في إنجاز العقود و المعاهدات و مدى ارتباطها بالمحيط العام الذي تنتج فيه هذه الأعمال.

ومن أهم المواصفات التي تميزت بها الأفعال الأدائية عند أوستين Austin هي كالآتي :

-منطوقات لها معان ، و معناها هو العمل الذي ينجز من خلاله النطق بها .

- يعدّ النطق بالجملة أداء للفعل أو جزءا من أدائه.

- هذه الأفعال لا تصف أي شيء على الإطلاق و لا تقرره أو تثبته.

- ليست منطوقات صادقة أو كاذبة ، لأنها لا تخبرنا بشيء يمكن الحكم عليه بالصدق أو الكذب، و إنما يتم الحكم عليها بكونها موفقة أو سعيدة Heureuse أو غير موفقة أو تعيسة Malheureuse و ذلك من خلال الظروف المحيطة بها.

-تعتمد على معيار نحوي يتمثل في صورة فعل مبني للمعلوم ومسند إلى ضمير المتكلم([1]).

ج- شروط الملائمة Conditions de Satisfaction عند أوستين:

وضع أوستين Austin مجموعة من الشروط للأفعال الأدائية(الإنجازية) و أوجب توافرها فيها و إلا كان الأداء غير موفق و معيب، و هي:

( )*- سنتعرف في الفصل الثالث كيف استثمر الفكر الأصولي مفهوم " الأفعال الكلامية "، و كيف عبّر عن وعي لساني حديث بسرّ المحاورة للخطاب القرآني و نظامه اللغوي المتميز و المتداول الذي أفضى بعلماء الأصول بفعل حركية الاجتهاد العلمي إلى إبداع أنساق لغوية جديدة مثل : الشهادة و الرواية و الدعوى والإقرار و الإباحة و الإذن و هي أنساق ذات معجم لا يرتبط فيه الدال بمدلوله - في الغالب- إلا أثناء إعادة النظر في شروط إنتاج الكلام و البحث ع ن الأسباب الخفية و المضمرة التي جعلت هذا الدال يرتبط بهذا المدلول و أمام تزايد هذه الظواهر و الأنساق اللغوية عمد الأصوليون إلى وضع معايير و ضوابط لإعطاء الخطاب القرآني منطوقا آخرا يتماشى مع الواقع المعاش.

[1]-Austin : Quand dire, c’est faire, P 70/71.

1-الشروط التمهيدية Conditions Préparatoire و هي:

- وجود إجراء عرفي Procédure Conventionnelleمقبول، و له أثر عرفي معين كالزواج.

- أن يتضمن الإجراء نطق كلمات محددة في ظروف معينة.

- أن يكون الناس مؤهلين لتنفيذ هذا الإجراء.

- أن يكون التنفيذ صحيحا و كاملا.

أطلق أوستين Austin على الأفعال التي تخالف شرطا من هذه الشروط مصطلح الإخفاقاتinsuccès.

2-الشروط القياسية Conditions Regulatif و هي :

- أن يكون المشارك في الإجراء صادقا في أفكاره و في مشاعره.

- أن يكون المشارك في الإجراء صادقا في نواياه.

- أن يلتزم بما يلزم نفسه به.

و أطلق أوستين Austin على الأفعال التي تخالف شرطا من هذه الشروط مصطلح الإساءة Abus ([1]).

و بناء على هذا كله عمد أوستين Austin إلى دراسة بعض المنطوقات التي لا تضيف شيئا ولا تخبر بشيء، و لا تخضع لمعيار الصدق أو الكذب رغم اكتمال نسقها التركيبي الخارجي إذ تساؤل " بماذا تسمى جملة من هذا النوع أو عبارة متلفظا بها من هذا القبيل ؟ إني اقتراح أن أطلق عليها مصطلح : جملة إنجازية أو عبارة إنشائية أو اختصار الإنشاء[...] و لقد اشتق لفظ الإنشاء من فعل أنشأ و هو فعل يستخدم[...] عادة مع الاسم الحدث و يدل على أن إحداث التلفظ هو انجاز للفعل"([2]).

لاحظ أوستين Austin أن اللغة لا يمكن تحليلها وفق بنيتها الشكلية أو مكوناتها الصورية فقط، و إنما يجب الأخذ بعين الاعتبار وظائفها الملموسة أو الواقعية؛ لأنها أداة ينجز بها

---

[1]-ينظر محمود نحلة: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص 44.

[2]-جون أوستن: نظرية الأفعال الكلامية، ترج عبد القادر قنيني، افريقيا الشرق، المغرب،1991، ص17.

الإنسان أعمالا لا يستطيع إنجازها إلا بالتلفظ أو بالفعل الكلامي صراحة. كما تبين لأوستين Austin أن الفعل الأدائي قد يؤدى أحيانا بصيغة المبني للمجهول مثل : يسمح لك بالخروج ، و التي تعادلها صيغة اسم المفعول مثل : مسموح لك بالخروج، ثم يمضي أوستين Austin متأملا الأفعال الأدائية فوصل إلى أنها نوعان :

أدائيات صريحةExplicites وأدائيات أولية Primaires ([1]).

و ذكر لهما مثالين هما:

-فعل أدائي أوّلي: أعدك أن أكون هناك.

-فعل أدائي صريح : سأكون هناك.

و الفرق بين الأفعال الأدائية و الأولية، أن الأولى صريحة الدلالة على الوعد (على الغرض الإنجازي) ولا تحتمل غيره، أما الثانية قد تكون وعدا و قد لا تكون وعدا (أي قد يكون الغرض الإنجازي مقصودا أو غير مقصود) ([2]).

و يقرّ أوستين Austin أن التمييز بين الأفعال الأدائية و الأفعال الإخبارية ما يزال يكتنفه بعض الغموض ، رغم ما عرف من تعديل و تغيير؛ إذ وجد أن شروط الأفعال الأدائية تنطبق على أفعال ليست أدائية، و أن أفعالا غير أدائية تنطبق عليها شروط الأفعال الأدائية([3])؛فعاد من حيث بدأ السؤال :" كم معنى هناك على أساسه يكون قول شيء هو نفسه فعل شيء، أو يكون متضمنا في قولنا فعلنا لشيء معين... أو يكون بواسطة قولنا

---

[1]-Austin : Quand dire, c’est faire ; P 90.

[2]-Austin : Quand dire, c’est faire ; P 91.

L’Emploi de la formule « je promets que » constitue une promesse, et une promesse sans ambiguïté. Si quelqu’un dit « je serai là », nous pouvons demander, est-ce une promesse ? Et recevoir comme réponse « oui »ou « oui, je le promets « encore pourrait-on nous répondre seulement : « Non, mais je me propose d’être là ».

[3]-Austin : Quand dire, c’est faire, P 85/88.

شيئا فعلنا لشيء ما"([1]).وقد قادته هذه التساؤلات إلى استنتاج بعض الملاحظات مفادها أن الفعل الكلامي مركب من ثلاثة أفعال تؤدى في الوقت نفسه أي في الوقت الذي ينطق فيه الفعل الكلامي، و هي أفعال مرتبطة فيما بينها و لا يمكن فصل بعضها عن بعض إلا إجرائيا و هذه الأفعال هي :

-الفعل الكلامي L'acte Locutoire

-الفعل الإنجازي L'acte illocutoire

-الفعل التأثيري L'acte Perlocutoire([2]).

فالفعل الأول هو التلفظ بنسق لغوي ذا تركيب نحوي صحيح ؛و على ذلك" فإنجاز كلامي بوجه عام، إن جاز القول هو في ذات الأمر [...] أيضا إنجاز قوة فعل الكلام [...] كما اصطلح على ذلك. و هكذا فبإنجازنا لفعل كلامي سنكون أيضا منجزين لبعض ما تناوله كلامنا و ما لم يتناوله، و يتبين ذلك من أننا : قد نكون سائلين أو مجيبين عن سؤالنا فنتناول في خبرنا أو تحذيرنا أو طمأنتنا للآخر غير ما طلب منا ([3]) إلا أن الفعل الكلامي ليس على البساطة التي قد يظهرها هذا التحديد؛ إنه فعل معقّد و ينسحب على تركيبة ثلاثية العناصر؛ و هي:

-الفعل التصويتي L'acte Phonétique

-الفعل التأليفي L'acte Phatique

-الفعل الإحالي L'acte Rhétique

فالفعل التصويتي يتمثل في إصدار أصوات معينة من مخارج صوتية معلومة؛ و يتمثل هذا

---

[1]-Austin : Quand dire, c'est faire, P 108.Dire quelque chose, c'est bien nécessairement faire quelque chose.

[2]-Austin : Quand dire, C'est Faire ; P 112/114.

[3]-Austin : Quand dire, C'est faire, P 112. « On Pourrait qu'effectuer un acte locutoire en générale, c'est produire aussi un acte illocutoire, ainsi que je propose de l'appeler. Pour définir ce type d'acte, il importe de définir comment nous employons la location, nous posons une question, ou répondons, nous donnons un renseignement, une assurance ou un avertissement… »

الفعل عنصرا من الفعل الكلامي، لأن الكلام يقتضي إحداث أصوات. و إذا كان الفعل الكلامي يتمثل في قول فعل ما، فإن قول شيء ما معناه إحداث هذا الشيء على الوجه الذي يضمن ثبوته في الواقع ،و لعل التصويت هو الذي يضمن ثبوت قول شيء ما. و إذا كان الفعل التصويتي يتمثل في إصدار أصوات، فإن الفعل التأليفي يتمثل في إصدار متواليات الأصوات طبقا لنظام تأليف هذه المتواليات. أما الفعل الإحالي فإنه يتمثل في مراعاة ارتباط الوحدات التأليفية بالمراجع الخارجية للدلالة على معاني مخصوصة([1])؛ أما الفعل الثاني يسميه أوستين Austin بالفعل الإنجازي أي إنجاز تؤديه الصيغة التعبيرية الناتجة عن تحقيق الفعل الكلامي، أي الناتجة عن قول شيء ما ؛ فإذا كان الفعل الكلامي يتمثل في تحقيق تعابير لغوية ذات دلالات حرفية دون مراعاة للسياقات الاستعمالية فإن الفعل الإنجازي يتمظهر من خلال تحقيق تعبير لغوي ينطوي على قوة إنجازية Force illocutoire قد يمثلها الإخبار أو الاستفهام أو الأمر أو غير ذلك؛ هذه القوى الإنجازية هي التي تمثل القصد التداولي من تحقيق الفعل الكلامي([2]).

و قد صنف أوستين Austin ضمن الفعل الإنجازي Acte illocutoire عددا من الأصناف الكلامية فجعلها خمسة، و هي كالآتي:

-أفعال الأحكام Verdictifs: و هدفها إصدار الأحكام، مثلما يفعل القاضي في المحكمة أو حكم المباراة في الملعب، و ليست هذه الأحكام نهائية، لأن الحكم قد يكون تقديريا أو على صورة رأي.

-أفعال القرارات Exercitifs:و هدفها إصدار حكم فاصل مثلما يفعل القاضي في المحكمة أي ممارسة سلطة تشريعية وقانونية مثل إصدار المذكرات التفسيرية وإعطاء توجيهات تنفيذية

---

[1]-Austin : Quand dire, c'est faire, P 109/110. « L'acte phonétique, c'est la simple production de sons, l'acte phatique, c'est la production de vocables ou mots, c'est-à-dire de sons de certain type appartenant à un vocabulaire, et se conformant à une grammaire. L'acte rhétique, enfin, consiste à employer ces vocables dans un sens et avec une référence plus ou moins déterminés.

[2]-Austin : Quand dire, c'est faire, P 112/113.

–أفعال التعهد Promissifs: و هدفها أن يتعهد المتكلم بإنجاز فعل معين مثل الوعد الضمان و التأييد.

–أفعال السلوك Comportatifs: و الهدف منها هو إبداء سلوك معين، مثل الشكر و الاعتذار و التحدي و تقديم التهاني و التعازي و القسم.

–أفعال الإيضاح Expositifs: و الهدف منها الحجاج والنقاش و التبرير أو بيان الرأي([1]).

أما الفعل الثالث فهو الفعل التأثيري أو ما يسميه أوستينAustin بلازم فعل الكلام، و هو يتعلق بالفعل الذي نحققه بواسطة قولنا لشيء ما وتحقيقنا للفعل الإنجازي، بل هو ما يخلّفه القول من أثر في المتلقي" و نقصد أنه لكي ننجز فعل الكلام، و بالتالي قوة فعل الكلام، لابد أيضا من أن ننجز نوعا آخر من الأفعال؛ فأن نقول شيئا ما قد يترتب عليه أحيانا أو في العادة ،حدوث بعض الآثار على إحساسات المخاطب وأفكاره أو تصرفاته كما يستلزم ذلك لوازم و نتائج قريبة تؤثر على المتكلم، و غيره من الأشخاص الآخرين، و قد يقع أن نتعمد إحداث هذه الآثار، و نحن نأخذ في اعتبارنا اجتماع كل تلك الأمور، أن المتكلم قد أنجز شيئا ما، أو فعلا ما[...]و إنجاز فعل من هذا النوع يمكن أن نسميه بإنجاز ما ترتب عن فعل الكلام و ما لزم عنه، و هو بالضبط مصطلحنا : لازم فعل الكلام "([2]).

فمقتضى كلام أوستين Austin أن نقول شيء ما يترتب عنه عادة إحداث بعض الآثار على المتلقي بتغيير سلوكه أو نظامه أو عاداته؛ فإحداث التأثير بالقول– إذن– هو مناط الفعل التأثيري الذي يمثل العنصر الثالث في التصنيف الثلاثي للفعل الكلامي. وإلى جانب كل ذلك أدرك أوستين Austin أن الفعل الكلامي لا ينعقد الكلام إلاّ به، و أن الفعل التأثيري لا يلازم كل الأفعال، فمنها ما لا تأثير له في السامع، و من ثم كان الفعل الإنجازي

---

[1]-Austin : Quand dire, c’est faire, P 153/154.Et voire Searle : Sens et expression, études de théorie des actes de langage, P 47/48.

[2]-ينظر جون أوستين: نظرية أفعال الكلام العامة، ص 122/121.

عنده أهمها جميعا، فوجه إليه همّه حتى أصبح لبّ هذه النظرية، و أصبحت تعرف به أيضا، و يطلق عليها أحيانا نظرية الفعل الإنجازي أو النظرية الإنجازية([1]).

2: أهمية ما قدّمه أوستين Austin للدرس اللساني الحديث:

مما لاشك فيه أن أوستين Austin قد حوّل الاهتمام من النموذج التركيبي و البنيوي إلى النموذج التداولي الاستعمالي؛فأصبح الوصف يقتصر على الشروط الفعلية للاستعمال الذي تفضي إلى ترجيح الدلالات و تحديد المعاني، كما ربط " مبدأ القصد " بالاستعمال اللغوي و اعتبره أهم عنصر غير لغوي يعمل على إخراج الفعل الكلامي إلى حيز الأداء اللغوي وأدخل في صميم التحليل اللغوي ضرورة إعادة النظر في شروط إنتاج الخطاب، و ردّه إلى مآله السياقي و وظائفه التداولية، و لذلك فإن تعدد دلالات الأفعال الكلامية راجع إلى تعدد مقاصد المتكلم؛ لأن في تصور أوستين Austin البحث عن المقاصد الخفية التي لم يكشف عنها المتكلم غير مرتبط بالبعد الظاهري للخطاب وحده، و إنما بالنسق اللغوي الذي يختاره المتكلم و الذي يقتضيه مقام التخاطب، في ظروف سياقية معينة ؛ و على هذا الأساس" جعل كل من (أوستين) و(سيرل) المقاصد مركزا في التفريق بين المعنى التعبيري معنى الكلمات في الملفوظ، و بين قوة الأفعال الغرضية ، أي النتيجة التي يقصد المتكلم نقلها [...]و قد ركّز فلاسفة اللغة على الطرق التي يبحث عنها المتكلم لنقل مقاصده إلى المتلقي، وذلك بكل من الوسائل التعبيرية و الغرضية. ولكن، وبنفس القدر من الأهمية، يجب أن ندرك أن فهم مقاصد الآخرين شيء مركزي لنجاح التخطيط في التفاعل"([2]).

و من أهم ما قدّمه-أيضا- أوستينAustin " هو محاولة الفصل بين ما يطلق عليه القوة الإنجازية Force illocutoire للفعل الكلامي و قوته التأثيرية الفعلية Force Perlocutoire، وليس من السّهل تعريف المصطلح الأول بدقّة، ولكنه بشكل أو بآخر هو الوظيفة الكامنة

---

[1]-المصدر نفسه، ص 135.

[2]-عبد الهادي بن ظافر الشهري: استراتيجيات الخطاب، مقاربة لغوية تداولية، دار الكتاب الجديدة المتحدة، ط1، ص 190.

في الفعل الكلامي، و يمكننا تحديد تلك الوظيفة بفحص الفعل ذاته و علاقته بالمعتقدات السائدة في اللحظة ذاتها..."([1]).و لذلك كان أوستين Austin أحد أبرز الفلاسفة الغربيين الذين أسهموا إسهاما نقديا مهمّا في تأسيس النظرية المقصدية ودافعوا عن أصولها المعرفية و ركائزها النظرية و العملية ؛ و لقد وجد هذا الجهد صدى إيجابيا في كثير من المناهج النقدية المعاصرة كالتيار التداولي في اللسانيات الحديثة. و لا يفوتنا أن نشير إلى أحد أبرز التوصيفات التي صاغها بعض النقاد المحدثين في حقّ أوستين Austin قائلا: "يعتبر فيلسوف أكسفورد جون أوستين المؤسس لنظرية الأفعال الكلامية انطلاقا من الفكرة بأن الوحدة الصغرى للاتصال الإنساني ليست الجملة ولا أية عبارة أخرى ؛ بل هي إنجاز بعض أنماط من الأفعال...محاضرات أوستين التي جمعت تحت اسم:" كيف نصنع الأشياء بالكلمات " عام 1962 حثّت الفيلسوف الأمريكي جون سيرل على تطوير هذه النظرية([2]). و حتى و لو لم يستطيع أوستين Austin أن يؤسس نظرية متكاملة ذات أسس منهجية واضحة المعالم إلا أنه أدرك الصلة الموجودة بين المستوى التركيبي و المستوى العملي، و بيّن النواميس المسيطرة على الظاهرة اللغوية و الممارسة الإنسانية لهذا النظام اللغوي ، ملتمسا جهازا مفهوميا يعكس أسس و ملامح نظرية الأفعال الكلامية؛ و من أهم هذه المفاهيم:

- تمييزه بين محاولة أداء الفعل الإنجازي و النجاح في أداء الفعل.
- تمييزه بين ما تعنيه الجملة ، و ما قد يعنيه المتكلم بنطقها.
- تمييزه بين الصريح من الأفعال الأدائية و الأولية منها .
- تحديده الفعل الإنجازي الذي يعد مفهوما محوريا في نظرية الأفعال الكلامية([3]).

---

[1]-هدسون: علم اللغة الاجتماعي، ترجمة محمود عياد، عالم الكتب، القاهرة، ط3، 1990، ص 174/173.

[2]-عادل فاخوري: نظرية الأفعال الكلامية في الفلسفة العربية، معهد الإنماء العربي، بيروت، ص 1330.

[3]-ينظر محمود نحلة: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص 81/80.

المبحث الثالث:

جهود سيرل Searle و إسهاماته في دراسة الأفعال الكلامية:

لقد انطلقت إسهامات سيرل Searle من منطلق المحاورة التي تتبنى وتناقش مواطن النقص والخلل فيما جاء به أوستين Austin من مزاعم نظرية و تطبيقية، ولكن هذا المنطلق لم يكن ليصل إلى حدّ الموقف المغاير تماما مع ما طرحه أوستين Austin و إنما كان الغرض منه التعديل و التطوير و النهوض بنظرية الأفعال الكلامية بما يجعل منها نظرية مستقلة واضحة المعالم في حقل اللسانيات التداولية ولذلك" أعاد تناول نظرية أوستين وطوّر فيها بعدين من أبعادها الرئيسة هما: المقاصد والمواضعات "([1]).و من هنا سنحاول عرض أهم الإسهامات و التعديلات لإدراك أوجه الائتلاف و الاختلاف فيما بين أوستين Austin وسيرلSearle.

أولا : تصنيفات سيرل Searle للأفعال الكلامية.

لقد أبدى سيرل Searle في ملاحظاته لتصنيفات أوستين Austin للأفعال الكلامية فهما عميقا أفضى به إلى الكشف عن عدد من مكامن الضعف و الاضطراب الذي انتاب هذا التصنيف غير القائم على أسس منهجية متكاملة([2]). و استطاع بذلك أن يصوغ عددا من الآراء المقنعة عن اللغة و مستعملي اللغة و التي تنسجم معظمها مع أحدث النزعات العلمية في الدرس التداولي؛ و من جملة الملاحظات التي سجلها سيرلSearle حول تصنيف أوستين Austin للأفعال الكلامية هي :

-لاحظ سيرل Searle عدم وجود مبدأ واضح أو مجموعة مبادئ دقيقة قامت على أسسها تصنيفات أوستين Austin و يرى سيرل Searle أنه لم يسلم من هذه الأصناف

---

[1]-آن روبول و جاك موشلار: التداولية اليوم، ص 33.

[2]-Searle : Sens et expression, études de théorie des actes de langage, traduction et préface par Joëlle Proust, Ed de minuit, paris,1982, P49.
La faiblesse la plus grave de cette taxinomie réside simplement dans le fait qu'il n'y a pas de principe, ou d'ensemble de principes, clairs ou cohérents sur la base desquels étudier la taxinomie.

الخمسة إلا الأفعال الالتزامية و أفعال التعهد؛ فقد صنفها أوستين Austin على أساس منهجي واضح هو الغرض الإنجازي، أما بقية الأصناف فلم تؤسس بحسب غرضها الإنجازي، و إنما بحسب اعتبارات أخرى تختلف من صنف لآخر، حيث عرفت أفعال الإيضاح في حدود علاقات الحديث وعرفت أفعال الأحكام أو أفعال القرارات في حدود الممارسة، أما الأفعال السلوكية فلا تبدو في نظرية سيرل Searle معرّفة على الإطلاق.

-لاحظ سيرل Searle أيضا وقوع تداخل كبير بين كل مجال و آخر ، نتج عنه وقوع فعل معين في مجالين مختلفين رغم عدم اختلاف معاني هذا الفعل، مثل الفعل " يصف Description " حيث يدرجه أوستين Austin ضمن أفعال الأحكام، و أفعال الإيضاح... و الفعل "يتحدى Défier " و "يعتذر S'excuser "في قائمة أفعال السلوك على الرغم من اختلافها من حيث المعنى أو الدلالة.

-أهملت مجالات أوستين Austin بعض الأفعال الإنجازية حيث لم تسمح التعريفات الخاصة بهذه المجالات بدخول بعض الأفعال الإنجازية إليها نظرا لمحدوديتها و عدم شموليتها، و هو ما حاول سيرل Searle معالجته في التصنيف الذي قدمه.

- كان هدف أوستين Austin من تقسيمه الخماسي تحديد جنس الفعل ، إن كان كلاميا إنجازيا أم لا. و هذا في نظر سيرل Searle خطأ تسبب في عدم اتساق المجالات و تشوهها و لذا اعتبر سيرل Searle تقسيمه الخماسي تحديدا لأنواع الفعل و ليس لجنسها؛ فالأمر نوع و القسم نوع وكل نوع منهما يجب تصنيفه وفق معناه تحت مجال ملائم له...([1]).

انطلاقا من هذه الملاحظات حاول سيرل Searle إعادة تصنيف الأفعال الكلامية معتمدا على بعض المعايير التي بلغت اثني عشر معيارا، و منها معيار " الاختلافات في الهدف من الفعل الكلامي، فيمكن أن يحدد الهدف من الأمر على أنه محاولة جعل المرسل إليه يفعل شيئا. و الهدف من الوصف هو تمثيل الشيء(سواء كان الوصف صادقا أم كاذبا، أو دقيقا

[1]-Searle : Sens et expression, P 47/51

أم غير دقيق).و الهدف من الوعد هو تعهد المرسل بإلزام نفسه أن يفعل شيئا، و قد أطلق مصطلح الهدف من أي صنف من الانجازات على الهدف الإنجازي، و هو جزء من القوة الإنجازية، و لكنه ليس مطابقا لها . و بهذا فإن الهدف الإنجازي للطلب هو ذاته الهدف الإنجازي للأمر كلاهما يحاول أن يجعل المرسل إليه يقوم بفعل شيئا ما . و لكن القوة الإنجازية تختلف عن ذلك اختلافا بيّنا. و بوجه عام يمكن القول : إن القوة الإنجازية هي نتيجة تعدد من العناصر في حين يكون الهدف الإنجازي واحد فقط، و لذلك فإنني أعتقد أنه الأكثر أهمية "([1]).

وعلى أساس هذا المعيار و غيره من المعايير أعاد سيرل Searle يعيد تصنيف الأفعال الكلامية التي بلغت خمسة أصناف هي كالآتي:

1-**الأفعال الإخبارية أو التقريرية**Assertifs : الغرض الإنجازي منها هو نقل المتكلم واقعة ما (بدرجات متفاوتة) من خلال قضية Proposition يعبر بها عن هذه الواقعة و أفعال هذا الصنف كلها تحتمل الصدق و الكذب. و اتجاه المطابقة فيها من الكلمات إلى العالم.

2- **الأفعال التوجيهية** Directifs: و غرضها الإنجازي محاولة المتكلم توجيه المخاطب إلى فعل شيء. و اتجاه المطابقة فيها من العالم إلى الكلمات وشرط الإخلاص Condition de sincérité فيها يتمثل في الإرادة أو الرغبة الصادقة . و المحتوى القضوي Le contenu Propositionnel فيها هو دائما فعل السامع شيئا في المستقبل.

3- **الأفعال الإلتزامية** Promissifs : و غرضها الإنجازي التزام المتكلم بفعل شيء في المستقبل. و اتجاه المطابقة فيها من العالم إلى الكلمات. و شرط الإخلاص هو القصد L'intention ، و المحتوى القضوي دائما فعل المتكلم شيئا في المستقبل، على أن كثير من الأفعالVerbes التي عالجها أوستين Austin من هذا الصنف لا تدخل فيه على الإطلاق

[1]-Searle : Sens et expression, P 40/41.

مثل: تفضل، استعدّ . و اتجاه المطابقة فيها من العالم إلى الكلمات.

4- **أفعال التعبيريات**Expréssifs: و الغرض الإنجازي منها هو التعبير عن الموقف النفسي تعبيرا يتوافر فيه شرط الإخلاص. و يدخل في هذا الصنف التشكّرات، التهنئة، الاعتذار، التعزية . و اتجاه المطابقة فيها منعدم ، فالمتكلم لا يحاول أن يجعل الكلمات تطابق العالم الخارجي، و لا العالم الخارجي يطابق الكلمات، وكل ما هو مطلوب الإخلاص في التعبير.

5- **الأفعال الإعلانية** Déclaratifs : و السمة المميزة لهذا الصنف من الأفعال أن أداءها الناجح يتمثل في مطابقة محتواها القضوي للعالم الخارجي، فإذا أنا أدّيت فعل تعيينك رئيسا للوفد أداء ناجحا، فأنت رئيس للوفد؛ و إذا أديت فعل إعلان الحرب أداء ناجحا فالحرب معلنة. و أهم ما يميز هذا الصنف من الأفعال أنها تحدث تغييرا في الوضع القائم فضلا على أنها تقتضي عرفا غير لغوي، و اتجاه المطابقة فيها قد يكون من الكلمات إلى العالم و من العالم إلى الكلمات، و لا يحتاج إلى شرط الإخلاص([1]).

و الحقيقة العلمية لهذه التعديلات تأسست أيضا على تعديل التقسيم الثلاثي للفعل الكلامي، فجعله سيرل Searle أربعة أقسام، أبقى منها على القسمين الإنجازي و التأثيري لكنه جعل القسم الأول و هو الفعل الكلامي قسمين؛ أحدهما الفعل النطقي Acte d'énonciation وهو يشمل الجوانب الصوتية، النحوية والمعجمية، و الثاني الفعل القضوي Acte Propositionnels ، وهو يشمل المتحدث عنه أو المرجع Référence و المتحدث به أو الخبر Prédication ،ونصّ على أن الفعل القضوي لا يقع وحده؛ بل يستخدم دائما مع فعل انجازي في إطار كلامي مركب، لأنك لا تستطيع أن تنطق بفعل قضوي دون أن يكون لك مقصد من نطقه، كما نصّ على أن الفعل الإنجازي هو الوحدة الصغرى Unité minimal للاتصال اللغوي ([2]).

---

[1]-Searle : Sens et expression, P 52/59.

[2]-Searle : Les Actes de langage, P 60/61.

و لتوضيح ذلك نقترح الأمثلة التالية:

1- يأخذ يحي الكتاب بقوة . 2- أ يأخذ يحي الكتاب بقوة ؟

3- يا يحي، خذ الكتاب بقوة. 4- لو يأخذ يحي الكتاب بقوة.

عند النطق بأي من هذه الجمل ينجز المتكلم ثلاثة أنواع من الأفعال في وقت واحد:

أ-**الفعل النطقي**: و يتمثل في النطق الصوتي للألفاظ على نسق نحوي و معجمي صحيح.

ب-**الفعل القضوي**: و يتمثل في مرجع هو محور الحديث فيها جميعا هو يحي في الجمل الأربع و الخبر هو أخذ الكتاب، و المرجع و الخبر يمثلان معا قضية Proposition هي أخذ يحي الكتاب، و القضية هي المحتوى المشترك Le contenu commun بينهما جميعا.

ج-**الفعل الإنجازي**: و هو الإخبار في الأولى، و الاستفهام في الثانية، و الأمر في الثالثة و التمني في الرابعة "([1]).و ينبغي أن نشير إلى أن الفعل التأثيري ليس له أهمية كبيرة عند سيرل Searle، لأنه ليس من الضروري، في نظره، أن يكون لكل فعل تأثيري أثر في السامع يدفعه إلى إنجاز فعل ما([2]).

ثانيا: علاقة الفعل الكلامي بالعرف اللغوي و الاجتماعي:

يرى سيرل Searle أن الفعل الكلامي أوسع من أن يقتصر على مراد المتكلم ؛ بل هو مرتبط أيضا بالعرف اللغوي و الاجتماعي؛ و في تقديرنا مثل هذه الآراء و الدراسات التداولية هي التي دعّمت أبحاث تحليل الخطاب و دفعت به إلى الاستعانة بعلم الاجتماع اللغوي الذي يدرس علاقة اللغة بالمجتمع، انطلاقا من كونها جزءا من المسار الاجتماعي أو شكل من أشكال الحياة الإنسانية؛ بناء على هذا يشرح سيرل Searle هذه الفكرة مقترحا مثالا توضيحيا لجندي أمريكي وقع أسيرا في يدي جنود إيطاليين أثناء الحرب

[1]-محمود نحلة: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص 74/71.

[2]-Searle : Les actes de langage, P 86.

Car de nombreux types de phrases utilisées pour accomplir des actes illocutoires n'ont aucun effet perlocutionnaire attaché à leur signification.

العالمية الثانية فيقول : " هب أنني جندي أمريكي في الحرب العالمية الثانية و أن الجنود الإيطاليين قد أسيروني. و لنفترض أيضا أنني أودّ جعل هؤلاء الجنود يعتقدون بأنني ضابط ألماني و ذلك بغية إطلاق سراحي. و ما أريد أن أفعله هو إخبارهم بالألمانية أو بالإيطالية أنني ضابط ألماني و لكن لنفترض أنني لا أعرف قدرا كافيا من الألمانية أو الإيطالية لفعل ذلك و يراودني الأمل في أنهم لا يعرفون الألمانية بالقدر الذي يكفي لإدراك حقيقة خطتي و دعنا نفترض أنني لا أعرف من الألمانية إلا بيتا واحدا و الذي أتذكره من قصيدة كنت أحفظها في المدرسة الثانوية، وعلى هذا النحو أخص الجنود الإيطاليين بالجملة الآتية:

Kennest du das land , wo die zitronen bluhen ?

هنا نطق الجندي جملته و قصد بها أن يجعل الإيطاليون يعتقدون بأنه ضابط ألماني، و أراد أيضا أن يكوّنوا هذا الاعتقاد بمقتضى إدراكهم لهذا القصد، و لكن هل بنطقه لهذه الجملة الألمانية يعني أنه ضابط ألماني ؟ الجواب عند سيرل Searle لا.

بل تعني : هل تعرف الأرض التي تزهر فيها الليمون؟ ([1]).

و يشرح سيرل Searle بأن الجندي الأمريكي لم يكن يعرف أن العرف اللغوي والاجتماعي في اللغة الألمانية لا يسمح باستخدام هذه الجملة في هذا السياق.

و هذا دليل على أن معنى المتكلم أكثر من أن يكون مسألة قصد إنه أيضا مسألة عرف لغوي ([2]). و من هنا ينبغي التأكيد حسب ما أوضح سيرل Searle في غير موضوع من كتاباته أن المواضعات و المؤسسات الاجتماعية و سياقات المنطوق تلعب دورا أساسيا في تحديد طبيعة الفعل الكلامي .

---

[1]-Searle : Les actes de langage, P 84.

[2]-Searle : Les actes de langage, P 85.La signification est plus qu'une affaire d'intention, c'est également, quelque fois, une affaire de convention.

ثالثا: تطوير شروط الملائمة عند سيرل Searle :

طوّر سيرل Searle شروط الملائمة عند أوستين Austin و يرى أنها إذا تحققت في الفعل الإنجازي كان موفقا و ناجحا، و إذا لم يتم الالتزام بها فلن يتحقق الهدف الذي من أجله تم النطق بالفعل الكلامي، و هذه الشروط هي :

1- **شرط المحتوى القضوي** Condition de contenu Propositionnels :

يتحقق بأن يكون للكلام معنى قضوي نسبة إلى القضية Proposition التي تقوم على المتحدث عنه أو مرجع Référence ومتحدث به أو خبر Prédication و المحتوى القضوي هو المعنى الأصلي للقضية و تتحقق شروط المحتوى القضوي في فعل الوعد مثلا إذا كان دالا على حدث في المستقبل يستلزم به .

2-**الشرط التمهيدي** Condition Préparatoire :

يتحقق إذا كان المتكلم قادرا على إنجاز الفعل، لكن لا يكون من الواضح عند كل من المتكلم و المخاطب أن الفعل المطلوب سينجز في الوقت المعتاد للأحداث أو لا ينجز.

3- **شرط الإخلاص** Condition de Sincérité :

يتحقق حين يكون المتكلم مخلصا في أداء الفعل فلا يقول غير ما يعتقد، ولا يزعم أنه قادر على فعل ما لا يستطيع .

4- **الشرط الأساسي** Condition essentielle:

يتحقق حين حاول المتكلم التأثير في السامع لينجز الفعل([1]).

[1]-Searle : Sens et expression, P 43/44.et voire Vandervéken : Les Actes de discours, Pierre Mardaga, Editeur, Liège, 1988, P 115/121.

رابعا: التمييز بين الأفعال الكلامية المباشرة و غير المباشرة :

إن مساعي جهود سيرل Searle في مجال التمييز العلمي والمعرفي للأفعال الكلامية المباشرة وغير المباشرة إنما تأسست بناء على ما توصل إليه أوستين Austin من نتائج و كان بذلك قد خطا أشواطا مهمة و ارتقى بنظرية الأفعال الكلامية إلى مستوى من النضج و الوعي يرميان إلى استكشاف و تتبع النواميس المسيطرة على الظواهر اللغوية و دعا من خلال كل ذلك إلى القول بأن المتكلم يستعمل أكثر من آلية من أجل انجاز فعله الكلامي و بالتالي توصل إلى أن الفعل الكلامي ينقسم من حيث دلالته على القوة الإنجازية Forces illocutoires إلى قسمين هما : الأفعال الكلامية المباشرة و غير المباشرة.

و لعل ذلك من شأنه أن يأخذ بما توصل إليه سيرل Searle من آراء و نتائج أن يساعد على إرساء قواعد نظرية الأفعال الكلامية على أسس من الرصانة المنهجية المفضية إلى موضوعية أدق.

أ-مفهوم الأفعال الكلامية المباشرة Notion d'actes de Langage directe:

يرى سيرل Searle أن الأفعال الكلامية المباشرة هي " التي يتلفظ بها المتكلم و هو يعني حرفيا ما يقول ، و في هذه الحالة ، فإن المتكلم يقصد أن ينتج أثرا إنجازيا على المتكلم و يقصد أن ينتج هذا الأثر من خلال جعله المتلقي يدرك قصده من الإنتاج"([1]) .

مقتضى كلام سيرل Searle أن من ملامح الفعل الكلامي المباشر أن يكون معناه مطابقا لما يريد المتكلم أن ينجزه مطابقة تامة تتماشى و مستواه اللفظي المفرداتي و كذلك مستواه التركيبي المعجمي، و في هذا السياق يقول أحمد المتوكل : " إن الدلالة الإنجازية للأفعال

[1]-Searle : Sens et expression, P 71.Le locuteur énonce une phrase on voulant dire exactement et littéralement ce qu'il dit, dans ce cas le locuteur à l'intention de produire cet effet en faisant reconnaitre par l'auditeur son intention de la produire… »

الكلامية المباشرة تظل ملازمة لها في مختلف السياقات" ([1]) .

و من الأمور المميزة بين معنى الجملة و معنى المتكلم يرى سيرل Searle أن معنى الجملة يتحدد عن طريق معاني الكلمات و ترتيبها وفقا لنسقها التركيبي اللغوي أو بنيتها الصوتية، فيقول : " إن ما يعنيه المتكلم بنطق الجملة هو بصورة تامة داخل في حدود معينة و أمر يتعلق بمقاصده، و أقول داخل حدود معينة عن عمد، لأنك لا تستطيع أن تقول بدقة أي شيء، فأنت لا تستطيع أن تقول: "اثنان زائد اثنان تساوي أربعة و تعني أن شكسبير شاعر بارع إلى جانب كونه كاتبا مسرحيا"([2]).

و هكذا نرى أن الفعل المباشر عند سيرل Searle هو ما يتم إدراكه من خلال المقول اللفظي أو دلالته المعجمية و المفرداتية .

وهكذا نهتدي إلى أن الفعل الكلامي المباشر، في نظر سيرل Searle ، هو ما يتم إدراكه من خلال المقول اللفظي أو من دلالته المعجمية و المفرداتية أي أن التعبير عن المقاصد و تعيين الدلالات الظاهرة أصلا في الخطاب يظل مرتبطا بمدى استجابته لأطره الصورية و أشكاله النسقية؛ و يذهب أحمد المتوكل في معاينته لطبيعة الفعل الكلامي المباشر و غير المباشر قائلا: " إن القوة الإنجازية التي يمكن أن تواكب العبارات اللغوية ، قوتان :

-قوة إنجازية حرفية .

-قوة إنجازية مستلزمة .

وهنا ملاحظة نقدية تفطن لها أحمد المتوكل ألا وهي ضرورة التمييز بين القوتين بحيث يرى أن القوة الأولى ترتد إلى المعطى اللغوي في بعده الصوري الحرفي، أما القوة الثانية تنبثق أساسا من الوضع المقامي الذي يوجد عليه المؤول، فيقول:

1-أحمد المتوكل: آفاق جديدة في نظرية النحو الوظيفي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية،جامعة محمد الخامس سلسلة بحوث و دراسات، رقم5، الرباط، 1994، ص 22.

[2]-Searle : Sens et expression, P 84/85.

1- أن تظل القوة الإنجازية الحرفية ملازمة للعبارة اللغوية في مختلف المقامات التي يمكن أن ترد فيها .أما القوة الإنجازية المستلزمة فهي مربوطة مقاميا بحيث لا يتم تولّدها إلا في طبقات مقامية معينة .

2- تأخذ القوة المستلزمة نتيجة للخاصية الأولى، وضعا ثانويا بالنظر إلى القوة الحرفية و تتجلى ثانويتها في أمرين هما :

أ- في أنها يمكن أن تلغى إلغاء.

ب- و في أنها لا يتوصل إليها إلا عبر عمليات ذهنية استدلالية تتفاوت من حيث الطول و التعقيد ، في حين أن القوة الحرفية تؤخذ مباشرة من صيغة العبارة ذاتها "([1]).

ومقتضى الأمر أن المتكلم قد يعتمد على المستوى الحرفي المعجمي في التعبير عن قصده وفقا لمقامات معينة، و قد يتجاوز خطابه اللغوي المعنى الحرفي ليحقق أغراضا تتماشى و الظروف المحيطة به؛ ففي هذه الحالة على المتلقي أن يوظف إمكاناته الذهنية و خلفيته المعرفية التي تسمحان له بالتحرك الإيجابي و البنّاء داخل النص ، و أن يسعى في حركة مسئولة و واعية تفضي به إلى تصريف الدلالة الصحيحة و تحديدها.

ب-مفهوم الأفعال الكلامية غير المباشرة Notion d'actes de langage indirecte:

عرّف سيرل Searle الأفعال الإنجازية غير المباشرة بأنها أفعال تخالف قوتها الإنجازية مراد المتكلم([2])، فضلا على أن معاني الأفعال غير المباشرة لا يمكن التوصل إليها إلا عن طريق الفهم الدقيق و توظيف مهارة العمليات الذهنية التي تتفاوت بين البساطة و التركيب([3]).

و يرى سيرل Searle أننا في الظروف العادية ننطق بجملة واحدة و نقصد ما نقول تماما، و لكن المشكلة تكمن في أن الأمور لا تسير دائما بهذه البساطة، ففي كثير من الأحيان

---

[1]-أحمد المتوكل: آفاق جديدة في نظرية النحو الوظيفي، ص 23/21

[2]-محمود نحلة: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص 51/50.

[3]-Searle : Sens et expression ; P 71.

يختلف المعنى المقصود عن المعنى الحرفي، كما يحدث في الاستعارة، و التشبيه، و الكناية لقولنا: رأيت بحرا، و أنا أريد من قول هذا مدح الرجل و وصفه بالجود و الكرم؛ و لذلك يقول سيرل Searle شارحا هذه الفكرة : " إن المشكلة التي تعترضنا في الأفعال الكلامية غير المباشرة هي مشكلة كيف يمكن للمتكلم أن يقول شيئا و هو يعني به شيئا آخرا ([1]).

و في حديث مفصّل عن حالة الاستعارة ومدى ارتباطها بالأفعال غير المباشرة يقول سيرل Searle :"إذا قال لك أحدهم [...] "جون خنزير"؛ فإنك تفترض أن المتكلم لم يقصد ما قاله حرفيا ولكنه يتكلم على سبيل الاستعارة فضلا عن ذلك،فأنت لا تجد صعوبة في تخيل ما يريد قوله[...]إن وجود أقوال من هذا القبيل[...] يطرح سلسلة من المشاكل على كل نظرية في اللغة و التواصل: ما هي الاستعارة ؟ و كيف تتميز في الوقت ذاته عن الأشكال الحرفية و سائر أشكال الأقوال المجازية لم تُفهم بعض التعابير بمعناها المجازي ؟ [...] ثم إن السخرية و الأفعال الكلامية غير المباشرة توفران لنا أمثلة أخرى تبين الصدع الواقع بين المعنى المتكلم و معنى الجملة الحرفي" ([2]).

و يواصل سيرل Searle في تمييزه بين معنى الجملة أو الكلمة الذي لا يمكن أن تكون استعاريا أبدا و بين معنى المتكلم الذي يمكن أن يكون استعاريا قائلا:" و في الحقيقة فإننا عندما نتحدث عن معنى استعاري لكلمة أو عبارة أو جملة فإننا نتحدث عما يمكن للمتكلم و هو يتلفظ بها أن يعنيه بطريقة تبتعد عما تعنيه هذه الكلمة أو العبارة أو الجملة في الواقع "([3]). و لعل هذا الاهتمام البالغ بالاستعارة ، في نظر سيرلSearle ، إنما ينطلق من كونه يعتبرها من أسس المظاهر البلاغية التي تستطيع أن ترقى إلى مستوى التصوير الفني ، و إلى مستوى إيصال المعنى بكيفية تتكاثف فيها سياقات و تجارب متعددة لا

---

[1]-Ibid. P72.

[2]-Ibid. P 121.

[3]-Ibid. P 122.

توجد بنفس الثراء في أنماط بلاغية أخرى؛ و لذلك يعطي سيرل Searle للاستعارة القوة و يجعلها قادرة على الإيجاز و على تقديم عديد من المعاني بالقليل من الألفاظ .

و قمين بنا أن نشير أيضا أن الاستعارة حظيت عبر العصور بقوة وجاذبية ميزتها عن كثير من الأنماط البلاغية، حيث إن تمجيدها لم يظهر في كتاب سيرل "Searle" المعنى و العبارة Sens et expression أو في كتاب "فلسفة البلاغة La philosophie rhétorique" لأمسترونغ ريتشازد A.Richards" وحدهما ؛ بل حتى في نظريات النقد المعاصر التي تنظر إلى الاستعارة على أنها تحوي عددا من التجارب و المعاني و السياقات المختلفة بشكل لا نجده بنفس الثراء في أنماط بلاغية أخرى ، و في هذا السياق يقول جابر عصفور : " إن النقد المعاصر أميل إلى تفضيل الاستعارة – الأصلية- على التشبيه من حيث القيمة الفنية و ذلك لما يتحقق في الاستعارة من تفاعل و تداخل في الدلالة على نحو لا يحدث بنفس الثراء في التشبيه و لما يظهر من قدرة الاستعارة على إدخال عدد من العناصر المتنوعة داخل نسيج التجربة الشعرية"([1]).

واستنادا لرؤية واسعة للمعنى أكد سيرل Searle في تحليله أن المتكلم يتواصل بشكل أكثر مما يفصح عنه المستوى الحرفي للخطاب، و ذلك بفضل توافر مجموعة من المعطيات السياقية التي يتقاسمها كل من المتكلم و المتلقي، فيقول و هو يشرح هذه الفكرة :" يتواصل المتكلم مع المتلقي بالأفعال الكلامية غير المباشرة بأكثر مما يتكلم به في الواقع، و ذلك من خلال الاتكاء على خلفيتهم المعرفية المشتركة اللغوية و غير اللغوية ، بالإضافة إلى توظيف المتلقي لقدرته العامة العقلية و الاستدلالية، و بوجه أدق، فالنموذج التفسيري لما هو غير مباشر من الأفعال الكلامية يتضمن نظرية الأفعال الكلامية و بعض مبادئ العامة للمشاركة في الحديث، و خلفية من المعلومات الواقعية الأساسية المشتركة بين المتكلم

[1]-جابر عصفور: الصورة النقدية في التراث النقدي و البلاغي، دار المعارف، (د.ت) 1976، ص 270.

و المتلقي، كما أنه يفترض من المتلقي على إقامة الاستدلالات"([1]).

إذن يرى سيرل Searle بأننا نتواصل بالأفعال الكلامية غير المباشرة أكثر من تواصلنا بالأفعال المباشرة؛و ذلك بالاعتماد على الأبعاد الثقافية؛ أي المعلومات المشتركة أو الخلفية المعرفية المختزنة لدى كل من المتكلم و المتلقي، و على هذا الأخير أن يستخدم عقله في عمليات ذهنية استدلالية يتجاوز من خلالها المعنى الحرفي للخطاب ليقف عند المعنى المراد و المنشود. و يقول إدريس سرحان و هو يعاين هذه الظاهرة :" نريد الإشارة إلى أن الأفعال الكلامية غير المباشرة يتم التوصل إليها بعد القيام بعملية استدلالية، تصبح معها البنية اللغوية الظاهرة للملفوظ مجرد ممر أو معبر للوصول إلى الفعل الإنجازي غير المباشر الذي يقصد إليه المتكلم. و لذا فإن تعرّف المتلقي على الفعل الإنجازي غير المباشر من خلال البنية اللغوية للملفوظ و العملية الاستدلالية التي يقوم بها يعدّ اكتشاف لغير المنطوق به من المنطوق دون أن تكون بينهما علاقة تضمن منطقية " ([2]) .

فلا مناص إذن من الاعتراف بأن أفق المتلقي المؤهل، في نظر سرحان، هو المفضي إلى تحديد المعاني الراجحة بما يهتدي إليه من قرائن داخلية أو قرائن موضوعية، و ذلك من خلال عملياته الاستدلالية، بل الحقيقة الخفية لا تكمن في فعل القراءة الذي يستنطق المعطى اللغوي للخطاب أي الذي ينطلق من المنطوق؛ بل الذي يبدأ من الأطر الاجتماعية و الثقافية. و قد خصص سيرل Searle مساحة واسعة من حديثه على الأفعال الكلامية غير المباشرة و علاقتها بالأفعال التوجيهية لأنه يرى أن هذه الأخيرة هي " أكثر حقول الأفعال الكلامية غير المباشرة جدارة بالدراسة، و ذلك لأن حاجتها للتأدب يتخذ أولوية فيجعل من المناسب أن ينجز المتكلم جمل الأمر بشكل مباشر مثل : غادر الغرفة، أو بالأدائيات الصريحة: أنا آمرك بمغادرة الغرفة؛ و لهذا فإنه يلزمنا البحث عن وسائل غير مباشرة لإنجاز الأفعال. و عليه يتضح أن التأدب في إنجاز الأفعال التوجيهية هو الدافع

---

[1]-Searle : Sens et expression, P 73.

[2]-إدريس سرحان :الأمر كفعل إنجازي غير مباشر، مجلة كلية الآداب و العلوم الإنسانية، جامعة فاس، المغرب ع 11 ،1995 ،ص72.

الرئيس لاستعمال الاستراتيجية غير المباشرة"([1]).

و واضح من كل ما سبق أن سيرل Searle يميز بين معنى الجملة و معنى المتكلم ؛و يرى أن معنى الجملة يتحدد على نطاق واسع عن طريق القواعد الدلالية و التركيبية للغة، أما معنى المتكلم فمرتبط، في نظره، بمقاصده؛ لأن ذلك يعتبر مقوما أساسيا في تحديد المتكلم لاستراتيجية خطابه، و من ثم يبقى فهم سيرل Searle فهما يتبدى فيه البعد التداولي قويا فالمعنى لا يقف عند حدود النظام التركيبي للنص أو الجملة؛ و إنما يستخلص من مجموع العوامل السياقية التي أنتج فيها النص أو تشكلت فيها الجملة، و يشمل ذلك المخاطب و المخاطب و المستمعين و المكان و الزمان و الموضوع و الأسلوب و المقاصد المتوخاة.

[1]-Searle : Sens et expression, P 77. « Dans le domaine des actes illocutoires indirects, c'est le champ des directifs qu'il est le plus intéressant d'examiner, parce que les réquisits conversationnels rendent difficilement admissible de se proférer des phrases purement impératives (par exemple : « sortez de cette pièce ») ou des performatifs explicites (par exemple : « je vous ordonne de sortir de cette pièce ») ; il nous faut donc découvrir des moyens indirects pour nos illocutoires. En ce qui concerne les directifs, c'est la politesse qui constitue la principale motivation en faveur de l'in directivité ».

المبحث الرابع :

نظرية الأفعال الكلامية بعد أوستين و سيرل

لقد شهدت نظرية الأفعال الكلامية تطورات حاسمة وانجازات معرفية مهمة على يدي عدد كبير من المشتغلين في الحقل اللساني و علم تحليل الخطاب، و ذلك من خلال دراساتهم ومقالاتهم التي تناولت الأبعاد التداولية و خصوصا دراسة استعمالات اللغة كإطار يمكن استخدامه لتحديد مقاصد المتخاطبين و ترجيح المعاني اللغوية المتعددة .

1: إسهامات الفلاسفة في تطوير نظرية الأفعال الكلامية:

إن إسهامات بعض اللسانين المتمرسين في فعل هذه النظرية قد انصبت على توسيع مفهوم الأفعال الإنجازية و شروط قيامها ، و مفهوم القوة الإنجازية Force illocutoire و وسائل ظهورها في الأنساق اللغوية إلى جانب عدد من الآراء التي تنطوي على توسيع دائرة الجهد العلمي الذي قدّمه أوستين Austin وسيرل Searle من جهة و تكشف عن بعض الانتقادات و الآراء التي تنبّه إلى ما اكتنف هذا الجهد من فجوات و نقائص تدفع الباحث إلى أن يطرح أسئلة معرفية مهمة من جهة أخرى .

و في هذا الصدد سنحاول الإشارة إلى إسهامات بعض الفلاسفة الرواد في العصر الحديث الذين أعطوا للمتكلمين و مقاصدهم أهمية كبرى في فهم المعنى ، و بيان كيفية استخدامه لدى المتكلم باعتباره الذات المحورية في اختيار النسق اللغوي الملائم الذي يضمن له البعد الدلالي المنشود و تحقيق الهدف المرجو.

2 : المعنى في فلسفة بول غرايسP. Grice .

نجد بول غرايس Paul Grice في نظريته للمعنى ينظر إلى استعمال اللغة على أنه ضرب من التعاون يفضي إلى تحقيق هدف الاتصال بين المتكلمين ، و لكي تنجح العملية

التواصلية لابد من أن تتوافر لها درجة معينة من التعاون و التقارب في الأهداف و الأغراض بين المتخاطبين؛ و في هذا الإطار يفرّق غرايس Grice بين ما يقال Entre ce qui est dit و ما يقصد Ce qui est implicites ؛ فما يقال هو دلالة الخطاب من حيث نسقه المعجمي الإفرادي أي استقراء معاني الكلمات و العبارات من خلال بنيتها السطحية و نسقها الخارجي ، و ما يقصده المتكلم أي ما يريد تبليغه للمخاطب بطريقة غير مباشرة ( )*؛ على أساس نجد أن المخاطَب يجب أن تتوفر لديه عناصر سياقية تسمح له بتفكيك رسالة الخطاب وتصريف الدلالة ومعنى المتكلم ؛ولذلك يرى أن معرفة الأنساق اللغوية على اختلاف أنظمتها و حدها لا تساعد المخاطب على تحديد المقاصد و فهم فحوى الخطاب بمعزل عن حيثيات التخاطب و ظروف التواصل و الإبلاغ؛ لأن توظيف اللغة يجب أن يكون توظيفا يخدم ظروف التخاطب و قد يقفز هذا التوظيف على كل معيارية منطقية ؛ لأن مدار الأمر ينصب، في نظرية غرايس ، حول نواة مركزية هي الوصول إلى المعنى الذي يستهدفه المتكلم([1]).

و على هذا الأساس بلور غرايس Grice في بحثه الموسوم " المنطق و المحادثة " Logique et Conversation عام 1970 مبدأ اعتبره متحكما في سنن التحاور و تقنيات الكلام المعروفة أسماه مبدأ التعاون Principe de conversation ؛ و يفترض أن احترام المتخاطبين لهذا المبدأ التعاوني ييسّر عملية التحليل و يفتح أطر تصريف المعنى و فهم الدلالة؛ و لقد

( )* -يتفق الكثير من اللسانين و الباحثين المعاصرين العرب على أن الفيلسوف الانجليزي بول غرايس P.GRICE يأتي على رأس قائمة الفلاسفة المعاصرين الذين كرّسوا جهودهم الفلسفية لمفهوم المعنى والبحث عن طرق اكتشافه و استنباطه حتى أن بعضا منهم وصفه ب " فيلسوف المعنى " نظرا لشيوع تحليلاته و دراسته للمعنى و تبني آرائه و وجهات نظره من قبل الفلاسفة؛ ينظر صلاح إسماعيل: نظرية المعنى في فلسفة بول غرايس ، دار قباء الحديثة للطباعة و النشر ، القاهرة، ط1،2007، ص 9/7.و ينظر ابن ظافر الشهري: استراتيجيات الخطاب، ص 97.

[1]-Dan Sperber/Dreirdre Wilson : La pertinence, communication et cognition, traduit de l’anglais par Abel Gerschenfeld et dan sperber, Ed de minuit, 1989, P 56.Et voire François Recanati M Les énonces Performatifs, P 143/144.

تضمن هذا المبدأ العام للسلوك التخاطبي مجموعة من القواعد أطلق عليها اسم القواعد التخاطبية Maximes Conversationnelle و صنّف هذه القواعد على النحو التالي:

1-**قاعدة الكم** Maximes de quantités :و ترتبط بكمية المعلومات التي يجب تقديمها أثناء عملية التخاطب، و تتحقق بقاعدتين :

-لتكن في مساهمتك قدر من المعلومات يساوي ما هو مطلوب .

-لتكن مساهمتك غير محتوية على قدر من المعلومات يفوق ما هو مطلوب.

2-**قاعدة الكيف** Maximes de qualité :و تتصل بها قاعدة جوهرية هي:

لتكن مساهمتك صادقة " و ترتبط بقاعدتين فرعيتين هما :

-لا تقل ما تعتقد أنه كاذب.

-لا تقل ما يعوزك الدليل عليه.

3-**قاعدة الملائمة** (**العلاقة**) Maximes de relations: اجعل كلامك مناسبا Pertinent للموضوع.

4-**قاعدة الطريق** Maximes de manière: و تتصل بقاعدة عامة هي:

" كن واضحا " بحيث :

-تتجنب غموض évitez de vous exprimer de manière obscure.

-تتجنب اللبس Ambiguïté.

-أوجز Soyez bref (لا تطنب في الكلام)

-نظم كلامك Soyez ordonné ([1]).

هذه هي القواعد الأربعة التي تتفرع عن مبدأ التعاون الذي يرتكز عليه المتكلم لتحقيق التجانس المنطقي و التعاون الحقيقي أثناء عملية التواصل مع ضمان قدرة المتلقي على التأويل و الفهم لتحقيق حوار بنّاء و مثمر و أيُ خرق للنمط التحاوري الذي حدّده غرايس Grice كفيل من وجهته أن يؤدي إلى ما يعرف بظاهرة الاستلزام الحواري. و مهما يكن من أمر فإن غرايس Grice يؤكد على ضرورة وضع مجموعة أخرى من القواعد والمعايير قد يراعيها المتكلمون أثناء التخاطب وذلك بقوله :"هنالك– بالطبع – أنواع لكافة القواعد الأخرى (جمالية، أخلاقية، اجتماعية) مثل (لتكن مؤدبا) التي يراعيها المشاركون، عادة، في تبادلاتهم التخاطبية ، والتي قد تولّد معاني مستلزمة غير عرفية "([2]). جلي من كلام غرايس Grice أن الأبعاد الاجتماعية و الأخلاقية من الأبعاد الأساسية التي تؤطر العملية التخاطبية؛ و لذلك سعى علماء اللغة إلى وضع أدوات إجرائية و صياغة مبادئ جديدة لتحليل نسق الكلام على أساس قراءة وظيفية تداولية لفحوى الخطاب في تعالقه مع النظام اللغوي و في بعده الاجتماعي و الأخلاقي.

3: المعنى في فلسفة جيوفري ليتش G. Leech:

إن استدراك جيوفري ليتش G.Leech على عمل غرايس Grice في مسألة مبدأ التعاون و اعتباره إحدى مبادئ التداول الاجتماعي و النفسي يكشف عن نظرة نقدية أصيلة ؛ و لعل جاذبية هذه الإضافة النقدية تكمن في توخي ليتش Leech قواعد أخرى تواكب

[1]-Dan Sperber/Dreider Wilson : La Pertinence, P 58.Et voire Anne Reboul et Jacques Moeschler : Pragmatique du discours, Armand colin, 2005, P 184/190.

[2]-ينظر ابن ظافر الشهري: استراتيجيات الخطاب، ص 97

تصنيفات غرايس Grice في تنظيم العلاقات الاجتماعية و تأسيسها. و لا شك أن الذي يدفع المتكلم إلى استعمال الأفعال الكلامية غير المباشرة بشكل أكثر من استعماله للأفعال الكلامية المباشرة هي عوامل سياقية أبرزها التأدب و التلطف في الحديث.

لنفترض أن موظفا أخطأ في أداء عمله خطأ جسيما أغضب رئيسه؛ فقال له الرئيس بنبرة هادئة:" لقد قمت بعمل بارع جدًا "؛ فأجاب الموظف:" أنا متأسف، لم أكن أقصد؛ فردّ عليه الرئيس : " أعد مراجعة حساباتك ".

لا شك إذن أن الرئيس لم يشأ أن يقول للموظف أنه قام بعمل سيء للغاية ؛ بل وصف عمله بالبراعة، وهذه إشارة ضمنية للموظف حتى يراجع عمله و يتقنه من جديد؛ و مراعاة من الرئيس لأثر قدم الموظف في الشركة و لعمله المخلص و تفانيه فيه لم يذكر أمامه ما يحطّ من قدره أو يقللّ من شأنه؛ فاختار مبدأ التأدب ملتمسا لموظفه كل هذه الاعتبارات.

و لذلك صاغ ليتش Leech في هذا الإطار مبدأ سماه مبدأ التأدب واعتبره جزءا من التعامل الأخلاقي و التواصلي أثناء عملية التلفظ بالخطاب،وقد حصره في أربعة أفعال وهي كالآتي:

1-أفعال التنافس Actes Compétitifs:و هي التي يغلب فيها الهدف الإنجازي على الهدف الاجتماعي، مثل الأمر و السؤال .

2- أفعال المناسبات Actes Convivial :و هي التي يتطابق فيها الهدف الإنجازي و الهدف الاجتماعي، مثل التهنئة و الدعوة و الشكر و التحية .

3- أفعال التعاون Actes Collaboratifs: و هي التي لا تتأثر أهدافها الخطابية بالأهداف الاجتماعية ، مثل التبليغ و التعليمات و التصريحات .

4- أفعال التعارض Actes Conflictuel:وهي التي تتعارض أهدافها مع الأهداف الاجتماعية مثل التهديد و الاتهام" ([1]).

و انطلاقا من هذا الفهم النوعي و المتقدم في شأن بعد مفهوم التخاطب في علاقته بمبدأ التأدب على حدّ تعبير ليتش Leech ما نجده متأصلا في الوعي التراثي العربي و بالضبط

[1]-ابن ظافر الشهري: استراتيجيات الخطاب، ص 111.

عند أبي الحسن علي الماوردي الذي حاول و بسلاسة واضحة أن يكشف عن هذا النمط من التأدب الذي يتبدى فيه البعد التداولي المعنيّ بالتواصل، و الذي تختلف مقاماته باختلاف السياقات المتباينة والمتنوعة ؛ و يشرح الماوردي في سياق حديثه عن آداب الكلام وشروطه التي امتازت - في نظرنا- بخاصية الإطلاق؛ لأنها تجاوزت ظرفها وشرطها التاريخي إذ يقول : " و اعلم أن للكلام شروطا لا يسلم المتكلم من الزلل إلا بها، و لا يعرى من النقص إلا بعد أن يستوفيها، و هي أربعة :

فالشرط الأول: أن يكون الكلام لداع يدعو إليه إما في اجتلاب نفع أو دفع ضرر.

والشرط الثاني: أن يأتي به في موضعه، و يتوخى به إصابة فرصته

والشرط الثالث: أن يقتصر منه على قدر حاجته.

والشرط الرابع : أن يتخير اللفظ الذي يتكلم به.

فهذه أربعة شروط متى أخلّ المتكلم بشرط منها فقد أوهن فضيلة باقيها"([1]).

لاشك أن الماوردي يدعو المتكلم إلى اقتناء الألفاظ و التعابير الصحيحة في الظروف الملائمة على أن يكون هذا الاختيار اللفظي بالقدر الذي يضمن تحقيق الغرض من التواصل وأن يتماشى وتنوع التجارب وتباين وقائع المتلقي أملا في تحقيق النفع ودرء الضرر.

و لقد قرّر ليتش LEECH إعادة تصنيف الأفعال الكلامية عند "سيرل Searle حسب قوتها الإنجازية ؛ فجاءت كالآتي :

- قاعدة اللباقة، و صورتاها هما :

أ- قلّل من تكلفة الغير.

ب- أكثر من ربح الغير .

- قاعدة السخاء، و صورتاها هما:

[1]-الماوردي: أدب الدنيا و الدين، الشركة الجزائرية اللبنانية، الجزائر، ط1، 2006، ص 275.

أ- قلّل من ربح الذات.

ب- أكثر من خسارة الذات.

– قاعدة الاستحسان، و صورتاها هما :

أ- قلّل من ذم الغير .

ب- أكثر من مدح الغير .

— قاعدة التواضع، و صورتاها هما :

أ- قلّل من مدح الذات .

ب- أكثر من ذم الذات .

قاعدة الموافقة، و صورتاها هما :

أ-قلّل من الاختلاف بين الذات و بين الغير .

ب-أكثر من موافقة الذات

– قاعدة التجانس، و صورتاها هما:

أ- قلل من كراهية الذات للغير .

ب- أكثر من انسجام الذات مع الغير ([1]).

4 : **المعنى في فلسفة روبين لاكوف ROBIN LAKOFF** .

و من رواد علم الاستعمال اللغوي روبين لاكوف Robin Lakoff التي أكدت على الشروط الاجتماعية و الأخلاقية في تحليل الخطاب، فهي ترى أن التركيب الخطابي يبلور وحداته اللفظية المشكلة للنسق التركيبي بناء على سياق المتلقي النفسي و الاجتماعي، و على هذا الأساس صاغت مبدأ سمته في إحدى مقالاتها ب " منطق التأدب " عام 1973 ، مفاده أن مقاصد الخطاب لا تؤخذ في جميع الأحوال من ظاهر اللفظ أو من النسق التركيبي

[1]-Geoffrey.L : Principles of pragmatics, longman group limited, london, 1996, P 126.

و ينظر ابن ظافر الشهري: استراتيجيات الخطاب، ص 112/111.

الخارجي و إنما من تأمل سياق الموقف و ظروف إنتاج الخطاب الذي لا غنى عنهما في فهم معاني الألفاظ، و لذلك أخذت لاكوف Lakoff السياق العام كطرف فاعل في تحديد مقاصد الخطاب ثم اقترحت قاعدتين سمتهما قواعد الكفاءة التداولية Principes de la compétence pragmatique ، و هي كالآتي :

- كن واضحا.
- كن مؤدبا ([1]).

و مما لا شك فيه أن المتكلم غالبا ما يسعى جاهدا ليكون واضحا أثناء عملية التخاطب مع الآخرين حتى يظهر مراده واضحا جليا و تبرز مقاصد خطابه المنشودة ؛ و لربما هذا الوضوح يعتبر شكلا من أشكال التأدب مع الغير فضلا عن انفراده بطابعه التداولي الذي يهدف إلى التأثير في سلوك المتلقي.

و لقد تفرّع عن مبدأ التأدب مجموعة من القواعد الأخرى سمتها لاكوف Lakoff بقواعد تهذيب الخطاب، غدت أطرا عامة في التواصل الاجتماعي المهذب القائم على تحقيق معاني عاطفية و وجدانية سامية، و هذه القواعد هي :

1- قاعدة التعفف، و هي :

لا تفرض نفسك على المتلقي أي لتبق متحفظا، و لا تتطفل على شؤون الآخرين.

2- قاعدة التخيير، و هي :

لتجعل المتلقي يتخذ قراراته بنفسه، و دع خياراته مفتوحة.

3- قاعدة التودد، و هي :

لتظهر الود للمتلقي أي كن صديقا([2]).

---

[1]-Robin Lakoff : the logic of Politeness, pepers from the ninth regionel meeting, chicago linguistic society, 1973, P 303.

[2]-ينظر ابن ظافر الشهري: استراتيجيات الخطاب، ص 100.

5: المعنى في فلسفة ديكرو O.DUCROT

لم تقف عملية نقد نظرية الأفعال الكلامية و مراجعتها عند غرايس Grice وليتش LEECH و لاكوف Lakoff ، بل تجاوزتهم إلى ديكرو O.Ducrot الذي حاول استقصاء صور الأفعال الإنجازية المختلفة و استخلاص دلالاتها الإنجازية ؛ و في هذا السياق يقول: " قد تكون جملة ما إنجازية إذا أمكن بعض من ملفوظاتها أن تكون كذلك، و يكون فعل ما إنجازيا إذا أمكن صياغة الفعل المحوري لجملة إنجازية "([1]).

ولعل هذا ينم عن حصافة نقدية و استدراك معرفي أصيل كون أننا في حالة التعبير البسيط نتلفظ بخطابات محددة و نقصد ما نقول تماما أي أن الإطار العام للفهم والتأويل لن يتغير؛ لأن الألفاظ التي هي مفاتيح الدلالة لن تغير من صيغتها المعجمية إلا أنه في كثير الأحيان قد يختلف المعنى المقصود عن التعبير الحرفي الدلالي للمنطوق ، و ذلك انطلاقا من معطيات سياقية قد تدفع به إلى تغيير حقله الدلالي؛و في كتابه(القول و اللاقول) Dire et ne pas dire حدّد نوعا من الأفعال سمّاه أفعال الرأي، و الذي تمكّن من إدراجها ضمن الأفعال الكلامية وهي :" ما يتعلق بالمتكلم و يعلم به السامع يقينا مثل: فكر، علم ، تيقن، أعتق، تخيل، شك، جهل، تعلم" ([2])، و هي مجموع أفعال الشك و الرجحان و اليقين في اللغة العربية، و يشترط في استعمالها أمرين اثنين : الأول أن تستند إلى ضمير المتكلم في المضارع والثاني أن ترتبط بمسائل خاصة تتعلق بافتراض حقيقتها و عدمه "([3]). و يميز أفعال الرأي عن أفعال أخرى يسميها أفعال الحجاج"التي تختلف عنها في أنها لا تمثل رأيا لشخص ما و لكن تعني الافتراضات المسبقة للرأي، نحو: برهن، بيّن، فنّد، حلّل... "([4]).

---

[1]-Oswald Ducrot : Le dire et le dit, Ed minuit, 1984, P 95.Et voire A.Cullioli : Actes de langage et théorie de l'énonciation, département de recherches linguistique (DRL), université de Paris, France, 1985, P36.

[2]-Oswald Ducrot : Dire et Pas Dire, (Principes de sémantique linguistique), collection savoir, Herman, 3édition, Paris, France, Octobre, 1991, P 266.

[3]-Ibid. P 26.

[4]-Ibid. P 27.

مقتضى كلام ديكرو Ducrot أنه يرى أن الأفعال الكلامية تسهم بشكل أو بآخر في الخطاب الحجاجي الذي يرتبط مفهومه بالفعل الإنجازي؛ فقد يستعمل المتكلم بعض الأفعال التقريرية ليبرهن عن وجهة نظره، أو ليحدد موقفه من نقطة الخلاف أو الجدل الدائر بينه و بين المتلقي. و يتجلى إسهام ديكرو Ducrot أيضا في أنه استطاع توضيح دور كل نوع من الأفعال الكلامية التي صنفها سيرل Searle؛ إذ تبين أن بعضها ذو طابع حجاجي و البعض الآخر يتسم بقوة إنجازية مخالفة تماما. فالأفعال الالتزامية غرضها الإنجازي هو التزام المتكلم بفعل شيء ما ، أو معالجة مشكلات كلامية مما يتطلب مواجهة حجاجية أو التسليم بالموضوع المعروض أو الزيادة فيه. و قد يستعمل كذلك في تفنيد أو تدعيم موقف المتكلم الذي اتخذه. أما الأفعال التوجيهية، فقد يستجيب المتكلم لدواع سياقية فيختار استعمال الأفعال التي تتماشى و طبيعة النقاش و الجدل كأفعال التحدي و تدعيم وجهة النظر أو استمالة المتلقي لما يعرض عليه"([1]).

و يجدر بنا أن نقف عند هذا الحدّ الذي حاولنا من خلاله أن نبين أبرز النقاد و الفلاسفة اللسانيين الذين أسهموا إسهاما نقديا بارزا في تمحيص ما لم يحظ بالانتباه من جهة واستكشاف ما هو ممكن، ثم تأشير تخوم جديدة لنظرية الأفعال الكلامية بوصفها تحققا لحقل لساني جديد، و من ثم جعلها مبنية على أسس علمية رصينة تنتسب إلى حقل المنهج العلمي يتحقق من خلاله الحد الأقصى من الشروط و المعايير لإنشاء علم استعمال لغوي واضح المعالم،ما دامت اللغة في المنظومة التداولية لم تعد تجريدا لوقائع كلامية أو نسقا لغويا مركبا قائما على علم اللغة النظامي، و إنما أضحت وسيلة لحشد إمكاناتها التعبيرية و قواعدها القارة، بل هي" بحث للأحداث اللغوية في إطار الفعل الإنساني و بخاصة الفعل الواقع ما بين الناس(التبادلي)"([2]).

---

[1]- خليفة بوجادي: في اللسانيات التداولية، مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم، بيت الحكمة ط1، 2009، ص 101.

[2]-كارل ديتر بونتنج: المدخل إلى علم اللغة، ترجمة سعيد حسن بحيري، مؤسسة المختار، القاهرة، 2006، ط2، ص 287.

و قد لا يختلف اثنان أن ثمة بعض المعطيات التاريخية المدونة تشير إلى أن الدرس اللساني العربي و الإسلامي قد تبدّت فيهما الأبعاد التداولية قوية، ثم سرعان ما عرف هذا الموروث اللساني هذا المنحى التداولي دون أن تطلق عليه هذه التسمية؛ ولذلك سنحاول جهدنا في الفصل التالي أن نعرض بعض الآراء والأفكار والقضايا التي تتعلق بالخطاب وطبيعة محاورته للواقع، و تتعلق- أيضا- بمفاهيم دلالية التي اكتسحت ساحة مجال الممارسة النقدية نتيجة تكاثر القراءات و تباين التأويلات، ثم عرض لبعض النظريات اللسانية المشكّلة لجواهر نظرية الخطاب في حركية المعرفة الغربية والعربية؛إذ حاول الفكر اللساني الغربي بسط مفاهيم متجددة للخطاب و تحديد مادته النصية القابلة للتوسع الدلالي؛ في الوقت ذاته سنتحدث عن المرتكزات الفكرية و المنهجية التي انطلق منها الفكر الأصولي معتبرا النص القرآني وحدة منسجمة و متماسكة الأجزاء على اختلاف مستوياتها و تحديد الخطوات الإجرائية التي يتحقق من خلالها هذا الانسجام و التماسك النصي، ثم التركيز على أمهات الكتب و المقاربات الأصولية التي تهتم بمتلقي الخطاب في تعريفها لمعايير و آليات علم أصول الفقه و في هذا السياق يقول الآمدي في معرض حديثه عن طبيعة الخطاب بأنه:" اللفظ المتواضع عليه، المقصود منه إفهام من هو مهيأ لفهمه"([1]).

[1]- الآمدي : الإحكام في أصول الأحكام، ج2، ص 16.

الفصل الثاني:

المنحى التأويلي في الخطاب الأصولي

توطئة:

لم يول علماء الأصول عناية كبيرة بالدراسة الصورية والمنطقية للمعنى فحسب، و لم تقف محاولاتهم عند الاجتهاد في فهم النصوص الدينية عند الحدود الجزئية للظاهرة اللغوية، و إنما تقدموا بها إلى إنجاز أكبر، إيمانا منهم بأن تضييق مسالك النظر في الخطاب القرآني يبعث على مراجعة سر الآيات المعجزة بما لها من خصوصية صوتية و تركيبية و دلالية، و بما تتصف به من أبعاد تداولية تفرض على الدرس الأصولي الإسلامي أن يتجاوز الحدود المعيارية التي وضعها النحاة إلى معالجة الخطاب بكامله ؛و لعل الربط بين الوحدات الصورية والمستويات الدلالية العامة ذات البعد الكلي هي التي فرضت على علماء القرآن أن يوظفوا كل قدرات اللغة للوصول إلى البعد الدلالي والوظيفي المنشود، و تحقيق كلية النص واتساق أجزاءه، و ذلك بغية استنباط الأحكام وترجيح الدلالات من مضانها الشرعي.

أولا: مفهوم الخطاب في الثقافة العربية:

كثيرا ما ورد لفظ الخطاب في التراث اللساني العربي بصيغ نحوية متعددة ومتنوعة منها ما ورد في طيات القرآن الكريم قوله عز وجل :"رَبِّ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا الرَّحْمَنِ لا يَمْلِكُونَ مِنْهُ خِطَابًا "([1])،وعن صفات عباد الرحمن المميزة ومقومات نفوسهم وسلوكهم وحياتهم الخاصة قوله تعالى:" وَإِذَا خَاطَبَهُمُ الْجَاهِلُونَ قَالُوا سَلامًا "([2]) و قوله تعالى عن النبي داود عليه السلام:" وَشَدَدْنَا مُلْكَهُ وَآتَيْنَاهُ الْحِكْمَةَ وَفَصْلَ الْخِطَابِ"([3]).

و قد ذهب بعض المفسرين إلى القول بأن ميزة فصل الخطاب التي إنماز بها داود " عليه السلام " إنما تعكس لنا مدى الكفاءة اللغوية التي يمتلكها عليه السلام في تجسيد مقاصده وتحقيق أهدافه؛ بل وقدرته على كيفية إنتاج الخطاب وفق ما تقتضيه الظروف

[1]-سورة النبأ، الآية رقم37.

[2]-سورة الفرقان، الآية رقم 63.

[3]-سورة ص، الآية رقم 20.

و الملابسات. بناء على هذا ذهب الزمخشري في تفسيره معنى " فصل الخطاب " إلى القول بأنه:" البيّن من الكلام الملخّص الذي يتبيّنه من يخاطب به لا يلتبس عليه و من فصل الخطاب و ملخصه أن لا يخطئ صاحبه مظان الفصل و الوصل و كذلك مظان العطف و تركه و الإضمار و الإظهار والحذف والتكرار"([1]).

لاشك إذن أن مفهوم فصل الخطاب عند الزمخشري هو ذلك الكلام الذي يبتغي الوضوح والمباشرة في أداء المعاني، والذي يسعى المخاطب من وراءه إلى استقصاء دلالاته والاهتمام بمعانيه محترسا الوقوع في قضايا و معضلات غاية في الأهمية من قبيل اللبس و الغموض Ambiguïté الذي يمكن أن يغلّف الكلام.

وينبغي ألاّ يغرب عن بالنا أن الناس يختلفون في مهارتهم على تشكيل الخطاب و في قدرتهم على تبليغ غاياته. و في هذا الإطار يقول الرازي: "إن الناس مختلفون في مراتب القدرة على التعبير عما في الضمير؛ فمنهم من يتعذر عليه الترتيب من بعض الوجوه ، و منهم من يكون قادرا على ضبط المعنى والتعبير عنه إلى أقصى الغايات، و كل من كانت هذه القدرة في حقه أكمل كانت الآثار الصادرة عن النفس النطقية في حقه أعظم، و كل من كانت تلك القدرة في حقه أقل، كانت الآثار أضعف [...] لأن فصل الخطاب عبارة عن كونه قادرا على التعبير عن كل ما يخطر بالبال ويخطر في الخيال، بحيث يختلط بشيء ينفصل كل مقام عن مقام "([2]).

ولعلنا نلحظ من خلال هذا النص أن عملية الفهم والإفهام تقتضي بالضرورة كفاءة لغوية وذهنية، تسمحان للمتكلم أن يظل بعيدا عن مختلف الاستعمالات اللغوية السائدة التي تجمد حركة الخيال، وتفتح أمامه حظوظا قوية للتعبير عن غايات ومقاصد أقواله، و هذا ما

---

[1]-الزمخشري: الكشاف عن حقائق التنزيل و عيون التأويل في وجوه التأويل، شرحه يوسف الحمادي، مكتبة مصر، القاهرة، ط1، ج3،ص 365.

[2]-الفخر الرازي: التفسير الكبير، مفاتيح الغيب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، ج2، ص 188/187.

لا يتمتع به جميع الناس، فمنهم من يستطيع توظيف اللغة بمستوياتها المختلفة و تفعيلها في نسيج خطابه و منهم من يقف للحيلولة دون ذلك.

كما لقي لفظ "الخطاب"في الموروث الأصولي عناية كبيرة باعتباره النواة الأساسية التي يعتمد عليها في استنباط الأحكام الشرعية والقيم التخاطبية في علم الأصول، ولهذا اقترح الآمدي تعريفا دقيقا للفظ الخطاب قائلا بأنه:" اللفظ المتواضع عليه، المقصود به إفهام من هو متهيئ لفهمه"([1]) ويقصد ب"المتواضع عليه" الاحتراز من الألفاظ الدالة على معنى بالوضع"([2])،و التي تعتبر خرقا للنظام اللغوي وتدميرا لغايات القول ومراميه. فالذي يستفاد من كلام الآمدي أنه يستبعد كل الحركات و المقولات التي تصدر عن النائم أو المجنون و اعتبارها خطابا ؛ بل الخطاب في نظره هو الذي يحمل معنى و على المتلقي أن يتفاعل معه لتوظيف إمكاناته العقلية في التفسير و التأويل و على إيثار الخيال والبحث الخطاب و ما تمليه علينا "نوايا المتكلمين" و مقاصدهم الخفية([*]).و لا سبيل إلى الاستعانة بما قاله إمام الحرمين الجويني في هذا الشأن؛ إذ يقول: " إن الكلام و الخطاب والتكلم و التخاطب و النطق واحد في حقيقة اللغة و هو ما يصير به الحي متكلما"([3]).

يجسد نص الإمام الجويني نموذجا حيًا لكل من يعتقد أن اللغة واقعة تواصلية تحكمها

---

[1]الآمدي: الإحكام في أصول الأحكام، تحقيق سيد الجميلي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط2، ج1، ص 136.

[2]-الشريف الجرجاني: التعريفات، الدار التونسية، تونس، ص 124.

[*])و مما له علاقة بهذا المعنى ما ذهب إليه محمد يونس في كتابه " علم التخاطب الإسلامي " عندما حدد شروطا معينة لطبيعة الخطاب، و ذلك بحسب مقاصد المخاطب، و أهداف الخطاب و ظروف تشكيله، إذ يقول: ينبغي أن يكون هناك ثلاثة شروط في الأقل لكي يستحق الكلام حمله على وجه ما.
أ- ينبغي أن يكون النطق به مقصودا.
ب- أن يقصد به مخاطبة السامع.
ج-أن يكون السامع عاقلا وقادرا على فهمه. ينظر محمد يونس علي: علم التخاطب الإسلامي، دراسة لسانية لمناهج علماء الأصول في فهم النص، دار المدار الإسلامي، ط1، 2006، ص 74.

[3]-الجويني: الكافية في الجدل، تحقيق فوقية حسين محمد، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، ص32.

حيوية الاستعمال و أن مجال استعمال اللغة هو الخطاب و لا يتحدد نشاط الاستعمال إلا من خلال عملية التلفظ تسمى عملية التلفظ بالخطاب أو ملفوظية الخطاب (Enonciation du discours)الذي يصبح بدوره حالة وسط بين اللغة والكلام؛ بل إن مجموع الخطاب و فحواه يمكن استخلاصه من اللغة المستعملة، و أية محاولة للفصل بين اللغة و الكلام و بين مختلف المستويات اللغوية المؤطرة للخطاب إنما هي عملية تقود في النهاية إلى مجموعة من النتائج المنطقية و الحدود المعيارية التي تبعد اللغة عن وظيفتها كأداة فعلية لتحقيق التواصل هذا فضلا على أن الفرد لا يمكن أن يحدّد وضعه و لا خصائصه الفردية إلا عن طريق الكلام (Parole).وتبعا لهذا الفهم لا يخرج ابن منظور في لسان العرب عن دائرة تصوره بأن:" الخطاب والمخاطبة تفيدان مراجعة الكلام و قد خاطبه بالكلام مخاطبة وخطابا، وهما يتخاطبان و المخاطبة صيغة مبالغة تفيد الاشتراك والمشاركة في فعل ذي شأن، والخطبة مصدر الخطيب، وخطب الخاطب على المنبر و اختطب يخطب خطابه: اسم الكلام من الخطبة، وذهب أبو إسحاق إلى أن الخطبة عند العرب تعني الكلام المنثور والمسجوع، و من ثمة عدت الخطبة مثل الرسالة التي لها أول و آخر"([1]).

من هنا نستطيع أن نستخلص أن احتفال ابن منظور بالبيان العربي المتجلي في الخطاب والتخاطب إنما هو إيماءة ضمنية لفصاحة اللسان العربي التي يعتبرها خاصية تميز الأعرابي عن غيره؛ فالكلام المنثور و المسجوع- على حد تعبيره- دليل على ضبط الخطيب لقوانين الخطاب إظهار لقوة السبك اللفظية التي تكسب الخطاب بنية موسيقية محددة و تجعل منه أداة لممارسة الفعل على المتلقي الذي بدوره يستجيب لمجموع الأوامر والنواهي الموجّهة إليه.
و قد وجدنا نصا لأحد الباحثين المحدثين واضح الدلالة على هذا الإدراك؛ إذ يصرح بصريح العبارة قائلا بأن لفظ الخطاب هو:"أحد مصدري فعل خاطب يخاطب خطابا ومخاطبة وهو يدل على توجيه الكلام لمن يفهم نقل من الدلالة على الحدث المجرد من الزمن

[1]-ابن منظور: لسان العرب، مج5، ص 98، مادة " خ، ط، ب".

إلى الدلالة على الاسمية فأصبح في عرف الأصوليين يدل على ما خوطب وهو الكلام"([1]).
واضح أن ثمة تفاعل مستمر بين اللغة والكلام والخطاب وعلى حركة العقل الإنساني أن تستثمر القدرات المتوفرة في عملية التفسير والتأويل والبحث في مناطق من العبارة اللغوية و زوايا من مكونات الخطاب؛ لأن الفهم السليم للخطاب و خصائصه الجوهرية لا يقاس بفهم جمله و عباراته فحسب و إنما بالإدراك السليم لمضامينه المتباينة و مقاصده المختلفة و لأن التفاهم أو التخاطب الناجح لا يحدث إلا إذا أدرك المخاطَب قصد المخاطب.
و قد أشار فاتح زيوان أثناء حديثه عن المؤسسات التي تشكل مضمون نظرية الخطاب قائلا بأنه(أي الخطاب):"نص محكوم بوحدة كلية واضحة بحيث يتألف من صيغ و جمل متراصة منسجمة و متوالية، تصدر عن المخاطب الذي يودّ تبليغ الخطاب و إيصاله إلى المخاطب"([2]).
من هذا المنطلق يتضح لنا أن الخطاب - في نظر فاتح زيوان- عبارة عن بنيات نسقية تتشكل من صيغ و جمل ينحصر دورها في اتجاه إثارة المتلقي و التأثير في سلوكه و إقناعه؛ و هذه الجمل بحدّ ذاتها هي التي تشكل في النهاية بنية الخطاب.

و مما هو شائع في مجال الدراسات اللسانية المعاصرة أن كثيرا من الحذر في التعامل مع الخطاب كوحدة لغوية لا تقف عند حدود البناء التركيبي للجملة أو للنص هي أقوم و أنسب في إدراك بعض معانيه و خفاياه. و لذلك تناول البحث الأصولي الخطاب القرآني كبنية منسجمة الأجزاء و الدلالات، متماسكة الوحدات و الأنسجة التعبيرية، يقول السيوطي شارحا هذه الظاهرة الأسلوبية المسئولة عن تماسك وحدة الخطاب القرآني وحسن ترتيب آياته و سوره ما يلي:" فإذا ترتبت اللفظة من القرآن و علم بإحاطته أيّ لفظة

[1]-إدريس حمادي: الخطاب الشرعي و طرق استثماره، المركز الثقافي العربي، المغرب، ط1، 1991، ص 21.
[2]-فاتح زيوان: مصطلحا الخطاب و النص، مجلة كتابات معاصرة، بيروت، ع70، 2000، ص 97.

تصلح أن تلي الأولى و تبين المعنى بعد المعنى ثم كذلك من أول القرآن إلى آخره"([1]).
فمهما يكن من أمر فإن الخطاب سيظل في الفكر الأصولي نسيجا لغويا متكامل البنيات و المستويات التعبيرية المختلفة، فهو لا يتوقف على البعد الاجتماعي والحضاري في تأويل الدلالة و ترجيح المعاني ولا على البعد اللساني و المنطقي فحسب ولا يقتصر على المنحى التداولي الذي يتكفل بالعوامل المقامية التي تتم فيها عمليتي التواصل و التخاطب و لكنه يشمل مختلف هذه الأبعاد و المستويات الخاضعة لنظامه الخطابي.

و من هذا البيان علم أن تحليل الخطاب قد يتوسل ببعض الاتجاهات التداولية في مجال البحث الالسني و السيميائي و بعض المنهجيات النقدية المعاصرة؛ و هذا ما عبّر عنه عمار بلحسن بقوله: "يبدو مفهوم الخطاب ذا وضعية متغيرة و متنوعة الدلالات و ملتقى تفكير بين اللسانيات ومختلف العلوم الاجتماعية والإنسانية التي قاربت الخطاب متجاوزة لسانيات الجملة و علم القاموس نحو السيميائية و الدلالية في سياق التلفظ أو علاقات الكلام و التخاطب الاجتماعية و الحوارية "([2]).

و لا يبالغ الباحث العربي إذا أكّد أنه وجد صدى لهذا التصور في ما ألمح إليه بعض النقاد القدامى في تأكيدهم ضرورة ألا يقول الخطاب كل شيء؛ بل لا بد أن يستعين بالإيحاء ويعتمد الحذف والإيجاز، وأن يقتصر على الكناية دون التصريح، والإخفاء دون الإظهار و إبقاء على حرية المتلقي ودوره في الفهم والتأويل، وحرصا على تشغيل طاقاته التخيلية المنتجة؛و لعل الجاحظ عندما قال:" و المفهم لك و المتفهم عنك شريكان في الفضل"([3]) قد أدرك، بشكل أو بآخر، دور المتلقي في منح الحياة للخطاب، وذلك من خلال تفكيك

---

[1]-السيوطي: معترك الأقران في إعجاز القرآن، تحقيق علي محمد البجاوي، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 1973، ص 28.

[2]-عمار بلحسن: الخطاب، مادة القاموس العربي لعلم الاجتماع ، عمل مرقون رقم 90/4، وهران، الجزائر، ص 03.

[3]-الجاحظ: البيان و التبيين، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4، ج1،ص11

العناصر المكونة له ثم رصدها متعالقة متداخلة و رصدها منفصلة مفككة، ولذلك تتبدى على يديه المفارقات و المقاربات اختباريا ([1]).إذن هي معايشة وجدانية ومخالطة فكرية واعية تتعلق برغبة القارئ على إظهار حقيقة الخطاب و استيفاء مظاهره اللغوية و البلاغية و السياقية المتنوعة. ولقد سبق أن تناول البحث اللساني العربي ما يعرف باسم المفعول (المخاطَب)([*]) الذي حظي بأهمية قصوى بوصفه قطبا مهمّا في عملية التواصل الذي يمثل الأساس الذي يبنى عليه الخطاب، و من أشكال هذا الاهتمام ما أشار إليه ابن يعيش عند حديثه عن المضمرات نحو: أنا، أنت، هو؛ إذ يقول: "و المضمرات لا لبس فيها، فاستغنت عن الصفات لأن الأحوال المقترنة بها قد تغني عن الصفات والأحوال المقترنة بها : حضور المتكلم و المخاطب و المشاهدة لهما في الحكم، فأعرف المضمرات المتكلم لأنه لا يوهمك غيره ثم المخاطب و المخاطب تلوا المخاطب في الحضور و المشاهدة"([2]).

و حاصل الكلام في أوصاف المخاطب أنه لا يمكن ترتيب أجزاء خطابه إلا إذا تمّ استحضار المخاطَب سواء استحضارا ذهنيا أو عينيا لأن هدف الخطاب مرتبط به أساسا أي بما يريد أن يعرفه المخاطب، و هو في هذه الحالة مجبر على إعمال فكره و توظيف قدراته الاستدلالية بعيدا عن قواعد النحو المعيارية، وعن القوانين البلاغية القديمة عن مختلف الاستعمالات اللغوية التي تطبع الفكر الإنساني بمعيار وحيد أو نتيجة مسبقة لا تحيد عنها. و قد يصرّ منتج الخطاب على ضرورة استحضار المخاطب عينيا، خاصة عندما يصبح المخاطب عنصرا جوهريا في التأسيس النهائي لبنية الخطاب و نسقه؛ و في هذا المضمار يقول ابن جني :" أولا تعلم أن الإنسان إذا عناه أمر فأراد أن يخاطبه به صاحبه و ينعم في تصوره له بنفسه إستعطفه ليقبل عليه، فيقول له: يا فلان أين أنت أرني و جهك أقبل

---

[1]-عبد السلام المسدي: الأسلوبية و الأسلوب، دار سعاد الصباح، القاهرة، 1993، ص 93.

[*] ( ) استعمالنا لمثل هذه المفاهيم النحوية لا نقصد من وراءها المحافظة على تلكم الضوابط النحوية المعيارية و إنما نريد أن نتعامل معها من جانب وظائفي تداولي يهتم بواقع العلاقة بين المتخاطبين.

[2]-ابن يعيش: شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت، ج3، ص 85/84.

علي أحدثك، أما أنت حاضر...فإذا أقبل عليه و أصغى عليه، اندفع يحدثه أو يأمره أو ينهاه أو نحو ذلك. فلو كان استعمال الإذن مغنيا عن مقابلة العين، مجزئا عنه، لما تكلف القائل ولا كلف صاحبه الإقبال عليه"([1]).

التحقيق أن ما أشار إليه ابن جني في غاية الأهمية من حيث الأبعاد التداولية كون أن المحيط النفسي والاجتماعي و الظرفي قد يفرض على مصدّر الخطاب أن يطلب و بإلحاح كبير، بضرورة وجود المتلقي؛ لأنه يصبح طرفا مهما في تأسيس الخطاب و تركيب أنساقه اللغوية المختلفة ولأن التركيب الداخلي للنسق اللغوي للخطاب يشكل مؤشرا بارزا في إرشاد القارئ إلى تحديد مقاصد الخطاب و تصريف دلالاته؛ و لتبرير موقفنا هذا الذي نحسبه يتماشى و اهتمام الدرس اللغوي العربي بالمخاطَب نلفي اهتماما ملحوظا لما روي عن الأنباري أنه قال: ركب الكندي المتفلسف إلى أبي العباس و قال له: إني لأجد في كلام العرب حشوا فقال له أبو العباس: " في أي موضع و جدت ذلك ؟" فقال أجد العرب يقولون: عبد الله قائم ثم يقولون: إن عبد الله قائم ثم يقولون : إن عبد الله لقائم، فالألفاظ متكررة و المعنى واحد، فقال أبو العباس: بل المعاني مختلفة لاختلاف الألفاظ، فقولهم: عبد الله قائم، إخبار عن قيامه، و قولهم : إن عبد الله قائم ، جواب عن سؤال سائل و قولهم: إن عبد الله لقائم، جواب عن إنكار منكر قيامه، فقد تكررت الألفاظ لتكرار المعاني"([2]).

و لعل أدنى التفاتة إلى هذا النص يجد القارئ الحصيف المتبصر أن الناس يتفاضلون و يختلفون في تميزهم المعرفي؛ و لاشك أن هذا من طبيعة المعرفة البشرية التي ترفض التوافق و ترغب في الاختلاف. و من هنا جاء موقف السكاكي من قضية اللفظ و المعنى من خلال منظور بلاغي ليستوقفنا أمام ثلاثة مستويات من المخاطَبين، طبقا لثلاثة

---

[1]-ابن جني: الخصائص، تحقيق عبد الحكيم بن محمد، المكتبة التوفيقية، ج1، ص 217.

[2]-عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، شرحه و علق عليه و وضع فهارسه محمد التنجي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 2005، ص 212.

سياقات مختلفة تجعل" الاعتبار بمعرفة مدلول العبارات لا بمعرفة العبارات"([1]).

و هذه المستويات الثلاث من المخاطبين يصنّفها السكاكي على النحو التالي:

1-مخاطب خالي الذهن من أي حكم سابق، ويمكن أن يتقبل الخبر دون أي اعتراض، فلا يحتاج المخاطب إلى توكيد حكمه، لأنه يعلم حق العلم أن المخاطب واثق من صدق خطابه نحو: عبد الله قائم، ويسمى هذا الخبر: خبرا ابتدائيا.

2-مخاطب شاك متردد في احتواء حكم الخبر، فيسعى المخاطب إلى توكيده لإزالة التردد والشك، نحو: إن عبد الله قائم، ويسمى هذا الخبر: خبرا طلبيا .

3-مخاطب منكر وجاحد غير واثق من حكم الخبر في هذه الحالة يسعى المتكلم إلى توكيده بمؤكدات أكثر نحو: إن عبد الله لقائم، ويسمى هذا الخبر: خبرا إنكاريا([2]).

وفي سياق الحديث عن مشروعية التفاضل بين الناس، يذهب ابن قتيبة في كتابه "تأويل مشكل القرآن" قائلا:" لو كان القرآن كله ظاهرا مكشوفا حتى يستوي في معرفته العالم والجاهل لبطل التفاضل بين الناس، وسقطت المحنة وماتت الخواطر[...] و على هذا المثال كلام رسول الله (عليه الصلاة و السلام) و كلام صحابته والتابعين، و أشعار الشعراء و كلام الخطباء ليس فيه شيء إلا وقد يأتي فيه المعنى اللطيف الذي يتحيّر فيه العالم المتقدّم..."([3]). و قريب من معنى التفاضل بين الناس في الممارسة التأويلية واختلاف توجهاتهم و تباين رتبهم العلمية و مستوياتهم المعرفية ما أشار إليه الجاحظ في البيان والتبيين، وهو رأي في غاية الأهمية ومنتهى التحقيق والعرفان، إذ يقول:" و لو شاء الله أن ينزل كتبه و يجعل كلام أنبيائه و ورثة رسله لا يحتاج إلى تفسير لفعل و لكنّا لم نر شيئا من الدين والدنيا دفع إلينا على الكفاية ، ولو كان الأمر كذلك لسقطت البلوى والمحنة، وذهبت المسابقة و المنافسة و لم يكن تفاضل و ليس على هذا بنى الله الدنيا"([4]).

---

[1]-عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص 269.

[2]-السكاكي : مفتاح العلوم، كتب هوامشه نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت،ط2، ص 171/170.

[3]-ابن قتيبة: تأويل مشكل القرآن، شرحه أحمد صقر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط3، 1981، ص 86.

[4]-الجاحظ: البيان و التبيين، ج3، ص 376

و لا شك أن الذي نحرص عليه في هذا السياق هو أن الحكمة من هذا التفاضل بين الناس في الممارسة التأويلية المنتجة الفعّالة المستشرفة لآفاق خصبة للخطاب تكمن في إعمال القدرات الإنتاجية من قبل المتلقي المتمرس اليقظ المشغل لمختلف طاقاته الإدراكية التي تفضي إلى التوقف عند خفايا الخطاب و كشف المحجوب، بل تولّد عنده فضاءً من المنافسة والمسابقة العلمية و المعرفية وهذا ما وجدناه عند بعض علمائنا من المفسرين الذين كانوا على وعي تام بفكرة التعدد في القراءة والتأويل، و في هذا الصدد يؤكد الزركشي قائلا:" فإن من حقّ هذه اللغة أن يصحّ فيها الاحتمال ويسوغ التأويل"([1]). إن هذا التأسيس العلمي لمكونات النظام اللغوي في علاقته بسياقه الحيوي و ببنيته المعرفية، قد أعار له الدرس الأصولي أيّما اهتمام و مارسه كإجراء معرفي و تحليلي بغية استنطاق النظام اللغوي في بنيته السطحية و العميقة، و قد كشف الآمدي عن أبعاد تأويلية للفظ (علّم) في سياق قوله عز وجل من سورة البقرة: "يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ"([2]). و ذلك من خلال الجدل القائم حول طبيعة اللغة و تعدد القراءات الذي يؤسس لمفهوم التراكم المعرفي و التواصل العلمي، فالمقصود من الآية كما جاء في الإحكام "هو الإلهام، إذ ركّب الله تعالى في الإنسان قواعد ذهنية بها يستطيع أن ينتج ما شاء من السلاسل الكلامية أثناء تسميته للعالم الخارجي"([3])؛و لا شك أن هذا التأويل الذي يوحي بالانفتاح الدلالي قد أومأ إليه نوم تشومسكي N.chomsky من طرف خفي أثناء حديثه عن ما سماه بالنحو الكلي المؤسس على القواعد التوليدية والقواعد التحويلية([4]).

ومهما يكن من أمر فإن ثمة فيض من المصطلحات المرتبطة بمفهوم الخطاب والنص، و التي ظلت تجري على ألسنة الباحثين في حقل اللغويات والدراسات الأدبية والنقدية من مثل:

---

[1]-الزركشي: البرهان في علوم القرآن، تحقيق أبو الفضل إبراهيم الحلبي، القاهرة، 1989، ج2، ص 72.

[2]-سورة البقرة، الآية رقم 30.

[3]-الآمدي: الإحكام في أصول الأحكام، ج2، ص 71.

[4]-عادل فاخوري: اللسانيات التوليدية و التحويلية، دار الطليعة ، بيروت، ط2، 1988، ص 8/7

الخطاب، و نظريات الخطاب و تحليل الخطاب وبلاغة الخطاب والنص وعلم النص ونحو النص، و لهذا السبب نفي الرغبة في محاولة إعطاء توصيف دقيق و واضح لمفهوم الخطاب ومفهوم النص في الدرس اللغوي المعاصر، محاولين الكشف عن الأسس المنهجية و الإجرائية التي ارتكز عليها، ثم الحديث عن مجموعة من المفاهيم المؤسسة لبناء نظريات تحليل الخطاب المعاصرة، إيمانا منّا بأن هذه المفاهيم تلتقي إلى حدّ بعيد مع جهود الكثير من علمائنا القدماء كما هو الحال عند السيوطي في" أسرار ترتيب القرآن" و"معترك الأقران في إعجاز القرآن" و عند الزركشي في" البرهان في علوم القرآن " أو عند الزمخشري في" الكشاف عن حقائق التنزيل" أو عند ابن قتيبة في" تأويل مشكل القرآن" و غيرها من الدراسات القرآنية التي كانت على وعي تام بفكرة التعدد في القراءة و التأويل.

ثانيا: مفهوم الخطاب في الثقافة الغربية :

لعل الانفتاح المعرفي والانفجار العلمي الهائل الذي أطال مختلف الدراسات اللغوية و اللسانية و كذا اختلاف مناهج الباحثين، و تعدد مذاهبهم الفكرية و الإيديولوجية هو السبب الذي جعلنا نقف أمام كمّ معتبر و متنوع من التعريفات المتعلقة بمفهوم الخطاب و دور الكلام فيه في المنظومة اللغوية الغربية. إن المستقرئ للنظريات اللسانية و السيميائية يلفي أن مفهوم الخطاب تعود جذوره إلى المدرسة البنيوية على رأسها العالم اللساني السوسري "دي سوسير" F.De Saussure الذي ميّز بين اللغة والكلام، و أوضح العلاقة الجدلية القائمة بينهما و تعرض بتحليل مستويات اللغة باعتبارها كيانا قارّا ذات بنية كلية وأخذ بثنائية الدليل(الدال/المدلول)، و بمفهوم استقلالية اللغة وانغلاق النص أي أن اللغة تولّد اللغة و النص يتوالد من النص كما تتوالد نقلات الشطرنج وتتناسل([1]).

و من الثابت أن التيارات اللسانية في بداية مشوارها اهتمت بدراسة الجملة على اعتبار أنها الوحدة الكبرى للدرس اللغوي ولكنها-بعد فترة- عندما طرحت بعض الآراء

[1]-محمد مفتاح: النقد بين المثالية و الدينامية، مجلة الفكر العربي المعاصر، ع61/60، 1989، ص 19.

و التصورات التي تطبعها الجرأة والرغبة في التجديد و الانفتاح على القضايا التي لها صلة بالحياة أصبحت تهتم بالخطاب و تجاوزت البحث في النظام الشكلي الداخلي للغة بنقلها إجراءات تحليل الجملة إلى الخطاب، مستهدفة من وراء ذلك بناء نظرية لسانية كاملة تستطيع تحليل كثير من المظاهر الخطابية التي عجزت لسانيات الجملة على التوقف عندها، وذلك انطلاقا من استراتيجية الاستفادة من الدراسات اللسانية و السيميائية السابقة والانفتاح على حقول معرفية معاصرة مثل علم النفس المعرفي و نظريات الإعلام والذكاء الاصطناعي Intelligence Artificiel،وعليه بدأت تظهر ملامح بعض المفاهيم مثل: تحليل الخطاب وبلاغة الخطاب وعلم النص ونحو النص والتماسك النصي و غيرها ؛و من بين الأعمال الرائدة التي حدّدت ضوابط الممارسة التأويلية ، و دعت إلى الكشف عن البنيات العميقة الثاوية وراء كل خطاب وكل نص هي دراسات "هاليداي " Halliday,M و "رقية حسن" في كتابهما:" الالتحام في اللغة الإنجليزية "وكذلك أعمال فان ديك V.Dick في كتابيه أحدهما بعنوان: " بعض مظاهر أنحاء النص " و ثانيهما هو: " النص و السياق". و لعل الباحث في تصورات وأعمال فان ديك سيلمس مدى شساعتهما و تعددهما لأنهما أحاطا بمسائل سوء الفهم و الاستعمال و التواصل، و دراسة الخطاب في إطار التداوليات و غيرها من القضايا اللسانية التي تشغل ساحة البحث العلمي الحديث( )*.

إذن، لا مناص من الإقرار بأن النظريات اللسانية الحديثة أقرّت بأن العلامة اللغوية تتشكل من الدوال و المدلولات التي تعتبر بدورها جزءا محوريا في البنية اللسانية للنص؛ و لا شك أن هذا النظام اللغوي لم يمنع من محاولة دراسة اللغة في مستوى أكبر من الجملة و الالتفات إلى دراسة الخطاب باعتباره بنية كبرى. و يحسن بنا أن نعترف- في هذه

( )*ينظر مقدمة فان ديك لكتاب "النص و السياق" و مما جاء فيها قوله: لم يكن القصد لأن أستقي البحث فقط في النظرية اللسانية للخطاب، و العلاقات السيمنتيقا و التداولية بوجه عام، بل أن أقدم مدخلا لهذا الموضوع وأن أعرض نظرة مجملة عن عدّة مشاكل أساسية لنظرية"نحو النص" ينظر فان الديك، النص و السياق، استقصاء البحث في الخطاب الدلالي و التداولي، ترجمة، عبد القادر قنيني، إفريقيا الشرق، المغرب، 2000، ص 15.

الحالة- بأنه يمكن أن نقدم تعريف الخطاب بأكثر من طريقة و صيغة وكل واحد من تلك الخطابات ينتج مفهومات و مرجعيات أيديولوجية لا يمكن أن تعرف استقرارا نهائيا. و هذه سمة متولّدة عن طبيعة الحياة و جدليتها و تجددها و على الرغم من الاختلاف و التباين الذي مسّ مفهوم الخطاب إلاّ أنّه استقر في رحم وحدة أساسية و هي وحدة " الملفوظ " Enoncé فيعرّف إميل بنفنيست E.BENVENISTE الخطاب بأنّه:" الملفوظ منظورا إليه من جهة آليات وعمليات اشتغاله في التواصل، و هو كل تلفظ يفترض مرسلا و متلقيا كما يفترض أن يؤثر المتكلم على المتلقي بكيفية ما"([1]).

إن نظرة فاحصة في تعريف بنفنيست Benveniste يلفي إصراره على وضع الخطاب في إطار سياقه الاجتماعي أي دراسة اللغة وفق سياقات و ظروف محددة تبعدها عن الدراسة اللسانية الصرفة و هذا لا يعني الانتقاص من قيمة الدال و المدلول في العملية التحليلية للخطاب و إنما البعد الاجتماعي و الثقافي و التاريخي من المرتكزات المحورية التي تؤطر العملية التأويلية و قوامها. إن مدلول هذا التأسيس النظري الذي قدّمه الباحث بنفنيست Benveniste فيه إشارة لمفهوم التلفظ (Enonciation) الذي هو المجال الحيوي الذي من خلاله يتحدد نشاط الاستعمال للغة(عملية إنتاج الخطاب) أما الملفوظ Enoncé فقد اعتبره عرضا كلاميا أي هو الناتج الذي يأتي عليه التحقيق الفعلي للغة الصادرة عن متكلم ما و يشترط في تحديد مفهوم الخطاب تحقيق وجود متكلم ومستمع؛ إذ يلعب المتكلم دوره في اتجاه إثارة المتلقي و التأثير فيه و إقناعه([*]).

ويقدم مانغينو D. Maingueneau جهدا نظريا مهمًّا من خلال وصف منظم و محدد

---

[1]-EMILE Benveniste : Problème de linguistique générale, Gallimard, 1966K P242.

[*] ( ) يقال أن العالم الألسني بنفنيست Benveniste كان وراء إحداث نقلة نوعية في مجال الدراسات اللسانية حتى فيمل يتعلق بمفهوم الخطاب و قضاياه؛ فقرأ الخطاب انطلاقا من دراسة النظام اللغوي في إطار سياقه التواصلي الاجتماعي، و احتكم إلى وجهة تتعلق بدراسة المتكلم و المتلقي و مختلف النماذج و العمليات الخارجية التي ينبغي توافرها أثناء العملية الخطابية ، و دعا إلى استثمار انجازات فلسفة التحليل اللغوي و ما قدّمته في صورة نظرية أفعال الكلام . ينظر الزواوي بغورة : الفلسفة و اللغة، نقد المنعطف اللغوي في الفلسفة المعاصرة ، دار الطليعة، بيروت، ط1، أكتوبر، 2005، ص 164/156.

للخطاب؛ إذ يقول:" مفهوم الخطاب يدخل ضمن تواتر تقابلي: لغة/خطاب، اللغة تقدم على أنها مجموعة كاملة نسبيا ، قارّة العناصر، بينما يفهم الخطاب على أنّه الموضوع الذي يمارس فيه الإبداعية، موضع السياقية الطارئة التي تمنح قيما جديدة لوحدات اللغة"([1]).

و ظاهر كلام مانغينو Maingueneau هو أن الخطاب و إن كانت له حدوده و ضوابطه يظل فضاءً واسعا ومجالا مفتوحاً، بحيث تتجاوز اللغة مستواها المعهود إلى مستوى الإنتاج الدلالي، محاولةً التمرد على مراكزه الثابتة و قيمه الفنية و الجمالية، كأن المبدع قيد استعادة الخطاب لنفسه بالخطاب الأصلي، وذلك باستغلال أدوات لغوية تستثمر معطيات البيان خاصة المجاز بصوره المختلفة و آليات ترجيح القرينة من داخل النص أو الخطاب أو خارجهما؛ لأن ذلك لا يحجب دور القارئ الفعّال في صناعة النص وتأويله؛ فكلما تطورت وسائل الاستنطاق الأسلوبي وأدوات التحليل اللغوي ازداد الخطاب جلاءً وثراءً و انفتحت اللغة على فضاءات معرفية جديدة و قيم جمالية طليقة تتيح لها الانفصال عن السياق الأم و الاندماج في السياق الجديد ؛ و نجد العالم الألسني ميشال فوكو (M. foucault) يخطو خطوة إلى الأمام فيقدم ما يمكن أن يكون تعريفا وظيفيا للغة وفق شروط تلفظية معينة، فيربط الخطاب بمجرى التحولات الثقافية والاجتماعية والتاريخية قائلا بأنه (الخطاب): "مجموع المسطرات والقواعد التاريخية اللامسماة المحددة في الزمن، و التي عرفت في فترة تاريخية معطاة داخل جو اجتماعي واقتصادي و جغرافي لغوي معين و حددت شروط ممارسة الوظيفة البيانية و التلفظية"([2]).

واضح إذن أن أهم ما انماز به الخطاب- في نظر فوكو- هو بنيته اللسانية التي تمتد في عمق التاريخ والمجتمع؛ و القول بأن الخطاب منقطع السبب والنسب بالحياة و الإنسان والتاريخ أو بنفسية المبدع ومقاصده كما يروج المنهج البنيوي هو قول في غاية التهافت، فالمبدع مقيّد

---

[1]-Dominique Maingueneau : Initiation aux méthodes de l’analyse de discours, Hachette université, Paris, 1976K P 16.

[2]-Michel Foucault : L’archéologie du savoir, Gallimard, Paris, 1969, P 37/39.

بمستوى لغوي معين يحدّده الوضع الجغرافي والاقتصادي والاجتماعي و الثقافي للفترة الزمنية التي يعيش فيها، و لا أعتقد أن الخطاب في المفهوم النقدي الأصيل يخرج عن إطار القيم الحضارية و الثقافية للمبدع .إذن لا مانع من الإقرار بأن اللغة لها علاقة وطيدة بالقيم المادية و المعنوية بوصفها إرثا ماديا ومعنويا لشعب من الشعوب. وقد أشار العديد من علماء الدرس اللساني الحديث إلى هذه العلاقة القوية و على رأسهم العالم اللساني الفرنسي أنطوان مايه(A. Meillet) الذي يعتقد بوجود تفاعل مستمر بين اللغة و المجتمع و الفكر و الثقافة؛ فاللغة هي:" إنتاج اجتماعي أو مؤسسة يرتبط تطورها بمحيطها التاريخي والثقافي و الاجتماعي و تندرج بالنتيجة بمحيطها هذا و ترتبط به ارتباطا وثيقا"([1]).
و تبعا لكل ذلك نستطيع أن نستخلص من كلام فوكو Foucault أن اللغة هي انعكاس لرؤية إنسانية لثقافة المجتمع و قيمه الحضارية ؛بل هي ملمح من ملامح السياق الاجتماعي و الحضاري؛ و قد لا نجانب الصواب إذا ما ذهبنا بالقول بأن فوكو Foucault لا يعزل الخطاب عن شروط تلفظه و تداوله كما هو ظاهر في تعريفه ؛ بل يعتبر السياق هو مجال التلفظ الاجتماعي والثقافي بوصفه مجموعة الظروف أو الملابسات حيث يجري فعل التلفظ (سواء كان مكتوبا أو منطوقا)،وهكذا ندرك أن قيمة السياق تنبع من قدرته على احتواء المحيط الاجتماعي والمادي الذي وقع فيه الفعل (انجاز الخطاب)و دراسة المتلقي و المستمع و جل المسائل المحيطة بهما و الهوية التي يتصفون بها.
ولعل المتتبع لمنجزات البحث اللساني و السيميائي المعاصرين يلفي إصرار عدد من لسانيي الخطاب على اعتبار اللغة جزءا لا يتجزأ من المسار الاجتماعي، وهو الإصرار الذي عبّر عنه العالم اللساني "جون فيرث" (John Firth) في ما يرتبط بمضمون ملابسات الكلام (context of situation) و في هذا السياق يصرّ:" على دارسة اللغة كجزء من المسار الاجتماعي أو كشكل من أشكال الحياة الإنسانية، و ليس كإشارات اصطلاحية، و يقيم

[1]-ميشال زكريا: الألسنية، (علم اللغة الحديث) المبادئ و الإعلام، ط2، المؤسسة الجامعية، بيروت، 1983، ص 280.

دراسة عناصرها انطلاقا من دراسة علاقتها بالقضايا الاجتماعية"([1]).

مهما يكن من أمر فإن اللغة في نظر فيرث Firth هي كيان دينامي من حيث هي نتاج المحيط الاجتماعي بكل أشكاله و مكوناته و دراستها تنطلق من كونها رؤية إنسانية تجسد حقيقة اجتماعية وتحليلها ضمن سياقات معينة يبعدها عن الدراسة الشكلية الصرفة و هذا لا يعني الخلاص من أنظمة الثنائيات الدال/المدلول إلاّ أن الأبعاد السوسيو ثقافية و الحضارية من الأبعاد التي تؤطر الممارسة التحليلية ضمن أطر معنوية و مادية و إلى جانب كل ما سبق يبقى ثمة عدد كبير من الدراسات و المقالات التي تناولت مفهوم الخطاب و وضعته في عناوينها و أشارت إليه في متونها من بينها:

أ–تعريف م. باختين Bakhtine :" بأنّه تعبير لغوي موجه دائما نحو الآخر نحو المخاطب (المتلقي) و إن كان هذا الآخر غائبا فيزيائيا "([2]).

ب–ويعرّفه هاريسHarris:" أنّه عبارة عن ملفوظ طويل أو سلسلة من الجمل"([3]).

ج–ويعرّفه ج.كينانقي J.Kinneavy:"بأنّه دراسة الاستعمال و التوظيف في وضعية معطاة للقدرات اللغوية"([4]).

د–ويعرّفه ليتش leetch: "بأنّه وحدة لسانية تواصلية تفترض وجود متكلم و مستمع أثناء عملية إنتاج الخطاب"([5]).و عليه قد لا نجد غضاضة في أن نقول إنّ كل هذه الجهود العلمية و البحثية رغم أهميتها و رصانتها لم تنجح في تأصيل مفهوم الخطاب وحصره في إطار معين و وحيد و مقنن. و لا ندّعي أن هذه الجهود لم ترق إلى مستوى الممارسة الواعية لماهية حقل الخطاب و لوظيفته و آليته و لكنّا نعترف بأن تضارب وجهات النظر

---

[1]-ميشال زكريا: الألسنية، ص 282.

[2]-Bakhtine, Mikhaïl : Structure de l’énoncé, in le principe dialogique, Paris, 1981, P 28.

[3]-سعيد يقطين: تحليل الخطاب الروائي، المركز الثقافي العربي، الرباط، ط1، 2005، ص 17.

[4]-الزواوي بغورة: الفلسفة و اللغة، دار الطباعة و النشر، بيروت، ط1، 2005، ص 214.

[5]-نعمان بوقرة: المصطلح اللساني النصي، دراسة تأصيلية، منشورات عناية، الجزائر، ص 235.

واختلاف الأسس الفكرية والخلفيات الإيديولوجية التي تمّ تحليل المفهوم في ضوئها، أدّت مجتمعة إلى أن تظل هذه الجهود عاجزة عن صوغ مفهوم لساني دقيق و شامل و وحيد للخطاب و لمصطلحاته و تقسيماته وغاياته ؛و لعل الترابط الدقيق بين أسباب ظاهرة عدم وضوح المسافة بين مفهوم الخطاب و مفهوم النص هو السبب الذي دفعنا إلى تصويب هذا الحكم النقدي بحق مفهوم الخطاب و الدليل الواضح البيّن هو الاضطراب و الخلط اللذان لازالا قائمين في توظيف المصطلح و في تحديد مفهومه.

و في هذا الصدد نذكر إسهامات بعض الباحثين الذين حاولوا انطلاقا من مبدأ التبصر و البحث المعمّق إقامة حدود التشابه و الاختلاف بين عالم الخطاب و عالم النص، فعلى سبيل المثال يرى روبرت دي بوجراند R. de Baugrande مفرّقا بين النص و الخطاب أن الصفة المميزة للنص هي استعماله في التواصل أما الخطاب فهو مجموعة من النصوص ذات العلاقات المشتركة أي أنّه تتابع مترابط من صور الاستعمال النصي"([1]).

و ينحو أحمد أبو حسن على لسان محمد الدغمومي بأن مفهوم الخطاب يأتي ليحتوي مفهوم النص و يضعه في دائرة أوسع ، فلا يعزله عن شروط تلفظه وتداوله في مجال حيوي و نشيط، و معنى ذلك أن استعمالنا لمفهومي الخطاب و النص لا يأتي و لا ينبغي أن يأتي بمعنى واحد و لكن بفارق تصوري واضح ، و يمكن نتيجة لذلك توضيح مفهوم الخطاب بكونه تشكيلا (Formation) ينتظم داخل نظامين (Ordres) نظام لساني و نظام دلالي- براغماتي(Sémantique Pragmatique)و يمكن شرح ذلك بأن الملفوظ/ النص نتيجة مباشرة لنظام لساني يعمل فيه نظام آخر يتحدد كمؤسسات الأدب، المعرفة، النقد"([2]).ويقدم رولان بارت Roland Barthes جهداً نظرياً مميزاً لمفهوم الخطاب والنص مقترحاً فكرة اعتبار النص هو الخطاب فالنص متداخل متآزر مع الخطاب يأخذ بعضه بعنق بعض في تفاعل مثمر فيصير صنوه ؛بل بديله ؛ النص" لا يستطيع أن يتواجد إلا عبر

[1]-دي بوجراند: النص و الخطاب و الإجراء، ترجمة تمام حسان،عالم الكتب،القاهرة، ط2، 2007، ص6.

[2]-أحمد أبو حسن: مدخل إلى علم المصطلح، مجلة الفكر العربي المعاصر، ع61/60، 1983، ص 88.

الخطاب "([1]). و لعل نظرية بارت Barthes توحي بأنه لا يمكن لأيّ من هذين المصطلحين أن يحل محل الآخر، لأنهما- في نظره- مترادفان في الدلالة؛ و ما يدحض هذا الفهم أو الاستعمال للمصطلحين هو القاعدة العلمية التي تقول أن وجود مصطلحين اثنين لهما معنى واحد يعني أن أحدهما يغني عن الآخر. و من أوضح التعريفات التي صاغها بعض الباحثين المحدثين صياغة دقيقة ما أشار إليه أحدهم بقوله :"أن الخطاب نسيج لغوي أشمل من النص وفق هذه المعادلة "([2]).

1-الخطاب= النص+ شروط الإنتاج.

2-النص= الخطاب- شروط الإنتاج.

و لعلنا الآن ندرك طبيعة و حجم هذه المشكلة التي تحتاج إلى جهود متضافرة لعدد من الباحثين المتمرسين في حقل اللسانيات لكي يرسوا دعائم هذا الحقل المعرفي الجديد على أسس علمية راسخة و القيام بنوع من الحفر في الأنساق المعرفية و الثقافية واضعين الانتقالات التي تحدث على مستوى المفاهيم والمصطلحات على طاولة الفحص و المساءلة العلمية و الأخلاقية لأننا نخشى أن فعل إلحاق مفهوم النص بمفهوم الخطاب أو العكس يستمر طويلا إذا استمر الباحثون و النقاد في إغفال دراسة مظاهر الشبه و الاختلاف بين هذين المفهومين و عدم السعي نحو توكيد السمة أو السمات الجوهرية التي تميزهما؛ بل هذا الإرباك يمتد إلى مستوى طرائق الوصف المتباينة التي تستخدم مفهوم النص دون أن يكون لهذا الوصف علاقة تذكر بتعريف مواصفات النص، و في هذا الإطار يشرح الكاتب الألماني ديتر فيهقجر Diter Viehweger هذه الفكرة قائلا:"و يتضح مدى صعوبة تلك

---

[1]-رولان بارت: نظرية النص، ترجمة محمد خير البقاعي، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، 1998، ص 44.

[2]-Jean Michel Adam : Linguistique textuelles des genres de discours aux textes, Ed, Nathan, Paris, 1999, P 39.

Discours= Texte +condition de production.

Texte= Discours +condition de production.

المهمة من حقيقة أنه لم يتيسر حتى الآن وقوع إجماع على موضوع هذا الفرع العلمي الجديد؛ على مفهوم "النص" لذلك يجب أن تعدّ مسألة تحديد السمات الجوهرية للنصوص بوجه عام أي تلك الخواص التي تعزا إلى كل نص على حدّه، و من ثم يجب على علم الن النص أن يحاول قبل أي شيء إزالة أوجه التناقض عند تحديد المفهوم، و تقليل أشكال الغموض بالكشف عن معايير لتحديد النصوص من اللانصوص"([1]).

لا شك أن " ديتر Dieter " يشير صراحة إلى أن جهود الباحثين اللسانيين ظلت لحدّ الآن عرضية في جوهرها وعشوائية في أهدافها، و لذلك عجزت عن صوغ مفهوم دقيق و شامل لطبيعة مفهوم النص و مصطلحاته و تقسيماته و غاياته. و يذهب عبد الحليم بن عيسى في نفس الإطار مفسرا على نحو مفصل هذه الفكرة في معرض حديثه عن العلاقة بين التراث و وعينا المعاصر، وعن ضرورة غربلة النصوص العربية وتحديد منهجها و مصطلحاتها فيقول: " لقد ظل الدارسون في الحقل اللغوي الحديث يرتوون في توضيح المفاهيم التي درّتها اللسانيات الحديثة من المصطلحات التراثية، و لكن إذا ما حاولنا إلقاء نظرة دقيقة و فاحصة حول بعض المصطلحات، فإننا نلاحظ أن الكثير منها يكتنفه اللبس و عدم الوضوح في المفهوم. إن هذا الغموض الذي يطبع بعض المصطلحات الأصلية المستعملة في الدرس اللساني الحديث أضحى يعيق التفاهم بين المتعلمين... إن توظيف المصطلحات التراثية بدون الأخذ بعين الاعتبار الأسس النظرية التي تقتضيها المصطلحية في جانبها المفهومي... قد يؤدي إلى التعقيد و عدم الوضوح، و بالتالي قد يولّد لدى المبتدئين نوعا من النفور"([2]).

---

[1]- ديتر فيهقجر: مدخل إلى علم لغة النص، ترجمة سعيد حسن بحيري، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، 2004، ط1، ص 4/3.

[2]-عبد الحليم بن عيسى: المصطلح التراثي في الدرس اللساني الحديث، مجلة الآداب و العلوم الإنسانية جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، الجزائر، ع5، 2005، ص 89/88.

مقتضى ظاهر كلام عبد الحليم بن عيسى يحيلنا على ضرورة قراءة التراث قراءة مؤسسة تكشف السمات المميزة لعطاءات التراث و الالتحام الشديد الذي يطبعه، و أيّة محاولة لإسقاط مفاهيم أو مصطلحات التي يفرزها الفكر التجزيئي على التراث العربي قد لا تحقق أهدافها و غاياتها المرجو، و بالتالي قد تخلق نوعا من التوتر و التنافر بين المتعلمين المبتدئين والباحثين اللسانيين المحدثين، و على أيّ حال فإن علينا أن ننظر في مسألة جوهرية أجلّنا الكلام فيها حتى الآن، و تأتي ضرورة النظر في هذه المشكلة من أهمية إيفاء الموضوع شيئا من حقه في المجال المفهومي و المصطلحي.

و لعل الباحث المتتبع لتطور البحث اللساني والسيميائي يدرك مدى أهمية كلّ من المفهومين والمكانة التي يحظيا بها داخل المنظومة اللغوية ولذا فإننا نميل إلى الإقرار بأن ثمة اختلاف-في تقديرنا-بين مفهومي الخطاب والنص؛ فالنص تبقى له قاعدة ارتكاز في المكتوب أي يخضع لمختلف مستويات تحليل النص مثل المستوى الصوتي و الصرفي و المستوى التركيبي ، بينما الخطاب يشكّل النسيج المفهومي الدلالي الذي يتجاوز كيان البنية و يفترض معرفة ما يجري خارج النص أي الاحتكام إلى وجهة خارجية تتعلق بالمخاطب و المخاطب والسياق و مختلف النماذج و العمليات الخارجية التي ينبغي توافرها أثناء تحليل الخطاب لأن :" الخطاب ممارسة تجري تداوليا في السياق مما يحول دون ثبات سماتها، فالمرسل متجدد و كذلك المرسل إليه كما أن عناصر السياق الأخرى متغيرة دوما، و هذا هو وجه تسميتها بعناصر سياق الخطاب"([1]).

و قد يلاحظ القارئ الحصيف أن الحديث عن مفهوم الخطاب لا يكتمل إلا بالحديث عن مجموعة من المفاهيم الإجرائية المؤسسة لنظرية تحليل الخطاب و هي مفاهيم قابلة للاختبار و التطبيق، و مهيأة لأن تمنح النظرية بعدها المنهجي/ الإجرائي و إحلالها المكان

[1]-عبد الهادي بن ظافر الشهري: استراتيجيات الخطاب، ص 40.

المناسب في سياق تطور البحث في العلوم الإنسانية والدراسات اللسانية مثل السيميائيات و طرق تحليل الخطاب.

وسنفرد هذه الدراسة لعرض أكبر المفاهيم المتصلة بنظرية تحليل الخطاب و طرق إنتاجه وبناؤه وتشكّله و في مقدمتها: الانفتاح الدلالي و علاقته بالخطاب القرآني؛ النظرية السياقية في المعنى؛ المتلقي Le Destinataire و إعمال الفكر، حدود التأويل في الخطاب الأصولي، مواقع اللاتحديد في الخطاب القرآني معتمدين أسلوب التركيز و مقتصدين الإبانة بما يتلاءم مع السياق العام الهادف إلى تحقيق أغراض هذا الفصل.

أ: الانفتاح الدلالي و علاقته بالخطاب القرآني :

إن المستقرئ لتاريخ علوم القرآن يلفي أن تعدد وجوه المعنى في القرآن الكريم يجد سندا له في مجال كتب المفسرين ، على اختلاف طوائفهم و مذاهبهم ، و في هذا الصدد يقول الزركشي :" فلو كان القرآن كله محكما لا يحتاج إلى تأويل لسقطت المحنة و بطل التفاضل و استوت منازل الخلق و لم يفعل الله ذلك بل جعل بعضه محكما ليكون أصلا للرجوع إليه و بعضه متشابها يحتاج إلى الاستنباط و الاستخراج و ردّه إلى المحكم ليستحق بذلك الثواب الذي هو الغرض"([1]).

ما ذكره الزركشي فيه إيماءة إلى خصوبة النص القرآني وتعدد مستوياته و مراتبه و كثرة وجوهه وأبعاده؛ و لقد بيّن أحد الباحثين بأن التغيير في المعاني وفتح تعدد مجالها و اختلافها وربطها بسياقها واستعمالاتها المتنوعة هو سمة الخطاب القرآني؛ إذ يقول: "قد كان المفسرون يقفون عند حدود أيٍّ حدود لما استفاض تفسير القرآن و لما أخذ الكثيرون بمبدأ وجوه القرآن ولما حرص معظم المؤلفين على أن يعطونا إلى جانب آراءهم آراء غيرهم إننا قد

[1]-الزكشي: البرهان في علوم القرآن، خرج حديثه و قدم له و علق عليه مصطفى عبد القادر عطا، دار الفكر للطباعة و النشر، بيروت، 2005، ج2، ص 86.

نتوهم إذن من أمر العلم بالمفردات شيئا معوقا في الحقيقة عن بلوغ تفسير نموه الكافي"([1]).
و لعل هذا هو سرُ وقوفنا أمام كمّ هائل من مصنفات التفسير القرآني و لا شك أن الذي نحرص عليه في هذا السياق أن علماء القرآن يرفضون فكرة انحصار العبارة القرآنية في إطار معنى وحيد و مقنن الأمر الذي يجعلها خاضعة لقواعد و أبواب و مأثورات يجب الالتزام بها أثناء عمليات التفسير و التأويل بالمقابل يرفعون دعوة انفتاح النص واقتحام تخومه و مضايقه وتعدد قراءاته التي تكفل بقاء النص متدفقا عبر الأجيال لقدرته الداخلية المطلقة على المساءلة والمساجلة؛ و لقد كان مصطفى ناصف على وعي تام بفكرة تعدد القراءات والتأويلات، فلنتأمل جيّدا ما قاله إذ: " اعتبر مبدأ الوجوه مطلبا عقليا لا يجوز بوجوه الشك فيه و لم يكن ينظر إلى الوجوه باعتبارها مجلي ذكاء خاص أو نزعة فردية[...]إننا حين نأخذ بوجوه النص نخدم النص لأننا نخدم أنفسنا شعر المتقدمون أن الوجوه مطلب نفسي وأخلاقي و روحي في وقت واحد"([2]).
فالخطاب القرآني و إن كان يراعي المستوى التركيبي و الدلالي، إلاّ أنه يسمو بلغته التي تفضي بدورها إلى انفتاح دلالة الخطاب، فلا يقف عند حدود التفسير الحرفي و المعجمي، بل إن اختراق نسيجه اللغوي و الكشف عن تشكيلاته الجمالية و مؤهلاته التعبيرية هو الضامن لاستمرار الخطاب القرآني في التفجير الدلالي و التوسيع الأسلوبي ، و لعل هذا ما يفسر–عند العرب القدامى– تفاوت مداركهم و اختلاف قواهم العقلية في استكناه حقائق القرآن الكريم و الوصول بشكل دقيق إلى مقاصد الله سبحانه و تعالى؛ و في هذا السياق ينقل لنا ابن قتيبة حديث العرب إلى النبي (صلى الله عليه وسلم) حين كان يحثهم بما جاء به القرآن الكريم فيقولون:" يا رسول الله إنك تأتينا بالكلام كلام العرب ما لا نعرفه

[1] مصطفى ناصف: نظرية المعنى في النقد الأدبي، دار الأندلس، بيروت، ط1، 1991، ص 183.
[2] -مصطفى ناصف: اللغة و التفسير و التواصل، مجلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة و الفنون، الكويت، رجب 1415، يناير 1995، ص 77. و ينظر عبد الباسط عيد: النص و الخطاب، ص 123.

ونحن العرب حقاّ"([1]).

و التحقيق ما أشار إليه ابن قتيبة على درجة عالية من الإدراك لأمر تعدد القراءات التي تفضي- لا محالة- إلى الثراء الدلالي ، هذا الأخير الذي يستمد مشروعيته من طبيعة الخطاب القرآني الثري بالمعاني و الدلالات، و كأنه يلمح من طرف خفي إلى أن " المرء لا يفقه حتى يرى القرآن وجوها "([2]).

هكذا يتضح لنا أن الانفتاح الدلالي مصدره تعدد القراءات الإبداعية الخلاّقة التي تسمح للإنسان أن يكتشف وجوده و ذاته، فالبحث في زوايا و مكونات العبارة القرآنية، هو بحث على مختلف عناصر الوجود بما هو موجود، ذلك أن:" التفسير عملية تكشف طرائق جديدة في الوجود و أشكال جديدة من الحياة من شأنها أن تمدّ القارئ بقدرة جديدة على معرفة نفسية"([3]).

و مما هو شائع في مجال الدراسات القرآنية أن قراءة القرآن الكريم تختلف باختلاف العصور و الأزمنة ؛بل تتفاوت في قدرة القرَاء على استثمار إمكاناتهم العقلية و النفسية في اقتحام منظومة النص اللغوية، و من ثم ينفتح النص انفتاحا مسئولا تراعى فيه الجوانب الموضوعية بين تركيبات النص و القارئ الذي يتحرك بدوره في مختلف أركان فضاء النص ؛ إذ :" تتعدد مستويات القراءة أولا بتعدد أحوال القارئ الواحد و تتعدد ثانيا بتعدد القراء بسبب تعدد خلفياتهم الفكرية و الأيديولوجية فتتعدد طبقا لتعدد مرجعيات التفسير و التقييم على حدّ سواء وتتعدد تلك المستويات؛ بل تتعقد بتعدد المراحل و الحقب التاريخية التي تحدّد منظور القراءة معرفيا للعصر و المرحلة "([4]).

---

[1]-ابن قتيبة: المسائل و الأجوبة في الحديث و اللغة، مطبعة الحلبي، القاهرة، 1969، ص 8.

[2]-إبراهيم السعافين: إشكالية القارئ في النقد الألسني، مجلة الفكر العربي المعاصر، ع61/60، 1989، ص 27.

[3]-مصطفى ناصف: نظرية التأوي، النادي الأدبي الثقافي، جدة، ط1، مارس 2000، ص 227.

[4]-نصر حامد ابو زيد: النص، السلطة، الحقيقة، المركز الثقافي العربي، بيروت، ط1، 1985، ص 11.

واضح من كلام أبي زيد أن القارئ لا يمكن إدراك معاني النص إلا عبر قراءة متأنية ومراحل متساوقة، بيد أن القارئ المستهدف من الممارسة التأويلية هو القارئ الحصيف الذي يأخذ على عاتقه مسئولية إكتناه روح النص والبحث عن معانيه الجوهرية و الوقوف على مقاصده الخفية من خلال قراءة ناضجة تحتاج إلى توظيف القدرة العقلية لاستنباط خفايا النص و التأكيد على انسجام الخطاب و اتساق وحداته اللغوية؛ و في هذا السياق أكدّ الإمام السيوطي على هذه الاستراتيجية في تحليل الخطاب قائلا : " الأمر الكلي المفيد لعرفان مناسبة الآيات في جميع القرآن هو أنك تنظر إلى "الغرض" الذي سبقت له السورة، و تنظر ما يحتاج إليه ذلك "الغرض" من "المقدمات" و تنظر إلى مراتب تلك المقدمات في القرب والبعد من المطلوب، و تنظر عند إنجرار الكلام في "مقدمات" إلى ما تستتبعه من استشراف نفس السامع إلى الأحكام و اللوازم التابعة له التي تقتضي البلاغة شفاء الغليل بدفع عناء الاستشراف إلى الوقوف عليها ، فهذا الأمر الكلي المعين على حكم الربط بين جميع أجزاء القرآن، فإذا فعلته بيّن لك وجه النظم مفصّلا بين آية و آية في كل سورة وسورة"([1]).

فمقتضى ظاهر كلام السيوطي أن القارئ يقوم بمعايشة وجدانية و مخالطة فكرية ملتزمة لتحديد غرض الخطاب القرآني، هذا الغرض المستوحى من المقدمات أي من الموضوعات التي سيقت من أجلها السور، و لا شك أن هذه المقدمات ذات طابع تداولي تسعى إلى إشراك القارئ بكامل قواه العقلية و النفسية في تأويل الخطاب و إعادة إنتاجه و لا يتم ذلك إلا بعد السفر المتواصل من أول النص إلى آخره نزولا، ومن آخره إلى أوله صعودا أي النظر إلى تلك المقدمات في القرب و البعد، و مدى تحقق انسجامها و تماسك أجزائها بهدف الوصول إلى مقاصد الخطاب و ترجيح أحكامه الصحيحة.

مهما يكن من أمر فإن القول بتعدد القراءات إنما هو اختلاف في العوالم الثقافية

---

[1]-السيوطي: معترك الأقران في إعجاز القرآن، تحقيق علي محمد البجاوي، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 62.

والتوجّهات الإيديولوجية التي بنيت عليها ،كما أن النصوص الخالدة العظيمة التي تجاوزت إطار الصرامة المنطقية و المعجمية إلى فضاء الدلالات المتحركة و المتجددة هي النصوص التي حازت قصب السبق و الفضيلة و نبل البقاء الأزلي؛ و لذلك يشير الكثير من علماء القرآن إلى أن الانفتاح الدلالي سمة الخطاب القرآني و علامة فارقة في ميدان التأويل، و هو و إن كان يأخذ بعين الاعتبار خصوصيات و مقتضيات التخاطب، إلا أنه يسمو بطاقاته الأسلوبية وبتعدد مستوياته الدلالية التي تستوعب مستجدات الكون و الحياة؛ و لعل هذا ما يفسر أن" تعامل البلاغي العربي مع النص كان يقدم نموذجا نقديا لا يختلف في جوهره عن النموذج البنيوي مع فارق جوهري هو أنه: لا يتوقف في جمود عند آلية تحقق الدلالة أو عند "كيف يتحقق المعنى" بل يتخطاها إلى المعنى نفسه و ماهيته. و هكذا جاءت الممارسة العربية مزيجا مبكرا من النقد التحليلي و النقد البنيوي"([1]).

و هنا ينبغي الإشارة إلى حقيقة مهمة و هي أن النصوص التي تتجاوز ظروف إنتاجه لإنتاج دلالات يطلبها المجتمع الجديد هي نصوص تستمد خصائصها الجوهرية من أنساقها اللغوية و من صياغتها المفرداتية التي تجدد قراءتها على الدوام و بشكل منضبط غير منفلت؛ لأن حركة النص في الزمان و المكان هي حركة متجددة و متطورة و في سيرورة دائمة مع الحركية المعرفية، و قد أشار نصر حامد أبو زيد إلى هذه الفكرة قائلا :" إن النص [القرآني] بهذا الاختلاف لا يحدد هويته فقط و يميز نفسه عن غيره من النصوص؛ بل يتجاوز ذلك لكي يجعل من نفسه محورا في الثقافة عن طريق قابليته للتفسيرات و التأويلات المختلفة في المكان و الزمان على السواء. إن النصوص المحددة للدلالة هي النصوص ذات الوظيفة الإعلامية الخالصة و التي تنتهي مهمتها بفك شفرة الرسالة و وصول المتلقي إلى مضمونها و محتواها وصولا كاملا و نهائيا"([2]).

1-عبد العزيز حمودة:المرايا المقعرة، نحو نظرة نقدية عربية،عالم المعرفة،الكويت،ع12، 2001،ص 323.

[2]-حامد أبو زيد: مفهوم النص، دراسة في علوم القرآن، المركز الثقافي العربي،ط6، 2005، ص188/187

واضح من كلام نصر حامد أبو زيد أن النصوص التي تتمسك بظاهر العبارة و لا تحتمل معاني أخرى، و تقف للحيلولة دون الانطلاق في فضاء دلالي متجدد هو تمرد على القيم الفنية والجمالية وقتل لطاقاتها التعبيرية الكامنة ولسياقها الحيوي، أما النصوص المتحركة النابضة بالحياة لا تأنس بالدلالة الظاهرة التي يحملها سطح الخطاب، و إنما تستشرف دلالة خفية بل فضاء دلاليا منفتحا على التأويل الذي يفضي إلى توسيع نطاق الدرس القرآني.

ب-النظرية السياقية في المعنى:

من الثابت في البحث اللساني الحديث أن اللغة شكل من أشكال الحياة الاجتماعية و دراستها ضمن سياقات معينة يجعلها قابلة للتحليل اللساني التداولي و يبعدها في ذات الوقت عن الدراسة المنطقية الصارمة، و من ثم يصبح السياق يمثل أداة لازمة للفهم و التأويل([*]). و لعل ربط الخطاب بقيمه المادية و المعنوية يسمح للممارسة التأويلية أخذ بعين الاعتبار انتماء أصحابه إلى شبكة التقاليد الاجتماعية و الاقتصادية والمؤسساتية. كما أن اللغة التي تشكل منها الخطاب و ما تحيل عليه من أبعاد حضارية و قيم ثقافية تسمح للعملية التأويلية بشيء من الموضوعية التي لا بد منها، و تقف للحيلولة دون الوقوع في آفة التحريف و الافتراء على الخطاب؛ و في هذا السياق يقول طه عبد الرحمن :" معلوم أن آفة الآفات التي يتعرض لها الباحث في المضامين المسكوت عنها هو تقويل ما لم يقل ثم ترتيب أحكام على ذلك يزيد أو ينقص التسرع و التعسف وفق ما يكون للباحث من زيادة أو نقصان في الميل إلى التقويل"([1]).

([*]) رفض العالم الألسني جون فيرث G.Firth زعيم النظرية السياقية فكرة خرافة المعنى الواحد التي تقضي بثبات و جمود المعنى و استقلاله عن سياقه، و دعا إلى القضاء على كل القوانين التي تتحكم في الاستعمال و في مختلف الجوانب السياقية للكلمة الواحدة. فمعنى الكلمة لا يتضح إلا من خلال استعمالها في اللغة أو الطريقة التي تستعمل بها أو الدور الذي تؤديه. لمزيد من الإشباع المعرفي يرجع إلى كتاب أحمد مختار عمر: علم الدلال، عالم الكتب، القاهرة، ط6، 2006، ص 87/68. و عواطف كنوش: الدلالة السياقية عند اللغويين ، دار السياب، لندن، ط1، 2007، ص 100/93.

[1]-طه عبد الرحمان: تجديد المنهج في تقويم التراث، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء،ط2، ص13.

في هذه الحالة قد تتحول العملية التأويلية إلى عملية فاسدة مخفقة تفضي إلى الانحراف أو الانزلاق في متاهات التسلط والإملاء أوتصويب لأحكام ذاتية لا تحتكم إلى ضابط منهجي من هنا ظلت النظرية السياقية في المعنى تؤكد على الدور الاستراتيجي الذي يلعبه السياق في استجلاء المعاني التي يوحي بها البناء اللغوي مهتمة بطبيعة العلاقة بين المتخاطبين و بعناصر السياق التواصلي. و قد لا يغرب عن ذي بال متخصص في مجال الدراسات اللسانية أن تحليل مستويات الخطاب وعناصره المشكّلة له تستوجب إتباع جملة من الخطوات من بينها:

1- دراسة هوية المتكلمين و معرفة مستواهم الثقافي و المعرفي.

2- معرفة الإطار الزماني والمكاني للحدث الكلامي باعتبارهما عناصر سياقية لها دورها الفعّال في تشكيل الخطاب و بلورته.

3- تحديد بيئة الخطاب المناسبة لأن الخطاب مقيّد بمستوى لغوي معين تحدده الأطر البيئية والثقافية و الاجتماعية و الروحية التي يعيش فيها المبدع؛ و لهذا وجب تحديد البيئة التي هي مصدر و منبع لغة الخطاب.

4- تحليل مستويات الخطاب المختلفة مثل المستوى الصرفي و الصوتي و التلفظي و التركيبي لأن ذلك يساعد على إيضاح المعاني و الدلالات([1]).

و على ذكر المستوى التركيبي يشير تاج الدين مصطفى إلى أهمية موقع السياق التركيبي من العملية التأويلية قائلا: " تكمن فاعلية السياق النصي أو التركيبي في أنه ينظر من خلاله إلى النص في كليته وانسجامه وليس بصفته نتوءات مجتزأة لا يشير بعضها إلى بعض وكل معنى منتزع من السياق بالضرورة معنى لا يعبر عنه النص"([2]).

جليٌ من كلام تاج الدين مصطفى أن فاعلية السياق التركيبي تتجلى - في نظره - في الاتساق الكلي الذي يتخلل أجزاء الخطاب و يمنع القارئ من الوقوع في الانفلات الدلالي والابتعاد عن مقاصد وأهداف الخطاب الحقيقية. فالجمل، إذن، تتشكل على نسق

---

[1]-ينظر عبد الهادي بن ظافر: استراتيجيات الخطاب، ص 41/40.

[2]-مصطفى تاج الدين: النص القرآني و مشكل التأويل، مجلة المعرفة، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ماليزيا، ع14، خريف 1419ه/ 19998، ص 28/27.

دقيق و محكم وتخضع في ترتيبها إلى أنساق تركيبية مطردة، و علاقات شكلية، فالسياق التركيبي"يبحث في معنى الجملة ومعنى الجملة ليس مجموع معاني الكلمات المفردة التي ترد فيها، إذ أن التغيير في البنية التركيبية، و علاقات الكلمات و وظائفها وموقعها في التركيب من شأنه أن يبدل في المعنى"([1]). فالتغيير الذي يحدث في النسق التركيبي يؤدي حتما إلى تبدل في المعنى، وهذا التغيير في حدّ ذاته يؤثر في الوظائف الدلالية للكلام في السياق التركيبي. و قد لا يختلف اثنان أن دلالة السياق تجعل البنية اللغوية ذات الهيئة التركيبية الواحدة إذا استعملت في مواقف متعددة تختلف باختلاف السياق الذي تتفاعل معه مهما كانت بساطة هذه الجملة و سذاجتها كجملة : تفوق إسلام على عثمان؛ أيّ تغيير في مواقع كل كلمة من كلماتها يؤدي إلى تغيير في المعنى بحسب سياقاتها من التركيب"([2]).

و قد أشار بعض أسلافنا اللغويين القدماء إلى مبدأ دور السياق في تحديد المعنى، فقد بلورة الحديث عنه ابن خلدون حين تحدث عن عناصر أخرى تتجاوز النظام اللغوي، فقال : "ولم يُفقد منها (أي هذا العهد) إلا دلالة الحركات على تعيّن الفاعل من المفعول؛ فاعتاضوا منها بالتقديم و التأخير و بقرائن تدل على خصوصيات المقاصد. لأن الألفاظ بأعيانها دالة على المعاني بأعيانها. و يبقى ما تقتضيه الأحوال. ويسمى بساط الحال، محتاجا إلى ما يدل عليه. و كل معنى لابد و أن تكتنفه أحوال تخصه، فيجب أن تُعتبر تلك الأحوال في تأدية المقصود لأنها صفاته. و أما اللسان العربي فإنما يدل عليها بأحوال و كيفيات في تراكيب الألفاظ و تأليفها، من تقديم أو تأخير أو حذف أوحركة إعراب. وقد يدل عليها بالحروف غير المستقلة"([3])..

---

[1]- عودة خليل أبو عودة: التطور الدلالي بين لغة الشعر الجاهلي و القرآن الكريم، مكتبة المنار، الأردن الزرقاء، ط1، 1983، ص 75.

[2]-محمد حماسة عبد اللطيف: النحو و الدلالة، مطبعة المدينة، مصر ط1، 1983، ص113.

[3]-ابن خلدون: مقدمة العلامة ابن خلدون، ص 574.

لاشك ابن خلدون يشير إلى تحصيل القرائن و توظيفها لتصريف المعاني، كالتقديم و التأخير و الحذف و حركة الإعراب (قرينة العلامة الإعرابية) و الحروف المستقلة (قرينة الأداء) و إشاريته إلى بساط الحال وهو عندنا سياق الحال. إن حديث الدرس الأصولي عن القرائن السياقية في تشكيل الخطاب القرآني و تحديد المعنى إنما هو حديث عن لغة القرآن الكريم التي لا تستقر على نمط واحد في التعبير، لأن الواقع ليس واحدا، و بالتالي تتعدد القراءات التي هي مصدر الانفتاح الدلالي، ففي قوله تعالى:" وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلاثَةَ قُرُوءٍ "([1]) نجد أن لفظ " القرء " يدل على الحيض عند أهل العراق و على الطهر عند اهل الحجاز، فمن رأى أن المراد به في الآية الطهر استدل بالقرينة اللفظية السياقية حيث انث العدد (ثلاثة) فدل على أن المعدود مذكر، فالمراد بالقروء الأطهار لا الحيضات، و من رأى أن المراد بالقرء الحيض استدل بالقرائن الحالية وهي أن العدة شرعت لمعرفة براءة الرحم نمن الحمل الي يعرف بالحيض لا الطهر"([2]). فاختلاف معنى لفظ" القرء" يعود في تقديرنا إلى اختلاف سنن العرب في كلامها و لهجاتها وأعرافها الاجتماعية. و لذلك اعتمد علماء القرآن على السياق في تصريف اللفظ إلى معناه أو ترجيح ما مسند بقرائن و أدلة واضحة.

و يقدّم ايفور امسترونغ ريتشاردز A.RICHARDS مفهوما يختص بعدم استقرار سياق الكلمات، نرى من المجدي التوسل به لأنه فاضل عن الكفاية ويغني عن الإفاضة في شرحه؛ إذ يقول:" إن النقطة الأساسية هنا هي افتراض أن للكلمات معاني مطلقة كما أن للناس أسماؤهم و هي تحمل معها هذه المعاني إلى الجمل بصرف النظر عن الكلمات المجاورة، و ذلك الافتراض هو ما أهاجمه، لأننا لو تابعنا ما يترتب عليه من نتائج عملية في الكتابة و القراءة و تحرينا تأثيراته في التفسير لوجدنا أن عددا ليس بالقليل من أسباب سوء الفهم اللفظي كامن فيه"([3]). ينبه الناقد الانجليزي الكبير إلى أن البحث عن معاني الكلمات لا

---

[1]-سورة البقرة، الآية رقم، 288.

[2]-طاهر سليمان حمودة: دراسة المعنى عند الأصوليين، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ص 93.

[3]-ريتشاردز: فلسفة البلاغة، ترجمة ناصر حلاوي و سعيد الغانمي، مجلة العرب و الفكر العالمي، ع14/13، 1991، ص 25.

يكون خارج سياقها؛ بل تحدِّده هذه الكلمات من خلال استعمالها في جمل أونصوص، لأن المعاني- في اعتقاده- تستدعي دوما الحركة والنشاط وليس الثبات والجمود، فالجمل تكتسب دلالاتها في النهاية من خلال ملابسات الأحداث؛ أي من خلال سياق الحال؛ و قد أبرز كثير من الدارسين المعاصرين أهمية السياق في تقصي الأشكال الأسلوبية و الصور اللغوية و حتى غير اللغوية. و في هذا الصدد يصرَح استيفن أولمان STEPHAN OLLMAN أنه: "لو روعي السياق بدّقة واطّراد لأمكن التخلص من كثير من الاقتباسات والترجمات والتفسيرات الخاطئة"([1]).

إذن تفاديا من الوقوع في التفسيرات الممجوجة للنصوص لابد من التمييز بين النص بوصفه وحدة لغوية مغلقة و بين إطاره المرجعي الذي يشمل كل ما له علاقة بالمؤشرات السياقية للنص وللقضايا التي تحيط به؛ ولذلك ارتبط مفهوم الخطاب بالسياق التاريخي و الاجتماعي و النفسي؛ بل إنه قد جعل- أي الخطاب- السياق مرتكزا محوريا في فهمه وتلقيه. و لما كان السياق حركة دافقة متجددة فقد انعكس على الدرس العربي القديم عامة و على علماء الفقه الإسلامي خاصة؛ فنجد على سبيل المثال لا الحصر ابن القيم الجوزية يقرّر دور السياق في الفهم و التأويل قائلا: " السياق يرشد إلى تبيين المجمل و تعيين المحتمل و القطع بعدم احتمال غير المراد و تخصيص العام و تقييد المطلق و تنوع الدلالة، و هذا من أعظم القرائن الدالة على مراد المتكلم"([2]).

وعليه فإن حمل الخطاب على مقاصد ما لا يكون إلا بناء على استقراء للسياق العام الذي جرى فيه تصريف الخطاب ودراسة مقام المتلقي و أحواله. و من الاحتياطات المنهجية التي نبّه إليها علماء القرآن هي ربط النص ببيئته المعرفية و الثقافية، و النظر إلى السياق بوصفه طاقة دينامية في تشكيل الخطاب و تحديد منظومته اللغوية؛ لأن بفضله تأسس " علمان

[1]-استيفن أولمان: دور الكلمة في اللغة، ترجمة كمال بشر، دار الطليعة القومية، القاهرة، 1962، ص 51.
[2]-ينظر ابن قيم الجوزية: بدائع الفوائد، دار الكتاب العربي، بيروت، 1986، ج4، ص 9/7.

قائمان برأسيهما هما : " علم معرفة أسباب النزول" أو "علم معرفة المكي والمدني"؛ فالأول يتمكن المتلقي من معرفة العلاقة بين جزء محدد من النص (آية أو أكثر) و الواقع الخارجي الذي هو سبب نزول النص، و الثاني يتمكن المتلقي من استيعاب السياق التاريخي و الاجتماعي الذي به اختلف الخطاب المكي و المدني"([2]).

و هذا يعني أن الممارسة التأويلية عليها أن لا تتخطى هذه المرجعية التي تعكس الانتماء الثقافي والمعرفي والحضاري، و أية محاولة لإقصاء السياق التاريخي من تحليل الخطاب هو فتح فرص الانفلات الدلالي و الابتعاد عن المنظومة المعرفية للعصر الذي تمّ فيه تشكيل الخطاب و قد أشار جاكبسون R.JAKOBSON إلى موقع السياق قائلا:"هو الطاقة المرجعية التي يجري القول من فوقها، فتمثل خلفية للرسالة تمكن المتلقي من تفسير المقولة و فهمها"([3])؛ فيما يؤكد هاليداي HALIDAY بأنه:" النص الآخر أو النص المصاحب للنص الظاهر و هو بمثابة الجسر الذي يربط التمثيل اللغوي ببيئته الخارجية"([4]).

و لنقل بعبارة أكثر فصاحة:إن المؤولين على اختلاف مشاربهم و انتماءاتهم مطالبون بمراعاة السياق كنواة جوهرية في إنتاج النص بوصفه نصا متكاملا و متداخلا .

ج: **المتلقي** LE DESTENATAIRE **و إعمال الفكر**:

لعل الاهتمام الكبير الذي أولته الدراسات الألسنية بالمسائل الخارجية التي لها صلة بظروف إنتاج الخطاب و بمحيطه التاريخي و الثقافي قد جعلت النقاد يتجاوزون حدود المسح البصري للخطاب أو الكشف المعجمي لمكوناته اللغوية و ذلك نظرا لتعدد مستويات القراءة والقرّاء؛ ويذهب ريتشاردز RICHARDS في كتابه" فلسفة البلاغة" إلى رصد ما يقوم به القارئ من تشغيل طاقاته التخيلية المنتجة و دوره الفعّال في الفهم و التأويل والسؤال إذ يقول:" دعنا نفحص بدّقة أكبر ما يحصل في العقل عندما نضع شيئين على نحو مفاجئ و مثير للدهشة ينتميان إلى نظامين مختلفين من التجارب، إن أهم ما يحدث علاوة على

الأصداء و الارتجاعات المضطربة والإجهاد هو محاولة العقل للربط بينهما لأن العقل عضو رابط ولا يعمل إلا بهذا الأسلوب و هو يستطيع أن يربط أي شيئين بطرق مختلفة لا يحصيها عدً، و نحن في كل التفسيرات إنما نقوم بعمليات ربط متواصلة"([1]).

فالذي يستفاد من كلام ريتشاردزRICHARDS أن المتلقي مجبر على استثمار إمكاناته العقلية في التفسير و على تحريك و إيثار خياله ؛ فالنص منفتح على مستويات دلالية عدة؛ ولعل ما يعطي مشروعية هذا التباين و التعدد هو تفاوت الأشكال اللغوية و التعبيرية، و لا سبيل إلى استشراف هذا التباين إلا بمراعاة البنية العقلية و النفسية والخبرات المكتسبة لدى القرّاء، و كان ريتشاردز RICHARDS يدعونا إلى النظر في النصوص من حيث اختلافها و تباينها لا من حيث تماثلها و تطابقها ؛ لأن التطابق يقيّد مستويات القراءة الفعّالة المنتجة، و يلغي اختلاف القوى العقلية والاستدلالية للقراء الذين هم مطالبون بالتحرك في مختلف أركان فضاء النص؛ لأن القراءة بحدَ ذاتها عملية مكثفة تختلف باختلاف دور القراء في التحاور و التواصل مع النص بحثا عن مقاصد المؤلف و لذلك :" فإن محاولات إثبات قدرة القارئ على التأثير في النص تنتهي عادة إلى تأكيد قوة النص و رجاحة كفّة تأثيره على القارئ و ليس العكس. فالممارسة الفعلية إذن تؤكد أن انفلات القراءة الفوضوي المحتمل غير وارد لأن النص هو الطرف الأقوى في المعادلة غير المتوازنة لمصلحته"([2]).

و لقد بين عبد العزيز حمودة في عبارات واضحة أن النص بنية لغوية متسقة ومنسجمة تخضع لسلطة القارئ الذي يعيد تشكيله من جديد بعدما يضع يده على بعض أجزاء النص، و هذا ما يدل على الحضور الفعّال للقارئ في صناعة النص ثم استيعابه والتفاعل معه. هذا فضلا عن منظومة القيم الحضارية و الثقافية التي ينتمي إليها صاحب

[1]-ريتشاردز: فلسفة البلاغة، ص 51.

[2]-عبد العزيز حمودة: المرايا المحدبة من البنيوية إلى التفكيك، عالم المعرفة، 1998، ص 330/328.

النص، فاللغة التي يتشكل منها النص تعتبر رادعا لكل انفلات نقدي قد يخرج النص عن مقاصده الواردة و براعته الفنية و الجمالية، و بالتالي :"فإن اللغة التي يكتب بها الأثر الأدبي و ما تحيل عليه من قيم حضارية تلزم القراءة من الموضوعية لابد منه"([1]). و من ثم فإن قوة النص لا تكمن في اتساقه و انسجامه فحسب، و إنما في الجهد الإيجابي و المتواصل في استمالة المتلقي و التأثير فيه؛ وبعبارة أكثر وضوحا نقول: إن النصوص الراقية المتحركة القابلة للانفتاح على السؤال و المحاورة هي النصوص التي تدفع بالمتلقي إلى القيام بمهمة الاكتشاف و البحث عن الحقيقة؛ بل إلى توظيف طاقاته الذهنية و امتحان قدراته الاستدلالية([2])؛و في هذا السياق يقول محمد مفتاح:" كل عمل أدبي-إذن- قابل لقراءتين وما هما كذلك و إنما احدهما أصل و ثانيهما مبنية أو عدة قراءات تلقي مزيدا من الضوء على معنى النص الأدبي و تغنيه[...] لكن ما لا يقبله معنى العمل الأدبي هي التأويلات اللآمتناهية منطقيا لأنها إذا وجدت تحطم أهم دعامتين يقوم عليهما مفهوم النص هما :" الانسجام و التعقيد المنظم"([3]).

فمقتضى كلام محمد مفتاح أن النص معرّض للفهم والتأويل و للتعدد و الاختلاف فهو لا يحمل دلالة أحادية ثابتة بل هو فضاء متعدد الدلالات مختلف المعاني، و ما يبدو متناقضا إنما هو دليل على انفتاح النص و استجابته لقراءات عدة، فالنص لا ينفصل عن قارئه بل أكبر الظن أنه يستمد كينونته و وجوده من القارئ الذي يسعى إلى تفسيره و تأويله و إيضاحه ولملمة معناه، لأن القارئ لا يتوقف بل يمشي باستمرار على حدّ تعبير إيزر([4]). أما التعقيد المنظم الذي أشار إليه صاحب النص هو التعقيد الذي يفضي إلى تعدد القراءات و تباين التأويلات هو الذي يدفع بالقارئ إلى أن يضع يده على بعض أجزاء

---

[1]-أحمد أبو حسن: نظرية التلقي و النقد الأدبي الحديث، منشورات كلية الآداب، الرباط، ص 35.

[2]-للإستزادة حول قضية القراءة المنتجة الواضحة المعالم و الأقرب إلى الموضوعية يرجع إلى مقال قيم لعلي حرب: قراءة ما لم يقرأ، مجلة الفكر العربي المعاصر، بيروت، ع 61/60، ص 51/41.

[3]-محمد مفتاح : مجهول البيان، دار توبقال، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 1990، ص 1190.

[4]-أحمد أبو حسن: نظرية التلقي و النقد الأدبي الحديث، ص 35.

معنى النص عن طريق إعمال مختلف طاقاته الإدراكية و التذوقية؛ و في هذه الحالة تنشأ – على حدّ تقدير الباحث – علاقة معقدة قائمة بين النص و المتلقي المؤول الذي يجد نفسه مع نصين لا نص واحد مما يعني أنه سينجز قراءتين لا قراءة واحدة، فهو سيقرأ النص الأصلي و النص المؤول بصفته متلقيا أو قارئا ومن ثم بصفته مؤولا باحثا عن معاني و دلالات النص، و لعل هذه هي طبيعة النصوص الراقية المتحركة القابلة للتفتح على المساءلة و المحاورة العلمية و الأخلاقية و التي تدفع بالمتلقي إلى القيام بمهمة الاكتشاف والتبصر؛ بل إلى استخدام إمكاناته العقلية و امتحان مهاراته الذهنية و الفكرية و لهذا فالنص الواحد قد يوّلد نصوصا أخرى أي أن عنصرا من عناصره قد ينفصل عنه و يصير نواة مستقلة تنمو و تتفرع و تتشعب و تصبح نصا مكتملا يحمل رسالة قد تتفق أو تختلف عن تلك التي يحملها النص الأم المولد" ([1]).

و لعل هذا الاستعراض الأمين الذي أفضى بنا إلى الكشف عن قابلية النص للاختلاف و التجدد و تجاوز حدود التفسير الحرفي و المعجمي ينطبق على النص القرآني الذي يسمح بدوره بالاختراق و الاستنطاق و تعدد وجوه معانيه و دلالاته؛ و لقد كان بعض قدمائنا على دراية واسعة بفكرة التعدد في القراءة و التأويل إذ يقول الزركشي:" فإن من حقّ هذه اللغة أن يصحّ فيها الاحتمال و يسوغ التأويل"([2]).

لا شك إذن أن الاتساع و التجدد هو سمة القرآن الكريم، و ما اختلاف تأويلاته و تفاسيره الخاصة بالمسائل العقائدية و الأحكام الشرعية لدليل على خصوبة لغته و ثراء معانيه؛ و في هذا المضمار أشار علي حرب إلى أن " القرآن نص ينص على التأويل و يحتمل التأويل و لا تكتنه معانيه إلا بالتأويل و تأويله ترجيح و مفاضلة و كل قراءة هي وجه من وجوه الكلام و مستوى من مستويات الدلالة ، فليس الكلام مسبوقا فيه على وجه واحد... و إنما هو كلام يتسع اتساعا يجعل الشخص الواحد يقرأه عند كل

---

[1]-سيزا قاسم: توالد النص و إشباع الدلالات، تطبيقا على تفسير القرآن، مجلة" البلاغة المقارنة ألف"ع8، الجامعة الأمريكية، القاهرة، 1998، ص 32.

[2]-الزركشي: البرهان في علوم القرآن، ج2، ص 87.

تلاوة قراءة مختلفة كما لاحظ ابن عربي و إذا كان القرآن قد وصف قديما عند أهل الإسلام بكونه" حمّال أوجه "و بأنه كلام " يتّسع " فقد وصف بعض الغربيين الإنجيل بأنه :" كريش الطاووس البرّاق" لتعدد قراءاته و اختلاف تفاسيره"([1]).

إذن لا مشاحة في الإقرار بأن الخطاب القرآني متفرد في عباراته متميز في طرائق أدائه مختلف في بناءه اللغوي الذي يتماشى و الأغراض التي وجهت إليها الآيات و السور.

د- حدود التأويل في الخطاب الأصولي :

مما لا شك فيه أن التبصرات العلمية التي خلفها الفكر الأصولي الإسلامي في مجال دراسة اللغة و تحليل الخطاب و النص، كانت تنصبّ أساسا على الاهتمام بالجوانب التخاطبية في فهم الخطاب ، دون إهمال للخصائص الصورية للغة ، و يمكن إدراك ذلك في عنايتهم بأثر القرينة في استخدام اللغة و فهمها و تقصي أبعادها، فصار واضحا أن مهمة علماء الأصول لم تقف عند حدود فهم النصوص أو البحث في حقائقها الشكلية؛ بل بإعمال النظر فيها و الوقوف على مضامينها الجوهرية و معانيها الخفية الكامنة، ثم استنباط الأحكام الشرعية منها؛ و لعل هذه الخطوات الإجرائية هي التي أسست لمفهوم التأويل عند الأصوليين إيمانا منهم بأن العلاقة الجدلية بين القارئ و النص (النص القرآني) تقوم على انفتاح النص و استجابته للتجدد و الاختلاف من جهةأولى و تعدد أحوال القارئ الواحد من جهة ثانية؛ و هذا ما أشار إليه نصر حامد أبو زيد في سياق حديثه عن طبيعة العلاقة الجدلية الموجودة بين النص و القارئ إذ يقول:" فإن القرآن نفسه يتنوع بتنوع القارئين؛ بل يتنوع معنى النص بتنوع أحوال القارئ الواحد بمعنى أن العلاقة بين القارئ و المقروء أو العارف و النص علاقة جدلية يتبادلان فيها التأثير و التأثر "([2]).

و التحقيق أن ما أشار إليه نصر حامد أبو زيد لدليل على أن الدرس الأصولي كان على

---

[1]-علي حرب: قراءة ما لم يقرأ، نقد القراءة، ص 51.

[2]-حامد أبو زيد: فلسفة التأويل، المركز الثقافي العربي، ط7، 2007، ص 291.

درجة عالية من الوعي و التبصّر في أمر انفتاح الخطاب القرآني و تعدد قرّائه؛ و لعل معطيات المناقشة السابقة أكدّت أن النصوص التي لا تؤمن بالمراكز الثابتة و ترفض القراءات الأحادية الجاهزة هي التي تكتسب- في نهاية المطاف- صفة الخلود، و تكون مصدرا لتعدد التأويلات والقراءات حتى عند الفرد الواحد وذلك حسب أحواله و أطواره، و هذا المفهوم الدال على إمكان تأويلي للنص و عدم احتمال دلالة جاهزة و نهائية يعكس طبيعة النص المنفتحة على الاختلاف و التعدد كما سبق و أن أشرنا؛ ولقد أدرك عبد القادر فيدوح هذه الحقيقة في إشارة منه إلى القراءة المتعددة التأويل قائلا : " هذه هي أهداف القراءة المتعددة التأويل و هي مهمة تنحصر في تساؤل الخطاب لا في استيعاب القراءة الظاهرة ، لأن تساؤل النص وفق تنوع القراءة ونوعية الاستيعاب الباطني يتخذ طابع القراءة المنتجة للنص اللاحق، يمنح النص السابق فعالية الدفع إلى الاستشراف يشبه أن يكون خطابا قائما على الإقناع بعد الأخذ بضرورة فهم النص الأول نتيجة القراءة التأويلية المنتجة المتجاوزة حدود اليقين إلى الدخول في عالم الاحتمال"([1]).

إذن ليس من شك في أن القراءة التأويلية المنتجة هي قراءة تسعى إلى تفكيك المعنى و استشراف فضاءات دلالية مثمرة، و ذلك باستبعاد النظرة المقفلة الوحيدة الجانب. كما أن الذي يسعه الانتقال من عالم اليقين إلى عالم الاحتمال - على حدّ تعبير الباحث- فإنه مطالب باستيعاب النص الأصلي و التفكير فيه لإعادة بنائه و استكشاف ما لم يقله. و لعلنا نجد أنفسنا - و نحن في هذا المقام - مضطرين للكشف عن خصوصية التأويل و حدوده، ثم نحاول أن نرصد مهامه المتمثلة في إبعاد النص عن دلالته الشكلية إن اقتضى السياق؛ و كيف يعتمد التأويل الفعّال على آليات و أدوات عمل تمكّنه من سبر أغوار النص و استجلاء معانيه التي يوحي بها النظام اللغوي و التشكيل الفني، ثم نسعى بعد ذلك إلى توضيح فكرة الاختلاف و التعارض بين مفهوم التأويل و التفسير، لأنه لا يمكن

[1]-عبد القادر فيدوح: النص المتعدد، ولا نهاية التأويل، مجلة ثقافات، كلية الآداب، البحري، ع 18 ، 2006، ص 28.

لأيَ من هذين المفهومين أن يحل محل الآخر.

و قبل كل ذلك لا بد من الإشارة إلى أن النص المنفتح هو النص القابل للتأويل والمساءلة و المحاورة الأمر الذي يفضي-لا محالة- إلى إثراء البناء اللغوي للنص؛ و لعل هذا الإجراء المعرفي يجرنا إلى التساؤل عن حدود هذا الثراء الدلالي و الأصداء الدلالية التي تجلس النص على طاولة الممارسة التأويلية، و هل هذا التناسل الدلالي و الفائض في المعاني دليل على لا نهائية المعنى ؟ و ما طبيعة الضوابط و الآليات التي تحول دون الوقوع في متاهات التأويلات المتناقضة التي تقضي على جواهر النص؟. لقد استقر في الفكر الديني أن النصوص التي تمتلك إمكانات و مؤهلات تعبيرية هي التي تسمح بالتناسل الدلالي وبالتواصل والتحاور بينها وبين المتلقي:" لأن قراءة البعد الأحادي تعد بمثابة الشرط المقحم الذي يؤكد قتل النص و يجرده من تحقيق الكينونة، و التأويلية هنا تطارد صفة الصيرورة لكائن النص ، و تندمج مع واقع السيرورة في حداثية النص بفضل سيولة التخمينات التأملية التي تظل ممكنة"([1]).

مقتضى كلام عبد القادر فيدوح فيه إيماءة إلى تحديد مواصفات الممارسة التأويلية الفعّالة المنتجة التي تسعى إلى زعزعة التراكم المعرفي للنص و توسيع طاقات عباراته اللغوية، إلا أن الانفتاح الدلالي و التخمينات التأملية -على حدّ تعبير فيدوح - أثناء عملية الاختراق و الاستنطاق للنظام اللغوي متوقفة على فهم النص و البحث عن دلالاته ثم إيجادها و تعيينها، كما يبدو أن الباحث يشير من طرف خفي إلى الاحتراز من الانزلاق في التأويلات اللامتناهية و التناسل العشوائي الذي يفضي إلى اللامعنى ،و تقويل النص ما لم يقله و لهذا احتاط الدرس الأصولي من العمليات التأويلية غير المسئولة، التي لا تستجيب لمحددات النص القرآني ومقوماته،و في هذا السياق يعترف السيد عبد الغفار بضرورة:

[1]-عبد القادر فيدوح: النص المتعدد، و لا نهاية التأويل، ص 31.

"...تقديم العقل و مراعاة ظروف النص عند التأويل في المقام الأول ثم النظر إلى اللسان العربي بعد ذلك، و إن كانت الأخطاء الواردة في التأويل بصفة عامة ترجع [...] إلى المتناول للنص و ليس في النص نفسه"([1]).

و من هنا يحرص الوعي العلمي عند الأصوليين على وضع معايير و ضوابط معرفية أساسية ينبغي أن تتوافر في أي ممارسة تأويلية حتى يمكن تسميتها بالممارسة التأويلية المنتجة الفعّالة التي تنجز مهمتها المعرفية فترتقي إلى مستوى القبول العلمي من جهة، و تنجز مهمتها الأخلاقية من جهة ثانية :"لأن الضوابط لا تحدّ من الثراء ولا تفرض عليه شيئا، الضوابط هي أدوات الثراء وصلاحيته للحياة و مقاومة العدوان، لقد افترض الباحثون المتقدمون أن كل إخلال في تأويل كلمة، عدوان على الجماعة و الماضي و الحاضر، عدوان على الثراء، الثراء له قوانين، و من هنا كان مبدأ الترجيح بين التأويلات"([2]). و يمكن حصر بعض هذه المعايير و الضوابط المنهجية التي تتحكم في مسار العملية و تقف على الأنساق اللغوية للخطاب في النص القرآني، فيما يلي:

1- ارتباط القصد بالمعنى الثاني في الخطاب المتشابه، و قد يتزاحم المعنيان الأول و الثاني إلا أن معرفة مراد المتكلم و مقاصد خطابه تتوقف على تفاعل نص القارئ مع أحد المعنيين المتزاحمين.

2- أن يكون موضع اللفظ قابلا للدلالة المؤولة إليها من الناحية اللغوية بوجه من الوجوه الدلالة الحقيقية أو الشرعية أو المعرفية [...] جاريا في ذلك على سنن العربية في تعبير و الإنشاء و الإبلاغ "([3]).

3- أن يكون الناظر المتأول أهلا لذلك (أي أن يكون المؤول ذا كفاءة شرعية و فقهية تؤهله لاستنباط الأحكام الشرعية و ممارسة العملية التأويلية على أحسن وجه).

---

[1]-السيد عبد الغفار: النص القرآني بين التفسير و التأويل، دار المعرفة، بيروت، ط2، 1982، ص 135

[2]-مصطفى ناصف: نظرية التأويل، ص 178.

[3]-الشاطبي : الموافقات في أصول الشريعة، دار المعرفة، بيروت، 1984،ج 3، ص 99.

4- أن يكون التأويل قد أحال اللفظ إلى دلالة صحيحة.

5-أن يكون اللفظ قابلا للتأويل بأن يكون ظاهرا فيما صرف عنه محتملا لما صرف إليه([1])

6- أن يكون موافقا لوضع اللغة أو عرف الاستعمال، أو عادة صاحب الشرع و كل تأويل خرج من هذا فليس بصحيح.

7- أن يقوم الدليل على أن المراد بذلك اللفظ هو المعنى الذي حمل عليه إذا كان لا يستعمل كثيرا فيه([2]).

و لما كانت هذه الضوابط تنتسب إلى حقل المنهج العلمي، فمن البديهيات أن يلزم المؤول نفسه بها، و أن ينعكس هذا الالتزام في ما ينشئ من دراسات في مجال النظريات التأويلية المعاصرة، سواء في تعامله مع النسيج اللغوي و كشف أسرار و دقائقه أم في قراءته للنص الأصلي، و إن افتقرت الممارسة التأويلية إلى أيً من هذه الضوابط المعرفية الأصولية، فإن هذا سيجعلها معرّضة للانزلاق في متاهات التأويلات المضلّلة التي تقود المؤول إلى فضاءات دلالية لا متناهية، و تبعده في ذات الوقت عن تقديم عمل علمي يتصف بالدّقة و الموضوعية ، و لهذا فإن مثل هذه الضوابط العلمية و المعرفية تعد شروطا ضرورية تسعى إلى:" الحدَ من حرية المؤول و خلق تآخذ مثمر... بين بنية النص و مقاصد المؤلف و أفق انتظار المتلقي. و لذلك أكّد ايكو أن القارئ يلزمه أن يسائل نزواته الذاتية في جدلية بين الإخلاص و الحرية"([3]).

فمفهوم حرية المؤول الذي أشار إليها مصطفى تاج الدين تفرض على القارئ النزيه قدرا من الحرية تبعده عن محاولات تقويض معالم النص و عن هيمنة النزعة الفردية، لأن فهم النص و فكَ رموزه وإشاراته متوقف على قدرة المؤول على المساءلة الهادفة و المحاورة التي تفضي إلى تحريك مكوناته اللغوية الخصبة و تفجيرها في فضاء دلالي

---

[1]-الآمدي: الإحكام في أصول الأحكام، دار الكتاب العربي،1986، ط2، ج3، ، ص 60.

[2]-الشوكاني: إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، دار ابن حزم ،ط1، 2004، ص 401.

[3]-مصطفى تاج الدين: النص القرآني و مشاكل التأويل، ص 27/26.

متجدد، مراعيا من خلال كل ذلك العلاقة الجدلية القائمة بين النص و نشاط القارئ. و لا شك في أن الذي نحرص عليه في هذا السياق هو أن الاختلاف و التعارض وعدم تطابق القراءات لذات النص هو الذي أفضى بعلماء الأصول إلى البحث عن مقاصد جديدة في الخطاب القرآني، الأمر الذي استدعى البحث عن وسائل و آليات تشخيص تُبقي النص ممتدا في الزمان و المكان، و تحرك طاقاته التوليدية التي تؤدي إلى توسيع مجال الانفتاح الدلالي المنضبط، فكانت الممارسة التأويلية هي إحدى مسالك الاستيعاب العلمي الذي قاد إلى تحديد المعنى و استجلاء المقاصد؛ و قد أومأ السيد أحمد عبد الغفار إلى هذه القضية قائلا : " و هكذا كانت تنقلب وجهات النظر حول النص بحثا وراء المقاصد، و أعتقد أن التأويل قد انزلق إلى الدرس الأصولي من هذا المدخل، فقد اعتمد عليه الأصوليون في إدراك الدلالة و التوصل إلى مقاصدها"([1]).

فالذي يستفاد من كلام السيد عبد الغفار أن التكوين الداخلي للنسيج اللغوي للنص القرآني شكّل علامة بارزة في دفع علماء الأصول إلى البحث عن حقيقة مضامينه و تحديد دلالاته ثم استخلاص الأحكام الشرعية منه. و لا ريب أن المؤهلات التعبيرية و التشكيلات الفنية التي إنماز بها الخطاب القرآني هي التي منحته صفة التوسّع الدلالي، و فتحت أمامه منافذ الممارسة التأويلية المنتجة للمعاني و الدلالات؛ لأن النص المنفتح على غيره من النصوص و على متلقيه -كما أسلفنا - هو نصَ تشكّل من نسيج لغوي مفعم بالإيحاء المعبّر والتراكيب المتناسقة الساحرة و جمال الصياغة ودقّة التصوير الكاشف عن كنه الحقيقة الفنية و الإنسانية و الكونية.

و يمكننا أن نقول بعبارة أكثر وضوحا :من السمات المميزة للتفكير التداولي في الدرس الأصولي أنه ينظر إلى الخطاب القرآني على أنه ينماز بأشكال لغوية متنوعة قادرة على

[1]-السيد عبد الغفار: التصور اللغوي عند علماء الأصول، دار المعرفة، بيروت، ط1، 1982، ص117

استغلال الطاقة التعبيرية الكامنة في النص استغلالا يكشف القناع عن المعنى وعن معنى المعنى على حدّ تعبير عبد القاهر الجرجاني([1])،ولعل هذه السمة المميزة في اللغة العربية هي التي كشفت عن مدى خصوبة النص القرآني و انفتاحه على إمكانات دلالية واسعة الأمر الذي يرّشحه للتأويل و الاستجابة؛ و قريب من هذا المعنى ما ذهب إليه علي الجندي ناصف ب" أن التأويل بدأ مع التفسير وجعله هذا يتعلق بالدلالة اللفظية، والتأويل بهذا المفهوم لم يفرض ولم يكن وليد اتجاهات عقلية، و إنما هو ظاهرة استجوبتها خصائص اللغة العربية و ما تتميز به من كثرة الوجوه و حسن المطاوعة و لا حيلة لأحد في دفعه(أي التأويل) ما بقيت اللغة"([2]).

و قبل التوسّع أكثر في أمر مفهوم التأويل في المنظومة الأصولية لا بد من الإشارة إلى أن معظم علماء الفكر الأصولي يرون أن أيّ تأويل هو " صرف اللفظ عن الاحتمال الراجح إلى الاحتمال المرجوح استنادا إلى قرينة مصاحبة له"([3]) إلا أنهم يختلفون في القدر الممكن الذي يعمل فيه التأويل و يحتاطون من اعتبار الخطاب القرآني منفتحا انفتاحا متناسلا في سلسلة من التأويلات المتناقضة التي لا تنتهي عند معنى من المعاني؛ و لهذا سارع علماء الأصول إلى تحديد ضوابط ومعايير الممارسة التأويلية الفعّالة المنتجة التي تتكفل باستخراج الأحكام وبيانها.

و قد لا يغرب عن ذي بال متخصص في مجال الدراسات القرآنية أنه وردت تبصرت و مقاربات ثرية و مثمرة في التراث العربي تتعلق بمفهوم التأويل في تعامله مع الخطاب الأصولي حتى أن الخطاب القرآني حمل بين طيات آياته ألفاظا صريحة أشارت لقضية التأويل

---

[1]-عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص 179.

[2]-علي الجندي: ناصف: من قضايا اللغة و النحو، دار الكتب العربية، بيروت، 1985، ص 82.

[3]-الغزالي: المستصفى: ج1، 2008، ص 387.

والتي بلغت سبع عشرة لفظة و لم يشر إلى لفظة التفسير إلا مرة واحدة فقط([*]). و من الواضح أن الخطاب يشكل فضاء دلاليا يتسم بالمرونة و الانسجام و بالإشعاع التعبيري و السيولة الأسلوبية الأمر الذي استدعى تطوير وسائل الاستنطاق الأسلوبي و أدوات التشخيص و التحليل اللغوي لاستخراج دلالات باطنية عميقة تتجاوز الدلالات الظاهرة فظهر ما يسمى ب" التفسير بالمأثور" و" التفسير بالرأي " أو التأويل و ذلك على أساس أن مدرسة التفسير بالمأثور تستثمر معطيات تاريخية و لغوية في صرف دلالات ومقاصد النص وتنظر إلى بنيته الداخلية على أنها مقيدة بمستوى ثقافي واجتماعي و روحي للمرحلة التي عايشها"([1])،في حين أن المفسر بالرأي أو المؤول مطالب بتوظيف قدرته العقلية توظيفا يمكّنه من الوصول إلى الحكم أو الدلالة الراجحة؛ فالمعنى- في نظر هذا الاتجاه- غير صريح وظاهر؛ بل هو خفي مستغلق و على المؤول أن يستنطق المحجوب و أن يتوسّل بمساءلة هادئة جادَة تؤدي إلى تفجير مكونات النص وإدراك درر المعاني وجواهر الأحكام فيه" فالمفسر ناقل و المؤول مستنبط وذلك استنباط الأحكام وبيان المجمل وتخصيص العموم([2]).

و لذلك كلما بدا الخطاب القرآني متسقا و منسجما من حيث مكونات نظامه اللغوي و التعبيري كلما كانت فرص الانفتاح و اختراق المقروء و تجاوز المحجوب أكثر، و في هذا الصدد يقول ابن تيمية محددا وظيفة المؤول قائلا:" والمؤول عليه وظيفتان: بيان احتمال اللفظ الذي ادّعاه و بيان الدليل الموجب للصرف إليه عن المعنى الظاهر"([3]).

والتحقيق ما أشار إليه ابن تيمية على درجة عالية من الثقة في أمر تعدد القراءات المؤسسة

([*])إن أهم ما انتهى إليه علماء القرآن في حديثهم حول كلمة " تأويل " و ورودها في القرآن الكريم أكثر من كلمة "تفسير" إنما يرجع، في نظرهم، إلى كثرة تداولها في اللغة وانتشارها في المجتمعات الإسلامية بسبب ارتباطها بتأويل الأحلام و الأحاديث، كما ورد في قصة يوسف عليه السلام و تأويل حلمه لأبيه يعقوب عليه السلام في بداية القصة و تحققه في نهايتها، و تأويل حلم الملك و حلمي السجين، و كان ذلك تحقيقا لنبوءته و نبوءة أبيه عليهما السلام، ينظر ابن هشام: السيرة النبوية، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، دار الجيل، بيروت، 1975، ص 15/13.

[1]-ينظر حامد أبو زيد: مفهوم النص، دراسة في علوم القرآن، ص 222.

[2]-الزركشي: البرهان في علوم القرآن، ج2، ص 183.

[3]-ابن تيمية: الإكليل في المتشابه و التأويل، دار المعارف، القاهرة، ط2، 1972، ص 23.

التي تفضي إلى تعدد المدلول و انفتاح أفق الفضاء الدلالي، و لذلك يظل التأويل بمختلف أشكاله و آلياته متوقف على قدرة المؤول على فهم النص فهما لا يخرج عن الافتراضات الصحيحة و الممكنة؛ أما التأويلات اللامتناهية التي تبعد عن انسجام النص و اتساقه مرجعها إلى المؤول و عدم قدرته على التفاعل مع البنيات المكونة للنص و الأنسجة المشكلة لنظامه اللغوي؛ و يشرح السيد عبد الغفار هذه الفكرة في معرض حديثه عن المؤولين و طبيعة تعاملهم مع النصوص فيقول:" و قد لفت إلى هذا(أي تعامل المؤولين مع النص) ابن تيمية في تقسيمه للناظرين إلى النصوص: فمنهم من يعتقد في المعنى و يحتمل الألفاظ عليه، من غير نظر إلى ما تستحقه ألفاظ القرآن من الدلالة و البيان، ومنهم من يراعي اللفظ دون النظر إلى ما يصلح للمتكلم به في سياق الكلام، و قد وصل هذا عند بعض الفرق إلى الإغراق في الباطنية أو التطرف في التشبيه، و مردّ هذا كله إلى موقف المؤول نفسه أمام النص"([1]).

فمهما يكن من أمر تبقى الممارسة التأويلية مسئولية يتحمل عبئها المؤول؛ و لذلك فهو مطالب بالوفاء بتعدد التأويلات في رحاب ضوابط محدّدة، لأن محاولات تقويض ركائز النص أمر يكشف مدى هيمنة النزعة الفردية و فظاعة الانزلاق النقدي في مقاربات النصوص.إذن فالمتأمل الجادّ في مفهوم التأويل عند علماء الأصول يجده لا يختلف في مضامينه و أسسه عن مفهومه في مجال النظرية التأويلية المعاصرة؛ إذ أن الخطاب يظل أفقه الدلالي متوقف على أمر قدرته على ما يتضمنه من فعالية يمارسها في مستوى أفق انتظار قرّائه ([2]) و على تفاعله مع الواقع الجديد و مع أوساط مختلفة من القراء و المستهلكين الذين يجعلون من النص متحققا "أما تعيين العمل، فهو ليس فقط إعادة تأسيس بفضل ملاحظ أمكنه إدراك ما كان حاضرا بشكل فعّال في العمل الفني، إنما هو أيضا إكمال

[1]-السيد عبد الغفار: النص القرآني بين التفسير والتأويل، ص 28.

[2]-ينظر إدريس بلمليح: المختارات الشعرية و أجهزة تلقيها عند العرب، مطبعة النجاح الجديدة، الرباط، ط1، 1995، ص 287.

للعمل، و تحقق فعليُ للحظات إمكانه، و هكذا ، فإن تعيين العمل الفني يكون بمعنى ما نتاجا مشتركا للفنان و الملاحظ "([1]).و من هنا تبدو تجليات إدراك سعيد توفيق لهذه القضية (قضية تفاعل القارئ مع النص) أنه اشترط في العملية التأويلية أن تكون نتاج انفتاح مشروط بالإطار الجمالي و الفني.

هـ- الخطاب القرآني و مواقع اللاتحديد.

على هدى الملاحظات النقدية السالفة تبيّن لنا أن الخطاب القرآني ذو مناطق متباينة شكلا ومضمونا، و بهذا التباين والاختلاف، تتعدد مداخل المعالجة و تختلف طرائق النظر، فيسعى القارئ إلى تفكيك نسيج النص اللغوي إلى عناصر و أجزاء مستندا على منهجية القرائن، و لعل المسكوت عنه في الخطاب القرآني دليل على تعدد مستوياته الدلالية التي تشير إليها القرائن ، و التي تساعد بدورها المتلقي على استجلاء بعض الدلالات التي يقوم عليها البناء اللغوي للنص، ثم تحديد القصد في الخطاب من خلال ملء الفجوات و تحديد المسكوت عنه؛ و سمّا علماء أصول الفقه هذا النسق الخطابي ب" المضمر".
و يشرح عبد الله الأصفهاني على نحو مفصّل هذه المسألة في معرض حديثه عن قضية دور القرائن في مساعدة القارئ على فهم الخطاب ثم ملئ الفجوات التي تتخلله إذ يقول:" إن الإضمار يتوقف على مقدّمات أكثر لتوقفه على ثلاث قرائن: قرينة تدل على الإضمار قرينة ثانية تدل على المضمر، و قرينة ثالثة تدل على محل الإضمار، فإنه بوجود هذه القرائن: يفهم الكلام و يفهم المعنى على التمام و بعدم واحدة من هذه القرائن لا يحصل فهم الكلام"([2]).

إذن في هذه الحالة لا يتم تحديد مقاصد الخطاب إلا بواسطة عامل آخر خارج النص و هو القارئ الذي يتكفل بالفراغات و اللاتحديدات، فينجز مهمة ملئها و تحديدها،

[1]-سعيد توفيق: الخبرة الجمالية، المؤسسة الجامعية، بيروت، ط1، 1992، ص 341.
[2]-أبو عبد الله عباد العجلي الأصفهاني: الكاشف عن المجهول في علم الأصول، ج2، ص 406.

و ذلك بفضل تمييزه للقرائن التي بواسطتها يتحدّد نوع الخطاب، لأن ثمة خطاب تتحدد دلالته بدون قرينة، و المسمى بخطاب دلالة النص، و ثمة خطاب يحتاج إلى قرينة، عقلية أو لغوية، لتحديد دلالته، و المسمى بخطاب دلالة الإشارة أو فحوى الخطاب، و ثمة نوع ثالث من أنواع الخطاب و الذي لا دلالة له أصلا، و إنما ورد لتأكيد القرينة العقلية و هي قرينة منفصلة عن الخطاب، كما جاء في قوله تعالى من سورة البقرة:"يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ "([1])، لقد دلّت القرينة العقلية أن المقصود من لفظ الناس هم العقلاء فقط، و ليس كل الناس([2]).

و من المفارقات اللافتة أن مواقع اللاتحديد أو الفجوات هي مصدر للمتعة و الانبهار والإحساس بكينونة القارئ و دوره الذي يكمن في توظيف قدرته العقلية والتخيلية، لأن بدون عنصر" انعدام التحديد" ومن دون "فجوات" التي تتخلل النص لن يكون في إمكان المتلقي استعمال مخيلته وقدرته الذهنية؛ و في هذا السياق يذهب خاليد السبكي موضّحا هذه المسألة قائلا: "ثمة فجوات تتخلل النصوص وتلك الفجوات هي التي تساعد على تجلية الجوانب المسكوت عنها. فالخطاب يمثل عملية تكون من وراء إخفاء بعض المكونات و السكوت عنها و إبراز أخرى"([3]).

ولعل السبكي يشير من طرف خفي إلى أن مواقع اللاتحديد تستدعي كفاءة إدراكية ولغوية يستطيع بواسطتهما القارئ أن ينتج و يؤول، و قدرة على تفكيك وحدة الخطاب وإعادة تأسيسه وملء المناطق غير المحددة فيه:" لأن النص أيَ نص يتأسس على فراغه و صمته

---

[1]-سورة البقرة، الآية رقم 21.

[2]الزمخشري: الكشاف عن الحقائق، ج3، ص 144.

[3]-خاليد السبكي: الخطاب و التراث، مجلة جدور، الرياض، السعودية، ع8، 2002، ص 406.

و تهيمن فيه قوة معرفية لا ترى على الظاهر ولا في محمول الأنسجة التعبيرية التي توهم القارئ شيئا وهي تخفي شيئا أو أشياء أخرى هي المرتكز والمنتهى"([1]).

لقد استطاع لوي Louis أن يشير إلى أن الجزء المسكوت عنه هو مكمن العملية التأويلية التي تسمح بالتحرك الإيجابي الفعَال داخل النص و ربّما مصدر الانزلاق في فضاءات دلالية لا علاقة لها بالنص، مرجعها إلى التصرف في المضامين المسكوت عنها تصرفا غير مسئول لا يتلاءم و مقاصد الخطاب؛ لذلك اعتنى علماء الأصول بالقارئ أيّما اعتناء لأنه :" لا ينقّب بذلك عن معنى أصلي أو يسعى لجلاء معنى خفي، و إنما يفكر في أشكال تستّر الوجود و أنماط اختفائه، إنه لا يكشف عمّا يكمن خلف النص أو قاعه وإنما يتسلل إلى فجوات الخطاب و يقرأ في لا معناه و فراغاته"([2]).

لا شك أن تحديد مواقع اللاتحديد في الخطاب القرآني أمر لا يتمَ إلا بتفكيك مستوياته المتعددة و المتداخلة من خلال النظر في أدواته و تمحيص ممارسته من أجل استكشاف المساحات الفارغة و الحقول المسكوت عنها بغية استنباط الدلالات المرجحة ، فالقارئ إذن مطالب بامتلاك مهارة العمليات الذهنية التي تفضي به إلى إدراك النسق الخطابي و منظومته اللغوية؛ و لقد بيَن الأصفهاني في عبارات واضحة موقفه من هذه القضية إذ يقول: " الخطاب إما أن يدل على الحكم بلفظه أو بمعناه، أولا يكون كذلك، و لكنه بحيث لو ضم إليه شيء آخر لصار المجموع دليلا على العلم...و الذي يضم إليه إما أن يكون دليلا شرعيا و هو نص، أو إجماع أو قياس، أو يكون ذلك بشهادة حال المتكلم، فهذه وجوه أربعة"([3]).

---

[1]-Louis Althusser et Etienne Babilaire : Lire le capital, Maspero, Paris, 1986, P 09.

[2]-Ibid.09.

[3]-أبي عبد الله الأصفهاني: الكاشف عن المجهول في علم الأصول، ج2، ص 505.

فدلالة الخطاب تتشكل من خلال الفهم الدقيق للآيات و الرغبة في الوصول إلى تفسير للنص لا يزيغ عن مقصد الخطاب، فقد نتوصل إلى دلالة الخطاب من خلال تحليل المعنى الحرفي للنص القرآني، كما هو الحال في بعض النصوص التي لا تحتوي على مساحات فارغة أو فجوات قابلة للتأويل و إنما وردت في الخطاب القرآني مفصلة تفصيلا دقيقا مثلما يعرف في الفقه الإسلامي بصيغة العقود، و الزواج و الطلاق، و التشهد و غيرها كثير، و ثمة نصوص تحول دون التناسق الكامل بينها وبين القارئ فقد يكون معنى الخطاب الظاهر غير مستهدف لذاته، و إنما قصد من ورائه معنى آخر قد يكون هو مقصود المتكلم و هذا ما أشار إليه الشاطبي في سياق حديثة عن قدرة اللغة على التعبير عن عالم الدلالة المحدودة واللامحدود و كيفية استنباط الأحكام من النصوص الشرعية إذ يقول : "إذا ثبت أن الكلام من حيث دلالته على المعنى اعتبارين : من جهة دلالته على المعنى الأصلي و من جهة دلالته على المعنى التبعي الذي هو خادم للأصل كان من الواجب أن ينظر في الوجه الذي تستفاد منه الأحكام و هل يختص بجهة المعنى الأصلي؟ أو يعم الجهتين معا ؟ أما جهة المعنى الأصلي فلا إشكال في صحة اعتبارها في الدلالة على الأحكام بإطلاق ولا يسع فيه خلاف على حال وذلك مثل: صيغ الأوامر و النواهي و العمومات و الخصوصات، و ما أشبه ذلك مجرد من القرائن الصارفة لها عن مقتضى الوضع الأول، و أما جهة المعنى التبعي فهل يصح اعتبارها في الدلالة على الأحكام، من حيث يفهم منها معان زائدة على المعنى الأصلي أم لا ؟ هذا محل تردد ولكل واحد من الطرفين وجهة من النظر([1]).

و من هنا تجدر الإشارة مرة ثانية إلى أن الوعي الأصولي أكدّ على ضرورة ألا يقول النص كل شيء؛ بل لا بد من أن يتوسل بالإيحاء، و يعتمد الحذف والإيجاز، و أن يقتصر على الإخفاء دون الإظهار إفساحا لدور القارئ على مشاركته الإيجابية في تأويل النص،

[1]-الشاطبي: الموافقات في أصول الأحكام، دار الفكر، بيروت، ج2، ص 63.

وعلى مقابلة النصوص بعضها ببعض، بأن يكون كل نص على حدّته ظاهر الدلالة على معناه ولا إشكال فيه، ولكن الإشكال في التوفيق و الجمع بين هذه النصوص...و الطريق لإزالة إشكال المشكل هو الاجتهاد ([1]) .و لذلك استقر في التفكير اللغوي الأصولي أن الحذف أو المسكوت عنه هو فرع، أما التصريح فأصل، و لا يعدل عن الأصل إلا لضرورة ف"إذا دار الأمر بين الحذف وعدمه كان الحمل على عدمه أولى، لأن الأصل عدم التغيير. وإذا دار الأمر بين قلّة المحذوف و كثرته كان الحمل على قلّته أولى"([2]).

ومن هنا نستشف أن تداولية المسكوت عنه تؤكد في النهاية على قدرة بقاء النص متدفقا عبر الأجيال لقدرته الداخلية على المساءلة و المساجلة التي تفضي إلى تحريك دلالة النص ولعل هذا ما يفسر نفور العديد من الباحثين اللسانين الغربيين من الأعمال الجاهزة التي تنظم بنيتها تنظيما محكما صريحا، و إعلائهم من شأن الأعمال التي تكثر فيها الفراغات و اللاتحديدات، فيقول روبرت هولاب H.Robert: " إن النص إذا أنظم عناصره بطريقة صريحة للغاية فإن ما يتركه لنا الكاتب بوصفنا قرّاء هو أننا إما أن نرفضه نتيجة الضجر و إما أن نستاء من محاولة تحويلنا إلى سلبيين بكل ما للكلمة من معنى"([3]). و لعل هذا الموقف النقدي لا ينفرد به رواد نظرية التلقي فحسب ؛ بل يشير إليه بعض أقطاب الاتجاه البنيوي ؛ فقد أكدّ رولان بارت R. Barthes ضرورة انفتاح النص و بيّن كيف أن استجلاء معانيه و تحديد مقاصده لا يكتمل إلا بإشراك المتلقي في فهمه؛ بل إنه يذهب إلا حدّ اعتبار إنتاج نص ما عملية لا يحققها المبدع وحده؛ بل يشترك المتلقي معه فيها، و لتأكيد هذه الفكرة يقول:" إن النص مفتوح و يتم إنتاجه بواسطة القارئ في فعل تعاون لا فعل الاستهلاك لأنه يتضمن الاتحاد بين كلتيهما في عملية تدليل وحيدة

---

[1]-عبد القادر عودة: التشريع الجنائي الإسلامي، دار إحياء التراث العربي، ط4، 1988، ص 192.

[2]-الزركشي:البرهان في علوم القرآن، ج3، ص 119.

[3]-روبرت هولاب: نظرية التلقي، مقدمة نقدية، ترجمة خالد التوزاني و الجيلالي الكدية، منشورات علامات، مطبعة المتقي درنتر، المحمدية، المغرب، ط1، 1999، ص 24.

ذلك أن تنفيذ القارئ هو بمنزلة اشتراك في التأليف"([1]).

ومن هنا تتحول مواقع اللاّتحديد إلى مصدر للمتعة و التجاوب الفني بين النص و القارئ؛ بل تدفع القارئ إلى توظيف قدرته التخمينية، بحيث يصبح " النص محرّض لمخيلة القارئ على القيام بمهمة الاكتشاف نظرا إلى أن القراءة لا تكون لذة إلا حينما تكون ناشطة وخلاّقة و فعّالة فبدون عنصر انعدام التحديد و من دون فراغات النص لن يكون في إمكاننا استعمال مخيلتنا"([2]).

فالقارئ المقصود هنا، قارئ دينامي يتفاعل مع المعطيات النصية ، و هو مطالب بتشغيل طاقته التخيلية المنتجة في ملء المناطق غير المحددة و مواجهة النص في مستوياته التعبيرية المختلفة لإعادة تأسيسه وإدراك بعض معانيه وخفاياه؛ لأن" عدم تطابق القارئ مع الوضع النصي هو أصل التفاعل التبادلي و منبعه، فالاتصال ينتج عن حقيقة وجود فجوات في النص تحول دون التناسق الكامل بين النص والقارئ ، وعملية ملء هذه الفجوات في أثناء القراءة هي التي تبرر و توجد الاتصال، إذ إن الفجوات و ضرورة ملئها تعمل كحوافز و دوافع لعمل التكوين الفكري"([3]).

و مهما يكن من أمر فإن الحديث عن أمر تحديد عناصر حقول المسكوت عنها أو ما يدعى بمواقع اللاتحديد في المنظومة اللسانية الحديثة ثم التوقف عند الدلالات المجازية و طرق استجلاء المعاني و إيحاءاتها أمر يجعلنا نؤكد أن هذا داخل ضمن إطار التداول و الاستعمال؛ و من الغريب الواقع أن هذه المواقف النقدية في كثير من آرائها تتقاطع مع كثير من القدامى من مفسري القرآن الكريم خاصة دراسة " ايزر " في كتابه القيّم L’acte de lecture " فعل القراءة " أو دراسة أمبرتو إيكو في كتابه " حدود التأويل" Les Limites De L’interprétation فالقارئ لمثل هذه الكتب قراءة حصيفة هادئة

---

[1]-Barthes.R : L’Ancienne rhétorique, 16Seuil, Paris, 1970, P179.

[2]-إبراهيم الخطيب: حول كتاب القارئ المفترض، مجلة آفاق، ع18، 1987. ص 50.

[3]-روبرت هولاب: نظرية التلقي، ص 24.

يجد أن هؤلاء النقاد المشتغلين باللغويات و الدراسات اللسانية و النقدية يقتربون اقترابا مذهلا من مقاربات بعض القدماء في تأويل الخطاب القرآني، و استنطاق نظامه اللغوي في بنيته السطحية والعميقة إيمانا منهم بأن وحدة النص القرآني لا تمنع من محاولات الانفتاح الذي أفضى بعلماء الأصول إلى استغلال الطاقة التعبيرية الكامنة فيه و استجلاء معانيه. وقد لا يختلف اثنان على أن الفكر الأصولي لم يهتم بدراسة البنية اللسانية فحسب ، رغم انشغاله البالغ بها وبالقضايا المتعلقة باستعمال اللغة و بطرق تحليل الخطاب القرآني إلا أنه تناولها بالفحص والتحليل اللساني انطلاقا من سياقها الثقافي و الاجتماعي على أساس أن الخطاب أداة لممارسة الفعل على المتلقي، كي يمتثل و يستجيب لمنظومة من الأوامر و النواهي الشرعية، و حتى يكون التفسير أو التأويل للخطاب مبنيُ "على ما تعرفه العرب في حقائقها المستعملة و في مجازها"([1]).

و لا شك أن هذه البحوث المضنية و الجهود العزيزة أسهمت في توليد عدد من الأفعال الكلامية مثل أفعال الوجوب و الندب و الإباحة و ألفاظ المعاهدات و العقود و البيع وغيرها كثير بحيث أصبحت تشكّل المرتكزات الرئيسة التي يعتمد عليها التحليل الدلالي و الإجراء التأويلي عند الأصوليين في استنباط أحكام الشريعة و إبراز الخصائص النسقية للخطاب القرآني القادر بدوره على توليد الدلالات تبعا للسياقات و المقامات المختلفة، لأن الخطاب القرآني في نظر علماء القرآن هو بنية متماسكة و متجانسة لا تنفصل عن السياق أو المحيط الذي وردت فيه؛ و لذلك يستوي المتقدم و المتأخر، "إذ توفّر النصوص صلة ما مستمرة تجعل من هذه البنية وحدة ضرورية في موقعها، و ليست محشورة أو غريبة تخرق قانون التماسك و الانسجام النصي"([2]).

---

[1]-السيوطي: معترك الأقران، ص 28.

[2]-سعيد حسن بحيري: دراسات لغوية تطبيقية في العلاقة بين البنية و الدلالة، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، 2005، ص 135.

و هذا كله موضوع الفصل الثالث الذي سنبين من خلاله الوعي المبكر الذي استوى عليه الدرس الأصولي في تحديد آلياته القرائية التي تتغير مع الظروف و المقامات متجاوزة البعد القاعدي لتتوقف عند الأطر الفنية و الجمالية التي اتصف بها الخطاب القرآني؛ و لربّما هذا النضج المبكر الذي اتسم به علماء القرآن أفضى بهم إلى استيعاب الدرس اللساني المعاصر و ما جاء به من حديث عن النظريات النقدية المعاصرة عامة، أو ما تعلق من إضافات أو تحويرات مسّت نظرية الأفعال الكلامية و قوتها الإنجازية المختلفة بصفة خاصة.

ومما لا شك فيه أن هذه الآليات هي التي أهلت البحث الأصولي إلى فهم الأنساق التركيبية للخطاب القرآني سواء في بُعدها الإبستيمية أو إجراءاتها الوظائفية الباحثة عن المعاني الممكنة و المحتملة.

الفصل الثالث:

الأفعال الكلامية في الفكر الأصولي

توطئة:

إن المرتكزات الفكرية و المنهجية التي اعتمد عليها علماء القرآن في مقاربتهم للخطاب القرآني هو إيمانهم بداية بانسجام تراكيبه و اتساق وحداته المكونة له؛ و لعل هذا الإجراء المعرفي هو الذي مكّنهم من رؤية الأجزاء في إطارها الكلي الشامل، و إلحاق النصوص بعضها ببعض كوجه من وجوه التأويل. و لاشك أن الدرس الأصولي تناول جانبا كبيرا من تراثنا التطبيقي و البلاغي منه بوجه خاص، فتناول بالبحث و المساءلة ظاهرة "الأفعال الكلامية" وهي أنساق لغوية درست ضمن "نظرية الخبر و الإنشاء" على أساس أن المعاني والدلالات في كثير من تجلياتها تستنبط من خارج المنظومة اللغوية للخطاب. و كان لهذه الإجراءات أن اكتشف الدرس الأصولي أفعالا كلامية جديدة انبثقت عن الأفعال الأصلية، و في هذا المجال سنحاول استعراض كيفية تعامل الفكر الأصولي المميّز مع هذه الأفعال الكلامية المنبثقة و بيان انعكاساتها الدلالية على النص الكريم ، و كيف استثمر العلماء كل أدوات اللغة بغية تطوير هذه المفاهيم الجديدة لتتلاءم مع كلية النص و شموليته، انطلاقا من قراءة ابستيمية للتراث التي قد تخلق في نهاية المطاف نوعا من حالة الجدل تساعدنا على تجاوز النقل المعرفي إلى المشاركة في إنتاج المعرفة؛ و خاصة لمن يعتقد و يؤمن إيمانا راسخا بالخطاب القرآني ينبغي أن لا يكتّف التسليم بتكامل النص و تناغم وحداته و امتداد نظامه اللغوي عبر الزمان و المكان؛ بل يجب أيضا الإيمان و الاعتقاد بذلك كله" لأن اللغة تتعدد أنظمتها الإبلاغية (التواصلية) بحسب تعدد أنماط ثقافات المجتمعات عبر العصور"([1]). و لعل هذا ما يكشف قدرة النظام اللغوي للخطاب القرآني في متابعته للمعنى مهما تطورت المجتمعات واختلفت الثقافات؛ و مهما تطورت وسائل الاستنطاق اللغوي يبقى أمر تحديد المعاني و تأويلها جهد العلماء المتخصصين.

[1]-Ernst Cassirer : La philosophie des Formes symbolique, tradition, Ole Hansenlove et Jean Lacoste, Minuit, Paris, 1972, P 131.

أولا: اللغة في الخطاب القرآني :

اعتنت الدراسات الأصولية أساسا بالبحث في آليات التعامل اللغوي ذات السياقات المختلفة المتماشية إلى حدّ بعيد مع بعض جوانب المنهج التداولي، من مثل توضيح مفهوم الحقيقة والمجاز وبيان العلاقة بينهما، و كذا الآليات الذهنية للخروج عن المعنى الحقيقي وكيفية تأويل الكلام، مع إبراز القرائن الدالة على ترجيح معنى على معنى آخر، أو إيجاد الاعتبارات اللغوية والتداولية لاستنباط الأحكام الشرعية، كما هو واضح عند الشاطبي في الموافقات، و الغزالي في المستصفى، و القرافي في التنقيح.

و لاشك أن الذي نحرص عليه و نحن نتحدث عن اللغة في الخطاب القرآني هو أن الدرس الأصولي القديم بحث في طبيعة لغة القرآن من حيث الوضع لمعرفة الحقيقة و المجاز، باعتبارها لغة تستمد خصائصها الأساسية من ذاتيتها التعبيرية، و صياغتها الحرفية التي تجدّد قوتها الأسلوبية ، و بحث في طبيعة الموضوع و علاقته بصاحب الخطاب، و النظام اللغوي الذي صيغ به، و علاقة كل ذلك بظروف إنتاجه؛ و لذلك انصب اهتمام علماء القرآن في التركيز على النسق اللغوي النحوي إلى ترجمة المفهوم الدلالي المفضي إلى استنباط الأحكام و تصريف المعاني، و من خلال ذلك كشفوا عن جانبين لغويين ينبغي أن نضعهما في الاعتبار هما: الجانب النحوي التركيبي و الجانب الوظيفي الاستعمالي؛ أي الوظيفة التي تؤديها اللغة في سياقاتها المختلفة.

إن الذي يمنح للغة القرآن هذا التمييز هو طبيعتها الخلاقة التي تستجيب للتجدد و الاختلاف، طبيعة مشبّعة بإمكانات دلالية واسعة الأمر الذي يؤهلها إلى قراءات متعددة و ممارسة تأويلية يحدّدها الأصفهاني في خمسة مواضع هي: "إن الخلل في فهم مراد المتكلم ينبني على خمسة احتمالات، احتمال الاشتراك، و ثانيها : احتمال النقل بالعرف أو الشرع، و ثالثها: احتمال المجاز، و رابعها: احتمال الإضمار، و خامسها: احتمال التخصيص"([1]).

[1]-الأصفهاني: الكاشف عن المحصول في علم الأصول، ج1، ص 406.

فالأصفهاني يؤكد على أن الممارسة التأويلية لا تجد بغيتها في استنطاق النظام اللغوي في بنيته السطحية أو العميقة إلا من خلال هذه المحطات المعرفية الخمسة و التي تكشف في ذات الوقت عن مفهوم التأويل في الدرس الأصولي الذي يعتمد على البحث عن الأنساق التركيبية العميقة للخطاب ، من خلال استقراء نظامه اللغوي و التعبيري. فالمعنى عندهم يستدعي البحث في أصل الكلمة و أسباب النقل أو التخصيص بالعرف الوضعي أو الشرعي، و في السياق العام الذي ترد فيه الكلمة، فمثلا نجد كلمة " الدابة" كانت تدل في وضعها الأصلي قبل نزول القرآن الكريم على الحيوان، لكن مدلولها تغير مع نزول القرآن الكريم فأصبحت تعني كل ما يدّبُ على الأرض، و شملت حتى الإنسان، فحصل توسيع و انفتاح دلالي للفظ؛" فالمعنى في القرآن ليس معطى ثابتا محددا سلفا؛ بل هو إن شئنا الدقة، معنى في حالة من التوتر الدائم يتوقف على سياق المفسر و حاله منجهة، و على العلاقات التي يمكن أن يقيمها بين الآيات و الأحاديث من جهة أخرى"([1]).ولذلك أشار القرآن الكريم إلى الدلالة المزدوجة حتى في الخطاب الواحد في بيئتين مختلفتين، حيث تعتمد كل بيئة على أعرافها في تحديد معاني الألفاظ؛ و في هذا الشأن يقول الأصفهاني:" فإن خاطب الله تعالى طائفتين بخطاب هو حقيقة عند إحدى الطائفتين في شيء، و عند الأخرى في غير ذلك الشيء، فإنه يجب أن تحمل كل طائفة ذلك الخطاب على العموم الذي تتعارفه دون الأخرى"([2]).

و لعل البحث اللساني الحديث يلتقي إلى حدّ بعيد مع مفهوم الممارسة التأويلية عند الأصوليين، فيقول هاليداي Halliday في معرض حديثه عن تحديد اللغة لإمكاناتها القرائية و عن أفقها الدلالي المفتوح:" إذا كان بإمكاننا أن نُغيّر مستوى الرسمية في كلامنا أو كتاباتنا أو أن ننقل بحرية من نمط سياقي إلى نمط آخر، فنستعمل اللغة تارة لتخطيط نشاط منظم ،

[1]-نصر حامد أبو زيد: فلسفة التأويل، دراسة في تأويل القرآن عند محي الدين بن عربي، المركز الثقافي العربي، المغرب، ط6، 2007، ص 363.

[2]-الأصفهاني: الكاشف عن المحصول في علم الأصول، ج2، ص 381.

و تارة لإلقاء محاضرة عامة، و تارة لتدبير شؤون الأولاد، فلأن اللغة على شاكلة، بحيث أن جميع هذه الوظائف مبنية حسب طاقاتها الاستيعابية الكلية"([1]).

فالذي يستفاد من كلام هاليداي Halliday هو أننا نستطيع توظيف اللغة حسب ظروفها و مقاماتها المختلفة.

و مما لا ريب فيه أن الدرس الأصولي اعتنى أيما اعتناء بالدراسات اللغوية المتعلقة بالعبادة و المعاملات؛ لأنها المسلك الذي يفضي في نظر علماء الأصول([*])إلى إدراك سليم لمقاصد أحكام الخطاب القرآني والسنة النبوية بغية إرادتهما التي تؤدي إلى تحقيق أهدافهما المتوخاة؛ لأن تحقيق بعض الأفعال الكلامية مرتبط بعالم الألفاظ و متوقف في حقيقة أمره على مقاصد الباث، و ذلك وفق ما يقضيه الضابط الأصولي فمنها: "صرف الألفاظ على بعض ما يصلح لها كألفاظ الكنايات في الطلاق و العتاق و الأيمان، فإنها تنصرف إلى المحتمل المنوي منها و تترتب الأحكام الشرعية عليها فلو قال: اعتدي أو استبرئي رحمك أو أنت حرة أو تخيري أو ما شابه ذلك، توقف وقوع الطلاق على النيّة"([2]).

هذا الاهتمام البالغ في رصد خصائص بنية اللغة و محاولة ربطها بوظيفتها التواصلية و معرفة قدرة أطراف الخطاب على استيعاب القواعد العامة التي تمكّنهم من تخريج الفعل الكلامي تخريجا يتماشى وطبيعة السياقات و المقامات هو ميزة أصولية أهّلت البحث الأصولي لأن

---

[1]-Halliday, Edward Arnold : Exploration in the Fonctions of language, M,A,K. 1973.P23.

[*] - يرى الأصوليون على رأسهم الإمام الحرمين الجويني (478ه/ 1058م) في كتابه:البرهان في أصول الفقه، ج1، ص 448، وابن تيمية (728ه/ 1328م) في كتابه: مجموع الفتاوى، ج1، ص142، وابن الحاجب (646ه/ 1248م) في كتابه: مختصر المنتهى الأصولي، ج1، ص 173، و من سبق ذكرهم أعلاه أن دلالة الكلام هي الغاية المستهدفة منه، و أن الكلام لا يدل بنفسه؛ بل يدل على ما يبتغيه المتكلم و أن التخاطب الناجح يقتضي معرفة مراد المتكلم ، و لهذا قال هؤلاء العلماء بعدم عزل النصوص القرآنية و الأحاديث النبوية عن سياقاتها الخارجية المختلفة ، كأسباب النزول و طبيعة تفكير العرب و نمط حياتهم، فالمنحى التداولي الذي وصف به الدرس الأصولي هو الذي جنّب الأصوليين الوقوع في الأخطاء الذي قد يقع فيها التحليل الذي يهمش السياق أو يعتمد على المعنى الحرفي للكلام.

[2]-يعقوب بن عبد الوهاب الباحسين: قاعدة الأمور بمقاصدها، مكتبة الرشد،الرياض،ط1،1419، ص 94.

يقدّم نفسه على أنه بحث يحترم الشمولية؛ إذ يتعدى الاعتبارات المنطقية و المعيارية الصارمة ليحتوي كل ظروف إنتاج وبناء الفعل الكلامي القائم على مبدأ القصد والإبلاغ.

ولعل من باب الإنصاف العلمي أن إلقاء أدنى التفاتة إلى البحث الأصولي يدرك المرء الدور الفعّال الذي لعبه الأصوليين في استثمارهم للمقولات اللغوية و بحثهم في ظاهرة الأفعال الكلامية ضمن أسلوبي الخبر و الإنشاء و اعتبرهم أن للقصد - مثلا- دورا في معرفة المعنى؛ إذ يجعل ابن قيم الجوزية : " قاعدة الشريعة التي لا يجوز هدمها، أن المقاصد و الاعتقادات معتبرة في التصرفات و العبادات، كما هي معتبرة في التقاربات والعبادات فالقصد و النية و الاعتقاد يجعل الشيء حلالا أو حراما و صحيحا أو فاسدا و طاعة أو معصية([1])"؛ هذا باستثناء ما كان محرّما تحريما صريحا مثل عقود البيع التي يمكن أن تقود الأطراف إلى الربا نحو قوله تعالى:" ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا"([2])، هذا فضلا عن الاعتبارات التداولية الأخرى بالالتفات إلى القدرات العقلية للمخاطب في فهم الكلام و التفريق بين ما يفهم صراحة و ما لا يفهم على نحو غير صريح و غيرها كثير.

و قد اتضح مفهوم التلفظ عند الفقهاء و علماء الأصول و اصطلحوا على تسميته بالإنشاء على أساس أن: "الإنشاء كلام لفظه سبب لنسبة غير مسبوق بنسبة أخرى...فإن المتكلم هو الذي يحدث نسبة هي صورة الكلام، و لذلك لا يحتمل المطابقة و لا عدمها: لأن المطابقة نسبة، و كل نسبة لابد لها من منتسبين سابقين"([3])؛ و يعرفه الخطيب القزويني أيضا: بأن له ضربان: طلب، و غير طلب. و الطلب يستدعي مطلوبا غير حاصل وقت الطلب، لامتناع تحصيل الحاصل، و هو المقصود بالنظر إلى ههنا"([4]).

---

[1]-ابن قيم الجوزية: إعلام الموقعين عن رب العالمين، حققه و ضبط غرائبه و علق حواشيه محمد محي الدين عبد المجيد، ج3، ص 108/107.

[2]-سورة البقرة، الآية رقم 275

[3]-محمد الجرجاني: الإشارات و التنبيهات في علم البلاغة، ص 87.

[4]-الخطيب القزويني: الإيضاح في علوم البلاغة، ص 95.

و يذهب أبو حيان في ارتشاف الضرب معرفا إياه فيقول:" الإنشاء ما اتحد قيامه بالذهن و التلفظ به زمانا و وجودا كالطلب على أقسامه و النداء و العقود..."([1]).

في الوقت الذي نلفي جون أوستين Austin قد اعتبر التلفظ قطبا مهما في عملية التواصل حيث يمثل الأساس الذي تبنى عليه نظرية الأفعال الكلامية باعتباره ممارسة المخاطب لإنجاز فعل كلامي ينسجم مع سياق الخطاب.

وحريّ بنا أن نشير إلى أن حركة التأويل عند الأصوليين أعطت الاهتمام الأكبر للموضوعات المتعلقة باستعمالات اللغة في التراث اللغوي العربي حيث" كانوا أقرب إلى البحث التداولي من علماء المعاني...فجعلوا تحت ما يطلق عليه الغربيون الأفعال الحرفية فروعا و وضعوا كل منها مصطلحا يميزه عن غيره"([2])؛ وبالتالي تجلت عندهم بعض النظريات التي أصبحت تضاهي أحدث النظريات اللسانية المعاصرة كاستخدام لما تعارف عليه التداوليون المحدثون بمبدأ الكم Maxime De Quantité الذي يعتبر إحدى المبادئ الأربعة لمبدأ التعاون Principe De Coopérationمن قبل غرايس Paul Grice ؛و الذي يقضي أن ينظر المتخاطبون على أنهم يتحدثون على قدر الحاجة، فإن أطنب المتكلم إطنابا في لفظه أو أوجز إيجازا مخلا بالمعنى، أدى ذلك إلى فشل العملية التخاطبية و هذا ما صرّح به ابن تيمية في مجموع الفتاوى حين قال:" لكان قد طوّل اللفظ ونقص المعنى"([3]).

إن الفاحص المدقق في هذا التصريح سيدرك أن الأصوليين كانوا يشترطون في عبارات و كلمات المتكلم عنصر " الإفادة "([4]) و على هذا الأساس إذا قال المتكلم:

---

[1]-أبو حيان الأندلسي: ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق و تعليق مصطفى النحاس، المكتبة الأزهرية للتراث، 1417ه، ج1، ص 421.

[2]-محمود أحمد نحلة: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص 112/111.

[3]- ابن تيمية : مجموع الفتاوى، تحقيق عبد الرحمن بن قاسم و محمد بن عبد الرحمان، الرباط، مكتبة المعارف، ج31، ص137.

[4]- المصدر نفسه، ج31، ص 137.

_ في الإبل السائمة زكاة.

فهو عادة ما يقصد:

_ ليس في الإبل غير السائمة زكاة.

لأن لو كان حكم الإبل السائمة كحكم غير السائمة لأعتبر المتكلم مطنبا في كلامه وموجزا إيجاز مخلا بالمعنى([1])أو كما قال ابن تيمية : " لكان قد طوّل اللفظ و نقص المعنى"([2]).

و من هنا لا نجانب الصواب إذا ما قلنا ، بأن ثمة اعتبارات غير لغوية تقتضيها أعراف اللغة وطرقها في الصياغة و تصريف الدلالة ؛ لأن الممارسة التأويلية - في الغالب الأعم- تستمد مشروعيتها من الأطر و الأنساق المعرفية و الثقافية على اعتبار أن اللغة هي انعكاس لثقافة المجتمع و حضارته ؛ فمقتضى كل هذا أن السياق الحضاري معرض لتتوسع طاقات المجتمع الثقافية و إمكاناته المعرفية عبر الزمن ، فتتسع أفق القراءة التأويلية التي ستفضي إلى تفجير المكبوت في الخطاب و تحديد الدلالة الراجحة، "لأن تحديد المعنى المرجوح من المعنى الراجح في الظاهر أو المؤول" تحديد مرهون بأفق قارئ و عقله ، و تحديد المحذوف المضمر في دلالة الاقتضاء يحتاج كذلك إلى قارئ، فإذا انتقلنا من دلالة "المنطوق" إلى مستويات دلالة "المفهوم " كانت الدلالة غير مفارقة لفعل القراءة بما تتضمنه من تأويل و هذا كله مفهوم للدلالة يقترب إلى حدّ كبير من مفهوم المعاصر الذي يرى أن فعل القراءة - و من ثم التأويل- لا يبدأ من المعطى اللغوي للنص أي لا يبدأ من منطوق بل يبدأ قبل ذلك من الإطار الثقافي الذي يمثل أفق القارئ الذي يتوجه لقراءة النص"([3]).

و هكذا كانت دراسة الأصوليين قائمة أساسا على المعطيات الاستعمالية للغة كالقرائن و قدرة المتلقي على فتح باب المساءلة و المحاورة و الاستنتاج و البحث عن المعنى و تجنب

---

[1]-محمد يونس: علم التخاطب الإسلامي، ص 254.

[2]-ابن تيمية: مجموع الفتاوي، ج31، ص 137.

[3]-نصر حامد أبو زيد: مفهوم النص، ص 182.

سوء الفهم ثم استنباط الأحكام الشرعية.

ومما لا شك فيه أن الوعي اللغوي لدى علماء الأصول اعتبر الخطاب القرآني و الخطاب النبوي" كاللفظة الواحدة "و أن كل جزء من هذه اللفظة ينبغي النظر فيه في ضوء علاقته مع الأجزاء الأخرى"([1])؛ أي أن دلالة القرآن الكريم تنسحب على كل الأجزاء التي تنضوي تحته و إن وردت قرينة تصرفه إلى جزء من هذه الأجزاء ظلت دلالته تشمل بقية الأجزاء الأخرى؛ و في هذا السياق يذهب الأصفهاني قائلا :" إنه في صورة التخصيص انعقد اللفظ دليلا على جميع الأفراد الداخلة تحت اللفظ بحكم العموم؛ فإذا خرج البعض عن الإرادة بدليل بقي العام دليلا على الباقي فلا يحتاج إلى فكر و اجتهاد و هذا بخلاف المجاز؛ لأنه إذا خرجت الحقيقة عن الإرادة بدليل دلّ عليه، فلا بدّ من صرف الألفاظ [المجاز] و ليس المجاز واحدا متعينا، فيحتاج إلى فكر و اجتهاد، فالاشتباه في فصل المجاز، و في فصل التخصيص أقل"([2]).

و لعل هذه الأساليب المختلفة في تصريف الدلالة و تحديدها هي التي يتبين من خلالها ما إذا أريد بالخطاب القرآني العموم أو التخصيص.

ثانيا: الخطاب الأصولي و أنماط الأفعال الكلامية غير المباشرة:

لقد ركز البحث الأصولي على دلالات الأفعال غير المباشرة بوصفها النظرية الأساس التي ستقوم عليها عملية قراءة الخطاب القرآني عبر أنساقه اللغوية، ثمّ التحاور مع النص الذي قد يحمل الدلالة المغايرة لها. فالمستقرئ لتاريخ علوم التفسير يجد في مصنفات علماء الأصول كمّا هائلا من المباحث التي سعت إلى توسيع طاقات العبارة القرآنية مع مراعاة المادة النصية وقابليتها لهذا التوسع والثراء الدلالي؛ ثم التركيز على خاصية تناسل

---

[1]-ابن حزم: الإحكام في أصول الأحكام، دار الحديث، القاهرة، 1984، ج3، ص 371.

[2]-أبو عبد الله الأصفهاني: الكاشف عن المحصول في علم الأصول، ج23، ص 405. و ينظر الباقلاني: إعجاز القرآن، تحقيق السيد أحمد صقر، دار المعارف، مصر، 1964، ص 64.

الفضاءات الدلالية التي ينماز بها الخطاب القرآني والتي لا تخرج عن إطار التنويع الأسلوبي والإشعاع التعبيري؛ ذلك أن الطاقة الدلالية الكامنة في الخطاب هي المحركة للشحن التناسلي الذي يفضي إلى فتح مجال الاحتمال الدلالي و توسيع مساحة التعبير اللغوي أمام القارئ ليتحرك في فضاء النص حركة تتيح له إمكان الوقوف عند الدلالة غير المشبعة و قد تنبّه الشاطبي و غيره من الأصوليين إلى مثل هذه الاعتبارات التداولية حيث يقول في معرض حديثه عن الأفعال غير المباشرة:" إن للكلام من حيث دلالته على المعنى اعتبارين: من جهة دلالته على المعنى الأصلي و من جهة دلالته على المعنى التبعي الذي هو خادم للأصل، كان من الواجب أن ينظر في الوجه الذي تستفاد منه الأحكام ،و هل يختص بجهة المعنى الأصلي؟ أو يعم الجهتين معا ؟ "([1]).

كما أبان البحث الأصولي ذلك الإنجاز الفعلي للخطاب، و ذلك وفق مقتضى السياق الذي أنتج فيه، الأمر الذي أهّله لأن يميز- في ضوئه- بين دلالتين اثنين هما: منطوق الجملة و مفهومها، فمنطوقها هو ما يتبادر إلى ذهن السامع مباشرة من السامع للجملة([2])، أو ما يسميه علماء اللغة التداوليون بالمعنى الحرفي([3]) Sens Littéral أما مفهومها فهو ما تستعمل له الجملة بطريقة غير مباشرة([4])أو ما يسميه سيرل Searle بالمعنى المستلزم أو معنى المتكلم ([5]) Sens Figuré الذي يسترسل في شرحه قائلا:" و في الحقيقة فإننا عندما نتحدث عن معنى استعاري لكلمة أو عبارة أو جملة فإننا نتحدث عما يمكن للمتكلم وهو يتلفظ بها أن يعنيه بطريقة تبتعد عمّا تعنيه هذه العبارة أو الجملة في الواقع.إننا نتحدث

---

[1]-الشاطبي: الموافقات في أصول الأحكام، دار الفكر للطباعة و النشر، ج1، ص 63.

[2]-طه عبد الرحمان: الدلالات و التداوليات، البحث اللساني و السيميائي، كلية الآداب و العلوم الإنسانية، الرباط، 1401ه، ص 300.

[3]-CF, John Searle : Sens et expression, P 167/169.

[4]- طه عبد الرحمان: الدلالات و التداوليات، ص 300.

[5]-Cf. John Searle : Sens et expression, P 112.

إذن عن النوايا الممكنة للمتكلم "([1]).

بناء على هذه الأحكام يمكننا أن نستنتج أن المتكلم تتوافر لديه طريقتان لإنتاجه و بنائه، و هما([2]):

-الطريقة المباشرة.

-الطريقة غير المباشرة.

فالطريقة المباشرة هي التي يعتمدها المتكلم لينجز فعله الكلامي من خلال دلالته الحرفية، في حين يتجاوز دلالة الخطاب الحرفية في الطريقة غير المباشرة، و لعل هذا الأمر هو الذي أوحى إلى سيرل Searle إضافة تعديلات على نظرية الأفعال الكلامية التي أرسى قواعدها أستاذه أوستين Austin في كتابه :كيف ننجز الأشياء بالكلمات How To do Things With Words إذ قسّم سيرل Searle الأفعال الكلامية من حيث قوتها الإنجازية إلى قسمين هما:

_الأفعال الكلامية المباشرة Actes de langage directs: و هي ألفاظ يتلفظ بها المتكلم Locuteur في خطابه، و هو يعني حرفيا ما يقول، و في هذه الحالة فإن المتكلم يقصد أن ينتج أثر إنجازيا على السامع L'auditeur و يقصد أن ينتج هذا الأثر من خلال جعله المستمع يدرك قصده من إنتاج الخطاب.

---

[1]-CF. John Searle : Sens et expression, P 122.
A proprement parler, quand on parle du sens métaphorique d'un mot, d'une expression ou d'une phrase, on parle de ce qu'un locuteur pourrait vouloir dire en l'énonçant, d'une manière qui s'écarte de ce que le mot, l'expression ou la phrase signifient en fait, ou parle donc des intention possible du locuteur.

[2]-Cf, John Searle : Sens et expression, P 71/73.Et voire Catherine Kerbrat : Les Actes de langage dans le discours, Théorie et fonctionnement, Armand colin, 2005, P 35.

و الأفعال الكلامية غير المباشرة Actes de Langage indirects:و هي أفعال تخالف فيها قوتها الإنجازية قصد المتكلم، لأن الفعل الإنجازي يؤدى بطريقة غير مباشرة جّراء فعل إنجازي آخر، قال أحد لصديقه مثلا: هل تناولني الملح؟ فهذا يعتبر فعلا إنجازا غير مباشر، إذ معناه الحرفي الاستفهام، بدليل توظيف أداة الاستفهام "هل"، و لكن يبدو أن الاستفهام ليس هو المستهدف من الكلام، بحيث ننتظر من المستمع أن يجيبنا بنعم أو لا، و إنما الطلب هنا، كان بأسلوب لبق و مهذب ألا و هو مناولته الملح، ولهذا تظل الأفعال الكلامية غير المباشرة هي المسالك التي يعبّر من خلالها المتكلم عن نواياه و مقاصده، بما يخالف معنى الخطاب الحرفي، لينجز ويحقق بها أكثر مما يقول، إذا يتجاوز قصده مجرد المعنى الحرفي لخطابه فيعبر عنه بأسلوب يتجاوز حدود المعنى الحرفي للفظ أخذا بالحسبان عناصر السياق و ظروف إنجاح العملية التواصلية .

و في الدرس التداولي المعاصر يرى سيرل Searle أن "المرسل يتواصل بالأفعال الكلامية غير المباشرة مع المرسل إليه بأكثر مما يتكلم به في الواقع، و ذلك من خلال الاعتماد على خلفيتهم المعرفية المشتركة ، اللغوية وغير اللغوية ، بالإضافة إلى توظيف المرسل إليه لقدرته العامة ،العقلية و الاستنتاجية"([1]).و لذلك غالبا ما يعتمد المتكلم على الأفعال التوجيهية لأن "الأفعال التوجيهية هي أكثر حقول الأفعال الكلامية غير المباشرة جدارة بالدراسة، وذلك بأن حاجتها للتأدب يتخذ أولية، فيجعل من غير المناسب أن ينجز المرسل جمل الأمر بشكل مباشر مثل :غادر القاعة أو بالأدائيات الصريحة : أنا آمرك بأن تغادر القاعة

[1]-CF, Searle ; P 73.
Dans les actes de langage indirect le locuteur communique à l’auditeur d’avantage qu’il ne dit effectivement en prenant appui sur l’information d’arrière-plan, à la fois linguistique, qu’ils ont en commun, ainsi que sur les capacités générales de rationalité et d’inférence de l’auditeur.

و لهذا فإنه يلزمنا البحث عن وسائل غير مباشرة لإنجاز الأفعال، وعليه يتضح أن التأدب في إنجاز الأفعال التوجيهية هو الرئيس لاستعمال غير المباشر"([1]).

بناء على هذه الأدوات والآليات التي تتحكم في تحديد مجال الاحتمال الدلالي والتخمينات التأملية في الممارسة التأويلية كان التفكير العلمي عند الأصوليين قد بحث في طبيعة خطاب المتكلم الذي يتجاوز المستوى التركيبي و المعجمي ليشمل مستويات أخرى تتعلق بدراسة المتكلم و المستمع، ومختلف النماذج و العمليات الخارجية التي ينبغي توافرها في البحث عن غايات الخطاب ومراميه، وإن كان الخطاب يحمل معنى ظاهرا أو معنى نصيّا على حدّ تعبير الدرس الأصولي (*)؛ و يمضي ابن قيم الجوزية في شرحه العلاقة القائمة بين الملفوظات و المقاصد قائلا:" الألفاظ بالنسبة إلى مقاصد المتكلمين ونياتهم لمعانيها ثلاثة أقسام وهي :

أ-أن تظهر مطابقة القصد للفظ ولظهور مراتب تنتهي إلى اليقين والقاطع بمراد المتكلم بحسب الكلام في نفسه وما يقترن به من القرائن الحالية و اللفظية و حال المتكلم به و غير ذلك .

ب-ما يظهر بأن المتكلم لم يرد معناه، و قد ينتهي هذا الظهور إلى حدّ اليقين، بحيث لا يشك السامع فيه، و هذا القسم نوعان، أحدهما : لا يكون مريدا لمقتضاه و لا لغيره،

---

[1]-CF, Searle ; P 77.

Dans le domaines des actes illocutions indirectes, c'est le champs des directifs qu'il est le plus intéressants d'examiner parce que les réquisits conversationnels habituels rudente difficilement admissible de proférer des phrases purement impératives,(par exemple : « sortez de cette pièce ») ou des performatifs explicites (par exemple : « je vous ordonne de sortir de cette pièce ») ; il nous faut donc découvrir des moyens indirects pour nos fins illocutoires…En ce qui concerne les directifs, c'est la politesse qui constitue la principale motivation en faveur de l'in directivité.

*-يشرح علماء الأصول الفرق بين ظاهر الخطاب ونصه بالإشارة إلى الفرق المعنى والمراد، فالظاهر يكشف عن المعنى اللغوي للخطاب أي على السامع أن يحمل المعنى المتبادر إلى ذهنه على أنه الراجح لأن يكون مرادا، أما نص الخطاب فإنه يستخدم لإبراز مراد المتكلم. ينظر ابن تيمية : مجموع الفتاوى، ج2، ص 462/461.

كالمكره و النائم و المجنون و من اشتد به الغضب و السكران. و الثاني أن يكون مريدا للمعنى يخالفه كالمعرض و المروي و الملغز و المتأول.

ج–ما هو الظاهر في معناه و يحتمل إرادة المتكلم له و يحتمل إرادة غيره ولا دلالة على واحدة من الأمرين، و اللفظ دال على معنى الموضوع له، وقد أتى به اختيارا([1]).

فالذي يستفاد من كلام العلامة ابن القيم الجوزية أن المخاطب يعتمد تارة على الأفعال الكلامية المباشرة التي ينحصر دورها في التعبير عن المقاصد الظاهرة أصلا في الخطاب حسب ما يقتضيه السياق، و تارة أخرى اعتماده على الأفعال غير المباشرة في التعبير عن القصد أو المعنى المراد باطنا. و لقد استقر في مجال الدراسات التأويلية عند علماء الأصول أن مقاصد الخطاب القرآني و غاياته أولى دلالة اللفظ على اعتبار تفرد العبارة القرآنية و تميزها و إعجازها و مغايرتها لكل نظم بشري مألوف؛ فخصوبة الخطاب القرآني وبلوغه درجة الكفاية اللغوية و التعبيرية تسمح له بالإشارة إلى المعنى القصدي دون تحديده، مع توظيف القرائن التي يمكن أن تؤدي الوظيفة التي تعجز الألفاظ القيام بها ألا وهي الكشف عن مقاصد المتكلم و صياغة الكلام. و في هذا الإطار يقول أحمد الحصري :" إن دلالة الكلام على المعنى الذي هو مناط الحكم باعتبار النظم على ثلاث مرات : أحدهما أن يدل على المعنى و يكون ذلك المعنى هو المقصود، و الثانية أن يدل على المعنى و لا يكون مقصودا أصليا فيه و الثالثة أن يدل على معنى هو من لوازم مدلول اللفظ و موضوعه"([2]).

مقتضى كلام أحمد الحصري أن اللفظ قد يطلق ليحقق معناه الحرفي الظاهري دون افتراض اعتبارات غير لغوية أو عناصر أخرى؛ و قد يوظف اللفظ ليدل على معنى غير محدد في الخطاب الأمر الذي يستوجب سبر أغوار العبارة بأدوات منفتحة و اختراق المجال اللفظي

---

[1]-ابن قيم الجوزية: إعلام الموقعين، ج3، ص 62.

[2]-أحمد الحصري: الإحكام في أصول الأحكام ، دار الجيل، بيروت، 1997، ص 308.

اختراقا يتيح ضروبا من الفهم و الإدراك والاستنتاج كما قد يوظَف اللفظ ليدل على معنى يحمله السامع على أساس"أن دلالة اللفظ ليست لذواتها؛بل هي تابعة لمقاصد المتكلم"([1]).

لقد أشار الإمام الغزالي في سياق حديثه عن طبيعة العلاقة الجدلية بين اللفظ و القصد قائلا : " طرق الاستثمار وجوه دلالة الأدلة و هي أربعة : إذ الأقوال إما أن تدل على شيء بصيغتها و منظومها أو بفحواها و مفهومها أو باقتضائها و ضرورتها أو بمعقولها و معناها المستنبط منها ...

الأولى : دلالة اللفظ من حيث صيغته، أما الدلالة من حيث الفحوى و المفهوم فيشتمل عليه كتاب المفهوم و دليل الخطاب ([*]) و أما الدلالة من حيث ضرورة اللفظ و اقتضاؤه فيتضمن جملة من إشارات الألفاظ كقول القائل:

"أعتق عبدك عني، فقول: أعتقت، فإنه يتضمن حصول الملك للملتمس و لم يتلفظ به و لكنه من ضرورة ملفوظهما و مقتضاه"([2]). و في السياق نفسه يشير الأصفهاني إلى الألفاظ التي لا تؤدي معاني محددة إلا بشروط موضوعية كعدم تجريد اللفظ عن السياق فيقول :"...قوله : " أعتق عبدك عني"، فيعمل بالمطابقة على طلب التمليك، و قوله:

---

[1]-ينظر أحمد الحصري: الإحكام في أصول الأحكام، دار الجيل، بيروت، 1997، ص 308.

[*]-يقصد الأصوليون بكتاب المفهوم ودليل الخطاب هو أن يتوصل المخاطَب إلى فحوى الخطاب استنادا إلى قرينة، و في مواطن أخرى من كتاب المستصفى يعرّف الغزالي دليل الخطاب بأنه : " فهم غير المنطوق من المنطوق بدلالة سياق الكلام و مقصودة" ج2، ص190. ولتوضيح هذا الشكل من أشكال المعنى سنضطر و بإيجاز الكشف عن معنى قوله تعالى: " و لا تقل لهما أفّ" ، حيث يجمع الأصوليون و منهم المعتزلة و الأحنف و الأشاعرة أن منطوق هذه الآية هو تحريم قول" أفّ " للوالدين و هو معنى الصيغة الوضعية الحرفية للكلام، و لكن هذا المعنى المصرّح به تصريحا واضحا يهدف إلى شيء آخر وهو تحريم ضرب الوالدين وشتمهما ونحو ذلك من السلوكات الشائنة؛كما يرى علماء الأصول أن تحريم كل هذه الأعمال الشنيعة هي من المعاني المفهومة من الكلام، و يقولون : إن هذه المعاني مفهومة من القرينة وهو ما يؤول إلى تحقيق مقصود الكلام، ومن الواضح أن السياق الكامل للآية القرآنية هو تحريم الأذى للوالدين؛ و ما أن نقف عند هذا المعنى يتضح أن أيّ شكل من أشكال إلحاق الأذى بهم سيندرج ضمن نطاق المقصود من الآية؛ و مهما يكن من أمر فإن دليل الخطاب هو في المنظومة الأصولية هو نوع من المعنى السياقي الذي يُستمد منه المعنى المفهوم من المعنى المنطوق اعتمادا على قرينة و فحوى الخطاب؛ للإحاطة الشاملة بتفاصيل كتاب المفهوم و دليل الخطاب الاستعانة بكتاب المستصفى للغزالي، دار الكتب العلمية، ط1، 2008، ص 421/413.

[2]-الغزالي: المستصفى من علم الأصول، تحقيق وتعليق عبد الله محمود عمر،دار الكتب العلمية، بيروت ط1، 2008، ص 421/433.

"أعتقت" يدل على الإعتاق مطابقة، و على التمليك التزاما. فيترتب على اللفظين (التمليك و الإعتاق) مدلولات متماثلة، فمدلول الأول: ملكني، و أعتق عني، و مدلول الثاني : ملكتك، و أعتقت عنك"([1]).

فالذي يستفاد من كلام الأصفهاني أن الألفاظ لا توضع بمعزل عن السياقات التخاطبية، بل توضع وفقا لتلك السياقات، و من ثم تتسم الكلمات بالمرونة التي لا تخرج عن حدود الافتراضات الصحيحة و الممكنة ؛ فإثبات العتق للذات بواسطة استخدام (تاء المتكلم) تتضمن إثبات الملكية و العكس صحيح. و طلب الإعتاق يدل على التمليك أولا، ثم على الإعتاق ثانيا. و لعل مثل هذه الأنساق اللغوية التي يصاغ بها الخطاب تكشف عن قراءتين هما: قراءة لا تتجاوز الفهم السطحي و لا تحرك سواكن الخطاب و ثوابته الدلالية؛ و قراءة منفتحة على إنتاج دلالات واسعة تتعدى التراكيب المكونة له و الأنسجة المشكلة لنظامه اللغوي؛ "فالخطاب إما يدل على الحكم بلفظه أو بمعناه، أو لا يكون كذلك، و لكنه بحيث لو ضم إليه شيء آخر لصار المجموع دليلا على الحكم"([2]).

و لذلك يظل الخطاب في التراث الأصولي له نواميس نموه، و قوانين تطوره، و من ثم وجب مراقبة مشروعية الممارسة التأويلية التي لا تخرج عن الضوابط الشرعية. هذا ما يجعلنا ندرك إلى إيّ مدى كان همّ الأصوليين هو البحث في المعاني التي تخرج عن المعنى الصوري للخطاب، و أن هذا الخروج قد يأخذ أشكالا متعددة و يتطلب أدوات و آليات مختلفة تمكن المخاطب من تجسيد العلاقة بين المفهوم و المنطوق ؛ و لذلك فإن المخاطب يستثمر ما يناسبه من أدوات لغوية لإظهار ما يسميه الأصوليون بمفهوم الخطاب الذي يقابله منطوق الخطاب أي ما يمكن أن يفهمه المخاطب من خلال البنية اللغوية للخطاب و هذا سبب تسمية القصد بالمفهوم عندهم؛ و هو" دلالة اللفظ على حكم شيء، سواء أكان

[1]-الأصفهاني: الكاشف عن المحصول في علم الأصول، ج6، ص 56.

[2]-المصدر نفسه، ج 2، ص 505.

الحكم المدلول عليه موافقا للمنطوق به، أم كان مخالفا له، فإذا كان موافقا للمنطوق به سمي موافقة، و أما إذا كان مخالفا للمنطوق به سمي مخالفة"([1]).

و لعل هذا النص الأصولي يكشف عن أهم السمات المميزة للتفكير التداولي في علم الأصول الذي يتعامل مع الخطاب القرآني وفق أصول و آليات محددة تفضي إلى استنباط الأحكام الشرعية الصحيحة؛ لأن القرآن الكريم قد يحمل بين ثناياه الدلالة و الدلالة المغايرة و المخالفة لها، و التي قد تكون هي مقاصد المتكلم الواردة في الخطاب؛ و هذا ما يتفق على تسميته العلماء بمصطلح " دلالة المخالفة "التي تقابل مصطلح " دلالة المقابلة".

ولعل المقام هنا يفرض علينا أن نشير إلى إسهامات سيرلSearle الثرية المتعلقة بهذا الملف حين ركّز في حديثه عن الكلمات التي يفترض أن لها معاني وحيدة و مطلقة و دعا إلى فتح مجال تعدد المعاني و اختلافها و ربطها بسياقاتها و استعمالاتها المتعددة و أبرز طبيعة العلاقة بين المعنى الحرفي و الملفوظ و رصد بعض الآليات اللغوية المختلفة التي يعتمدها المتكلم في التعبير عن مراده و الكشف عن نواياه ، يتصور سيرل Searle هذه العلاقة من خلال ثلاثة مفاهيم محوره ،و تشمل معنى الجملة ، معنى الملفوظ و المرجع، ويوضح ذلك بالطريقة التالية:

_معنى الجملة الحرفي Enonciation Littéral:

يعبّر المتكلم بالمعنى الحرفي للجملة، إذا قال بأن المرجع هو معنى الجملة، و كان يقصد فعلا أن المرجع هو معنى الجملة مما يعني أن معنى الجملة هو معنى الملفوظ تماما أي أنهما متطابقان ([2]).

-أما الملفوظة الاستعارية "البسيطة"([*]) « Enonciation Métaphorique « Simple :

---

[1]-ابن تيمية: مجموع الفتاوى، ج20، ص 496.

[2]-John Searle : Sens et expression, P 164.Le locuteur dit : « S et P » et veut dire « Set P » le locuteur met l'objet « S » sous concept « P » avec P=R, le sens de la phrase coïncide avec le sens de l'énonciation.

[*]-يقصد سيرل Searle بالاستعارة البسيطة ما كان علاقة الملفوظ بالقصد واضحة فيه مثل العلاقة بين الأسد و الشجاع، أما الاستعارة الموسعة فهي مثل التعريض الذي تتنوع معانيه بتنوع السياقات.

يذكر بأن المرجع هو معنى الجملة، لكنه يعني استعاريا بأن المرجع هو معنى الملفوظ ليصل إلى معنى الملفوظ عبر المعنى الحرفي للجملة وعليه فإن معنى الجملة يختلف عن معنى الملفوظ([1]).

-في الملفوظات الاستعارية "الموسّعة" « Enonciation Métaphorique « Ouverte:

يقول المرسل بأن المرجع هو معنى الجملة و لكنه يعني إستعاريا معاني غير محددة، و بذلك فإن المرجع هو معنى أول للملفوظ و معنى ثان و معنى ثالث و هكذا، و يصل إلى المعنى الاستعاري عبر المعنى الحرفي، ما حدث في الاستعارة البسيطة، و عليه فإن المرجع لا يساوي أيًا من معاني الملفوظ([2]).

تبعا لذلك نستطيع أن نستخلص أن المتكلم أثناء استعماله لآليات الأفعال غير المباشرة فإنه يعني-دوما- ما يقصده بل يعني أكثر من ذلك؛ وعلى هذا الأساس يصبح معنى الملفوظ يتضمن معنى الجملة، أي معنى الجملة مشمول في معنى الملفوظ .

و لقد أفاد خاليد السبكي و هو ينقل لنا رأي ميشال فوكو قائلا : " إن الممارسات و السلوكات و المقولات (Enoncés) لا تكتفي بالدلالة التي ترتبط بمستوياتها الظاهرة، بل تتعداها لتقول أكثر مما تقوله سواء بشكل مباشر أو غير مباشر"([3]).

ولعل كل هذا قد يستدرجنا إلى القول بأن التغيير في المعنى سمة من سمات اللغة، أما الثبات فما هو إلا خرافة يجب محوها و تجاوزها ؛ و تغيير المعنى أو حيويته عند سيرل Searle له

---

[1]-Searle, Sens et expression, P 164.Le locuteur dit : « S et P » mais signifie métaphoriquement que « S et R ».Pour parvenir au sens de l'énonciation, il faut passer par le sens littéral de la phrase.

[2]-Searle, Sens et expression, P 165.Le locuteur dit : que « S et P » mais exprime métaphoriquement un nombre indéfini de sens, « S et R1 » «S et R2 » etc. Comme dans le cas simple, il faut passer par le sens littéral de la phrase pour parvenir aux sens de l'énonciation.

[3]-خاليد السبكي: التراث و الخطاب، مجلة جذور، الرياض، السعودية ، ع 8، 2002، ص 73.

حدوده ؛ فنظريته ترى أنه ليس من الضروري أن تحمل الفقرة أو الكلمة معنى ثابت و مقنن بل يمكن أن تحمل معنيين متناقضين على أنه من الواضح أن اشتمال الكلمة أو الفقرة على سيل من الدلالات لا يعني التناسل اللامحدود لأن ذلك يصطدم مع مفهوم التدفق الدلالي المنضبط ، و هكذا نلاحظ موقف سيرل Searle يحيلنا إلى إشكالات تصبّ في صلب التراث العربي القديم الذي ما فتئ يؤثر و يتأثر به .

و في الصدد يمضي فخر الدين الرازي في شرحه هذه المسألة قائلا : " المعنى اسم للصورة الذهنية لا للموجودات [...] إذا رأينا جسما من البعد و ظنناه صخرة قلنا : إنه صخرة فإذا قربنا منه و شاهدنا حركته، و ظنناه طيرا قلنا : إنه طير، فإذا ازداد القرب علمنا أنه إنسان قلنا : إنه إنسان، فاختلفت الأسماء عند اختلاف التصورات"([1]).

و هكذا تختلف المعاني و تتعدد- في نظر الرازي - باختلاف صورة المرجع ، فهو لا يربط الوحدات الدلالية بجانبها اللفظي أو اللغوي فقط ؛ بل يقرنها بتغير التصور و بالعمليات الذهنية و العلاقات الفكرية و التخمينية التي يقوم بها المتلقي.

ومن هنا يبقى فهم الرازي فهما تداوليا يتوجه أساسا إلى دراسة جل المسائل المحيطة بالمتلقي و بتصوراته المرتبطة ببنية الدلالة. و أغلب الظن أن علماء الأصول حين أفرطوا في معالجة مسألة مفهوم المخالفة و مفهوم الموافقة، وحاولوا استغلال الطاقة التعبيرية الكامنة في الخطاب القرآني، فإنّهم في حقيقة الأمر قد توصلوا إلى حقيقة تنّم عن خصوبة النص القرآني، وكثافته الأسلوبية، و فضاءاته الدلالية المتحركة و المتغيرة، و هذا بدوره يؤدي إلى مراجعة سر تفرد العبارة القرآنية، و تميزها، و إعجازها، ومغايرتها لكل نظم بشري لأن كثيرا ما تتوارى المعاني و الدلالات خلف النسق اللغوي للخطاب، و لهذا أدرك بعض قدمائنا أن:" كتاب الله بحره عميق و فهمه دقيق، لا يصل إلى فهمه إلا من تبحّر في علوم وعامل الله بتقواه في السرّ و العلانية، فالعبارة للعموم و هي للسمع و الإشارات للخصوص وهي

[1]-الفخر الزاري: التفسير الكبير، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، ص 12.

للعقل...و لكل وصف ظاهر وباطن وحّد و مطمع في الأصول إلى باطن قبل إحكام الظاهر"([1]).

و لذلك فإن سبر أغوار مناطق الثراء الدلالي في النص القرآني و عدم تضييق مسالكه يفضي بنا إلى الإيمان بتعدد خطاباته عبر الزمن و فتحها على احتمالات عديدة و ممكنة " لأن بزوغ بعض جوانب المعنى لا يتميز دائما من اختفائها، و يختلط الاختفاء و البزوغ اختلاطا ثمينا في بعض اللحظات"([2]).

و المتتبع لتطور البحث اللساني الحديث يلفي أن تحليل الخطاب انطلاقا من مكونات نظامه اللغوي و أطره المعرفية لا يمنع من إيجاد خطابات أخرى متزامنة معه توحي بعالمية المعنى و شموليته الزمانية؛ فتعدد الخطابات يضمن التوسع في الألفاظ و العبارات التي يتجاوز المقروء التاريخي إلى فضاء أكثر شمولية و اتساعا. و في هذا الإطار يصرّح مصطفى ناصف قائلا: " معنى النص متاح لكل من استطاع القراءة؛ و تمتع المعنى بصفة الشمول الزمني هو الذي يتيح له التوجه إلى قرّاء غير معروفين، لذلك كانت تاريخية القراءة بمعناها البالي الوجه المضاد لهذا التفتح الشامل فوق كل فترة محدودة[...] لا غرابة إذا أثرى النص نفسه بقرّاء جدد. هذا التوسع في مجال القراءة نتيجة للتجاوز المبدئي للواقع الأول و ذوبانه في ما نسميه عالمية المعنى و عموميته "([3]).

و لا مناص ،إذن، من الاعتراف بأنّ القصد و إن وجد صدى إيجابيا في بعض النظريات اللسانية الحديثة، كالتيار التداولي، فلقد سبق و أن أعار له الفكر الأصولي اهتماما بالغا أثناء عمليات التخاطب الفعلي، وذلك بغية تحديد طبيعة الخطاب و رصد معانيه، ولهذا

---

[1]-الزركشي: البرهان في علوم القرآن، ج2، ص 171/170.

[2]-مصطفى ناصف: نظرية التأويل، ص 178.

[3]-المرجع نفسه، ص 227/226.

وصفه الأصوليون بدلالة المفهوم ( )*؛ أما سيرل Searle فسمّاه -كما رأينا- ب " معنى المتكلم" لأن المعنى العميق لا يظهر في البنية السطحية للخطاب، ذلك أن المخاطب لا يقدّم المعنى تاما في خطابه؛ بل يكتفي بالتلميح عنه أو بتمكين وسائل و عناصر يدمجها داخل الخطاب تأتي في شكل قرائن لفظية أو منطقية أو في تحديد معالم السياق( )* الذي أنتج فيه الخطاب؛ لأن كل ذلك يقود القارئ أو المؤول إلى ترجيح الدلالة الممكنة و استنباط الحكم الشرعي؛ ولنتأمل جيدا قول الشاطبي فإن له دلالة عميقة في هذا السياق إذ يقول:" و منها أن يكون الاعتناء بالمعاني المبثوثة في الخطاب هو المقصود الأعظم بناء على أن العرب إنما كانت عنايتها بالمعاني و إنما أصلحت الألفاظ من أجلها. و هذا الأصل معلوم عند أهل العربية، فاللفظ إنما هو وسيلة إلى تحصيل المعنى المراد و المعنى هو المقصود و لا أيضا كل المعاني"([1]).

و مهما يكن من أمر فإن نجاح عملية التخاطب، في نظر علماء الأصول، هو ما حدث فيه نوع من التجانس و التطابق بين وحدات الخطاب، أي بين قصد المتكلم و المعنى المؤول من قبل المتلقي، سواء كان القصد مطابقا للنسق الصوري للخطاب أم مخالفا له؛ و هذا ما نبّه إليه الشاطبي بقوله :" فاللازم الاعتناء بفهم الخطاب لأنه المقصود و المراد، وعليه ينبني الخطاب ابتداء"([2]). و من هنا يبقى الأساس الذي يبنى عليه الوعي اللغوي عند الأصوليين

---

* -تستخدم دلالة المفهوم عند الأصوليين في ثلاث معان:
أ- معنى واسع جدا: و هو دلالة المفهوم مقابل دلالة المنطوق.
ب- معنى واسع: و هو دلالة المفهوم المقتصرة على المفهوم و الموافقة.
ج- معنى ضيق: و هو المفهوم المقتصر على مفهوم المخالفة. .الراغب في الاستزادة في قضية " مفهوم الدلالة" الاستعانة بكتاب محمد يونس علي: علم التخاطب الإسلامي، ص 237. و ينظر أيضا محمد مصطفى شلبي: أصول الفقه الإسلامي، الدار الجامعية، بيروت، 1983، ط4، ج1، ص 508/505.

* -أشار ابن القيم الجوزية في حديثه عن دور السياق في الفهم و التأويل إلى أن : " السياق يرشد إلى تبيين المجمل و تعيين المحتمل والقطع بعدم احتمال غير المراد وتخصيص العام و تقييد المطلق وتنوع الدلالة وهذا من أعظم القرائن الدالة على مراد المتكلم. ينظر " بدائع الفوائد"، دار الكتاب العربي، بيروت، ج4، ص 9/7.

[1]- الشاطبي: الموافقات في أصول الأحكام، محمد الخضر التونسي، دار الفكر، بيروت، ط2، ج2، ص 57.

[2]-المصدر نفسه، ج2، ص 58.

مرتكزا على ضبط الدلالة ضبطا محكما، لأن المجمل- على حدّ تعبير الآمدي - قد لا يساعد المتلقي على ترجيح الاستراتيجية المتماشية مع مقاصد الخطاب و دلالته إذ يقول :"إنه لا فرق بين الخطاب باللفظ المجمل الذي يعرف له مدلول، و بين الخطاب بلغة يضعها المخاطب مع نفسه من غير بيان، إنما المقصود من الخطاب، إنما هو التفاهم، و المجمل الذي لا يعرف مدلوله من غير بيان له في الحال لا يحصل منه التفاهم، فلا يكون مفيدا، و ما لا فائدة فيه لا تحسن المخاطبة به لكونه لغوا"([1]).

التحقيق أن ما أشار إليه الآمدي هو اعتراف ضمني بضرورة فهم المتلقي للخطاب فهما صحيحا وتشغيل مختلف طاقاته الإدراكية و التذوقية باعتباره" ذاتا " تسعى دوما إلى القيام بعملية التفسير و التأويل و التوقف عند المعنى الظاهر و المعنى الخفي، و تحقيق حوار بنّاء بين النص و المتلقي، حوار قائم على قراءة واعية بمواضعات اللغة و أعراف النظام الثقافي و الاجتماعي، الأمر الذي يؤدي بالمتلقي في نهاية المطاف إلى ترجيح الاستراتيجية المتلائمة مع قصدية النص و دلالته.

ثالثا: مسوغات استعمال الأفعال الإنجازية غير المباشرة :

من الأهمية بمكان الإشارة إلى بعض النظريات الحديثة التي تأخذ بعين الاعتبار الشروط الاجتماعية أثناء إنتاج الخطاب، و التي تصبو من خلال ذلك إلى تحقيق استعمال لغوي و تواصلي إنساني أكثر قدرة على تفهم مختلف فنون الكلام ؛ و لعل أوضح الأمثلة على ذلك نظرية روبين لاكوف Robin Lakoff و ليتش Geoffrey Leech التي تدعى باسم "مبدأ التأدب" و مفادها عدم الاكتفاء بالنسق التركيبي الخارجي للخطاب واعتباره المعيار الوحيد في ترجيح الدلالة؛ و حتى يتحقق الفهم المعنوي و الدلالي للخطاب أعطت لاكوف Lakoff للسياق أهمية قصوى و وظيفة كبيرة في تحليل الأنساق اللغوية للخطاب؛ و لذلك بنت تصورها و وسّعت مبدأها على أساس اقتراح مفاهيم إجرائية يؤطّرها بشكل عام

[1]- الآمدي: الأحكام في أصول الإحكام، ط2، 1986، مج1، ج3، ص 45.

التحليل التداولي للخطاب؛ فاقترحت قاعدتين اثنتين سمّتهما قواعد الكفاءة التداولية Principes de La Compétence Pragmatique و هما على النحو التالي:

-كن واضحا.

-كن مؤدبا.

و لنقل بعبارة أكثر فصاحة : إن لاكوف Lakoff تنحو صوب الوضوح الكلي لأساليبنا و نصوصنا و معاني الكلمات التي نحلّلها؛ بل تبتغي المباشرة و الانكشاف في أداء المعاني و وضع الكلام في موضعه الصحيح بعيدا عن غموض العبارة و المبالغة و التعقيد و إيثار و الدهشة؛ لذلك تؤكد على مبدأ التعاون الذي اقترحه بول غرايس Grice و التي أولته عناية كبيرة حيث كان من بين أهم المرتكزات الأساسية التي عالجتها و بسطت القول فيها خدمة لهدفها الذي يصبو الى تجنب حالات سوء الفهم اللغوي و التطلع الى تحقيق استعمال لغوي إنساني أكثر قدرة على تفهم مختلف فنون القول، و من هنا كان مبدأ التعاون هو صمام الأمان من الانفلات في عالم معقد غير مسئول يفضي إلى فشل العملية التواصلية( )*؛ و لذلك ظلت العملية التواصلية الناجحة رهينة النشاط الإبداعي لمنتج الخطاب، و من ثم وجب عليه قبل أن يحسم في أمر مقاصده أن يكون واضحا مع المتلقي و أن يظل الخطاب مفتوحا أمام إمكانية فهم المتلقي في تصريف الدلالة ([1]).

---

*-هذا بخلاف النظرية السياقية في المعنى عند ريتشاردز التي ترى بضرورة وقوع الغموض في خطاباتنا لكون الكلمة الواحدة تتنافس فيها أنماط سياقية مختلفة تمد الجملة أو القول الواحد بالمعنى. فيبين ريتشاردز متوقعا الغموض بأوسع نطاق في كل مكان و بأدق ما يمكن أن يكون، و بالطبع سيجده، و إذ تُعامل البلاغة القديمة الغموض على أنه عيب و قصور في اللغة، فتسعى إلى حصره أو إلغائه، ترى البلاغة الجديدة أنه نتيجة حتمية لسلطان اللغة و وسيلة لا يمكن الاستغناء عنها في أكثر تعابيرنا أهمية، ولاسيما في الشعر والدين، فالغموض، إذن، من أهم المميزات التي تطبع البلاغة الجديدة عند ريتشاردز. للإشباع المعرفي ينظر كتاب " فلسيفة البلاغة" لريتشاردز، ترجمة ناصر حلاوي و سعيد الغانمي، مجلة العرب و الفكر العالمي، ع 14/13، 1991، ص 20.

[1]-Iser Wolfgang : L’acte de lecture, Traduit de L’allemand Par Evely Sznyer, Ed, 1997, P 163.

ولقد اهتم أيضا بهذا الملف جيوفري ليتش Leech الذي كتب حول" مبادئ التداوليات" Principes Des Pragmatiques حيث يخضع للتمحيص و المساءلة العلمية ما قدّمه الدرس اللساني؛ خصوصا نظرية الأفعال الكلامية، من إنجازات علمية ومعرفية و استثنائية، و نبّه إلى ما اكتنف هذه الإنجازات من فجوات و غموض تدفع الباحث إلى بذل جهود علمية وبحثية؛ فركّز في بحوثه على نقد" مبدأ التعاون " Principe De La coopération الذي بلوره الفيلسوف غرايس Grice مبينا أوجه القصور فيه من مثل انحسار دوره على تنظيم التواصل و الوقوف عند المستوى التبليغي للخطاب مغفلا مبادئ التداول الاجتماعية والنفسية، كما لا يمكن تعميم صلاحيته على المجتمعات كلها ([1])، يصل فيما بعد ذلك إلى اقتراح البدائل التي يراه مناسبة من خلال مسألة دقّة و أهلية "مبدأ التعاون "و مراجعة آلياته و مسلماته وتمحيص ممارسته ثم محاولة تأسيس بنيات وأسس نظرية الأفعال الكلامية من جديد وفق تقسيمات أو تصنيفات تتّسم بالعلمية و الموضوعية كما بسطنا القول في الفصل الثاني. و لعل ما يبرر منهجيا هذا العطاء المعرفي في شأن بعد مفهوم التخاطب في علاقته بمبدأ التأدب على حدّ تعبير لاكوف و ليتش ([*]) ما نجده مجسدا في أفق القدامى و بالضبط عند بشر بن المعتمر الذي استطاع إلى حدّ بعيد أن يبيّن الإطار العام لهذا النوع من التأدب القائم على الضابط التداولي محققا عملية تواصلية ناجحة يختلف مقامها من سياق إلى آخر فيقول :"ومن أراغ معنى كريما فليلتمس له لفضا كريما، فإن حق الشريف هو

---

[1]- ابن ظافر الشهري: استراتيجيات الخطاب، ص 109.

[*] - يقدم " ليتش" عرضا وافيا و مناقشة مفصلة حول مفهوم " مبدأ التأدب " و مدى تأثيره على عملية التواصل الاجتماعي بحيث اقترح مستويات تناسق نمطية لا تكتفي بتنظيم العلاقات الاجتماعية و حسب، و إنما بتوثيق أواصر العلاقات الإنسانية الشريفة و الحرص على عدم تخطي منظومة القيم الأخلاقية و الإنسانية التي تعتبر محور نجاح العملية التخاطبية على حدّ تقديره. الراغب في الاستفادة من مفهوم " مبدأ التأدب" و أثره في عملية التواصل و الاستعمال ينظر كتاب: Geoffrey Leech, Principles of pragmatics, Longman group limited, London, 1996.Et voire Searle, Sens et expression, P 81/82. و ينظر محمود نحلة: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص 81. و ينظر ابن ظافر الشهري: استراتيجيات الخطاب، ص 113/109، ففي هذه الصفحات إضافات نقدية جليلة القدر، عظيمة الفائدة.

لفظ الشريف و من حقهما أن تصونهما عما يفسدهما و يهجنهما و عمّا تعود من أجله أن تكون حالا منك قبل أن تلتمس إظهارهما و ترتهن نفسك بملابستهما و قضاء حقهم؛ فكن ثلاث منازل، فإن أولى ثلاث أن يكن رشيقا عذبا و فخما سهلا، و يكون معناك ظاهرا مكشوفا وقريبا معروفا، إما عند الخاصة إن كان للخاصة قصدت و إما عند العامة إن كانت للعامة أردت و المعنى ليس يشرف بأن من معاني الخاصة و كذلك ليس يضع بأن يكون من معاني العامة و إنما مدار الشرف على صواب وإحراز المنفعة مع موافقة الحال وما يجب لكل مقام من المقال"([1]).

مقتضى ظاهر كلام بشر بن المعتمر هو أن المتكلم مطالب بالابتعاد عمّا يمكن أن يعكس دناءته في أذهان الآخرين، و ذلك اعتمادا على مختلف التعابير الأسلوبية و الأخلاقية الجميلة التي لا تقل كفاءة في توصيل المعاني و إخراجها إلى الناس إخراجا فنيا و معنويا. فالمتكلم لا بد أن يكون متفطنا لقوة الكلمة و مستحضرا لمعانيها و سياقاتها الغائبة لأن ذلك يؤدي به إلى حسن تأليف الكلام و الحرص على مطابقة أقواله لأعماله و صيانة نفسه عن التّلفظ بما يسيء إليها و ذلك باقتناء اللفظ الذي يرفع من مقامه أمام الآخرين؛ و هكذا يوسّع ابن المعتمر أفق القيم الأخلاقية و يعطيها مساحة رحبة تمس جميع حالات الشعور والأفكار و الكلمات و المعاني التي يمكن أن نتواصل بها و نحيا من خلالها، سواء تعلق الأمر بخطاب اعتيادي مع العامة أو بخطابات التي تملك صبغة فنية أو عملية من قبل علم الاجتماع و الأخلاق و علم اللغة و غيرها.

و يواصل بشر بن معتمر في إشارة منه إلى الجانب العلائقي بين اللفظ و المعنى قائلا: "وينبغي للمتكلم أن يعرف أقدار المعاني، و يوازن بينها و بين أقدار المستمعين و بين أقدار الحالات، فيجعل لكل طبقة من ذلك كلاما، و لكل حالة من ذلك مقاما ،حتى يقسّم

[1]-الجاحظ: البيان و التبيين، ج1، ص 136.

أقدار الكلام على أقدار المعاني، و يقسّم أقدار المعاني على أقدار المقامات، و أقدار المستمعين على أقدار تلك الحالات"([1]).

لاشك إذن أن بشر بن المعتمر يشير من طرف خفي أن المعاني ترتبط ارتباطا وثيقا بالممارسة اللغوية، و بالاستعمال الفردي و الجماعي للمنظومة اللغوية بحسب اختلاف المقامات و درجات استيعاب المتكلم للدلالات و المعاني، و بقدرته على مراعاة مقتضيات التخاطب من خلال تصرفه الواعي لاختياراته اللغوية. إن اهتمام بشر بن المعتمر بأقدار المعاني و أقدار المقامات لدليل قاطع على الحضور القوي لهما في المدونة التراثية عامة و في الدرس القرآني بشكل خاص، لأن ما يطلق من لفظ قد يراد به تمام معناه، أو بعض من معناه، أو معنى آخر يستنبط من سياقه الخطابي، ولعل هذه الأنواع من المعاني و الدلالات تتطلب معرفة واسعة بمبادئ اللغة و أصولها، ومختلف الوظائف التي تتسم بها الألفاظ و هي في سياقاتها اللغوية المختلفة ؛ و التي تؤهل منتج الخطاب أن يتعامل مع مختلف الطبقات الاجتماعية انطلاقا من خلفيتهم المعرفية والعلمية؛ وفي هذا الإطار يذهب لزعر مختار معلقا عما جاء به بشر بن المعتمر حين قال: " فيجعل لكل طبقة من ذلك كلاما، و لكل حالة من ذلك مقاما" فيقول:"ما يفي بالغرض المقصود الكائن في لب دليل الاشهار القائم على مبدأ الاحتواء الأمر الذي يؤهل سلفا من الانجاز الفعلي للحدث الكلامي، أن هناك طبقة من المتلقين لهم من الكلام ما يليق بواقعهم الادراكي والإستعابي،وأن هناك حالات تتماشى و ما يقتضيه المقام؛ إذ لكل مقام مقال على حدّ تعبير القدامى. لكن أين يلتقي مفهوم " الطبقة " الوارد على لسان بشر بن المعتمر مع دليل الاشهار في علاقته مع الاستلزام الحواري؟ الحقيقة أن المقصود بالطبقة يعكس واقع المتلقي بما له من القدرة الكافية في عملية

[1]-الجاحظ: البيان و التبيين، ج1، ص 139.

الاستيعاب...إذ لكل طبقة لها من الاهلية في ادراك المعنى و تقديره حسب القدرة الادراكية التي تمتلكها و تتمتع بها في هذا الوجود"([1]).

ومن الغريب الواقع أن بشر بن المعتمر في كثير من آراءه يتقاطع مع كثير من اللسانيين المعاصرين الذين ينتمون إلى المدرسة البنيوية و التي على رأسها الفيلسوف جاكبسون Jacobson, الذي أسهم إسهاما نقديا ومعرفيا واسعا في دراسة كثير من القضايا اللغوية في علاقتها بالفكر الإنساني و أبرز في إطار علمي نظري خصائص اللغة و سماتها البنيوية، و اعتبرها مجموعة من البنيات والوحدات الوظيفية و دعا إلى ضرورة دراستها وفق ظروف إنتاجها و تشكلها، وبذلك يكون قد التقى مع ما أشار إليه العلامة بشر بن المعتمر حين راح يقسم الحدث الكلامي إلى مراتب المتلقي حتى تتحقق الوظيفة التواصلية بين المخاطب و المخاطَب.و قد تقود ظروف القراءة و وسائل التعرف على العالم الدلالي المعروف بالتعدد إلى أن "القصد" قد يكون من أسباب توثيق العلاقات الإنسانية و تقارب أطراف الخطاب.

وفي هذا السياق قدّم القرافي مفهوما متقدما " لمبدأ الصدق " لا تثريب علينا من الاستعانة به في توضيح أهميته في إنجاح عملية التخاطب على حدّ تقديره إذ يقول:"اللغة هي الصدق دون الكذب"([2]) و هو إقرار يشهد على حضور مطلق لهذه الميزة الأخلاقية داخل البنية اللغوية؛ بل يذهب في الاعتقاد بأن العرب وضعوا الخبر للصدق دون الكذب ([3])،إلاّ أن هذا الموقف لا يلغي تعريف القدماء المعروف للأسلوب الخبري بأنه يحتمل الصدق والكذب بل احتمال المجاز و الكذب " إنما يأتيان من جهة المتكلم لا من جهة الوضع"([4]).

نستخلص من كلام القرافي أنه يعطي للصدق-كفعل كلامي غير مباشر- قوة إيصال المعنى بل قدرة على اختزال معان و سياقات متعددة في قليل من العبارات. كما عبّر الرازي في

---

[1]-لزعر مختار: مسار الخطاب التواصلي عند بشر بن المعتمر، المجلة الجزائرية في الانتروبولوجيا و العلوم الاجتماعية، الجزائر، ع 46، 2009، ص 58.

[2]-القرافي: أنوار البروق في أنواع الفروق، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ج 1، ص 24.

[3]-نفس المصدر و الصفحة.

[4]-نفس المصدر و الصفحة.

حديثه عن المجاز الذي يعدّه من أسمى المظاهر البلاغية التي يستطيع أن ترقى إلى مستوى التصوير اللغوي و إلى مستوى توصيل المعاني بطرق تتساند فيها سياقات مختلفة و تجارب متعددة ؛ إذ يقول: "إن العدول عن الحقيقة إلى المجاز : إما لأجل اللفظ أو المعنى...و أما الذي يكون لأجل المعنى، فقد تترك الحقيقة إلى المجاز لأجل التعظيم والتحقير ولزيادة البيان و لتلطيف الكلام"([1]). و من هنا يمكننا أن نستشف أن الرازي يعطي للمجاز قوة توصيل المعنى بل القدرة على اختزال معاني و سياقات متعددة في قليل من العبارات، و فسح أمامه (أي المجاز) آفاقا واسعة يتجاوز عديدا من التصورات السابقة.

هذه بعض النظريات الحديثة المرتبطة بالدرس التداولي المعاصر و التي تلتقي في كثير من المحطات المعرفية مع الدراسات و الأبحاث الأصولية القديمة التي عالجت-كما أسلفنا- بعضا مما يندرج تحت إطار الحقل التداولي، كما ورد في البرهان للإمام الحرمين الجويني (ت478هـ/1085م) و في المستصفى للغزالي(ت505هـ/1111م) و المحصول للرازي (ت606هـ/ 1209م) و في أنوار البروق للقرافي (ت684هـ/ 1285م) و غيرهم من علماء الأصوليين.

و يرى بعض الباحثين المحدثين كمحمود محمد نحلة في "آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر" وطالب سيد هاشم الطبطبائي في " نظرية الأفعال الكلامية" ومسعود صحراوي في التداولية عند العلماء العرب" و مختار لزعر في "التأويلية من الرواية إلى الدراية" و عبد الحليم بن عيسى في " الاستعارة في محطات يونانية و عربية و غربية" أن أعمال الفقهاء و جهود علماء الأصول ظلت مبثوثة لا يجمعها رابط و لا تندرج تحت إطار محدّد بوصفها منهجا لغويا متكاملا إلا أن حاجة الإشباع المعرفي والإدراكي لدى القارئ الذي يسعى إلى فهم مستويات الخطاب و إدراك أبعاده و مقاصده الخفية و الظاهرة و التوقف عند آليات الفهم و التأويل التي على رأسها تأسس الخطاب الشرعي هي التي ربطت هذه الجهود

[1]-الرازي: المحصول في علم الأصول، تحقيق محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، ط1، 1999، مج1، ج1، ص 125.

بالدراسات التداولية المعاصرة مستثمرة نتائج دراسات علم النفس المعرفي و الأنثروبولوجيا ونظريات الإعلام و السيميائيات و غيرها من الحقول المعرفية التي تتباين في الرؤية و المنهج. و الواقع أن الباحثين المعاصرين العرب حاولوا إحداث مزج واع بين الموروث اللساني العربي(علم البلاغة و علم النحو وأصول الفقه الإسلامي...)و الدراسات اللسانية المعاصرة وسعوا وراء الكشف عن نقاط التقاطع و التماثل بين المؤلفات اللغوية و الأصولية و الفلسفية و بين النظريات التي درست علاقة النشاط اللغوي بمستعمليها و آليات استخدام العلامة اللغوية بنجاح، و البحث في عناصر سياق الخطاب المختلفة والمتغيرة دوما مثلما فعل طه عبد الرحمان في دراسته المختصة المؤصلة للمنهج التداولي، و التي تناولت الخطاب والحوار و الحجاج من وجهة نظر لغوية و أخرى فلسفية منها كتابه:" في أصول الحوار و تجديد علم الكلام"؛ إذ حاول إيجاد روابط منطقية و لغوية ليبلورها في إطار نظرية تمسك بقوة المنطق و سلاسة اللغة، فضلا عن كتابه:" تجديد المنهج في تقويم التراث" الذي استعرض فيه تلك الشمولية و التكاملية للتراث مبيّنا كيف أن الاختيار التجزيئي - على حدّ تعبيره- في تقويم التراث يُبنى أساسا على النظر في مضامينه و آلياته التداولية التي تحكمت في إقامته.

و من بين الدراسات العربية المعاصرة التي اعتمدت أيضا على استثمار النظرية التداولية الغربية أو ترجمتها كتاب: "علم التخاطب الإسلامي دراسة لسانية لمناهج علماء الأصول في فهم النص" للباحث محمد محمد يونس علي الذي تناول فيه المناهج التخاطبية عند علماء الأصول متّبعا في مناقشته لتلك المناهج نهجا لسانيا استثمرت من خلاله النظريات اللسانية الحديثة التي تعني بمسألتي اللغة و التخاطب . كما أسهم الكاتب في هذا المضمار بكتابة أسماء "وصف اللغة العربية دلاليا، في ضوء مفهوم الدلالة المركزية دراسة حول المعنى وظلال المعنى" حاول من خلاله توضيح مفهومي الدلالة المركزية و الدلالة الهامشية و كل ما يتعلق بوضع ضوابط السياقات التي ينبغي أن يتحلى بها طرفا الخطاب و منها ما يخص الضوابط التخاطبية ولم يقف عند هذا الحد بل سعى إلى دراسة عناصر التخاطب مركزا على الكفاءة

التداولية. و ثمة أعمال أخرى تكفلت بدراسات نظريات غربية محضة ابتغاء توظيفها في الثقافة العربية بعد التحكم في ناصية تقنياتها و التفنن في استعمالها و هي جهود أحمد المتوكل الذي اتخذ من النحو الوظيفي إطارا عاما لها، و حاول إبراز ما يوجد من سمات تداولية في مختلف العلوم اللغوية (النحو، اللغة، البلاغة، فقه اللغة...) القابلة للتحاور و المساءلة مع النظريات اللسانية الحديثة بما فيها النحو الوظيفي.

رابعا: مستويات الأفعال الكلامية المتفرعة عن الخبر:

لقد سبق و أن أشرنا إلى أن النضج اللغوي عند الأصوليين قد شكّل مؤشرا قويا في استثمار الدراسات اللغوية المختلفة للخطاب الشرعي الذي يتّسم بخصوبته وبلوغه الكفاية اللغوية و التعبيرية و من أهم الظواهر اللغوية التي تمّ استغلال إمكاناتها الدلالية الواسعة و الكشف عن القدرة الأصيلة على التوليد و التكاثر هي ظاهرتا الخبر و الإنشاء.

ولا ريب أن الخطاب الأصولي و هو يُقبل على هذا الإجراء الوظيفي و التداولي و كيفية استثماره للفعل الكلامي نجم عن هذا الإجراء عدد من الأفعال الكلامية الجديدة التي كانت بمثابة مفاتيح لغوية مهمّة أفضت إلى تصريف الدلالة و تحديد المعاني، ثم استنباط الحكم من الخطاب القرآني الأمر الذي دفعنا إلى التركيز على أكبر مصنفات و شروحات المفسرين على اختلاف مناهجهم و تعدد مذاهبهم الفكرية و المعرفية لإبراز أهم الأفعال الكلامية المتولّدة عن الخبر و الإنشاء.

و مما لاشك فيه أن علماء الأصول قدّموا جهودا مميزة في استنطاق مكوّنات النظام اللغوي للخطاب القرآني، سواء في بنيته السطحية أو العميقة، و استغلوا الطاقة التعبيرية الكامنة فيه استغلالا أفضى إلى إدراك مجموعة واسعة من الأفعال الكلامية الفرعية المنبثقة عن الأفعال الكلامية الرئيسة من خلال دراساتهم لثنائية الخبر و الإنشاء([1]) ليستثمروا كل ذلك في تصريف دلالة الأحكام الشرعية المستنبطة من متون النصوص القرآنية؛ ومن أمثلة الأفعال

[1]- ينظر سيد هاشم الطبطبائي: نظرية الأفعال الكلامية بين فلاسفة اللغة المعاصرين و البلاغيين العرب، مطبوعات جامعة الكويت، الكويت، 1994، ص 76/71.

الكلامية المتفرعة عن ظاهرة الخبر:" الدعوى وهي خبر عن حقّ يتعلق بالمخبر على غيره و الشهادة و الإقرار و الوعد و الوعيد و النفي و الرواية..."([1]).

و لا شك أن الجهد الذي قدّمه الدرس الأصولي هو جهد منتج بالنظر إلى طبيعة الخطاب الخلاّقة التي تستجيب للتجدد و الاختلاف؛ جهد يؤكد على أهمية المداخل الكلامية في ترجيح الدلالة، و على إدراك واسع لمكونات النظام اللغوي و سياقه الحيوي؛ و على هذا الأساس راح التفكير اللغوي الأصولي يستهدف الأسلوب الخبري مقسّما إيّاه إلى ثلاثة أقسام هي على النحو الآتي :

القسم الأول: ما يجب تصديقه كالأخبار المتواترة، و ما أخبر الله تعالى عنه فهو صدق بدليل استحالة الكذب عليه، و ما أخبر الرسول "صلى الله عليه و سلم" به و أخبر عنه الأمة إذا ثبت عصمتها بقوال الرسول " عليه الصلاة و السلام " و بمسمع منه و لم يكن غافلا عنه فسكت عليه، و كل خبر ذكر بين يدي جماعة عن تكذيبه.

القسم الثاني: ما يعلم تكذيبه و هو ما يعلم خلافه بضرورة العقل أو نظره أو الحس أو المشاهدة أو أخبار التواتر.. كمن أخبر عن الجمع بين الضدين، و إحياء الموتى في الحال.. و منه ما يخالف النص القاطع من الكتاب و السنة المتواترة و إجماع الأمة، و منه ما صرّح بتكذيبه جمع كثير يستحيل في العادة تواطؤهم على الكذب إذا قالوا: حضرنا معه في ذلك الوقت فلم نجد ما حكاه من الواقعة أصلا. و منه ما سكت الجمع الكثير عن نقله و التحدث به مع جريان الواقعة بمشهد منهم و مع إحالة العادة السكوت عن ذكره لتوافر الدواعي على نقله، كما لو أخبر مخبر بأن أمير البلدة قتل في السوق على ملأ من الناس، و لم يتحدث أهل السوق به.

القسم الثالث: ما لا يعلم تصديقه و لا كذبه، فيجب التوقف فيه و هو جملة الأخبار و الفلسفية و بين النظريات التي درست علاقة النشاط اللغوي بمستعمليه وآليات استخدام العلامة اللغوية بنجاح، و البحث في عناصر سياق الخطاب المختلفة و المتغيرة دوما الواردة

[1]-ينظر القرافي: أنوار الفروق، ج1، ص 74.

في أحكام الشرع و العبادات...و هو كل خبر لم يعرف صدقه و لا كذبه"([1]).

و لعل هذا التقسيم الشائع للخبر يدخل ضمن إطار ما يسمى عند سيرل Searle بالإخباريات Assertifs بحيث يكون اتجاه المطابقة في هذه الأفعال من الكلمات إلى العالم La Direction d'Ajustement des mots au monde والغرض المتضمن في القول لهذه الأفعال الكلامية هو " التقرير " و هي أفعال إنجازية تتكفل بنقل أو وصف الواقع وصفا أو نقلا أمينا، فإذا تحققت الأمانة في النقل أو الوصف فقد أنجزت الأفعال إنجازا تاما أو ناجحا([2]). و تستند فكرة الإخباريات عند سيرل Searle على " تحمل المتكلم مسئولية صحة ما يتلفظ به([3]). هذا فضلا على أن الإخباريات تشترط على المتكلم " حيازة شواهد أو أسس أو مبررات ترجح أو تؤيد صدق المحتوى القضوي؛ و الحالة النفسية التي تعبر عنها التقريريات هي الاعتقاد"([4]).

خامسا: أهم الظواهر الكلامية المنبثقة عن الخبر:

أشار الأصوليون إلى مجموعة من الظواهر المنبثقة عن الخبر كالرواية و الشهادة و الدعوى والإقرار و النفي و الوعد والوعيد...و في هذا السياق يقول القرافي:" الشهادة خبر و الرواية خبر و الإقرار خبر و المقدمة خبر و النتيجة خبر"([5]).

و لعل هذه التخريجة تنمّ عن وعي و نضج كبيرين بدينامية الألفاظ و قواعد النظام اللغوي

---

[1]-المستصفى، دار الكتب العلمية، بيروت،ط1، 2008، ص 186/182.

[2]-Searle : Sens et expression, P 52.Et voire Daniel Vanderveken : Les Actes de discours, Essai de philosophie du langage et de l'esprit sur la signification. Pierre Mardaga, Editeur, Liège, Bruxelles, 1988, P 109.

[3]-Searle, Sens et expression, P 52.

Le but ou le propos des membres des classes assertives est d'engager la responsabilité du locuteur sur l'existence d'un état de classe.

[4]-Searle Sens et expression, P 52/53.

[5]-القرافي: أنوار الفروق، ج1، ص 74.

للخطاب القرآني و الابتعاد عن مجال الدلالات المعجمية الثابتة الجامدة نحو فضاء الدلالات المتحركة و المنفتحة التي تفضي إلى استكشاف مثل هذه الظواهر اللغوية و مختلف العلاقات بين الألفاظ في مستوياتها المختلفة؛ إذ ثبت مثل هذه الظواهر اللغوية (الأفعال الإنجازية) تقترب إلى حدّ بعيد من تصنيفات محللي الخطاب المعاصر تحليلا تداوليا يراعى فيه الجوانب الخارجية لإنتاج الخطاب. إن هذه الظواهر الكلامية تخصيص لمميزات الخطاب القرآني، فهي تشكله و تبرزه؛ بل و تخدم جوانبه الدلالية و الشكلية؛و لنا أن نرصد بعض النماذج منها بالتحليل و الدرس لنبين كيف أن الخطاب القرآني منفتح على فضاء دلالي و قابل للتأويل و الاستجابة و الاستثارة كما أسلفنا.

1- الشهادة و الرواية :

نرى أنه من المناسب أن يقع اختيارنا على أحد أبرز المحاولات التي قررت بأن الخبر يتمركز بين الشهادة و الرواية ، لتكون نموذجا يمثل وجهة نظر الأصوليين في تصنيفهم للظواهر الكلامية التي تشبه إلى حدّ بعيد ظاهرة الخبر وهي محاولة القرافي الذي يرى أن الخبر يأخذ ثلاثة أشكال من الأفعال الكلامية و هي كالتالي :

أ- رواية محضة كالأحاديث النبوية.

ب- شهادة محضة كإخبار الشهود عن الحقوق على المعيبين عند الحاكم.

ج-مركب من الشهادة و الرواية، و له صور عديدة (منها الأخبار عن رؤية هلال شهر رمضان...) "([1]).

و الظاهر أن هذا التفريق بين هذه الأنواع المختلفة يرتكز في نظر علماء أصول الفقه الإسلامي على ما يسميه القرافي ب " الآثار المترتبة عن الخبر و المتعلقة بالمخبر عنه"([2]).

و هذه النقطة ينبغي الوقوف عندها لأنها هي التي تميز بوضوح رأي القرافي من رأي سيرل Searle و غيره من اللسانيين حيث يفرّق بين الشهادة و الرواية على النحو التالي:

[1]-القرافي: الفروق، ج1، ص 76.

–" نوع المخبر عنه"، فإن كان المخبر عنه أمرا عاما لا يختص بمعين فهو "رواية"، و إن كان المخبر عنه معينا خاصا فهو "شهادة"([1]).

– فاعلية السياق الاجتماعي الذي يكمن في أنه ينظر من خلاله إلى ما هو "رسمي" و"غير رسمي"؛ فما كان رسميا كالامتثال أمام القاضي مثلا فهو "شهادة". أما ما هو غير رسمي فهو "رواية"، و يشترط في الشهادة – على حدّ تغبير القرافي– " الذكورة و الحرية وعدد معين من الشهود ...بخلاف الرواية"([2]).

و لعل هذا المنحى التداولي الأصولي نجد له أثرا عند سيرل Searle حين يتحدث عن نمط الإنجاز للغرض المتضمن للقول ([3]) Le Mode d'accomplissement du but illocutoire فالآمدي يتصور شخصين يرويان خبرا ؛ فالأول يقدّم خبره و هو في موقع الشاهد في محكمة، فلا يوصف فعله بأنه إخبار؛ بل إن ما يفعله هو قيام بشهادة ...أما الشخص الآخر فيقدمه على أنه خبرا عاديا([4]).

انطلاقا من هذه المعطيات المعرفية الأصولية يمكن رصد ملامح الاختلاف بين تصور القرافي و تصور سيرل Searle على الشكل التالي:

–إن القرافي يفرّق بين الشهادة و الرواية على نحو يتسم بالدقة و الوضوح؛ فيوسّع من نطاق الفعل الكلامي " الخبر " و دلالته، و ذلك بإضافة سمات نوعية إلى حقله الدلالي الذي أطلق عليها اسم" الآثار المتعلقة بالخبر و بنوع المخبر عنه". و لذلك أفاض علماء الأصول في الحديث عن مسألة "العام" و الخاص"؛ في مقابل ذلك يحتكم الفيلسوف سيرل Searle إلى وجهة تكفّل من خلالها بدراسة أداء " فعل الشهادة " و سبل نقل الخبر ؛ ثم ضيّق من مفهوم " الخبر العام " فوسمه ب" الخبر العادي " في الوقت الذي يصفه القرافي بأنه

---

[1]-القرافي: المصدر نفسه، ج1، ص 74.

[2]-المصدر نفسه.

[3] -Searle, Sens et expression, P 82.Et voire Vanderveken : Les actes de discours, P 113.

[4]-الآمدي : الإحكام في أصول الأحكام،ج4، ص 463.

"رواية" و تبث في الفكر الأصولي أن معيار السند يعتبر منفذا مهما لفهم الخبر و الإحاطة بالمعنى و القبض الدلالة؛ ففي هذا السياق يقول الآمدي في معرض حديثه عن وجود تعارض بين خطابين منقولين ما يلي : " و الترجيح بينهما منه ما يعود إلى السند و منه ما يعود إلى المتن و منه ما يعود إلى المدلول ومنه ما يعود إلى أمر من خارجك فأما ما يعود إلى السند ...فمنه ما يعود إلى الراوي، ومنه ما يعود إلى نفس الراوي، و منه ما يعود إلى المروي و منه ما يعود إلى المروي منه"([1]).

و ما هو حري بالإشارة إليه أن فعل الشهادة يستقي مادته من تفاعل ثلاث ظواهر كلامية متباينة هي: الخبر و الرواية و الإخبار عن الإنشاء؛ و مدلول هذه الظواهر قد يتغير حقله المفهومي تبعا لتغير مقتضيات النسق الخطابي كأن يتخذ فعل الشهادة صفة الإنشاء و لذلك فمرجعية اللفظ و السياق اللغوي قد يخرجا الدلالة الوضعية إلى دلالة راجحة تفهم من سياق النص، وفي هذا المقام يقول القرافي شارحا هذه الفكرة:" فإذا قال الشاهد: أشهد عندك أيها القاضي بكذا ...كان إنشاء، و لو قال: أشهد ... لم يكن إنشاء"([2]).

و الحقيقة أن هذه الظواهر الكلامية المتفرعة عن فعل الشهادة ، في أصول الفقه الإسلامي، أفادت كثيرا من المعطيات اللغوية؛ إذ تثير إشكالية النسق التركيبي لترجيح الدلالة و استنباط الحكم الشرعي، و لذلك فتح علماء أصول الفقه في باب الشهادة و الرواية و الوعد و الوعيد... إلخ منافذ هامة ترتد إلى معايير و صيغ لغوية و غير لغوية تؤثر في إيقاع الفعل الإنجازي؛ و يشير القرافي إلى أن هذه السمات مردّها في مجملها إلى لغة التعبير عن المعنى و إلى تحديد اللغة في أنساقها الخطابية و في سياقاتها التركيبية؛ خاصة وهو يتحدث عن بعض الأفعال الكلامية كالطلاق و الملكية و البيع و الشراء الذي يرتبط إيقاعها الإنجازي بقوة الأنساق اللفظية و الأشكال التعبيرية و دقة مكونات نظامها اللغوي إذ يقول :".. لو قال أبيعك لم يكن إنشاء للبيع بل إخبارا لا ينعقد به بيع؛ بل وعد بالبيع

---

[1]-الآمدي: المصدر نفسه، ج4، ص 466.

[2]-القرافي: الفروق، ج4 ،ص1190.

في المستقبل ولو قال:بعتك كان إنشاء للبيع؛ فالإنشاء في الشهادة في المضارع، و في العقود بالماضي، و في الطلاق بالماضي؛ و اسم الفاعل نحو : أنت طالق، و أنت حر.. و لا يقع الإنشاء في البيع و الشهادة باسم الفاعل، و لو قال: أنا شاهد عندك بكذا و أنا بائعك بكذا ..و لم يكن إنشاء"([1]).

و إن التأمل الجاد في حقيقة ما طرحه القرافي في هذا النص يبقى في المنظور الأصولي متعلقا بالقارئ و ما يمتلكه من أدوات تحاور النص لاكتشاف معانيه و مضامينه المتجددة، تساعد على تصور البعد التداولي الذي أضحى عليه " الفعل الكلامي " ثم معرفة النسق التركيبي له، هذا فضلا على أصوله الاشتقاقية و أبعاده التداولية؛ فالتلفظ ب " بعتك " جملة إنشائية جاءت بصيغة الماضي و تصنف على أنها من صيغ العقود و الفسوخ ؛ لأن استخدامها بهذا الشكل يلزم صاحبها بتحقيق البيع ، و صيغة فعل الشهادة هي " أشهد " بصيغة المضارع ، و تندرج ضمن الأفعال الكلامية التي لها تأثيرها الاجتماعي و الشرعي و متعلقا بالقارئ وما يمتلكه من أدوات تحاور النص لاكتشاف معانيه ومضامينه المتجددة، تساعد على تصور البعد التداولي الذي أضحى عليه " الفعل الكلامي " ثم معرفة النسق التركيبي له، هذا فضلا على أصوله الاشتقاقية و أبعاده التداولية؛ فالتلفظ ب" بعتك " جملة إنشائية جاءت بصيغة الماضي و تصنف على أنها من صيغ العقود و الفسوخ؛ لأن استخدامها بهذا الشكل يلزم صاحبها بتحقيق البيع، و صيغة فعل الشهادة هي " أشهد " بصيغة المضارع، و تندرج ضمن الأفعال الكلامية التي لها تأثيرها الاجتماعي و الشرعي و الديني على حياة المسلمين و تصنف ضمن الايقاعيات وفق تقسيم سيرل Searle للأفعال الكلامية .

[1]-القرافي: الفروق،ج4 ،ص1189.

2- الدعوى و الإقرار:

إن الوعي بحركية اللغة و بمختلف الأنساق الخطابية هو الذي أوحى لعلماء الأصول بوضع معايير و ضوابط تمكنهم من تحديد أنماط الأساليب من خلال الرصد و التمييز بينهما ، فاعتبروا الدعوى و الإقرار خبرا إلاّ أنهم فرقوا بينهما؛ فالدعوى "خبر عن حق يتعلق بالمخبر على غيره"([1]).أما الإقرار فهو"خبر عن حق يتعلق بالخبر ويضر به وحده" فلو أقر بأن "عبده وعبد غيره حرّان أسقط ذلك من كونه إقرار و يسمى بالإقرار المركّب"([2]). و طبقا لما اقترحه سيرل Searle من معايير فإن هذه التفرقة تعود إلى شرط المحتوى القضوي Condition sur le contenu Propositionnel.

3- الوعد و الوعيد :إن التعريف الجيد هو التعريف القادر على تحديد السمات المميزة التي تخرج المعرّف عن قسيماته في التصنيف ذاته ؛ و من التعريفات الجيد نسبيا لمفهوم الوعد و الوعيد تعريف القاضي عبد الجبار القائم على اعتبار الوعد و الوعيد من الأخبار ؛إذ يقول و هو يعاين الوعد بأنه:" كل خبر يتضمن إيصال نفع إلى الغير أو دفع ضرر عنه في المستقبل"([3])، أماالوعيد فهو :"كل خبر يتضمن إيصال ضرر إلى الغير أو تفويت نفع عنه في المستقبل"([4]).

فالنقطة الأساسية في هذا التعريف أن فعل مستقبل للمتكلم هو القاسم المشترك بين الوعد و الوعيد، إلا أنهما يختلفان في كون أن فعل الوعد فيه نفع للمخاطب، أما فعل الوعيد فيه ضرر له. و في السياق نفسه يذهب الإمام السيوطي، رحمه الله، إلى أن من أقسام الخبر "الوعد و الوعيد" مشيرا إلى أن في كلام ابن قتيبة ما يوهم أنه إنشاء([5]) و قد شدّد السبكي على أن الوعد " إن كان من الإنشاء فهو من الإنشاء غير الطلبي "([6]).

---

[1]-الفروق، ج4، ص 1190.

[2]-نفس المصدر و الصفحة.

[3]-نفس المصدر و الصفحة.

[4]-نفس المصدر و الصفحة.

[5]-السيوطي: الاتقان في علوم القرآن، حققه فواز زميرلي، دار الكتاب العربي، بيروت،2004، ص 632.

[6]-السبكي: عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، ضمن شروح التلخيص، ج2، ص 237.

و خاض القرافي كذلك في مسألة المفارقات بين الوعد و الشهادة مستشرفا ملامح التعدد و الاختلاف بينهما قائلا :"لو قال الشاهد للقاضي أنا أخبرك أيها القاضي بأن لزيد عند عمرو دينار عن يقين منّي و علم في ذلك، لم تكن هذه شهادة بل هذا وعد من الشاهد للقاضي انه سيخبره بذلك عن يقين فلا يجوز اعتماد القاضي على هذا الوعد"([1]). و يكشف تمييز القرافي بين "الكذب و الوعد" عن تبصّر عميق في مسألة وصف الوعد بالكذب إذ يقول : " الكذب يختص بالماضي و الحاضر، و الوعد إنما يتعلق بالمستقبل فلا يدخله الكذب([2]) أم الوعد والوعيد في النصوص القرآنية والسنة المطهّرة فهي: "مما يقبل الصدق و الكذب و هي صادقة، لأن الله تعالى يخبر عن معلوم و كل ما يتعلق به العلم تجب مطابقته، فيكون الوعد بها خبرا صادقا"([3]). و ما دام المتلقي يعتقد أن صدق كلامه سبحانه و تعالى وكلام رسوله (صلى الله عليه و سلم) لا يرقى إليهما شكّ، فسيحمل كلامهما على أنه صادق مفيد، لأنه يستحيل أن يقول الله تعالى شيئا دون قصد أو أن يقصد شيئا خلافا لما يفهمه الناس([4])و بالتالي فإن الله سبحانه لا يتكلم كلاما ملبسا يفهم منه الناس خلاف وعده و وعيده. و من المفارقات اللآفتة للنظر أن المتلقي إذا كان على دراية بمؤهلات المتكلم التعبيرية و بصفاته و حكمته بما في ذلك مصداقيته ،فإن ذلك سيسهّل حتما عملية التخاطب التي تؤدي إلى التسليم بصدق وعد المتكلم و وعيده؛ و في هذا المقام يذكر الموصلي إلى أنه:" كلما كان السامع أعرف بالمتكلم و قصده و بيانه وعاداته كانت استفادته للعلم بمراده أكمل و أتم"([5]).

---

[1]-الفروق، ج4، ص 1189.

[2]-الفروق، ج1، ص 75.

[3]-الفروق، ج4، ص 24.

[4]-ينظر البيضاوي: منهاج الأصول الخمسة، شرح الإسناوي، عالم الكتب، بيروت،ج2،ص 192. و ينظر الإسناوي بن الحسين : نهاية السيول في شرح منهاج الأصول، دار الكتب العلمية،، بيروت،1983،ج2، ص 192.

[5]-الموصلي محمد: مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية و المعطرة لابن قيم،المكتبة السلفية،1349هـ ، ص121.

و لعل من الاحتياطات المعرفية التي يحرص عليها التفكير الأصولي هو التفريق بين كلام المولى عز و جل و كلام البشر، و يتعلق الأمر هاهنا بتحديد المفارقات الموجودة بين وعود الله سبحانه و تعالى و وعود البشر؛ إذ أن المرجعية التي تؤطر فهمنا للقرآن الكريم توفر لنا مجموعة من الحقائق التي تتجاوز الأنساق اللغوية مثل مطابقة الوعد للواقع حتى يكون الوعد خبرا صادقا؛ و هذا ما ذهب إليه القرافي في قوله بأن:" أن اللفظ يحقق مقتضاه أو يفيد معناه"([1]). أما وعود البشر فترتد في مجملها إلى أن الواعد:" إنما ألزم نفسه أن يفعل... مع تجويز أن يقع ذلك منه و أن لا يقع فلا تكون المطابقة و عدمها معلومين عنده و لا واقعين فانتفيا الصدق والكذب بالكلية وقت الإخبار"([2]).

و لذلك في موطن آخر من كتاب الفروق نجد القرافي لا يعترض على اعتبار الخبر بأنه ما يحتمل الصدق أو الكذب، إنما يرى أن احتمال المجاز و الكذب إنما يأتيان من جهة المتكلم لا من جهة الوضع([3]).

إن نظرة عجلى إلى معايير وتقسيمات سيرل Searle تُرينا أن الفرق بين الوعد و الخبر لا يكمن في شرط المحتوى القضوي، و إنما في الغرض المتضمن في القول Le but illocutoire

4 -الكذب و الخلف:

يدرس القاضي عبد الجبار ظاهرتا الكذب والخلف و يحلّلهما إلى مرتكزاتهما المعرفية المرتبطة بالممارسة الخطابية و الفعلية فيقول:" الكذب هو كل خبر كان له مخبر لكان مخبره لا على ما هو به"([4])؛أما الخلف فهو:" أن يخبر أنه يفعل فعلا في المستقبل ثمّ لا يفعله"([5]).

---

[1]-القرافي : تنقيح الفصول في اختصار المحصول في الأصول، تحقيق طه عبدالرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، 199،ص132.

[2]-الفروق: ج4، ص24.

[3]-نفس المصدر و الصفحة. و ينظر إرشاد الفحول الشوكاني ،دار ابن حز، ط1،2004،ص104.

[4]-القاضي عبد الجبار: شرح الأصول الخمسة، مكتبة وهبة، القاهرة، 1988، ص104.

[5]-نفس المصدر و الصفحة.

و لعل هذا التمييز العلمي يفضي بنا إلى رسم حقل دلالي متباين بين " الكذب" و "الخلف"؛ فالكذب فعل كلامي محض سواء كان خبرا أم إنشاء ؛ بينما "الخلف" فعل أو سلوك عام، قد يكون بالكلام أو بغير الكلام ، فمن وعد بألاّ يحضر ثم حضر يكون فعله " غير كلامي"، و أما من وعد بألاّ يتكلم ثّم تكلم ففعله كلامي ، فالثاني مندرج ضمن الأفعال الكلامية، أما الأول فليس مندرجا بينهما([1]).

وحرّي بنا أن نشير إلى أن علماء أصول الفقه أولوا عناية هامة لمثل هذه الأفعال الكلامية المنبثقة عن هذا الخبر ليس من الناحية التركيبية اللغوية فحسب، و إنما من الناحية الدلالية التأويلية، و ذلك بعد ما تأكدوا أن المعنى يمكن استخلاصه من خلال تموقع الخطاب في الاستعمال اللغوي، و هذا ما بدا واضحا في ما تناوله محمد يونس حين قال:" إذا علم أو ظنّ أن المتكلم لا يكذب علم أن المقصود حمله على المجاز"([2]).

و هذا الوعي بأهمية هذه الظواهر الكلامية مثل الكذب أو الصدق أو الخلف أو النفي هو الذي قاد إلى محاولة وضع كل من الكذب و الخلف في صنفين مختلفين، حتى و إن كان الكذب يندرج ضمن إطار النمط التواصلي، أي الاستعمال اللغوي الذي تنصرف وفقه الدلالات و تستنبط ضمنه الأحكام إلا أنه – الكذب- ليس من مواصفات اللغة وقد أشار الجرجاني إلى هذه الفكرة قائلا:" لأن اللغة لم تأت لتحكم بحكم أو لتثبت وتنفي و تنقض و تبرم فالحكم بأن الضرب فعل لزيد أو ليس بفعل له و أن المرض صفة له أوليس بصفة له شيء يضعه المتكلم و دعوة يدّعيها و ما يعترض على هذه الدعوى من تصديق أو تكذيب و اعتراف أو إنكار و تصحيح أو إفساد فهو اعتراض على المتكلم و ليس اللغة في ذلك سبيل و لا منه في قليل و لا كثير"([3]).

---

[1]-مسعود صحراوي: التداولية عند علماء العرب، ص141.

[2]-ينظر محمد يونس: علم التخاطب الإسلامي، ص 103/102.

[3]-الجرجاني: أسرار البلاغة، راجعه عرفان مطرجي، مؤسسة الكتب الثقافية، ط1،2005، ص 283/282

و من هنا يتضح أن الكذب مجرد خبر عادي و لا يمكن إدراجه ضمن الأنساق اللغوية أو اعتباره خاصية من خصائص اللغة. أما الخلف فهو فعل"ACTION" مرتبط بالوعد و حيّز كلامي تتفاضل دلالته و تختلف سياقاته.

5-النفي :

يعرّفه فخر الرازي بأنه:" القول المقتضى بصريحه نسبة معلوم إلى معلوم بالنفي أو بالإثبات"([1]) و يبقى النفي في المنظومة اللغوية الأصولية إحدى أهم الظواهر الكلامية التي توظَف لفهم غايات الخطاب و روح الدلالات فيه؛ و لذلك لا يتردّد الزركشي في اعتباره " شطر الكلام كله، لأن الكلام إما إثبات أو نفي"([2]).

و لعل الذي يعطي للنفي ميزته الوظيفية (أي الدلالية و المعنوية) أو حتى الشكلية (أي النحوية و الإعرابية) هو بروزه في البحث الأصولي كوسيلة تأخذ ميزتها من الأنساق اللغوية التي يتشكل منها الخطاب، يقول الزركشي في هذا السياق: المنفي ما ولي حرف النفي، فإذا قلت: ما ضربت زيدا، كنت نافيا للفعل الذي هو ضربك إياه ؛ و إذا قلت: ما أنا ضربته، كنت نافيا لفاعليتك للضرب، فإن قلت: الصورتان دلّتا على الضرب، فما الفرق بينهما ؟ قلت من جهتين؛ أحدهما: أن الأولى نفت ضربا خاصا، و هو ضربك إياه، ولم تدل على وقوع ضرب غيرك و لا عدمه، إذ نفي الأخص لا يستلزم نفي الأعم و لا ثبوته. و الثانية نفت كونك ضربته و دلّت على أن غيرك ضربه بالمفهوم.

ثانيهما: أن الأولى دلّت على نفي ضربك له بغير واسطة و الثانية دلّت على نفيه بواسطة"([3])

---

[1]-الرازي: نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، تحقيق بكري شيخ أمين، دار العلم للمعلمين، بيروت، ط1، 1985، ص 149.

[2]-الزركشي: البرهان في علوم القرآن، ج2، ص 391.

[3]-الزركشي: البرهان في علوم القرآن، ج2، ص 393.

و من هنا يجب أن نزعم بشيء من الثقة النقدية أن ثمة منحى تداولي متعلق بفعل النفي و الإثبات، وكونه يرمي إلى استنباط القواعد الأصولية التي تتحكم في ترجيح المعاني المنشودة، و هذا ما أجمع عليه علماء الأصول في تأكيدهم على أن للنفي دلالة تداولية إنجازية تنفي فعلا ما أو خبرا ما، و في هذا السياق يؤكد عبد القاهر الجرجاني على هذه الفكرة قائلا:" إذا قلت: ما فعلت، كنت نفيت عنك فعلا لم يثبت أنه مفعول، و إذا قلت: ما أنا فعلت، كنت نفيت عنك فعلا ثبت أنه مفعول، تفسير ذلك أنك إذا قلت: ما قلت هذا، كنت نفيت أن تكون قد قلت ذاك، و كنت نوظرت في شيء ثبت أنه مقول. و كذلك إذا قلت: ما ضربت زيدا، كنت نفيت عنك ضربه، و لم يجب أن يكون قد ضرب؛ بل يجوز أن يكون قد ضربه غيرك، و أن لا يكون قد ضرب أصلا"([1]).

و للنفي أدوات يتحقق بموجبها الفعل الإنجازي و توظيفها في سياقاتها التركيبية و مقاماتها التواصلية المختلفة يجعلها تنفرد بمعان ذات قوى إنجازية متعددة تُشكّل النفي وتُكونه؛ و في هذا المقام نلفي الزركشي يتحدث عن أدوات النفي قائلا :"..قال الخوي: "و أصلها "لا" "ما" لأن النفي إما في الماضي و إما في المستقبل ، و الاستقبال أكثر من الماضي أبدا، و "لا" أخف من "ما" فوضعوا الأخف للأكثر. ثم إن النفي في الماضي إما أن يكون نفيا واحدا مستمرا أو إما أن يكون نفيا فيه أحكام متعددة، و كذلك النفي في المستقبل، فصار النفي على أربعة أقسام و اختاروا أربع كلمات: "ما" "لم" "لن" "لا" .

و أما "إن" و "لما" فليسا بأصليين .

ف "ما" و "لا" في الماضي و المستقبل متقابلين، و "لم" و "لن" في الماضي و المستقبل متقابلين، الأمر في المستقبل و "الميم" من "ما" التي هي لنفي الأمر في الماضي ، و الجمع بينهما إشارة إلى أن في "لم" المستقبل و الماضي ، و قدّم "اللام" على "الميم" إشارة إلى أن "لا" هو أصل النفي... أما "لما" فتركيب بعد تركيب، كأنه قال: "لم" و "ما" لتوكيد معنى النفي في الماضي و تفيد الاستقبال أيضا ، و لهذا تفيد "لم" الاستمرار كما قال

[1]-الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص 95.

الزمخشري: إذا قلت: " ندم زيد و لم ينفعه الندم" أي حال الندم لم ينفعه، و إذا قلت: "ندم زيد و لما ينفعه الندم" أي حال الندم و استمرار عدم نفعه"([1]).

فالذي يستفاد من كلام الزركشي أن أدوات النفي المتعددة قد تعطي للنفي أفقا رحبا يتجاوز به أحادية المعنى و تعدده، و يبقى مفتوحا على العناصر الخارجية المتعلقة بالموقف النفسي و السياق النصي الأمر الذي يسهم في تعليله على مستوى أوسع و أرفع. هذا فضلا على أن هذه الأدوات التي بها تتحدد الدلالة أصوليا، قد تسعفنا - أيضا- في تفكيك بنية النص و تربطنا بمسوغات منطقية، و في هذا الإطار يتحدث الإمام الجويني عن أربعة آليات للفهم و التفكيك هي:" بناء الغائب على الشاهد و إنتاج المقدّمات النتائج و السبر و التقسيم، و الرابع الاستدلال بالمتفق عليه على المختلف فيه"([2]).

و ما يهمنا في نص الإمام الجويني هو حديثه عن السبر و التقسيم، لأنهما يتعلقا بإجراءات فعل النفي و الإثبات على الخطاب، و ذلك لإثبات حقيقة الدلالة ، و إبراز المراد من الخطاب الشرعي المشكل؛ و في مصنفات الأصوليين على اختلاف مناهجهم و مذاهبهم الفكرية نجد تقسيمات متباينة في التفريع لإثبات الحكم و صحة طريقة استنباطه([3]). كما قاد تفكير الزركشي اللغوي الذي ميز تعامله مع النص الشرعي عموما و القرآني على وجه أخص، إلى تقسيم النفي إلى أربعة أقسام و هي:

-**الأول** : بنفي المسند نحو: ما قام زيد بل ما قصد.

-**الثاني** : أن ينفي المسند إليه ،فينتفي المسند ؛نحو: ما قام زيد إذا كان زيد غير موجود لأنه يلزم من عدم زيد نقي القيام .

-**الثالث** : أن ينفي المتعلق دون المسند و المسند إليه، نحو ما ضربت زيدا بل عمرا.

---

[1]-الزركشي: البرهان في علوم القرآن، ج1، ص 39.

[2]-الإمام الجويني: البرهان في علوم الفقه، ج1، ص 25.

[3]-الآمدي: الإحكام في أصول الأحكام، مج2، ج4، ص 81.

-**الرابع** : أن ينفي قيد المسند إليه أو المتعلق ؛ نحو: ما جاءني رجل كاتب بل شاعر، و ما رأيت رجلا كاتبا بل شاعرا ، فلما كان النفي قد ينصب على المسند، و قد ينصب على المسند إليه أو المتعلق و قد ينصب على القيد، احتمل في قولنا: ما رأيت رجلا كاتبا إن يكون المنفي هو القيد، فيفيد الكلام الرؤية غير الكاتب، و هو احتمل مرجوح و لا يكون المنفي المسند؛ أي الفعل بمعنى أنه يقع منه رؤية عليه، لا على رجل و لا على غيره؛ و هو في المرجوحية كالذي قبله"([1]).و لاشك أن هذا النص يمنح قراءتنا بعدا معرفيا، يجعلها أقرب إلى المنحى التداولي الذي يجعل بدوره الخطاب يقوم على تأويل لغوي للتركيب بواسطة إخضاع أحد عناصر هذا التركيب إلى تحديد الدلالة و ترجيح المعاني المنشودة.

سادسا: صيغة "افعل" بين الدرس الأصولي و الدرس التداولي:

من المعلوم أنه جرى بين جمهور الأصوليين جدال حادّ بحسب تنوع المناهج و تمايز المقاصد حول مسألة إمكانية اعتبار الفعل "افعل" دالاّ على فعل الأمر؛ و المذاهب الإسلامية التي خاضت في هذه الإشكالية الدلالية هي على النحو التالي:

أ-الأشاعرة الذين يعتقدون بالكلام النفسي([*]) الذي يصبح القول فيه ما يقوم في النفس البشرية و لم تفصح عنه.

---

[1]-الزركشي: البرهان في علوم القرآن، ج3، ص 449

[*] - يقال أن أول من سك مصطلح الكلام النفسي في الدرس الأصولي هو أبو بكر الباقلاني في كتابه الإنصاف تحقيق محمد زاهد الكوثري، القاهرة، 1963، ص 82/81. و يرى الأشاعرة أن ثمة نوعين من الكلام:

أ- الكلام النفسي الذي يرون بأنه القضية التي يقصد المتكلم إبلاغها .ب- الكلام اللساني الذي يقصدون به العبارة، ينظر الجويني: البرهان في أصول الفقه، تحقيق عبد العظيم الديب 1399هـ، قطر، ج1، ص202/199.

ب-أما فريق المعتزلة([*]) فيرى أنه ليس أمرا لصيغته و ذاته و لا لكونه مجردا من القرائن؛ بل يصير أمرا بتضمنه ثلاث إرادات هي :

إرادة النطق بصيغة " افعل "؛ و إرادة دلالتها على الأمر، وإرادة حصول الطاعة من المخاطب([1]).و لعل المعتزلة يقصدون باشتراط الإرادة الأولى الاحتراز من أي أمر يصدر عن المجنون أو النائم في نومه و يقصدون بالثانية استبعاد التهديد نحو: افعل ما تشاء و سترى و الإذن نحو: ادخل، لمن تطلب منه الدخول إلى بيتك.

ج-يرون جماعة من الفقهاء أن صيغة "افعل" ليست أمرا بمجرد صيغته و لذته ؛ بل لصيغته و تجرّده من القرائن الصارفة له عن جهة الأمر إلى التهديد كقوله تعالى:"تَمَتَّعْ بِكُفْرِكَ قَلِيلا إِنَّكَ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ"([2]).و الإباحة كقوله عز وجل:" فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ"([3]).

إن النضج الفكري الذي عرفه البحث الأصولي سواء في إنتاج آليات علمية، أو في تحديد ضوابط استراتيجية دقيقة هو الذي أدّى بالفكر الأصولي إلى استثمار ظاهرة "الإنشاء " التي أخذت حيزا واسعا من مصنفاته و بحوثه نظرا لارتباطها الشديد بالأوامر و النواهي؛ ثم السعي إلى تفكيك وحدات هذه الأخيرة من مستوياتها المعجمية المفرداتية إلى مستوياتها

---

[*] - يرى المعتزلة أن العملية التخاطبية و التفاعل القائم بين أطراف الخطاب يحدث في شكل أفعال كلام التي تشمل الأمر و النهي و الاستفهام و الإخبار. و هذا ما يؤدي بالضرورة إلى وجود مخاطب و مخاطب و زمان و مكان تمت فيه عملية التواصل. و بعد أن سلطوا هذا المفهوم على القرآن الكريم استنتجوا أنه قد خلق في زمن ما و ذهبوا إلى افتراض أن أفعال الكلام في القرآن العظيم قديمة تستلزم إذاً المخاطبين. ينظر أحمد عبد الجبار: شرح الأصول الخمسة، تحقيق عبد الكريم عثمان، القاهرة، مكتبة وهبة، ط2، 1988، ص 563/525.

[1]-الجويني: الكافية في الجدل، ص 33.

[2]-سورة الزمر، الآية رقم 8.

[3]-سورة الجمعة، الآية رقم 10.

التركيبية التداولية. ولعل هذه المقاربات التي مسّت مختلف الظواهر الكلامية و الوعي بحركية الأنساق اللغوية كانت قد أنتجت عند علماء الأصول أفعالا كلامية جديدة لم يتوصل إليها علماء علم المعاني، من مثل: أفعال الوجوب والإذن والإباحة والمنع وغيرها كثير، والتي سنبسط فيها القول وسنسوق أمثلة من النصوص القرآنية و مما أشار إليه علماء الأصول والتفسير في فهم الخطاب والتأويل. ولذلك راح الأصوليون يضعون حدودا وشروطا معينة في "تحديد صيغة الأمر و النهي"([1]) وفق نسق دلالي و مفهومي يساعد القارئ المؤهل على ترجيح الدلالة و استنبط الحكم الشرعي، ثم إبراز درجته في سلم الأحكام؛ إذ يحدد أقسام الغزالي الأمر والنهي بقوله :" و هو قسم من أقسام الكلام. و حدّ الأمر أنه المقتضى طاعة المأمور بفعل المأمور به، و النهي هو القول المقتضى ترك الفعل، و قيل فيحدّ الأمر أنه طلب الفعل واقتضاءه على غير وجه أو ممن هو دون الأمر في الدرجة احترازا عن قوله :" اللهم اغفر لي([2]).

و علّق الجويني على الأمر والنهي بقوله:" إن حقيقة الأمر الدعاء إلى الفعل و حقيقة النهي الدعاء إلى الكف" ([3]).و قد أجمع الفقهاء و علماء الأصول على أن حدّ الأمر هو : " استدعاء الفعل بالقول ممن دونه "([4]).و أن النهي لا يختلف عن ذلك عن الأمر بشهادة جمهور الأصوليين و منهم السمعاني بقوله:" و اعلم أن الطلب من منزلة يجري على لفظه

---

[1]-أبو العباس العربي:مواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح، دار الكتب العلمية، بيروت،مج1،ص500.

[2]-المستصفى، ص 320.

[3]-الجويني: الكافية في الجدل، ص 33.

[4]-السمعاني: قواطع الأدلة في الأصول، تحقيق محمد هيتو، الرباط، ط1، 1996، ص 95.و ينظر شرح اللمع للشيرازي، تحقيق عبد المجيد تركي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1988، مج1، ص 191.

كما جرى على لفظ الأمر([1]). أو كما جاء على لسان الإمام الغزالي بقوله:" اعلم أن ما ذكرناه من مسائل الأوامر تتضح به أحكام النواهي...فلا حاجة إلى التكرار"([2]).

و عليه قد لا نجانب الصواب إذا ما قلنا إن هذه التعريفات المبثوثة في التراث العربي الأصولي و المتعلقة بالأوامر و النواهي نجد لها تماثلا و تطابقا لما جاء به الفيلسوف الإنجليزي أوستين Austin و الباحثون المعاصرون من بعده حيت تحدثوا عن النوع الثاني من أفعال الكلام و هو الفعل المتضمن في القول Acte illocutoire([3]).و من هنا يفرض علينا السياق أن نقف وقفة ولو وجيزة نوضح مفهوم الفعل المتضمن في القول مع التركيز على مختلف المكونات الأساسية التي انبنى عليها، ثم تحديد نقاط التقاطع والتطابق المهمة التي تشكل حلقات الربط بينه و بين ما جاء في الدرس الأصولي في بعض أصوله المعرفية و تصوراته اللغوية.

لقد سبق و أن أشرنا إلى أن أوستين Austin ميز بين ثلاثة أفعال أساسية ترتبط ارتباطا وثيقا بالفعل الكلامي، و هي:

-فعل قول Acte Locutoire

-فعل متضمن في القول Acte illocutoire

-فعل ناتج عن القول Acte Perlocutoire

ولاحظ أوستين Austin أن الفعل المتضمن في القول الذي علق عليه بأنه "قيام بفعل ضمن قول شيء([4]) يحتوي على قوة "Force "يشتمل عليها القول، و لهذا وسم نظريته التي تقرّ بتعددية وظائف اللغة بنظرية " القوى المتضمنة في القول "([5]) Force illocutoire ليأتي بعده سيرل Searle فيعيد النظر في تحديد مفهوم القوة المتضمنة في القول و يحللها إلى

---

[1]-السمعاني: قواطع الأدلة، ص 299.

[2]-الغزالي: المستصفى، ص 198.

[3]-Austin : Quand dire c’est Faire, P 113. « Un acte effectué en disant quelque chose ».

[4]- CF ; Ibid.

[5] --Daniel Vanderveken : Actes de discours, P108-122.

سبعة أجزاء أهمها : الغرض المتضمن في القول But illocutoire بحيث يرى أن كل فعل متضمن في القول يحتوي على غرض؛ فالغرض من الأمر هو محاولة جعل المخاطب يفعل شيئا، الغرض من الوعد هو تعهد من المتكلم بإلزام نفسه أن يفعل شيئا ، و الغرض من الوصف هو تمثيل شيء . و "يعتبر الغرض المتضمن في القول جزءا من القوة المتضمنة في القول و لكنه ليس مطابقا لها، و لهذا فإن الغرض المتضمن القول للطلب هو ذاته الغرض المتضمن في الأمر، كلاهما يحاول أن يجعل المخاطب القيام بفعل شيء ما و لكن القوة الإنجازية تختلف اختلافا بينا "([1]).

وإلى جانب ذلك يعتقد فاندرفيقن Vanderveken أن الغرض المتضمن في القول هو أهم أجزاء القوة المتضمنة في القول ؛ لأنه هو الذي يحدّد اتجاه المطابقة من الكلمات إلى الواقع"([2]). و هذا ما أبرزه علماء الأصول إبرازه من خلال تحديد معنى حدّ الأمر اعتباره" القول المقتضى طاعة المأمور به"([3]) ، أي حمل المأمور بتنفيذ أمر الآمر.

و لا مانع من الاستفادة بما أومأ إليه الشاطبي حين تحدث عن طبيعة العلاقة بين القول و الفعل، و كيف أن الأقوال قد تؤدي أفعالا معينة ، فيقول: "القول و الفعل يقوم أحدهما مقام الآخر"([4]). و قد ترتبط صيغة الأمر بسلطة المتكلم (الآمر) و إلاّ خرج عن فحواه و ابتعد عن تحقيق مقصدية المتكلم ، و لذلك يشرح السرخسي هذه الفكرة قائلا : " أحد أقسام الكلام بمنزلة الخبر و الاستخبار ، و هو عند أهل اللسان قول المرء لغيره " افعل"

---

[1] -Searle, Sens Et Expression : « Le but illocutoire fait partie de la force illocutoire, mais ne se confond pas avec elle. Ainsi par exemple, le but illocutoire des demandes est le même que celui des ordres. Les unes et les autres cherchent à faire faire quelque chose à l'auditeur. Mais il est évident que la force illocutoire est différente d'un cas à l'autre ». P41.

[2] -D.Verderveken : Actes de discours ; « Le but illocutoire est la composante principale de toutes forces illocutoire. P108.

[3] -الشوكاني: إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، دار المعرفة، بيروت، ص81.

[4] -الشاطبي: الموافقات في أصول الشريعة، دار المعرفة، بيروت، 1994، ج2، ص 264.

ولكن الفقهاء قالوا هذه الكلمة إذا خاطب المرء بها من هو مثله أو دونه فهو أمر كقول الداعي: " اللهم اغفر لي، و ارحمني، يكون سؤالا و دعاء لا أمرا" ([1]).

يذهب بهاء الدين السبكي إلى الفكرة ذاتها قائلا: "و هو طلب الفعل من الأعلى إلى الأدنى، حقيقة أو ادعاء أي سواء أكان الطالب أعلى في واقع الأمر أم مدّعيا لذلك"([2]).

إن أهم ما يمكن استخلاصه من خلال هذه النصوص أن إنجاز فعل الأمر إنما هو مرتبط بوجود سلطة معينة، و أن المسألة تتجاوز النسق التركيبي اللغوي و حدود الرسم و الكتابة لمعرفة سلطة المخاطب التي تجعل من المخاطب يتفاعل مع أوامر الآمر تفاعلا إيجابيا فعّالا، ثم ترجيح الدلالات الواردة. و لهذه الاعتبارات علّق علماء الفقه الإسلامي و أصوله إنجاز فعل الأمر على مكانة الآمر و سلطته، لأن ذلك يغير من صيغة الأمر الأصلية المباشرة إلى صيغة غير مباشرة قد تطرح موضوعا مفهوميا تداوليا آخرا؛ الأمر الذي أفضى بالبحث الأصولي إلى استنباط أفعال كلامية جديدة من مثل أفعال الوجوب، الندب، المنع، الإباحة و غيرها من الأفعال التي سنتناولها بعرض واف و مناقشة مفصّلة في السطور التالية.

أشار سيرل Searle أثناء حديثه عن مبدأ نمط الإنجاز Mode d'Accomplissement الذي يعتبره أحد أجزاء الفعل المتضمن في القول، إلى أن المتكلم الذي يصدر أمرا إداريا من موقع سلطوي يختلف عن الذي يقدم طلبا عاديا؛ " لأن الأمر

الإداري لا يكون ناجحا و موفقا إلا إذا تمتع الآمر بسلطة تخوّل له ذلك"([3]).

إن هذا التأسيس العلمي للنظام اللغوي جعل من سلطة الآمر تحتل مكانة مهمة في تصنيف الأفعال الكلامية الإنجازية عند سيرل Searle أي صنف:" الممارسات التشريعية التي ترتبط بممارسة السلطة و القانون و النفوذ ؛ و من أمثلة ذلك التعيين في المناصب

---

[1]-السرخسي: أصول السرخسي حقق أصوله أبو الوفاء الأفغاني، دار المعرفة، بيروت، ج1، ص 11.

[2]- السبكي: عروس الأفراح، ج2، ص 462.

[3] -Searle, Sens et expression, P 45/46.Et voire Vanderveken, Les actes de discours, P 113.

و الانتخابات و إصدار الأوامر التفسيرية في المذكرات و إعطاء التوجيهات التنفيذية القريبة من النصح و التحذير و غيرها"([1]).

و تبث عند سيرلSearle أن الاختلاف في الفعل المنجز إنما يكون تبعا لمكانة الآمر، أما لو تقدّم جندي بنفس الطلب فلن يكون ذلك فعل أمر؛بل فعلا طلبيا أو اقتراحا ، فالغرض المتضمن في القول واحد لكن تحقّقه تمّ بدرجات متفاوتة من الشدّة([2]). و لنقل بعبارة أكثر وضوحا: إن سلطة المتكلم أو موقع الكلام هو الذي يحدّد طبيعة الخطاب و يكسبه قوة إنجازية معينة؛ بل هذه السلطة هي التي تفرض على المخاطب قدرا من الاحترام و الامتثال و عدم إطلاق العنان لرغباته و نزواته في تعامله مع الأوامر .

و ثمة آليات و أدوات أخرى يعتمد عليها المتكلم "الآمر" في إصدار فعل الأمر مثل ما ذكر الغزالي في المستصفى قائلا : " و قد حكى بعض الأصوليين خلافا في أن الأمر له صيغته وهذه الترجمة خطأ، فإن قول الشارع: أمرتكم بكذا و أنتم مأمورون بكذا أو قول الصحابي : أمرت بكذا، كل ذلك صيغ دالة على الأمر"([3]).

و تظهر ملامح هذه الآليات اللغوية التي تتحكم في تحديد مواقع الفهم و إدراك فحوى الدلالة من خلال خطاب الإمام علي كرم الله وجهه، و الذي وجّهه لمالك بن الحارث يقل فيه : " هذا ما أمر به عبد الله علي أمير المؤمنين، مالك بن الحارث الأشتر في عهده إليه، حين ولاّه مصر : جباية خراجها، و جهاد عدوها، و استصلاح أهلها، و عمارة بلادها، أمره بتقوى الله، و إيثار طاعته، و إتباع ما أمر به في كتابه : من فرائضه و سننه التي لا يسعد أحد بإتباعها و أمره أن يكسر نفسه من الشهوات...فإن النفس أمّارة بالسوء

---

[1]-أوستين: نظرية أفعال الكلام العامة، ترجمة عبد القادر قنيني،إفريقيا الشرق، المغرب،1991، ص 17.

[2]-Searle : Sens et expression, P 44.

[3]-الغزالي: المستصفى، ص 323.

إلا من رحم الله، ثم اعلم يا مالك، أني قد و جهتك إلى بلاد قد جرت عليها دول قبلك من عدل و جور"([1]).

و من هنا ينبغي الإشارة إلى حقيقة مهمة و هي أن الإمام علي "رضي الله عنه" قد استعمل الفعل الماضي من الفعل الأمر لإرشاد و توجيه مالك بن الحارث، و هو يعتمد على هذه التركيبة اللغوية ، فقد أنجز فعل الأمر لحظة التلفظ و لم يخبر عن فعل أنجزه في الماضي. و يدخل هذا النسق من الأفعال التي يتوجه بها المتكلم إلى المتلقي كي يقوم بأداء عمل من الأعمال ضمن الأفعال التوجيهية Actes Directifs وشرط النجاح فيها هو قدرة المتلقي على أداء الفعل المطلوب"([2]).

بهذه الآليات اللغوية فهم علماء الأصول سرّ تفرد العبارة القرآنية و إعجازها و مغايرتها لكل خطاب بشري مألوف؛ و لذلك سخّروا كل علوم اللغة المختلفة، و بحثوا على ما ورد في الخطاب الشرعي من مواصفات وصيغ لغوية متعددة و إشارات مشبّعة بإمكانات دلالية واسعة بغرض تحديد المعنى و إبراز جزئياته. وقد لا يختلف اثنان على أن سيرل Searle أشار إلى مثل هذه الطاقة اللغوية التعبيرية الإيحائية في معرض حديثه عن كيفية عمل الانشائيات الصريحة و ما يترتب عليها من مستويات لغوية سواء في شكلها التركيبي أو السياقي و لاحظ أن الجمل التي تأتي على نحو:

1-آمرك بالخروج، و هي جملة فعلية، فعلها مضارع و فاعلها المتكلم، و تشبه إلى حدّ بعيد الجمل التي على نحو :

2-أخرج، و هي جملة فعلها أمر، و فاعلها المخاطب.

فنقاط التقاطع و الالتقاء فيما بينهما أنهما في نظر سيرل Searleلا يخضعان لمعيار الصدق

[1]-الشريف الرضي: نهج البلاغة، شرح الإمام الشيخ محمد عبده، ج1، ص 511.

[2]-Searle : Sens et expression, P 53.

و الكذب؛ بل يُعبّران عن نفس الغرض المتضمن في القول و هو حمل المخاطب على القيام بفعل "الخروج". و لاحظ - أيضا- أن الجمل من مثل 1 و2 عن قصد أداء المتكلم "الآمر" للفعل الذي عبر عنه لفظ الفعل في جملة 1 و 2، و الكشف عن قصد أداء الفعل يكفي لتحقق أدائه. و قد لمس عدد من الباحثين المعاصرين هذا الاختلاف في بنية الخطاب؛ إذ يفرّق ليتش Leech بين مستويين من الفعل الكلامي الصريح، وفق مبدأ التأدب؛ فيشير إلى المستوى الأول للفعل في صيغة "افعل" و يشير للثاني بالفعل الذي ينجزه المخاطب لحظة التلفظ([1])، كما هو الحال في المثالين الآتيين :

-أغلق الباب.

-أنا آمرك أن تغلق الباب.

و التحقيق أن صيغة الأمر في المثال الثاني أقل تأدبا و لباقة من الصيغة الأولى، لأن المتكلم في الصيغة الثانية ينطلق من موقع سلطوي الذي جسده من خلال الكلام ؛ و عليه تصبح سلطة المتكلم "الآمر" هي المعيار الذي يسمح بتنوع الكلام في إنجاز و تحقيق الأفعال الكلامية؛لأن" معظم الشروط التي ينبغي أن تتوفر كي يعمل الإنجاز الكلامي عمله، تنحصر في مدى التلاؤم بين المتكلم و وظيفته الاجتماعية ،و بين ما يصدر عنه من الخطاب، إن أي أداء للكلام سيكون عرضة للفشل إذا لم يكن صادرا عن شخص يمتلك سلطة الكلام، و بعبارة موجزة، إذا لم يتوفر المتكلم على السلطة التي تخوّل له أن يتفوه بالكلمات التي ينطلق بها"([2]).لقد دفع هذا الوعي اللغوي لدى الأصوليين بربط الأوامر بإرادة المتكلم أو ما يسمّيه الباحثون المعاصرون في الدرس التداولي ب"القصد" Intention فجمهور المعتزلة يرون أنه بدون توفر إرادة المتكلم لا يمكننا معرفة أكانت الصيغة تفيد الأمر أم التهديد؛ إذ إن "الإرادة هي الوسيلة الوحيدة الدالة"([3]).أما علماء

---

[1]-Geoffrey Leech : Principles OF Pragmatics, P 131.

[2]-بيير بورديو: الرمز و السلطة، ترجمة عبد السلام بن عبد العالي، دار توبقال،المغرب،ط2، 1990، ص 66/56.

[3]-الرازي: المحصول في علم أصول الفقه، ج1، ص 198.

السنة فيرون أن مراد المتكلم ليس وسيلة للدلالة على الأمر أو غيره من المعاني؛ أي أن الدلالة لا تفهم من مراد المتكلم؛بل من جرّاء قرائن الأحوال ومن إشارات ورموز و حركات و سوابق و لواحق على حدّ تعبير الإمام الحرمين الجويني ([1]) أو بالوضع في التعبير عن الحقيقة أو بالقرينة في التعبير عن المجاز كما يفهم عند القرافي([2]).

و جماع الأمر أن الأفعال الكلامية تبقى تابعة للمقاصد على أساس أن القصد بمعنى إرادة المتكلم في الإقبال على فعل شيء ما، مثل الأفعال المرتبطة بالعهود و العقود و الفسوخ و التصرف، و التي يُفهم منها إيقاع الفعل حقيقة لا غموض فيه. و يشرح العلامة ابن خلدون على نحو مفصّل هذه القضية، وذلك في معرض حديثه عن علاقة الكلام بالمقاصد فيقول:" اعلم أن اللغة في التعارف هي عبارة المتكلم عن مقصوده، و تلك العبارة هي فعل لساني ناشئ عن القصد بإفادة الكلام، فلا بدّ أن تصير ملكة متقررة في العضو الفاعل لها، و هو اللسان، و هو في كلّ أمة بحسب اصطلاحهم، و كانت الملكة الحاصلة للعرب من أحسن الملكات و أوضحها إبانة عن المقاصد، لدلالة غير الكلمات فيها على كثير من المعاني"([3]).

مقتضى ظاهر كلام ابن خلدون أن اللغة في كثير من مناحيها لها قدرة التعبير عن مقاصد متنوعة؛ قدرة تتجاوز بها الدلالات اللغوية المعجمية، لتستمدها من دلالات السياق التي تحملها اللغة. و أغلب الظن أن الذي يحدد طبيعة هذه المقاصد، في نظر ابن خلدون، هي عبارة المتكلم التي تعتبر المرجعية الشرعية الوحيدة التي تشهد على عملية التشكيل اللغوي للخطاب. و لذلك حين أدرك علماء اللغة العرب ما تملكه لغة الخطاب القرآني من مستويات تعبيرية متباينة و درجات شحنات دلالية مختلفة، سعوا إلى إعمال الفكر و تقليب النظر في المعنى الظاهر و المعنى الخفي، لإظهار حقيقة الخطاب و التوقف عند مظاهره اللغوية و البلاغية و السياقية المختلفة.

---

[1]-الجويني: البرهان في أصول الفقه، تحقيق عبد العظيم ديب، قطر، 1399ه، ج1، ص 211.

[2]-القرافي: شرح تنقيح الفصول، ص 138.

[3]-ابن خلدون: مقدمة ابن خلدون، دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع، بيروت، 2004، ص 566/565.

وقد تناولت بعض المناهج النقدية المعاصرة في اللسانيات الحديثة مسألة المقاصد ومدى ارتباطها بلغة الخطاب باعتبار هذا الأخير علامة لغوية قابلة للتحليل و التمحيص اللساني حيث جعل كل من أوستين Austin و سيرل Searle " المقاصد مركزا للتفريق بين المعنى التعبيري، معنى الكلمات في الملفوظ وبين قوة الأفعال الغرضية؛ أي النتيجة التي يقصد المرسل نقلها[...]و قد ركّز فلاسفة اللغة على الطرق التي يبحث عنها المرسل لنقل مقاصده إلى المرسل إليه، و ذلك بكل الوسائل التعبيرية و الغرضية، و لكن و بنفس القدر من الأهمية، يجب أن ندرك أن فهم مقاصد الآخرين شيء مركزي لنجاح التخطيط في التفاعل"([1]).

لا مناص من الإقرار بأن التركيب اللغوي وحده غير كاف لترجيح الدلالة؛ بل يجب الأخذ بمعطيات خارجية وسياقية عامة؛ إذ التلفظ بدون إرادة ما تدل عليه يبقى مجرد نسيج لغوي مركب حتى و لو حمل شحنة دلالية، إلاّ أنه لا ينجز فعلا في غياب المتكلم.

سابعا: مستويات الأفعال الكلامية المتفرعة عن الإنشاء .

إذا كان المتكلم يسعى إلى إنجاز الأمر من خلال استعمال صيغته الأصلية "افعل"، فإن الوعي بطبيعة الخطاب الشرعي و بمستوياته اللغوية و التعبيرية أفضى بالمتخصصين في حقل الأصول إلى ابتداع أفعال كلامية تدل على الأمر مثل أفعال الوجوب و الندب و الإباحة و ما تتضمنه من أبعاد تداولية تهدف إلى التأثير في سلوك المتلقي؛ و لعل ما يروم كلامنا الوصول إليه هو الكشف عن المنحى التداولي الذي تتّسم به هذه الأفعال،و هذا لا يمكن تحقيقه و تبيانه بغير درس عميق و دقيق يزيح النقاب عن أسس تشكّلها و بنائها.

أ-أفعال الوجوب و الندب:

يكشف تمييز علماء الأصوليين بين الإيجاب و الندب عن تبصّر عميق في مسألة التخاطب، فوضّح ذلك الإمام الغزالي بقوله:" أما الألفاظ فمثل قوله: أمرتك فاقتضي

[1]-ابن ظافر الشهري: استراتيجيات الخطاب، ص 190.

طاعته، و هو ينقسم إلى إيجاب و ندب، ويدل على معنى الندب، بقوله: ندبتك و رغبتك فافعل فإنه خير لك، و على معنى الوجوب، بقوله: أوجبت عليك أو فرضت أو حتمت "فافعل" فإن تركت فأنت معاقب، و ما يجري مجراه؛ و هذه الألفاظ الدالة على معنى الأمر تسمى أمرا"([1]). و هكذا قد يستعمل المتكلم هذه الأنساق اللغوية القائمة على مبدأ الوضوح و الإبانة حتى يتسنى للمتلقي ترجيح الدلالة و حصر مقاصد الخطاب.

و لقد اتفق معظم الأصوليين على رأسهم إمام الحرمين الجويني في "البرهان في أصول الفقه" و ابن الحاجب(ت646هـ/ 1248م)في" مختصر المنتهى الأصولي" و ابن تيمية(ت728هـ/ 1328م) في "مجموع الفتاوى" على أن صيغة الأمر قد تقتضي الوجوب إذا تجردت من القرائن الصارفة عنها كقوله تعالى : " قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلاَّ تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ "([2]).

فوجه الدلالة في هذا الخطاب القرآني أن الله سبحانه و تعالى وبّخ إبليس على تركه السجود لعدم الامتثال لأوامره، على أساس أن الأمر دال في هذا السياق بالذات على نية وجوب الفعل لتجرده من القرينة ، و لعل السبب في ذلك أنه" لو لم يكن دالا على الوجوب لما ذمّه الله سبحانه وتعالى على الترك و لكان إبليس أن يقول أنك ما ألزمتني السجود ([3]).

و قوله تعالى :" وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ"([4]).فالملاحظ أن الدلالة التي تقدمها هذه الآية الكريمة هي إيجاب الأمر واستبعاد التخيير بين الفعل و الترك. فإذا وضعنا لفظ" أمراً " في سياقه تبيّن لنا أن القصد منه هو الالتزام بأوامر الله تعالى و أوامر رسوله "عليه الصلاة و السلام". و من الأوامر الإلهية التي إقتضت الوجوب قوله تعالى:" فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ

---

[1]-الغزالي: المستصفى، ص 3221.

[2]-سورة الأعرف، الآية رقم 12.

[3]-الشيرازي: التبصرة في أصول الفقه، تح محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2003، ص 14.

[4]-سورة الأحزاب، الآية رقم 36.

يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ"([1])، فدلالة الفعل "فليحذر" هي تحذير و تهديد اولئك الذين يخالفون أمر الله تعالى، و يتبعون طريقا غير طريقه، "فيعرضون عنه بترك مقتضاه، لأنه رتب على ترك مقتضى أمره إصابة الفتنة في الدنيا، أو العذاب الأليم في الآخرة، فأفادت الآية بما يقتضيه إضافة الجنس من العموم، أن لفظ الأمر يفيد الوجوب شرعا، مع تجرده عن القرائن، إذ لولا ذلك لقبُح التحذير"([2]).

و قوله تعالى:" أَفَعَصَيْتَ أَمْرِي"([3])؛ أي تركت مقتضى أمر فدل على أن تارك المأمور به عاص، و كل عاص متوعد، و هو دليل الوجوب، لهذه الآية([4]).

وإذا كانت صيغة الأمر في نظر علماء الأصول من بين الأنساق اللغوية التوجيهية التي يعتمدها المتكلم، فإن لهذا الأسلوب مظاهر عدّة لتحديد المعنى المراد من الخطاب؛ منها ما يسمى بالندب والتأديب والإرشاد و كلّها "معان متقاربة وتمتاز بأن الندب توجيه إلى ما يرجى به ثواب الآخرة؛ و التأديب توجيه إلى ما يهذّب الأخلاق ويصلح العادات؛ و الإرشاد توجيه إلى ما فيه مصلحة دنيوية"([5]).و على هذا الأساس يفرق الغزالي بين الندب والإرشاد، إذ إن "الندب لثواب الآخرة، و الإرشاد للتنبيه على المصلحة الدنيوية([6]).

و من بين مظاهر الأمر التي تقف وراء تعدد المعاني و اختلاف المقاصد الندب،حيث يقول الغزالي:و لمن ذهب إلى أنه (الأمر) للندب أنه لابد من تنزيل قوله: افعل، و قوله: أمرتكم على أقل ما يشترك فيه الوجوب و الندب، و هو طلب الفعل و اقتضاؤه، و أن فعله خير من تركه، و هذا معلوم، و أما لزوم العقاب بتركه فغير معلوم"([7]).

---

[1]-سورة النور، الآية رقم 63.

[2]-الشوكاني: إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، ص 222.

[3]-سورة طه، الآية رقم 93.

[4]-الشوكاني: إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، ص 222.

[5]-حسب الله علي: أصول التشريع الإسلامي، دار الفكر العربي، القاهرة، ط7، 1417ه، ص 186.

[6]- الغزالي: المستصفى، ص 330.

[7]- المصدر نفسه، ص 328.

هذه الآليات هي ما يستثمره المتكلم عندما يتمتع بسلطة ما، و يدرك في الوقت ذاته أن هذه الآليات مكتنزة في الكفاءة اللغوية و التداولية لدى المخاطب العارف بمقتضيات السياق الخطابي و بإمكانات اللغة التي يطرحها الخطاب.

ويأخذ علماء أصول الفقه على تعميق ملاحظاتهم حول قدرة المتكلم على إنجاز أكثر من فعل من الأفعال الكلامية في آن واحد ؛كما هو الحال في إنجاز فعل الأمر و فعل النهي في ذات الوقت من خلال التلفظ بأحدهما؛ و قد أشار المفسّر الفخر الرازي إلى ذلك قائلا: " إن الأمر بالشيء نهيٌ عن ضدّه، اعلم أنّا لا نريد بهذا أن صيغة الأمر هي صيغة النهي؛ بل المراد :أن الأمر بالشيء دال على المنع من نقيضه بطريق الالتزام و أن ما دلّ على وجوب الشيء دلّ على ما هو من ضروراته ؛ إذا كان مقدورا للمكلف و الطلب الجازم من ضروراته : المنع من الإخلال به، فاللفظ الدال على الجازم، وجب أن يكون دالا على المنع من الإخلال به بطريق الالتزام"([1]).

فالذي يستفاد من كلام الرازي أن صيغة الأمر تقتضي الوجوب، و ما من أمر إلاّ و هو يتضمن النهي عن ضده، و النهي عن ضدّه يقتضي استقباح فعل ما، و لا يمكن ترك الفعل المنهي عنه إلا بفعل المأمور به، فيجب إذن، أن يكون مقتضى الأمر الوجوب.

ب-ألفاظ العقود و المعاهدات :

لقد أبان علماء الأصول أن ثمة أعمالا لا يمكن إنجازها إلا من خلال اللغة، و هذا ما يجعل من الكلام فعلا، و من بين هذه الأعمال التي لا تكفي بالمقول و إنما تتخطاه إلى غير المقول، ما يسمى في علم أصول الفقه الإسلامي بصيغ العقود و المعاهدات مثل الزواج و الطلاق و الفسوخ و الوكالة و غيرها كثير؛ و نظرا لأهمية اللغة في إنجاز هذه الأعمال راح الفقهاء يجعلون منها شرطا أساسيا في إبرام العقود و المعاهدات؛ فحددوا صيغها و وضعوا شروطا سياقية تساعدها في تحقيق الإنجاز السليم.

[1]-ينظر محمد محمد يونس: علم التخاطب الإسلامي، ص 49/44.

بناء على كل هذا أصبحت صيغة العقد عندهم من أركان العقد الرئيسة، و قد عرّفوها بأنها:" هي ما صدر من المتعاقدين دالا على توجه إرادتهما الباطنة لإنشاء العقد و إبرامه، و تعرف تلك الإرادة الباطنة بواسطة اللفظ أو القول أو ما يقوم مقامه من الفعل أو الإشارة أو الكناية، وهذه الصيغة هي الإيجاب أو القول"([1]).

و من هنا فالزواج – مثلا -كإجراء اجتماعي و شرعي وديني لا يتحقق إلا بواسطة عقد قولي، خاضع لصيغ دقيقة و محددة، يتلفظ بها الزوج و الزوجة و ولي أمر المرأة؛ إذ ينبغي أن يقوم كل واحد منهما بدوره المنوط به الذي يخضع لقيم عرفية و دينية هي القاسم المشترك بين أفراد المجتمع؛ و لذلك لا بد أن يتم الإنجاز اللغوي ليصبح الكلام بدوره هو الفعل، فيستوي في ذلك قول ولي أمر المرأة: زوجتك في جملة ذات فعل ماض أو: أنا أزوجك، في جملة تتكون من مبتدأ و خبر، أو: أنا زوجتك؛ و بهذا يصبح اتفاق الطرفين و رضاهم أحد أركان الزواج؛ و التي يحصرها الفقهاء في ما يلي:

أحدهما الزوجان الخاليان من الموانع المعتدة؛ و الثاني: الإيجاب، و هو اللفظ الصادر من الولي، أو من يقوم مقامه؛ و لا يصح النكاح ممن يحسن العربية بغير لفظ زوجت أو نكحت؛ لأنهما اللفظان اللذان ورد بهما القرآن، و لآمته أعتقتك، وجعلت عتقك صداقك و نحوه([2]).و لعل من نتائج جهود الأصوليين و حرصهم الشديد على أن يقع اللفظ بإزاء دلالته في التخاطب الاجتماعي هو ابتداعهم لشروط شرعية وترتيبية أخرى ضمن الأفعال الكلامية، و هي" أن لا يسبق لفظ القبول لفظ الإيجاب، و إن حدث ذلك، فإن العقد باطل، لا ينعقد به الزواج([3]). و لذلك يجب أن يكون الكلام واضح الدلالة على القصد بحيث يفهم منه إيقاع الفعل المراد تحقيقه، و أن يكون متّبعا أعراف أهل اللغة، فلا ينعقد الزواج-مثلا- بألفاظ الإعارة أو الوصية، و أن يعلم كل من المتكلم و المتلقي ما صدر عن

---

[1]-وهبة الرحيلي: الفقه الإسلامي و أدلته، دار الفكر، دمشق، ط3، 1989، ص 94.

[2]-البهوتي: الروض المربع، مكتبة الرياض الحديثة، ج3، ص 68/67.

[3]-وهبة الرحيلي: الفقه الإسلامي و أدلته، ص 96/95.

الآخر و يوافق عليه، و أن يكون إيقاع الفعل كاملا، فإذا كان مما يحتاج إلى إيجاب و قبول فلا يكفي الإيجاب وحده و لا القبول وحده([1]).

و تكاد هذه الشروط و الضوابط الدقيقة التي وضعها علماء أصول الفقه الإسلامي تشبه إلى حدّ بعيد ما صنعه أوستين Austin عندما تكلم عن الشروط التي تتحقق بها الأفعال الأدائية الصريحة، و التي أطلق عليها بشروط الملائمة Condition de Satisfaction ثم يأتي سيرل Searle ليعيد النظر في تصور أوستين Austin مدرجا الأفعال التي تشمل أفعال البيع والشراء والزواج و الطلاق و العقود و الفسوخ و الوكالة و التنازل عن الحق ضمن ما يسميه ب: الإعلانيات Les Déclaratives و هي أفعال التي ينشأ بمجرد النطق بها تغير في الواقع، أي أن القول بأمر ما هو إحداث لذلك القول، فالقول: "أنت مطرود من الوظيفة" يترتب عليه طرد الموظف فعلا من الوظيفة ([2]).ويشترط لنجاح إنجاز أفعال الإعلانيات وجود عرف غير لغوي؛ فهذه الأفعال تحتاج إلى مؤسسة خارج اللغة Extralin-guistique أي نسق من القواعد التنظيمية يضاف إلى نسق القواعد اللسانية ومثال هذه المؤسسات: الشريعة الإسلامية و المسجد و الكنيسة و الدولة و الدستور...([3]).

ج- ألفاظ البيع:

لقد دفع الوعي اللغوي لدى الأصوليين إلى دراسة الألفاظ و الصيغ التي يتم بها إبرام عقود البيع و الشراء أو فسخهما، نظرا لما تتسم به من أبعاد تداولية، بسبب علاقتها بمختلف أنماط التركيب اللغوي والسياقي؛ و لقد أشار السيوطي إلى الحالات أو الاحتمالات الدلالية التي يمكن أن يقع فيها الفعل الماضي، فأكد أن صيغة الفعل الماضي قد تدل على الماضي من الناحية الشكلية، و لكن الانجاز يختلف بين الإخبار تارة و الإنشاء تارة أخرى؛

---

[1]-السيوطي: همع الهوامع، تحقيق أحمد شمس الدين،دار الكتب العلمية، بيروت،ط1، 1418، ج1، ص 37. و ينظر محمد مصطفى شلبي: التعريف بالفقه الإسلامي و قواعده الملكية و العقود فيه،دار النهضة، بيروت 1985، ص 420.

[2]- Searle : Sens et expression, P 57.

[3]-CF, Searle, P 58.

و على هذا الأساس يصبح للماضي أربع حالات نذكر منها ما يلي:" أحدها أن يتعين معناه للماضي، و هو الغالب، الثاني أن ينصرف إلى الحال، و ذلك إذا قصد به الإنشاء، كبعت واشتريت، وغيرهما من ألفاظ العقود إذ هو عبارة عن إيقاع معنى بلفظ يقارنه في الوجود([1]).

و التحقيق أن السيوطي يشير من طرف خفي إلى الأخذ بالدلالة العرفية على حساب الدلالة اللغوية إذا اقتضى الموقع المقامي، و ذلك حين صرّح بأن اللفظ هو عبارة عن إيقاع معنى بلفظ يقارنه في العالم الخارجي، و لأن الناس تعارفوا على سنن معينة و محددة من خلال أنظمة تواصلية و إبلاغيه يصبح العرف هو أسبق في الاحتجاج من التواضع و الاصطلاح([2]). كما يعاين ابن رشد القرطبي قضية "فعل البيع" الذي لا يتحقق إلا من خلال ألفاظ محددة، سبق و أن تواضع و اتفق عليها أهل اللسان العربي؛ إذ يقول:"صيغتها ماضية مثل أن يقول البائع: قد بعتك هذا الشيء"([3]).

ولنتأمل هذا الحديث الذي يسأل فيه أحد الأسخياء مولى عبد أن يبيعه إياه لكي يحرره نيابة عنه في صيغة عقد واحدة:

أ-أعتق عبدك عني بألف.

ب-أعتقت.

يعد لفظ" أعتقت" جملة إنشائية، و عين له المفسرون و علماء الأصول حقله الدلالي ضمن صيغ العقود و الفسوخ ؛لأن استخدامها وفق هذا النسق اللغوي السياقي يلزم صاحبه بعتق العبد .و هذا ينبني على أنه بمجرد النطق ب"أعتقت" يكون العبد قد بيع لقائل" أعتق عني بألف" و أعتق نيابة عنه([4]).

---

[1]-همع الهوامع، ج1، ص 37.

[2]- السيد عبد الغفار: النص القرآني بين التفسير والتأويل، دار المعرفة، بيروت،ط1، 1982،ص139/137.

[3]-القرطبي: بداية المجتهد و نهاية المقتصد، دار المعرفة، بيروت، ط6، 1983، ص 170.

[4]-السرخسي : أصول السرخسي، تحقيق أبو الوفاء الأفغاني، دار الكتب العلمية، بيروت، 1993، ص 250/249. و ينظر حاشية التلويح للتفتازاني، مكتبة الخيرية، القاهرة، 1309ه، ص 24/23.

و لا مناص، إذن، من الاعتراف بأننا أمام اعتبارات و أهداف ذات الأبعاد التداولية حين ينطق المتكلم بصيغة من صيغ العقود لتحقيق حكمين خطابيين في آن واحد، حكم يفهم من ظاهر اللفظ، و يعتق العبد بموجبه، و حكم يفهم بالاستلزام و به يباع العبد.

و تعدّ جهود القرافي إحدى المرجعيات المهمة التي فصّلت القول فيما يخص صيغ البيع التي تأتي بصيغة الماضي؛ إذ يقول:" لو قال: أبيعك، لم يكن إنشاء للبيع بل إخبار لا ينعقد به بيع؛ بل وعد بالبيع في المستقبل، و لو قال :بعتك، كان إنشاء للبيع؛ فالإنشاء في الشهادة بالمضارع و في العقود (مثل البيع) بالماضي والطلاق بالماضي و اسم الفاعل، نحو : أنت طالق، أنت حر، و لا يقع الإنشاء في البيع باسم الفاعل، لو قال: أنا بائعك بكذا...لو يكن إنشاء للبيع"([1]).

ويشير ابن قيم الجوزية إلى أمر نراه من المجدي التوسل به لأنه فاضل عن الكفاية و يغني عن الإفاضة في شرحه، ألا و هو عدم اعتبار القصد في بعض العقود و يسميه ابن الجوزية "بالحيل" لأن تلفظ المتكلم بخطاب وفق صورته اللغوية الصحيحة ليس كافيا لإزاحة النقاب عن حقيقة و هدف الخطاب فقد يفضي التلفظ إلى محرّم نحو قول المرابي:"بعتك هذه السلعة بمائة و ليس لواحد منها غرض فيها من الوجوه، و ليس مبطنا لهذه اللفظة و إنما تكلم بها متوسلا إلى الربا، فكيف يسمي أحدهما مخادعا دون الآخر، مع إن قوله : بعت و اشتريت غير قاصد انتقال الملك إلى الذي وضعت له هذه الصيغة بمباشرة هذه الكلمات التي جعلت لها حقائق ومقاصد مظهرا لإرادة حقائقها و مقاصدها و مبطنا لخلافه"([2]).

و جليّ من كلام ابن قيم الجوزية أن أهمية معرفة مقاصد المتكلم تتضح أساسا عند كفاية فهم الخطاب وفق معناه الحرفي؛ لأن التسليم بفكرة اعتبار المقاصد مظهرا من مظاهر القراءة الحرفية أمر فيه كثير من التسطيح الذي لا يتماشى مع الحقيقة النقدية و اللسانية.

---

[1]-القرافي: الفروق، ج4، ص 1189.

[2]-ابن قيم الجوزية: إعلام الموقعين، ج3، ص 173.

هذه هي بعض المستويات اللغوية و الأفعال الكلامية التي عرفها حقل أصول الفقه الإسلامي و هي أفعال ارتكزت أساسا على المعطيات اللغوية في آليات التأويل و التفسير نحو تحديد المقاصد و ترجيح الدلالات؛ لأن مقاصد الخطاب في تصورهم لا يتحدد من خلال المواضعات اللغوية فحسب؛ إذ إن الاعتبارات غير الوضعية كالسياق و القرائن تعصم الخطاب من الترهّل البنائي و تمنح المتلقي حضورا أكبر في استنباط الأحكام من مضانها الشرعية؛ بل هي العصب الرئيس في تحديد روح الخطاب و طاقته الأسلوبية الإيحائية التي جاءت لتعبّر عن عالم الوجود الإنساني؛ و لكون أن القول الشائع في كتب و مصنفات علماء القرآن هو :" أن دلالة الألفاظ ليست لذواتها؛ بل هي تابعة لمقاصد المتكلم" ([1]) راحوا يتجاوزون حدود المعيارية و النظر الجزئي الضيق الذي حدّده النحاة، و تناولوا النص القرآني بأكثر عمق و شمولية؛ و اهتموا "بمكونات التشكيل اللغوي الفصيح بدءا بالحرف مؤتلفا و الكلمة مستقلة بنفسها و متعلقة بكلمة أو كلمات، و كل ما تثيره قضية اللفظ و المعنى...وانتهاء بكل ما من شأن أن يكشف عن سرّ تفاوت نظم عن نظم واختلاف أسلوب عن أسلوب مما لا يمكن حصره من ضروب التحسين الكلامي و توظيف الدلالات المجازية و سبل المعاني و إيحاءاتها "([2]).

و بعد؛ فمن المؤكد أن علماء الأصول توصلوا إلى حقيقة لا مراء فيها و هي أن النص الشرعي يمتلك طاقة دلالية واسعة نتيجة تناسب و تكامل وحداته التي يضمّها، و هو ما يؤول إلى بنية كلية متماسكة على مستوييه اللغوي و الدلالي، واستبعدوا - أيضا- العلم بالمفردات الذي لا يساعد على السعي إلى نمو التفسير نموا كبيرا؛ فوسّعوا طاقات الخطاب القرآني و إمكاناته التعبيرية توسيعا تضمنه طبيعته اللغوية الخلاّقة و ثراء مستوياته الدلالية

---

[1]-الآمدي: الإحكام في أصول الأحكام، ج1، ص 35.

[2]-صلاح رزق: أدبية النص، دار الثقافة العربية، ط1، 1989، ص 48.

الكريمة؛ و لعل قابليته للانفتاح على فضاء دلالي متحرك و نابض هو الذي حقّق لنا كمّا هائلا من التفاسير و التأويلات نجدها في مصنفات المفسرين على اختلاف مناهجهم و مذاهبهم الفكرية و المعرفية؛ و لذلك ذهب ابن جني في حديثه عن السياق كأحد الأطراف الرئيسة في تحديد مقاصد الخطاب القرآني قائلا:" اعلم ان هذا الباب(*) من أشرف أبواب هذا الكتاب و أن الانتفاع به ليس إلى غاية و لا وراءه من نهاية، و ذلك أن أكثر من ضل من أهل الشريعة عن القصد فيها و حاد عن الطريقة المثلى اليها. فإنما استهواه ضعفه في هذه اللغة الكريمة الشريفة"([1]).

---

* -من أهم الأبواب التي أثارها ابن جني في "الخصائص" هو باب"فيما يؤمنه علم العربية من الاعتقادات الدينية" و فحواه أن السياق التخاطبي وظروف إنتاجه مع افتراض منطقي لمقام المتلقي له الأثر الواسع في تحديد المعنى المشدود إلى بنية التخاطب.

[1] -ابن جني: الخصائص، ج3، ص 248. و ينظر امين محمد فاخر : نظريات ابن جني في دلالة الالفاظ و موقف المحدثين، مجلة الانسانيات والعلوم الاجتماعية، جامعة قطر، ع 1، 1979، ص 215/214.

الفصل الرابع

مستويات الأفعال الكلامية في سورة الكهف

توطئة:

إن محاولة استخراج الأفعال الكلامية من سورة الكهف و تحديد مستوياتها التركيبية التداولية و ربطها بوحدتها الدلالية العامة للخطاب، إنما هي محاولة لتبيان ما في لغة القرآن من طاقة دينامية تكشف عن قدرات تعبيرية سواء في نسقها الاصطلاحي المعروف، أو في أنساقها اللغوية المضمرة القادرة على استنباط اصطلاحات جديدة تكفي لترجيح الدلالة المنشودة التي تستجيب لواقع القراءة المزامنة، و توجيه البحث القرآني وجهة كلية تجعل من الخطاب القرآني-على حدّ تعبير الزركشي- آية واحدة([1]).ولذلك أصبحت اللغة في المنظومة الأصولية فعلا و ليس نسقا بنيويا صرفا متحكما في تصريف المعنى و تعيين الدلالة؛ و أن درستها تكون انطلاقا من فلسفة الإدراك الكلي الشمولي للخطاب، إن على المستوى المعجمي الإفرادي أو على المستوى التركيبي التداولي " لأن الوقوف عند هذه الوحدات بمستواها اللغوي الصرف لن يسهم في الكشف عن الخواص النوعية البنيوية المميزة للنص "([2]).

إن هذا التأسيس العلمي الذي اعتمده علماء الأصول و الوعي الواسع بحركية اللغة الممتدة من البنية التركيبية إلى الخطاب في بُعدها الإطلاقي هو الذي أفضى إلى تغيير مستويات القراءة للخطاب القرآني من جهة، ومهّد إلى استنباط أنماط من الأفعال الكلامية الجديدة التي أكّدت على امكانات دلالية تجعل من الخطاب يحقق جدليته الموضوعية مع الواقع المعاش من جهة أخرى.

---

[1]-الزركشي: البرهان في علوم القرآن، ج2، ص 87.

[2]-صلاح فضل: بلاغة الخطاب و علم النص، ص 253.

أولا: الأفعال الكلامية التوجيهية في سورة الكهف.

إن من أهم القضايا التي استرعت اهتمامنا و نحن نبحث في مصنفات المفسرين عن طبيعة الأفعال الكلامية و مختلف قراءاتها الدلالية التأويلية هي قضية رجحان معنى الخطاب بين الحقيقة الشرعية و الحقيقة اللغوية، و لا تنتفي الحقيقة الشرعية إلا بتوفير قرينة ثانية واضحة تدل على إرادة الحقيقة اللغوية؛ و من هنا سنحاول أن نتوقف عند بعض الأفعال الكلامية التي ترمي إلى التأثير في المتلقي، و ذلك بحمله على القيام بفعل أو تركه، أو تقرير حكم من الإحكام ،أو التأكيد على أمر، أو التشكيك فيه، أو نفيه، أو وعد المتكلم للمخاطَب، أو وعيده، أو مجرد الإفصاح عن حالة نفسية معينة و منها:

1:**الأمر**:يعرّفه الشيرازي بأنه :" استدعاء الفعل بالقول ممن هو دونه"([1])، يقول المولى عز وجل :"إِذْ أَوَى الْفِتْيَةُ إِلَى الْكَهْفِ فَقَالُوا رَبَّنَا آتِنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً وَهَيِّئْ لَنَا مِنْ أَمْرِنَا رَشَدًا "([2])، فالفعل الكلامي " آتنا " يتمثل في جملة الأمر التي تتكون حمولتها الدلالية من قوة إنجازية حرفية هي فعل الأمر وقوة الانجازية مستلزمة هي الدعاء و التضرع إلى الله تعالى لاقتضاء السياق اللغوي هذه الدلالة اللغوية. و يذهب محمد الطاهر بن عاشور في موقفه التأصيلي لكي يقدّم فوائد في التأويل حين يتحدث عن خصوصية اللغة القرآنية في تعاملها مع السياقات اللغوي المختلفة؛ إذ يقول مفسّرا قوله تعالى:" من لدنك " فزيادة " من لدنك " للتعلق بفعل الإيتاء يشير إلى ذلك (رحمة الله العظيمة) لأن في (من) معنى الابتداء و في (لدن) معنى العندية والانتساب إليه، فذلك أبلغ مما لو قالوا:" آتنا رحمة، لأن الخلق كلهم

[1]-الشيرازي: التبصرة في أصول الفقه، ص 9.
[2]-سورة الكهف، الآية رقم 10.

بمحل الرحمة من الله ولكنهم سألوا رحمة خاصة وافرة في حين توقعوا ضدها و قصدوا الأمن على إيمانهم من الفتنة"([1]).

و لعل هذا الاستعراض الأمين لطاهر بن عاشور يفضي بنا إلى استخلاص أمر في غاية الأهمية ألا و هو أن الخطاب القرآني يقدّم آليات التعامل لمن يحسن التّدبر و المساءلة و يستعمل أدوات المقارنة و التعليل اللغوي على الوجه الصحيح ؛ و لذلك تجاوز السياق اللغوي- في المنظور الأصولي- هو مجرد حصر التأويلات الممكنة والتدفق الدلالي على ايقاع النص؛ بل قد يمتد إلى التدخل في تشكيل البنية اللغوية Structure Linguistique و توجيه الخطاب ليجعل المؤول الملّم بآليات التعبير الاختيار بين الامكانات الدلالية المختلفة حتى إنه اعتبر عاملا من العوامل القادرة على حسم الاشكالات البينية بين جمهور علماء الأصول القائلين - مثلا- بأعجمية بعض الدوال الواردة في الخطاب القرآني أو النافين لها؛ فالسيوطي و هو ممن يرى أن النص القرآني وظّف بعض الدوال الأعجمية وفقا لسياقاتها التي تدفع بها إلى تغيير حقولها مع كل قراءة واعية ؛ فالعبرة -في تصوره- ليست في كون الدال عربيا أو أعجميا؛ بل بانسجامه مع النص و بقدرته على التعامل مع السياق؛ ثم الإحاطة بالمعنى و القبض على الدلالة، فيذهب مؤكدا على هذه الفكرة، و مفسرا لفظ "استبرق" الذي جاء في قوله:"أُولَئِكَ لَهُمْ جَنَّاتُ عَدْنٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهِمُ الْأَنْهَارُ يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ وَيَلْبَسُونَ ثِيَابًا خُضْرًا مِنْ سُنْدُسٍ وَإِسْتَبْرَقٍ مُتَّكِئِينَ فِيهَا عَلَى الْأَرَائِكِ نِعْمَ الثَّوَابُ وَحَسُنَتْ مُرْتَفَقًا "([2]).

يقول السيوطي نقلا عن الخويي:" لو اجتمع فصحاء العالم و أرادو ا أن يتركوا هذه اللفظة و يأتوا بلفظ يقوم مقامها في الفصاحة لعجزوا عن ذلك" ([3]). كما أن هذا الدال جاء في

---

[1]-الطاهر بن عاشور: تفسير التحرير و التنوير، دار التونسية للطباعة، تونس، 1984، ج15، ص 226.

[2]-سورة الكهف، الآية رقم 31.

[3]-السيوطي: الإتقان في علوم القرآن، ج3، ص 33.

سياق وعد الله لأهل الجنة ؛ و تحقيق فعل الوعد بما يرغب فيه العقلاء لا يمكن أن يكون إلا:" الأماكن الطيبة، ثم المآكل الشهية ، ثم المشارب الهنية، ثم الملابس الرفيعة، ثم المناكح اللذيذة، ثم ما بعده، مما يختلف فيه الطباع؛ فإذن ذكر الأماكن الطيبة والوعد به لازم عند الفصيح، و لو تركه لقال من أمر بالعبادة و وعد عليها بالأكل و الشرب : إن الأكل و الشرب لا ألتذ به إذا كنت في حبس أو موضع كريه ، فإذن ذكر الله الجنة ومساكن طيبة فيها. و من الملابس ما هو أرفعها و أرفع الملابس في الدنيا الحرير؛ فكان ذكره من مقتضيات الوعد، لئلا يقصر في الحث و الدعاء، و هذا الواجب الذكر بلفظ واحد أولى لأنه أوجز و أظهر في الإفادة ، و ذلك " إستبرق " فإن أراد الفصيح أن يترك هذا اللفظ و يأتي بلفظ آخر لم يمكنه"([1]).

إن هذه المناقشة العلمية و الاستعراض لتفاصيل وعود الله يكشف عن سرّ تفرد العبارة القرآنية و عن مدى تميزها و إعجازها و هي التي دفعت البحث القرآني إلى ترجيح القرينة المسندة بأدلّة واضحة و ربطها بالدلالة المنشودة؛ فالدال " إستبرق" ورد ضمن سياق لغوي محدّد، و ذلك لإعطاء النص انسجامه و اتساقه و إبراز دلالاته و أبعاده المعنوية؛ و في هذا السياق يشرح عبد الباسط عيد بقوله :" فالدال إستبرق وقع ضمن شبكة من العلاقات السياقية التي تتركز حول أمور عدة :

الأول : اندماجه بالأفق العام لجانب الوعد ، فهو من المفردات التي وعد بها الله المتقين.

الثاني : أنه دال متداول معروف ؛ و العرب كما ينص الخويي لم تكن تعرف غيره في هذا المعنى ، و ليس من الفصاحة بله الإعجاز أن تخاطب قوما بما لا يعرفونه .

الثالث: إنه يدلّ فقط على الحرير، و لكنّه يدل على أفخر أنواعه و هو الحرير الثقيل"([2]).

مهما يكن من أمر فإن هذه السمات التي تعلقت بالخطاب القرآني هي علامة فارقة في كيفية صرف اللفظ إلى معناه أو اكتشاف المعنى من السياق لتعيين ما هو مسند بقرائن

---

[1]-نفس المصدر و نفس الفحة.

[2]-عبد الباسط عيد: النص و الخطاب، ص 111.

و أدلة منطقية. و نجد شكلا آخر من الأفعال الكلامية التي تتسم بدرجة قصوى من الانسجام و الاتساق بحيث لا يمكن التقديم و التأخير أو الفصل بينهما، فإن كانت تنهض على بعد لغويّ ظاهر تنهض - أيضا- على بعد معنوي مضمر، و المستويان يحقّقان للنص بعده الدلالي و المعنوي؛ يقول المولى عز وجل :" وَقُلِ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكُمْ فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيَكْفُرْ إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلظَّالِمِينَ نَارًا أَحَاطَ بِهِمْ سُرَادِقُهَا وَإِنْ يَسْتَغِيثُوا يُغَاثُوا بِمَاءٍ كَالْمُهْلِ يَشْوِي الْوُجُوهَ بِئْسَ الشَّرَابُ وَسَاءَتْ مُرْتَفَقًا " ([1]). نلاحظ أن الأفعال الكلامية في هذه الآية مثل فليؤمن ، فليكفر، يحتويان على قوتين إنجازيتين لهما نفس المحتوى القضوي حيث أنجزا فعل الأمر الذي نستدل عليه من خلال القرائن البنيوية التي تتمثل في المضارع المقرون بلام الأمر، و لكن السياق العام للآية لا يوحي بإنجاز فعل أمر صريح، و إنما يبتغي تحقيق و تسوية المكنيّ عن الوعد و الوعيد ([2]). و ما يؤكد على انسجام النص مفهوما و إجراء و ابتعاده عن العفوية إلى القصدية التي يغدو فيها كل شيء مبررا مقصودا، و هو تقديمه للفعل "فليؤمن "على الفعل " فليكفر"؛ إن الله سبحانه و تعالى قدّم الإيمان على الكفر، إيمان المؤمنين مرغوب فيه ؛ و فعل "يؤمن " و "يكفر" مستعملان للمستقبل أي ما شاء أن يوقع أحد الأمرين و لو بوجه الاستمرار على أحدهما الملتبس به الآن، فإن العزم على الاستمرار عليه تجديد لإيقاعه ([3]).و هذا ما يجعل الخطاب القرآني معجزا لأن مردّ ذلك إلى اختياراته لوحداته اللغوية والدلالية و إلى الترتيب المنظم لجمل آياته التي تكشف عن قيمتها الأسلوبية، والتي سرعان ما تزول عند أيّ محاولة لتغيير هذا الترتيب إن الذي جعل من هذه الآية نسقا محددا هي أدوات الوصل، و هي الواو في (و قل) و الفاء في (فمن) و الكاف في (كالمهل) و الواو في (و ساءت مرتفقا)؛ و لربّما الخطاب القرآني يحتاج إلى توظيف هذه الروابط لتحقيق تماسكه و ترتيب آياته؛ و في هذا السياق

---

[1]-سورة الكهف، الآية رقم 29.

[2]-تفسير التحرير و التنوير، ج15، ص 307.

[3]-نفس المصدر، ج15، ص 308.

يشرح الطاهر بن عاشور ذلك مبينا دور الوصل الذي يتخلل أجزاء الآيات، و مشيرا إلى أهمية القرائن النحوية في تأويل الدلالة المضمرة؛ قائلا : " إن جملة " بئس الشراب " جملة ابتدائية و جملة " ساءت مرتفقا " معطوفة على جملة " يشوي الوجوه "؛ فهي مستأنفة لإنشاء ذم تلك النار بما فيها و شأن المرتفق أن يكون مكان استراحة؛ فاطلاق ذلك على النار تهكم و فعل (ساء) يستعمل استعمال (بئس) فيعمل عمل (بئس) فقوله (مرتفقا) تمييز" ([1]). لا شك أن الذي نحرص عليه في هذا المقام أن أدوات الوصل تختلف وظيفتها من سياق إلى آخر؛ فالمتكلم يوظّفها لتتّخذ بعدها التداولي الايحائي متجاوزة معناها الحرفي، ففي قوله تعالى : " فَابْعَثُوا أَحَدَكُمْ بِوَرِقِكُمْ هَذِهِ إِلَى الْمَدِينَةِ فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى طَعَامًا فَلْيَأْتِكُمْ بِرِزْقٍ مِنْهُ وَلْيَتَلَطَّفْ"([2]).نجد أن"الفاء" حرف تعقيب و ترتيب، و من ثم جاءت الجمل الثلاث معطوفة "بالفاء "فكل فعل في هذا النص القرآني يسبق واقع الفعل الذي يأتي بعده، فالنظر يلي البعث و مترتب عليه و الإتيان بالطعام مترتب عليهما و لما انقطع نظام الترتيب عطف بالواو، فقال تعالى :"وليتلطف"([3]) فالعطف بالواو،إذن، يؤكّد على أن انجاز فعل التلطّف غير مترتب على الأفعال الكلامية التي سبقته ؛بل إن كل فعل من الأفعال الثلاثة: البعث، النظر، الإتيان، يقتضي من الفاعل أن يتلطف وهو يؤديه.

2: **الوعد**:يعرّفه القاضي عبد الجبار بأنه : "كل خبر يتضمن إيصال نفع إلى الغير أو دفع ضرر عنه في المستقبل"([4])؛ و لعل الآية السابقة التي تناولنا جانبا من جوانبها بالتحليل والمساءلة تتضمن فعلا كلاميا توجيهيا ألا وهو الوعد، يقول الله تعالى: "أُولَئِكَ لَهُمْ جَنَّاتُ عَدْنٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهِمُ الْأَنْهَارُ يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ وَيَلْبَسُونَ ثِيَابًا خُضْرًا

---

[1]-تفسير التحرير و التنوير، ج15، ص 309

[2]-سورة الكهف، الآية رقم 19.

[3]-الزمخشري: الكشاف عن حقائق التنزيل، ج3، ص 255.

[4]-القاضي عبد الجبار: شرح الأصول الخمسة، ص 134.

مِنْ سُنْدُسٍ وَإِسْتَبْرَقٍ مُتَّكِئِينَ فِيهَا عَلَى الْأَرَائِكِ نِعْمَ الثَّوَابُ وَحَسُنَتْ مُرْتَفَقًا"([1]).

إن وعد الله تعالى في هذه الآية اشتمل على " أولئك الذين آمنوا و عملوا الصالحات في جنات عدن، تجري من تحتهم الأنهار "بالريّ و بهجة المنظر و اعتدال النسيم و هم هناك للارتفاق حقا متّكئين فيها على الأرائك وهم رافلون في ألوان من حرير و من سندس ناعم خفيف و من استبرق مخمّل كثيف تزيد عليها اساور من ذهب للزينة و المتاع" ([2]).

و لعل هذه هي طبيعة الوعود التي انشغل الدرس الأصولي بماهيتها و بمدى كثرة ظواهرها التي تقف وراء تعدد الدلالات التي تحمل معنى التعهّد ، و هي مبنية أصلا على شرط الإخلاص Condition de sincérité الضروري لإنجازها؛ و لذلك فالآية الكريمة أشارت بشكل صريح إلى أن المتلقي (المؤمنون) أنجزوا أمرا ما بحكم تأثير المتكلم عليهم (الله تعالى) أي وقع على عاتقهم إنجاز الفعل الذي يتمثل في الاعتقاد الصادق المتأصل في الوجدان و العمل الصالح، فكان أن انجز الفعل الكلامي (الوعد) وهو اقبال (الله تعالى) على تنفيذ الحدث و متابعته بإدخال المؤمنين إلى الجنة، لأن الخطاب كان صريحا في الدلالة على عزمه لتنفيذ ما وعدوا به، و لذلك اعتمد النص القرآني في انجاز الفعل الكلامي (الوعد) بتضمينه فعلا دالاّ على القوة الإنجازية معجميا ألا و هو الفعل الكلامي (لا نضيع) في الآية السابقة ثم تعبيره عن التزامه بعمل في المستقبل ألا و هو وعد المؤمنين بالجنة .

---

[1]-سورة الكهف، الآية رقم 31.

[2]- سيد قطب: في ظلال القرآن، دار الشروق، ط36، 2007، ج15، ص 2270/2269.

3:**النهي** :إن إثارة قضية الدلالة و مراعاة السياق اللغوي العام أمر يستدرجنا إلى الحديث عن ما يسمى في الدرس الأصولي بالخطاب الموجز(*) فقد يرد الخطاب ليؤدي دلالة يطلبها منه السياق، من ذلك تأويل الآية الكريمة للدلالة عن الطلب بدل الدلالة عن الخبر كما ينص عليها ظاهرها؛ ندكر من ذلك قوله: "وَاصْبِرْ نَفْسَكَ مَعَ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ تُرِيدُ زِينَةَ الْحَيَاةِ " ([1]). فالفعل الكلامي "لا تعد"يتشكل من فعل إسنادي يتكون من الجملة الفعلية التي تتركب من محمول فعل " لاتعد " و موضوعه الفاعل المتستر هو الرسول (صلى الله عليه و سلم). فالخطاب كما يتضمنه تركيب الآية : " لا تعد عيناك "، خطاب طلبي إلا أنه ورد بصيغة العطف ليقود إلى تأويل الآية :"و اصبر نفسك "إلى خطاب طلبي و هو خطاب خبري بتركيب: "لا تعد عيناك "؛ ذلك أن السياق اللغوي العام افترض أن الخبر الوارد في الآية يحمل معنى " طلب الملازمة في " اصبر " أي ملازمة المؤمنين الأتقياء، و الإعراض في (لا تعد) أي الإعراض عن المشركين الذين اهتموا بمفاتن الحياة و مباهجها، و لتضمين فعل (اصبر) معنى الملازمة ، علق به ظرف(مع)...و ظاهرا " لا تعد عيناك عنهم" نهي العينين عن أن تعدوا عن الذين يدعون ربهم،و لذلك ضمن فعل العدو معنى الإعراض؛ فعدي إلى المفعول

---

* - وهو خطاب يشتغل على نسق اللغة في تشكيلها للتركيب، فيحدث أن يتقلّص التركيب اللغوي لتوفير آليات الاستبدال لدى المتلقي، إذ تنفتح الجملة النواة على قائمة كبيرة من الجمل أو المفردات. وقد يعتمد لإيصال دلالته على مراعاة السياق اللغوي، فقد يرد الخطاب ليؤدي دلالة يطلبها منه المقام إلاّ أنه إذا اتسع المقام اتسع السياق اللغوي لتتسع معه دائرة التأويل.ينظر النص و التأويل، منقور عبد الجليل، ديوان المطبوعات الجامعية،2010،ص73

[1]-سورة الكهف، الآية رقم 26.

ب (عن) و كان حقّه أن يتعدى إلى نفسه، و معنى نهي العينين نهي صاحبهما، فيؤول إلى معنى: لا تعدي عيناك عنهم، و هو إيجاز بديع"([1]).

فالخطاب القرآني- إذن - جاءت وحداته قليلة و أدخل في الإيجاز في قوله:" لا تعد عيناك " و هو فعل كلامي يحمل قوة إنجازية حرفية هي النهي إلا أن تعيين دلالة هذه الآية لا يتم إلا ضمن مراعاة انسجام الخطاب العام انسجاما نحويا و انسجاما بلاغيا و معنويا؛ فقد جاءت حرف الواو قبل الفعل الكلامي (لاتعد) و هو حرف وصل يشير إلى علاقة الترابط الدلالي بين الفعلين (اصبر/ لا تعد)، و يظهر أن النسق اللغوي العام في الآية ليس نسقا منفصلا و إنما هو نسق متّصل، ذلك أن الآية (و اصبر نفسك) جملة فعلية تحمل بين طياتها بعدا نسقيا منسجما مع الآية الكريمة التي تلتها (لاتعد عيناك) و هذا الانسجام بين الوحدات اللغوية unité Linguistique و الوحدات الدلالية unité sémantique و اتساقها بين وحدات الوصل يجعلها تأخذ منحى دلاليا وتداوليا خاصا؛ و لذلك فأيّة محاولة لوصف دقيق للغة القرآن يجب الاعتماد على بيان العلاقات الموجودة بين هذه الوحدات اللغوية المختلفة.

4: **الاستفهام**:يعرّفه بهاء الدين السبكي بأنه : " طلب ما ليس عندك أو طلب الفهم أي طلب العلم بشيء لم يكن معلوما بواسطة أداة من أدوات الاستفهام ، مثل : الهمزة و من، و أين، و كيف، و غيرها؛ و تنقسم هذه الأدوات من حيث ما يطلب بها إلى ما يطلب به تصور أو تصديق أمر ما، و ما يطلب به تصديق أمر ما فقط، وما يطلب تصور أمر ما فقط"([2])، وهو أيضا : "طلب العلم بشيء لم يكن معلوما من قبل و هذا هو المعنى

[1]-تفسير التحرير و التنوير، ج15، ص 305.

[2]-بهاء الدين السبكي: عروس الأفراح، دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ت) ج2، ص 423.

الذي يستعمل فيه الاستفهام على حقيقته"([1])، وحقيقة الاستفهام الاستخبار و الاسترشاد و قد يخرج عن حقيقته لاعتبارات سياقية كما في قولك:" أتميميا مرة قيسيا أخرى، كأنك قلت أتتحول تميميا مرة و قيسيا أخرى، فأنت في هذا الحال تعمل في تثبيت هذا له، و هو عندك في تلك الحال في تلون و تنقل، وليس يسأل مسترشدا عن أمر هو جاهل به ليفهمه إياه و يخبره عنه و لكنه وبخه بذلك"([2]).

يعتبر الاستفهام من الآليات اللغوية التوجيهية التي يسيطر عليها المتكلم في توجيه المتلقي أو المستمع إلى ما يريد تحقيقه ،و من ذلك قوله تعالى: "وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ كَانَ مِنَ الْجِنِّ فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِ أَفَتَتَّخِذُونَهُ وَذُرِّيَّتَهُ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِي وَهُمْ لَكُمْ عَدُوٌّ بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا "([3]). لا شك أن الفعل الكلامي "أفتتخذونه "يتكون من فعل إسنادي يتمثل في الجملة الفعلية التي تتشكل من محمول الفعل " تتّخذونه "و موضوعه الفاعل المستتر " المشركون " و من اللواحق مثل جملة العطف " و ذريته " و الجار و المجرور في "من دوني " و فعل إحالي وهو إحالة المشركون المشار إليهم بالضمير المضمر" أنتم"، و الإحالة إلى الله سبحانه و تعالى بالضمير " أنا " و الإحالة إلى الشيطان بالضمير " هو". و يمكن أن نعتبر هذا النوع من الإحالة بأنه أسلوب من الأساليب التي بها يتحقق عموم الخطاب، فلا يقتصر على القوة الإنجازية الحرفية للفعل و لا يتحدّد بخصوص سببه؛ بل نقطة ارتكاز كل جملة في خطاب الآية السابقة على جملة سبقتها هي ارتكاز السبب على المسبب والنتيجة على العلة؛ فالفعل الكلامي "ففسق"هو محطّ اهتمام

[1]-الزركشي: البرهان في علوم القرآن، ج2، ص 359.
[2]-سيبويه: كتاب سيبويه، تحقيق و شرح عبد السلام محمد هارون، عالم الكتب، بيروت، ج1، ص 343.
[3]-سورة الكهف، الآية رقم 50.

المتلقي على أساس أنه فعل إسناد فالفسق يشتمل على كل ما تقدّم قبله، كما أنه اشتمل على كل ما تأخر من المحرّمات الأخرى التي عدّدت بعدما اشتملت على ذكر الشيء بالعموم والخصوص، فذكرت الجزئيات الأولى بخصوص كل واحد ، ثم ذكر العام المنطوي عليها؛ فهذا تعميم بعد تخصيص"([1]).

إن هذا النوع من النسق الخطابي يحمل بعدا تداوليا يتجاوز حدود اتساق و انسجام النص عبر الارتباط بالدلالة العامة للخطاب ألا و هو التأثير على المتلقي أو بتعبير السيوطي "استشراف نفس السامع" ([2])؛ فالفعل الكلامي " ففسق" ينطوي على أمرين مهمين هما: السابق عليه و التالي له أي أنه يشكّل الجملة النواة ومحور الآيات، و من ثم يعمل على ربط الجزئيات المتمثلة في امتثال الملائكة لأمر الله تعالى، و عدم طاعة إبليس و سجوده لآدم فوسم بعد ذلك بالفسق؛ و هذا محور واحد شديد الإيحاء تجسّد في تجاوز الطاعة و الشرك بالله. و لعل هذه الأبعاد التداولية هي التي تقود السياق اللغوي إلى شكل محدّد من خطاب المعنى فقد ينسى المتلقي التفاصيل المتعلقة بالفسق، ولكنه – حتما- قد يخرج بمعنى أن الفسق صعب أن ينسى. أما ما تعلق بخصوص الفعل الإنجازي " أفتتخذونه "فإنه يمنح المعنى أبعادا إضافية ،لأن حمولته الدلالية تتشكل من قوة إنجازية حرفية تتمثل في الاستفهام المدلول عليه حرفيا بقرائن بنيوية مثل "الهمزة "إلاّ أن السياق العام الذي وردت فيه الآية الكريمة لا يوحي بإنجاز فعل السؤال (الاستفهام) وإنما لإنجاز فعل التوبيخ و الإنكار و هو ما يمثل لنا فعلا

[1]-الزركشي: البرهان في علوم القرآن، ج3، ص 19.

[2]-السيوطي: معترك الأقران، تحقيق محمد البجاوي، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 1973، ص 346.

كلاميا غير مباشر؛ " لأن حقيقة استفهام التقرير أنه استفهام إنكار و الإنكار نفيٌ، و قد دخل على المنفيً، و نفيُ المنفيً إنكار "([1]).

لذلك يظل الاستفهام - في بعض الأحيان- فعلا حجاجيا بالمعنى المضمر فيه،وفق السياق الذي وظف فيه، خصوصا بالمعنى الذي ورد في الآية الكريمة، و الذي يدفع المتلقي إلى الابتعاد عن فكرة اتخاذ الشيطان و ذريته أولياء؛ إن هذا السؤال ليس استفهاما عن مجهول بقدر ما هو إنكار لسلوك قد يُقبل عليه المؤمن و هو استفهام حجاجي باعتبار قصد الآية الكريمة و ليس باعتبار النسق التركيبي أو المعنى الحرفي.

و في هذا السياق يؤكد ابن جني على هذه الفكرة قائلا : "و اعلم أنه ليس بشيء يخرج عن بابه إلى غيره إلاّ لأمر قد كان، و هو على بابه ملاحظا له، ذلك أن المستفهم عن الشيء قد يكون عارفا به مع استفهامه في الظاهر عنه ، لكن غرضه في الاستفهام عنه أشياء، منه أن يرى المسؤول أنه خفي عليه ليسمع جوابه عنه، و منها أن يتعرف حال المسؤول هل هو عارف بما السائل عارف به و أن منها يرى الحاضر غيرهما أنه بصورة السائل المسترشد، لما له في ذلك من الغرض، ولغير ذلك من المعاني التي يسأل السائل عمّا يعرفه، لأجلها و بسببها. فلما كان السائل في جميع هذه الأحوال قد يسأل عمّا هو عارفه أخذ بذلك طرفا من الإيجاب لا السؤال عن مجهول الحال"([2]). و للزمخشري التفاتة دقيقة حول "الهمزة" الواردة في الآية الكريمة فيقول :"استعملت الهمزة "أ" للإنكار والتعجب، كأنه قيل: و تتّخذونه و ذريته أولياء من دوني و تستبدلونهم بي، بئس البدل من الله إبليس لمن

[1]-الزركشي: البرهان في علوم القرآن، ج2، ص 346.
[2]-ابن جني: الخصائص، ج2، ص 465/463.

استبدله فأطاعه بدل طاعته"([1])، ويقول الزركشي في نفس السياق: "ولا تدخل همزة التوبيخ إلاّ على فعل قبيح أو ما يترتب عليه فعل قبيح "([2])، و يقول الطاهر بن عاشور في تخريج دلالة الاستفهام التي اشتملت عليها الآية الكريمة : "و الاستفهام مستعمل في الانكار و التوبيخ للمشركين ، إذ كانوا يعبدون الجن "([3]).

لعل أمر المعنى في هذه الآية يفرض علينا أن نشير إلى قضية هي في غاية الأهمية و هي قضية العدول التي فرضت وجودها علينا؛ و تلك هي طبيعة الخطاب القرآني إنه يجمع إليه خصوصيات متنوعة، البعض منها يرجع إلى آليات إنتاجه و البعض الآخر إلى طرائق تداوله ومن أشكال العدول الوارد في الآية هو عدول الآية عن الماضي في (قلنا) إلى المضارع في (ففسق) إذ نجد أن الخطاب القرآني في هذا السياق يذكرنا بالموعظة في أول أيّامها و هو خلق آدم، و في احتقار الفضيلة و الابتهاج بالأعراض التي لا تكسب أصحابها كمالا نفسيا؛ فيأتي العدول عن الماضي إلى المضارع ليستحضر مشهد التقزز ونفور النفس المؤمنة من الفسق و العصيان العظيم؛ يشرح الطاهر بن عاشور هذه الظاهرة فيقول: " و العدول في قوله " ففسق عن أمر ربه " إلى التعريف بطريقة الإضافة دون الضمير لتفظيع فسق الشيطان عن أمر ربه بأنه فسق عبد عن أمر من تجب عليه طاعته لأنه مالكه"([4]).

كما يذهب عز الدين اسماعيل في تبيان ما للعدول من أدوات ذات أبعاد دلالية تأويلية تنتظم فيها الأفعال الكلامية وفق علاقتها المفهومية و الإجرائية " التي تتمثل في الانتقال بالخطاب من مجرد الإعلام أو الإخبار عن الحدث إلى حكاية الحدث نفسه أي تمثيله في

---

[1]-الزمخشري: الكشاف، ص 488.

[2]-الزركشي: البرهان في علوم القرآن، ج2، ص 357.

[3]-تفسير التحرير و التنوير، ج15، ص 341.

[4]-نفس المصدر.

صورة حية (و هذا الانتقال شبيه بالانتقال من السرد الملحمي إلى التجسيد الدرامي) فالإخبار عن الحدث الماضي بفعل مستقبل من شأنه استحضار صورة هذا الحدث أمام مخيلة المتلقي ليعايشها بنفسه، فيكون إحساسه بها و تفاعله معها أقوى و أوثق"([1]).

و لسنا في مجال التوسع في الحديث عن قضية العدول و أغراضه البلاغية و إنما محاولة منّا لإبراز مدى قدرته على بلورة وحدات النص اللغوية المشكلة للنسق التركيبي بناء على مقام المتلقي الذهني والنفسي والاجتماعي لينفتح أفقه الدلالي على التأويل بتوفير آليات الاتساق و الانسجام؛ فمثلا في الآية الكريمة تبدأ بالغيبة في : قلنا، اسجدوا، ثم عدلت عن الغيبة إلى التكلم في "أفتتخذونه "للاهتمام بالإخبار عن نفسه سبحانه، ليؤكد أن وظيفة الملائكة و إبليس و الجن هي الطاعة و الامتثال لأمر الله سبحانه ، و أي اعتقاد يجاوز هذا فهو باطل لا قيمة له "([2]). و يأتي العدول هنا من الغياب إلى التكلم ليؤكد اختصاصه سبحانه بذلك وحده؛ فضمير المتكلم يحتل المرتبة الأولى من حيث التعريف، يليه ضمير المخاطب فالغائب، و الضمائر لا تخلو من غموض، غير أن ضمير المتكلم والمخاطب يفسّرهما وجود صاحبهما وقت الكلام فهو يتكلم بنفسه أو يكلمه غيره، أما ضمير الغائب فصاحبه غير معروف لأنه غير حاضر ولا شاهد، فلا بد له من شيء يفسره و يوضح المراد منه"([3]).

مهما يكن من أمر فإن المتكلم أقوى من حجة حديث الغائب ممّا يشد انتباه المتلقي إلى قيمة المتحدث عنه في الآية؛ كما أنه يجب الحيطة و الحذر من الألفاظ المترادفة إذ أن رصد كل السياقات التي من شأنها أن ترد فيها هذه الألفاظ يعين على تحديد الدلالة المنشودة.

---

[1]-عز الدين إسماعيل: جماليات الالتفات، النادي الأدبي الثقافي، جدة، السعودية، ط2، 1988، ص 902.

[2]-تفسير التحرير و التنوير، ج15، ص 370/367.

[3]-الزركشي: البرهان في علوم القرآن، ج3، ص 367.

5: **النفي**:عرّفه الرازي بقوله : " القول المقتضى بصريحه نسبة معلوم إلى معلوم بالنفي أو بالإثبات([1]) و"النفي هو إنكار للإثبات "([2])، وللنفي أدوات منها: ما، لما، ليس. وهو من بين الآليات اللغوية ذات الأهداف الدلالية التي ترتبط بتماسك وحدات النص، أو التنبيه على دلالة معينة، و لذلك يعدّ الجانب التداولي الإنجازي الأبرز فيه هو نفي فعل ما أو خبرا ما، ومن أمثلة ذلك ما ورد في قوله تعالى: "وَ دَخَلَ جَنَّتَهُ وَهُوَ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ قَالَ مَا أَظُنُّ أَنْ تَبِيدَ هَذِهِ أَبَدًا. وَ مَا أَظُنُّ السَّاعَةَ قَائِمَةً وَ لَئِنْ رُدِدْتُ إِلَى رَبِّي لَأَجِدَنَّ خَيْرًا مِنْهَا مُنْقَلَبًا"([3]). لاشك أن التركيب اللغوي في هذا النص القرآني يقوم على ملاحقة المعنى لتحقيق الدلالة؛ فالآية الكريمة تضع القرائن اللفظية والعقلية ليتّسع معناها إلى أنواع أخرى من المعاني المستنبطة ،وفق حاجيات السياق اللغوي العام الذي وردت فيه ؛ فنجد مثلا أن الفعل الكلامي: ما أظن، يتكون من فعل إسنادي يتمثل في الجملة الفعلية التي تشتمل على محمول فعل (أظن)، و موضوعه الفاعل (الكافر) و من اللواحق الجار و المجرور في (إلى ربي) والفعل الكلامي "ما أظن " تتشكل حمولته من قوة إنجازية حرفية هي النفي و قوة إنجازية مستلزمة هي إنجاز فعل التهكم والسخرية؛ وأشار الطاهر بن عاشور إلى هذه الفكرة قائلا:"وانتقل (أي الكافر) من الإخبار عن اعتقاده دوام تلك الجنة إلى الإخبار عن اعتقاده بنفي قيام الساعة ولا تلازم بين المعتقدين؛ ولكنه أراد التورك على صاحبه المؤمن تخطئة إياه و لذلك عقّب بقوله: " و لئن ردّدت إلى ربي لأجدن خيرا منها منقلبا " تهكّما بصاحبه، و قرينة التهكّم قوله :"و ما أظن الساعة قائمة "و هذا كقول العاصي بن وائل السهمي لخبّاب بن الارث :"ليكونن لي مال هنالك فأقضيك دينك منه " و أكّد كلامه بلام القسم

[1]-الرازي: نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، ص 149.

[2]-شاهين الحسن: علم الدلالة السيمانتيكية، دار الفكر للطباعة و النشر، ط1، 2001، ص 185.

[3]-سورة الكهف، الآية رقم 36/35.

و نون التوكيد مبالغة في التهكم "([1]).

لاشك أن المعنى المحمول ضمن هذه الآية يوحي بالنفي ، نفي زوال الجنان المثمرة و نكران قيام الساعة أصلا، و هو فعل كلامي مباشر إلاّ أن النص القرآني يحدّد دلالات أخرى غير مصرّح بها اقتضاها سياق التركيب العام و هي امتداد للدلالات المحمولة ضمن النص منها إنجاز فعل التهكم و السخرية بالمؤمن الفقير الذي لا مال و لا نفر، و لا جنة عنده و لا ثمر، و هي أفعال كلامية غير مباشرة. و لقد انشغل المفسّرون بالفعل الكلامي " ردّدت" الوارد في الآية الكريمة و الفعل الكلامي "رجعت" الذي ورد في سورة فصّلت في قوله تعالى: " وَلَئِنْ أَذَقْنَاهُ رَحْمَةً مِّنَّا مِن بَعْدِ ضَرَّاء مَسَّتْهُ لَيَقُولَنَّ هَذَا لِي وَمَا أَظُنُّ السَّاعَةَ قَائِمَةً وَلَئِن رُّجِعْتُ إِلَى رَبِّي إِنَّ لِي عِندَهُ لَلْحُسْنَى"([2])؛يرى علماء القرآن أن الفعلين الكلاميين يتفقان بناء و لكنهما يختلفان في بعدهما الدلالي ، و في قوتهما الإنجازية وفق السياق الذي وردا فيه، فهما من الأفعال المترادفة التي يمكن أن يحل أحدهما محل الآخر إلا أن للزركشي كان له رأي آخر حين شرح الفرق الشاسع بين الفعل الكلامي الذي يرد في المعجم والفعل نفسه حين يوظف في نسق تعبيري خاص؛ و لذلك" وزعت المرادفات بحسب المقامات فلا يقوم مرادفها فيما استعمل فيه مقام آخر؛ فعلى المفسّر مراعاة الاستعمالات و القطع بعدم الترادف ما أمكن، فإن للتركيب معنى غير معنى الإفراد و لهذا منع كثير من الأصوليين وقوع أحد المترادفين موقع الآخر في التركيب، وإن اتفقوا على جوازه في الإفراد"([3])؛ فمن الواضح أن ورود الفعلين في سياقين مختلفين إنما كان ذلك استنادا للفروق الدلالية الدقيقة بينهما؛ و لتحقيق من جهة أخرى دلالة موازية لدلالة محمول الخطاب،ف" الردّ عن الشيء يتضمن

---

[1]-تفسير التحرير و التنوير، ج15، ص 321.

[2]-سورة فصلت، الآية رقم 50.

[3]-الزركشي: البرهان في علوم القرآن، ج4، ص 93.

كراهة المردود و لما كان في الكهف تقديره: و لئن رددت عن جنتي هذه التي أظن ألا تبيدا أبدا إلى ربي، كان لفظ الردّ الذي يتضمن الكراهة أولى، و ليس في حم (يقصد صورة فصلت) ما يدل على الكراهة؛ فذكر بلفظ الرجع ليقع في كل سورة ما يليق بها"([1])ولذلك اكتسبت الآية الكريمة دلالتها في إخراج النص من ظاهر دلالته إلى تأويل صيغته اللغوية فالجانب الإنجازي الأبرز في الفعل " ردّدت " لا يكمن في إلقاء الخبر بقدر ما تظهر قوته الإنجازية المستلزمة في تحقيق فعل الكراهة و عدم الإقرار بنعم الله تعالى، أما الفعل "رجعت" اكتفى بقوته الإنجازية الحرفية و هي الرجوع.

6–**النداء**: و هو " طلب المنادى، و الغرض من النداء يكمن في طلب إصغاء المنادى للمنادي، و يعدّ من قبيل الإنشاء بصيغة الخبر، و للنداء حروف ثمانية هي: الهمزة، و أيّ مقصورتين و ممدودتين، و يا، و أيا، و هيا، و وا. و قد يأتي أسلوب النداء ناقصا إذ يمكن أن تحذف أداة النداء أو يحذف المنادى مع بقاء حرف النداء أو أداته . و يعد النداء من الأساليب التوجيهية لأنها تحفّز المتلقي لردّة فعل تجاه المتكلم؛ و لذلك كان الخطاب القرآني يحشد كل الأدوات اللغوية التي تخص المتلقين، منها أدوات النداء، وأبرزها الحرف(يا) الذي يقول عنه السيوطي في الإتقان: " كثر في القرآن النداء ب(يا أيها) دون غيرها، لأن فيه أوجها من التأكيد و أسبابا من المبالغة منها: ما في (يا) من التأكيد و التنبيه و ما في (ها) من التنبيه، و ما في التدرج من الإبهام في (أي) إلى التوضيح، و المقام يناسب المبالغة والتأكيد"([2]).و من هنا كان الخطاب القرآني يولي العناية البالغة للمخاطب و الدليل على ذلك وجود قرائن لفظية التي أعطى لها علماء الأصول مكانة شبيهة بمكانة الألفاظ

[1]-الكرماني: أسرار التكرار في القرآن، تحقيق عبد القادر أحمد عطا، دار الفضيلة،القاهرة،ط1، 1977، ص169.

[2]-السيوطي: الإتقان في علوم القرآن، ص 645.

اللغوية ([1]) مثل: يا أيها الذين آمنوا، يا أيها النبي، أيها الناس، يا أهل الكتاب...؛و لذلك اعتبر المخاطب كطرف فاعل في ترجيح الدلالات و تفكيك بنية النص الشرعي بربط كل ذلك بأسباب النزول و بأفق المتلقي و ثقافته، يقول حامد أبو زيد : " إن علاقة الاتصال اللغوي بين مرسل و مستقبل لا تنقسم إلى علامات يتبعها العلم بالدلالة، بل حركة الفهم و فك شفرة الرسالة يتزامن مع عملية البث من جانب المرسل. و تذهب بعض اتجاهات الفكر المعاصر إلى أن عملية فهم النصوص لا تبدأ من قراءة النص؛ بل تبدأ، قبل ذلك من الدوال الرابطة بين الثقافة التي تمثل أفق القارئ و بين النص" ([2]). و في سياق الحديث عن أسلوب النداء يقول المولى عز و جل:"يَا وَيْلَتَنَا مَالِ هَذَا الْكِتَابِ لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَ لَا كَبِيرَةً إِلَّا أَحْصَاهَا "([3]).يشرح الطاهر بن عاشور هذه الآية قائلا : " نداء الويل : ندبة للتوجع من الويل، و أصله نداء استعمل مجازا بتنزيل ما لا ينادى منزلة ما ينادى لقصد حضوره كأن يقول: هذا وقتك فاحضري، ثم شاع ذلك فصار لمجرد الغرض من النداء و هو التوجع و نحوه "([4]). فالخطاب القرآني كما تضمنه ظاهر تركيب الآية "يا ويلتنا مال هذا الكتاب "خطاب طلبي يوحي بقوة إنجازية حرفية مباشرة و هي النداء من خلال الفعل الكلامي (يا ويلتنا) إلا أن السياق العام اقتضى قوة إنجازية مضمرة تحقق من خلالها إنجاز فعل الندبة و التوجع من الويل، و لذلك فإن مقاصد الخطاب القرآني تعود أساسا إلى معرفة مقتضيا السياق أو ما صاحب النص من ظروف و ملابسات؛ فالفعل الكلامي (يا ويلتنا) تظهر ملامحه من خلال بنية الخطاب العميقة التي تدفعنا للأخذ بالمعطيات

---

[1]-ينظر محمد يونس علي: علم التخاطب الإسلامي، ص 87.

[2]-حامد أبو زيد: مفهوم النص، ص 86.

[3]-سورة الكهف، الآية رقم 49.

[4]-تفسير التحرير و التنوير، ج15، ص 330.

السياقية و اللغوية لاستنباط معنى حسرة الكفار البالغة و ندمهم على كفرهم بخالقهم. ومن أمثلة النداء ذات القوة الإنجازية غير المباشرة قوله:"يَا لَيْتَنِي لَمْ أُشْرِكْ بِرَبِّي أَحَدًا"([1])، يقول الطاهر بن عاشور:" و حرف النداء مستعمل في التلهف. و (ليتني) تمن مراد به التندم، و أصل قولهم (يا ليتني) أنه تنزيل للكلمة منزلة من يعقل، كأنه يخاطب كلمة (ليت) يقول: احضري فهذا أوانك "؛ استنادا على ما شرحه الطاهر بن عاشور فإن أمر دلالة الآية لا يحمله أسلوب النداء في بعده الظاهري، و إنما مرده إلى الطبيعة الإنتاجية التي تجعل القارئ يتفاعل مع النص القرآني تفاعلا متميزا يؤدي به إلى ترجيح الدلالة المقصودة؛ فبالنظر إلى الآية قد نتوصل إلى حقلين دلاليين هامين يختلفان في قوتهما الإنجازية هما : **أولهما** : المعنى الحرفي للنداء و الذي لا يمكن التعامل معه ؛ لأنه لا يمكن مناداة " ليت " و إنما ننادي الأشخاص.

ثانهما: المعنى المضمر الذي يختفي وراء البنية الحرفية المنجزة وهو الفعل الإنجازي غير المباشر الذي تسعى الآية لتحقيقه ألا و هو فعل الندم و الحسرة.

و مهما يكن من أمر تبقى اللغة في الوعي الأصولي أحد أهم الأدوات التي تفضي إلى القبض على الدلالة و استنباط الأحكام الشرعية، ومن ثم يبقى الخطاب محتفظا بآليات جمة تساعده في الكشف عن مقاصده. و إن كان التوجيه فعلا كلاميا و وسيلة لفهم غايات النص، فإن المتكلم قد يعتمد على آلية أخرى يحشد من خلالها إمكاناته التعبيرية للتلميح عن مقاصده و أهدافه المرجو ألا و هي الطريقة التلميحية.

[1]-سورة الكهف، رقم الآية 42.

ثانيا: الأفعال الكلامية التلميحية في سورة الكهف.

لاشك أن المتكلم بقدر ما يفصح بطريقة مباشرة عن مضمون كلامه عبر أنساقه التعبيرية يعتمد – أيضا- على أشكال لغوية مجازية تجعل القارئ يتفاعل معها بشكل تذوقي ليتسابق مع حيثيات الخطاب و يتحاور معه إن على مستواه الشكلي التركيبي أو مع موضوعه المفهومي التأويلي؛ و لذلك يقول الفخر الرازي في معرض حديثه عن دواعي استعمال المتكلم للمجاز : " إن العدول عن الحقيقة إلى المجاز: إما لأجل اللفظ أو المعنى أو لهما... و أما الذي يكون لأجل المعنى فقد تترك الحقيقة إلى المجاز لأجل التعظيم والتحقير و لزيادة البيان ولتلطيف الكلام"([1]).وعلى هذا الأساس سنقف عند بعض الآليات والاستراتيجيات التلميحية التي يعتمدها المتكلم في إنتاج خطابه أي عند بعض أصناف الأفعال الكلامية الإنجازية غير المباشرة في سورة الكهف من خلال قراءة علماء القرآن لمضامينها و أبعاده الدلالية في طريق استنباط الأحكام و المعاني من متونها الشرعية.

أ–تداولية الحذف:يرى البحث الأصولي أن الحذف فرع و الذكر أصل، و لا يعدل عن الأصل إلا لضرورة؛ و هذه الخاصية التي ينماز بها القرآن الكريم إنما مرجعها إلى انفتاح لغته في حدّ ذاتها، و التي تستجيب لآليات و أدوات تتحكم في تحديد مواقع الحذف المعنية بالدلالة والقول، ولقد سبق وأن أشرنا في الفصل السابق إلى أن علم أصول الفقه سمى هذا النوع من النسق الخطابي ب" المضمر " أو "المسكوت عنه "، والذي يحتاج من المؤول إلى القيام بعملية استدلالية تصبح معها البنية اللغوية للخطاب مجرد معبر للوصول إلى الفعل الإنجازي غير المباشر؛ و لذلك ف " إذا دار الأمر بين الحذف و عدمه أولى، لأن

[1]-الفخر الرازي: المحصول في علم الأصول، ج1، ص 125.

الأصل عدم التغيير و إذا دار الأمر بين قلة المحذوف و كثرته، كان الحمل على قلّته أولى" ([1]).

و لذلك اهتم الفكر الأصولي بالحذف كاستراتيجية خطابية ضرورية ذات أبعاد دلالية و أهداف مختلفة تسعى إلى التوفيق بين مقتضيات الواقع المتجدد و طبيعة النص؛و في هذا السياق يقول الجرجاني عن الحذف بأنه :"باب دقيق المسلك، لطيف المأخذ، عجيب الأمر شبيه بالسحر، فإنك ترى به ترك الذكر، أفصح من الذكر، و الصمت عن الإفادة أزيد للإفادة و تجدك أنطق ما يكون إذا لم تنطق وأتمّ ما تكون بيانا إذا لم تُبن"([2]).

و انطلاقا من هذا التصور نمضي في محاولة لاكتشاف بعض المظاهر الأسلوبية و الأنساق البلاغية ذات الطابع التداولي و التأويلي التي يبدو فيها الحذف هو الخطاب المركز.

ب-حذف الفعل :تطرق سيبويه إلى حذف الفعل لكثرة استعماله فقال:"هذا باب يحذف منه الفعل لكثرته في كلامهم حتى صار بمنزلة المثل"([3])؛ و يعلق عبد السلام المسدي على نباهة سيبويه و كيفية معالجته لهذا النوع من الحذف و اعتباره قرينة سياقية دلالية مرتبطة بظروف إنتاج الكلام فيقول:" لا يمكن للباحث أن يغفل عن نباهة شيخ النحو العربي في هذا المقام، فقد حاول صاحب" الكتاب" تفسير المظاهر الطارئة على بنية التراكيب النحوية في اللغة، و لما سعى إلى تعليلها انتبه رأسا إلى ما لجهاز التحاور من سيطرة على نواميس الحدث التخاطبي، حتى أن مبدأ التفاهم قد غدا بمنزلة المعيار الضابط لطاقة الاختزال أو

[1]-الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ج3، ص 119.
[2]-الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص 106.
[3]-سيبويه: كتاب سيبويه، تحقيق و شرح عبد السلام محمد هارون، عالم الكتب، بيروت، ج1، ص 280.

التصريح في الكلام، فيكون له نفس التأثير في تحديد أبعاد الشمول و الاستيعاب عند تقرير الظاهرة اللغوية كليا"([1]).

يقول المولى عز و جلّ:" وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ "([2]).

فإن أحدا لا يشك في امتناع الفعل ههنا، وأن قولنا: كلبهم يبسط ذراعيه، لا يؤدي الغرض و ليس ذلك إلا أن الفعل يقتضي مزاولة و تجدّد الصفة في الوقت. و يقتضي الاسم ثبوت الصفة و حصولها من غير أن يكون هناك مزاولة و تزجية فعل ومعنى يحدث شيئا فشيئا و لا فرق بين :" و كلبهم باسط" و بين أن يقول: و كلبهم واحد، مثلا في أنك لا تثبت مزاولة و لا تجعل الكلب يفعل شيئا؛ بل تثبته بصفة هو عليها؛ فالغرض هو تأدية هيئة الكلب"([3])؛ و لذلك قال الله تعالى :" بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ "؛ لأنها أشعر بثبوت الصفة، و لأن الاسم يدل على مطلق الصفة. أما الفعل الكلامي "يبسط " فحذف، لأنه مستلزم من السياق التركيبي العام للآية الكريمة؛ لأن الفعل أساسا يلازم الزمن، وتوظيفه في هذه الحالة لا يخدم الآية الذي هو تبيان هيئة الكلب. و لذلك استغل القرآن الكريم هذه الطاقات الأسلوبية المؤثرة لتتحاور بشكل موجب و دائم مع تداعيات الزمن ، يقول محمد أركون في معرض حديثه عن علاقة الخطاب باللغة المجازية و مدى الأهمية القصوى التي تكتسيها في تأويل الدلالة: "إن اللغة المجازية تنبثق من شروط ممارسة اجتماعية تاريخية لكنها تقوم بحجب هذه الممارسات لصالح الدلالة الرمزية التي لابد منها من أجل التوصل إلى التصورات الأكثر دواما" ([4]). و لهذا فالأبعاد التداولية غالبا ما ترجع إلى طبيعة النصوص

---

[1]-عبد السلام المسدي: التفكير اللساني في الحضارة العربية، الدار العربية للكتاب، تونس،1981، ص332

[2]-سورة الكهف، الآية رقم 18.

[3]-الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص 124. و ينظر السيوطي: معترك الأقران، ص 597.

[4]-محمد أركون: تاريخية الفكر العربي الإسلامي، ترجمة هاشم صالح، مركز الإنماء القومي، بيروت 1987، ص 40.

المدروسة التي تلزم متلقيها على تحديد جملة العلائق التي تربط النسق اللغوي بعالم الدلالة و هذا ما يعرف في البحث الأصولي بتداولية المظاهر الأسلوبية والذي يعد الحذف من أبرز ميادينها .

2– **حذف الصفة** :و أكثر ما يرد للتفخيم و التعظيم في النكرات ، و كأن التنكير حينئذ علم عليه؛ كقوله تعالى:" فَلَا نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَزْنًا "([1]) أي وزنا نافعاو" نفي إقامة الوزن مستعمل في عدم الاعتداد بالشيء ، و في حقارته ، فشبِّهوا بالمحقرات على طريقة المكنية و أثبت لهم عدم الوزن تخييلا "([2]).وفي الحقيقة مثل هذا التقدير يؤكد على أن المعنى غير مرتبط دوما بالجانب اللغوي الصرف، و إن كان جزءا منه، فقوله تعالى : " فَلَا نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَزْنًا "لا يقصد به دلالة الوضع أي المعنى الحرفي للفعل إقامة الوزن و إنما يراد به دلالة الملزوم أي المعنى المستلزم و الملائم لسياق الآية؛ فالشيء التافه لا يوزن و لأن الناس يزنون الأشياء المتنافس عليها في مقاديرها، أما الأمر الحقير فلا يقام له وزنا ؛ولذلك استعمل النص القرآني لفظة (وزنا) في سبيل إقامة الحجّة وإقناع المتلقي، و لتأسيس- إلى جانب كل ذلك- فعلا حجاجيا له أبعاده التأثيرية على المتلقي؛ فعدم إقامة الوزن مرتبط بحبط أعمال الكفار، و لأنهم بحبط أعمالهم صاروا محقرين لا شيء لهم من الصالحات؛ و لذلك " فإن الصفة تمثل أداة في الفعل الحجاجي و علامة عليه، فلا يقتصر المتكلم على توظيف معناها المعجمي أو تأويله؛ بل يبتغي التقويم و التصنيف و اقتراح النتائج التي يريد حصولها أو فرضها. و هذا ما يعطيها الطواعية و المرونة التي هي من صلب خصائص

[1]-سورة الكهف، الآية رقم 105.
[2]-تفسير التحرير و التنوير، ج16، ص 48.

الخطاب الطبيعي في الممارسة الحجاجيّة ليمارس المتكلم أكثر من فعل واحد ؛ بالتصنيف و بتوجيه انتباه المتلقي إلى ما يريد أن يقنعه به في حجاجه"([1]).

3-**حذف المبتدأ**: لقد أشار الزمخشري إلى حذف المبتدأ اعتمادا على المشاهدة في قول المستهل: الهلال و الله، أو إذا رأيت شخصا فقلت: عبد الله و ربي"([2]). فقوله عز و جل : " وَقُلِ الْحَقُّ مِن رَّبِّكُمْ "([3])؛ فحذف المبتدأ في هذه الآية الكريمة يشير إلى أن الخبر من اختصاصه وحده؛ لأن تقدير الكلام هو أن " هذا الحق من ربكم، و ليس هذا كما يظنه بعض الجهال أي: قل القرآن حق، فإنه لو أريد هذا لنصب "الحق"، والمراد إثبات أن القرآن حق، و لهذا قال: "من ربكم" و ليس المراد هنا قول حق مطلق، و الحق خبر لمبتدأ محذوف معلوم من المقام ،وحذف المبتدأ إشارة إلى أن الخبر من اختصاصه"([4]) ولذلك وظّف الفعل الكلامي الإنجازي (وقل) ليخدم المحذوف ألا وهو (القرآن)، والحذف غياب يكمله المتلقي.

4-**حذف الحرف**:و" ذلك لأن الحرف نائب عن الفعل بفاعله ، فلو ذهبت تحذف الحرف لكان ذلك اختصارا ، و اختصار المختصر إجحاف له ، إلا إذا صحّ التوجه إليه، و قد جاز في بعض الأحوال حذفه لقوة الدلالة عليه " ([5])؛ و يقول ابن جني في وضع الحرف في التركيب : " إن الحروف لا يليق بها الزيادة و لا الحذف و إن أعدل أحوالها أن تستعمل غير مزيدة و لا محذوفة، فأما وجه القياس في امتناع حذفها فمن قبل أن الغرض من الحروف إنما هو الاختصار، ألا ترى أنك إذا قلت : هل قام زيد ؟ فقد نابت عن

---

[1]-ابن ظافر الشهري: استراتيجيات الخطاب، ص 488.

[2]-الزمخشري: المفصل في علم العربية، دار الجيل، بيروت، ط2، د- ت، ص 25.

[3]-سورة الكهف، الآية رقم 29.

[4]-تفسير التحرير و التنوير، ج15، ص 152.

[5]-الزركشي: البرهان في علوم القرآن، ج3، ص 147.

" استفهم " فوقوع الحرف مقام الفعل و فاعله غاية الاختصار، فلو ذهبت تحذف الحرف تخفيفا لأفرطت في الايجاز لأن اختصار المختصر اجحاف به...و أما وجه ضعف زيادتها فمن قبل أن الغرض في الخروف الاختصار، لو ذهبت تزيدها لنقصت الغرض الذي قصدته لأنك كنت تصير من الزيادة إلى ضد ما قصدته من الاختصار "([1]) نحو قوله تعالى: " سَيَقُولُونَ ثَلاثَةٌ رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ "([2]) و لم يقل "ورابعهم" كما قال :"و ثامنهم "و لو حذف الواو منها كما حذف من التي قبلها و استغنى عن الواو بالملابسة التي بينهما كان حسنا " ([3]). ولعل حذف الواو في هذا المقام الذي ناب عن الفعل الكلامي (قال) كان له دور في سبك الآية وتدقيق معناها بحيث كل ما ذكر فيها متعلق بعضه ببعض و بحيثيات التخاطب.

ب:التقديم و التأخير و دلالاتهما:ينظر علماء القرآن إلى التقديم والتأخير من زاويتين هما:

1-تقديم يقال إنه على نية التأخير وذلك في كل شيء أقررته مع التقديم على حكمه الذي كان عليه، و في جنسه الذي كان فيه، كخبر المبتدأ إذا قدّمته على المبتدأ ، و المفعول إذا قدّمته على الفاعل و الاسم إذا قدمته على الفعل .

2-و تقديم لا على نية التأخير، و لكن على أن تنقل الشيء عن حكم إلى حكم، و تجعل بابا غير بابه، و إعرابا غير إعرابه، و ذلك أن تجيئ إلى اسمين يحتمل كل واحد منهما أن يكون مبتدأ، و يكون الآخر خبرا له، فتقدم تارة هذا على ذلك"([4]).

---

[1]-ابن جني: سر صناعة الاعراب، تحقيق حسن هنداوي، دار القلم، دمشق،ط1، 1985، ج1، ص 270.

[2]-سورة الكهف، الآية رقم 22.

[3]-الزركشي: البرهان في علوم القرآن، ج3، ص 249.

[4]-الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص 86. و ينظر البرهان في علو م القرآن، ج3، ص 274.

وعلى هذا الأساس يأخذ التقديم و التأخير أبعادا دلالية تأويلية تعمل على إلحاق النصوص بعضها ببعض، كوجه من وجوه التأويل، و "هو يشمل كل مقدّم كان يمكن أن يتأخر سواء أكان ذلك لاعتبارات نحوية أو دلالية أو إيقاعية ، أي أن نظرة علماء القرآن إلى التقديم و التأخير و التأخير كانت أوسع من تضييقات كثير من الدراسات الأسلوبية المعاصرة"([1]). و لذلك أولى هؤلاء علماء القرآن عناية فائقة لأسباب التقديم و التأخير و دلالاتهما التي بدت مركز نواة في تحديد القصد وتصريف دلالة الأحكام المستنبطة من متون النصوص الشرعية و هذه بعض النماذج عن التقديم و التأخير و أثرهما على الخطاب.

1- تقديم الأدنى على الأعلى:

يقول الله تعالى: " مَالِ هَذَا الْكِتَابِ لا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلا كَبِيرَةً "([2]). لعل الانتقال من الأدنى إلى الأعلى من القضايا التي تناولها العلماء لما يحققه من أهداف دلالية،ولذلك نفي الأدنى في الآية الكريمة ليعلم منه نفي الأعلى من الأولويات ف" تقديم ذكر "الصغيرة" لأنها أهم من حيث يتعلق التعجب من إحصائها و عطفت عليها لإرادة التعميم في الإحصاء لأن التعميم يثير التعجب"([3]). فيتضح من تقديم " الصغيرة " على" الكبيرة " إنجاز فعل كلامي غير مباشر ألا و هو التعجب من " الكتاب " الذي لا يبقي صغيرة ولا كبيرة في جميع أحوالهما إلا في حالة إحصائه إياها.

---

[1]-محمد الطرابلسي: خصائص الأسلوب في الشوقيات، المجلس الأعلى للثقافة، مصر، ط1، 1966، ص 284. و ينظر : الأسرار البلاغية للتقديم و التأخير في سورة البقرة، رسالة ماجيستير ، خالد بن محمد العيثم، 2000، ص 70/65.

[2]-سورة الكهف، الآية رقم 49.

[3]-تفسير التحرير و التنوير، ج15، ص 33.

2- **لفت انتباه المتلقي إلى المقدّم :**

في قوله تعالى:" الْحَمْدُ لِلَّهِ أَنزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ وَلَمْ يَجْعَل لَّهُ عِوَجًا " ([1]) أي أنزله قيما ولم يجعل له عوجا و معناه أنه كامل في ذاته، و أن قيّما معناه أنه مكمّل لغيره، و كونه كاملا في ذاته، سابق على كونه مكملا لغيره، لأن معنى " قيّما " أنه قائم بمصالح الغير...فثبت بالبرهان العقلي أن الترتيب الصحيح ما ذكر في الآية"([2]).و الهدف من هذا الترتيب هو إنجاز فعل كلامي غير مباشر و هو شدّ انتباه المتلقي إلى أن كلام الله جلّ ذكره دقيق في تركيبه تنكشف الدلالة بين أجزائه بتحديد العلاقات المختلفة القائمة بينها، فكل جزء فيه مرتبط بآخر بشكل أو آخر، و علينا إلا أن نكشف هذا الرابط حتى تتضح لنا الدلالة التي نرجوها ولا " انحراف عن الصواب أو المعاني المقبولة المستحسنة، و المراد بها (أي عوجا) عوج مدلولات كلامه (أي القرآن) بمخالفتها للصواب وتناقضها وبعدها عن الحكمة وإصابة المراد"([3])،و يواصل الزركشي في شرح ظاهرة تقديم لفظ " عوجا " على لفظ "قيم" ليرجعها إلى أسباب نحوية و دلالية فيقول: "و أما قوله: " قيّما" فيجوز في نصبه وجوه أحدها: أنه منصوب على الحال من " الكتاب "و العامل فيه " أنزل "، و في الكلام تقديم و تأخير، و تقديره: " الْحَمْدُ لِلَّهِ أَنزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ وَلَمْ يَجْعَل لَّهُ عِوَجًا " فتكون الجملة على هذا اعتراضا.

و الثاني: أن يكون منصوبا بفعل مقدّر، و تقديره:" و لكن جعله قيما "، فيكون مفعولا للفعل المقدر.

---

[1]-سورة الكهف، الآية رقم 1.

[2]-الزركشي: البرهان في علوم القرآن، ج3، ص 321.

[3]-تفسير التحرير و التنوير، ج15، ص 335.

و الثالث: أن يكون حالا من الضمير في قوله :" و لم يجعل له عوجا، وتكون حالا مؤكدة. فالفائدة التي هي أتمّ إنما تكون على تقدير استقلال الجملة. كيف و القول بالتقديم والتأخير منقول عن ابن عباس رضي الله عنه" ([1]). لعل هذا ما يؤكد على تعالي لغة القرآن الكريم لكونها تسعى إلى ملاحقة الدلالة المطلقة و المعنى الممتد عبر الزمان و المكان.

3– تقديم المسبّب على السبب : في قوله جل ذكره : " فَأَرَدتُّ أَنْ أَعِيبَهَا" ([2])؛إن جملة "أردت أن أعيبها "متوزعة على كل من جملتي " فكانت لمساكين " و "كان وراءهم ملك"؛ فكان من حقها التأخير عن كلتا الجملتين، بحسب الظاهر، و لكنها قدّمت خلافا لمقتضى الظاهر؛و ذلك لإنجاز فعل العناية و الاهتمام بإرادة إعابة السفينة، حيث كان عملا ظاهره إنجاز فعل كلامي مباشر و هو الإنكار إلا أن المعنى المضمر و الذي يفهم من روح النص و منطقه هو إنجاز فعل كلامي غير مباشر ألا و هو الإصلاح و الصلاح" زيادة في تشويق موسى إلى علم تأويله ، لأن كون السفينة لمساكين مما يزيد السامع تعجبا في الإقدام على خرقها. والمعنى : فأردت أن أعيبها و قد فعلت. و إنما لم يقل : فعبتها ليدلّ على أن فعله وقع عن قصد و تأمل "([3]).

4– **التخويف و التنفير عنه:** يقول الله تعالى: " أَفَحَسِبَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَن يَتَّخِذُوا عِبَادِي مِن دُونِي أَوْلِيَاء "([4]) . نلاحظ أنه قدّم حرف الاستفهام على فاء العطف لأن للاستفهام صدر الكلام ، و " الخلاف شهير بين علماء العربية في أن الاستفهام مقدّم من

---

[1]-الزركشي: البرهان في علوم القرآن، ج3، ص 322.
[2]-سورة الكهف، الآية رقم 79.
[3]-تفسير التحرير و التنوير، ج15، ص 12.
[4]-سورة الكهف، الآية رقم 102.

تأخير ، أو أن العطف إنما هو على ما بعد الاستفهام بعد حذف المستفهم عنه لدلالة المعطوف عليه. فيقدّر ههنا: أ أمنوا عذابي فحسبوا أن يتخذوا الخ.. و الاستفهام إنكاري. و الانكاري عليهم فيما يحسبونه يقتضي أن ما ظنوه باطل"([1]).و لذلك بدأت الآية الكريمة بمعنى الاستفهام بالهمزة و أن ما يأتي بعد الهمزة على حدّ تقدير الجرجاني هو المشكوك فيه أو المستفهم عنه، فقوله : " أفحسب، هو إنكار للفعل أصلا "([2])، أي إنكار للفعل الكلامي" أن يتخذوا"وهو فعل سادٌ مسد مفعولي "حسب" لأنه يشتمل على ما يدل على المفعولين، فهو ينحل إلى مفعولين: والتقدير: أحسب الذين كفروا عبادي متخذين أولياء لهم من دوني"([3]) حتى أن الفعل "يتخذوا " أفاد في سياق التركيب المستقبل أي " أحسبوا أن يتخذوا عبادي أولياء يوم القيامة كما اتخذوهم في الدنيا"([4]). زيادة في إظهار التوبيخ والتخويف ولذلك لم يأت الاستفهام عن شيء مجهول كما هو ظاهر من الصياغة الشكلية أوالمعنى الحرفي، لكن الاستفهام غير قصد المتكلم؛بل الظاهر أن الفعل الانجازي "أفحسب" فعل إنجازي غير مباشر، إذ تخالف قوته الإنجازية الحرفية قوته الإنجازية غير الحرفية و إنجاز فعل الإنكار و إدخال الروع في ضمائر المشركين.

ما نخلص إليه هو أن مبحث الحذف والتقديم والتأخير بطبيعتهم يأبون أن يحجزوا في إطار حدود الجملة الضيقة؛ فالآليات التي يعتمدون عليها تعطي للنظام اللغوي مرونة في ملاحقة المعنى وتعيين الدلالات؛ وهذا دليل على أن لغة القرآن الكريم تجدّد من إمكاناتها التعبيرية تأكيدا على قدرتها في التعايش مع الواقع بكل جزئياته و تناقضاته.

---

[1]-تفسير التحرير و التنوير، ج16، ص 43.

[2]-الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص 90.

[3]-تفسير التحرير و التنوير، ج16، ص 43.

[4]-نفس المصدر، ص 44.

ج:الإلتفات: يعرّفه الزركشي بأنه: " نقل الكلام من أسلوب إلى آخر، تطرية و استدرارا للسامع و تجديدا لنشاطه، وصيانة لخاطره من الملال والضجر، بدوام الأسلوب الواحد على سمعه"([1]).و إذا كان البحث الأصولي قد أبان عن دور منتج الخطاب في توظيف امكاناته اللغوية و قدرته على إحداث انفساح في المعاني الظاهرة من خلال انتقاله من أسلوب إلى آخر؛ الأمر الذي يدفع المتلقي إلى تنشيط ذهنه و صيانة خاطره من الملال و الضجر، فإن النقد المعاصر امتنع عن حصر الالتفات في هذا المستوى الذي يراه سطحي و محدد، بحيث لا يسمح للمتلقي لاختراق النسيج اللغوي المركب، بغية استكشاف سيولته الأسلوبية و إفرازاته الدلالية و"لأن ما يحدث فيه (أي الالتفات) من انحراف للنسق وانتقال في الإيراد الكلامي من صيغة إلى صيغة ليس انتقالا استطراديا مثلا و ليس تعليقا طريفا على ما قيل أو حدث و ليس استشهادا بطرفة أو ملحة و إنما في بيان المعنى على قدر كبير من الرفاهة و الخفاء، لا يلفت المتلقي إليه إلا إدراكه للتغير الحادث في النسق اللغوي للخطاب"([2]).إلا أن هذا لا يعني أن علماء الأصول لم يعتنوا بالمتلقي، فلقد سبق و أن أسهبنا عن أهمية المخاطب والمخاطب في الدرس الأصولي خلال عرضنا للفصل الثاني؛ فبقدر ما كان المتكلم يمثل محور البحث الأصولي في تحقيق آليات الفهم الداخلية للنص، فإن المتلقي، باعتباره القارئ الدينامي الذي يتفاعل مع المعطيات النصية يكمن دوره في إعادة تشكيل بنية النص لتصريف المعنى و فهم الدلالة.

---

[1]-الزركشي: البرهان في علوم القرآن، ج3، ص 361.

[2]-عز الدين إسماعيل: جماليات الالتفات، ص905. وينظر خديجة محمد أحمد البناني: الالتفات في القرآن الكريم إلى آخر سورة الكهف، رسالة لنيل شهادة الماجيستير، جامعة أم القرى، المملكة السعودية، 1914ه ص 96.

ولقد راح الزركشي في هذا السياق يكشف عن فوائد الالتفات العامة والخاصة قائلا:" اعلم أن للالتفات فوائد عامة وخاصة؛ فمن العامة التفنن و الانتقال من أسلوب إلى آخر لما في ذلك من تنشيط السامع و استجلاب صفائه واتساع مجاري الكلام وتسهيل الوزن و القافية و أما الخاصة فتختلف باختلاف محلّه ومواقع الكلام فيه على ما يقصده المتكلم"([1]).

يقول تعالى:" الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجَ قَيِّمًا يُنذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِن لَّدُنْهُ وَيُبَشِّرَ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا حَسَنًا مَاكِثِينَ فِيهِ أَبَدًا وَ يُنذِرَ الَّذِينَ قَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا مَّا لَهُم بِهِ مِنْ عِلْمٍ وَ لا لِآبَائِهِمْ كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ إِن يَقُولُونَ إِلاَّ كَذِبًا فَلَعَلَّكَ بَاخِعٌ نَّفْسَكَ عَلَى آثَارِهِمْ إِنَّ لَّمْ يُؤْمِنُوا بِهَذَا الْحَدِيثِ أَسَفًا إِنَّا جَعَلْنَا مَا عَلَى الأَرْضِ زِينَةً لَّهَا لِنَبْلُوَهُمْ أَيُّهُمْ أَحْسَنُ عَمَلا "([2])؛ يشرح الطاهر بن عاشور هذه الآية الكريمة فيقول: " وقد تقدم إفادة جملة " الحمد لله " استحقاقه أكمل الحمد في صدر سورة الفاتحة، و هي هنا جملة خبرية، أخبر الله نبيه و المسلمين بأن يستحق الحمد هو الله تعالى لا غيره. فأجرى اسم الجلالة الوصف الموصول تنويها بمضمون الصلة و لما يُفيده الموصول من تعليل. وذكر النبي صلى الله عليه وسلم بوصف العبودية لله تقريب لمنزلته و تنويه به بما في إنزال الكتاب عليه من رفعة قدره "([3])؛ و يذهب الزركشي في معرض حديثه عن الالتفات مفسرة " الحمد لله " فيقول : "إنما اختير للحمد لفظ الغيبة و للعبادة الخطاب للإشارة إلى أن الحمد دون العبادة في الرتبة، فإنك تحمد نظيرك و لا تعبده، إذ الإنسان يحمد من لا يعبده، و لا يعبد

[1]-الزركشي: البرهان في علوم القرآن، ج3، ص 375/374.
[2]-سورة الكهف الآية رقم 1 إلى 7.
[3]-تفسير التحرير و التنوير، ج15، ص 247/246.

من لا يحمده، فلما كان كذلك، استعمل لفظ الحمد لتوسطه مع الغيبة في الخبر فقال : " الحمد لله" و لم يقل" الحمد لك"([1]).

و هكذا نستنتج أن الخطاب القرآني له منطقه الذي يتصف به سواء مع البشر أو مع الواقع أو في استبداله لدلالة اللفظ؛ ولذلك نلفي الزركشي أثناء مقاربته للالتفات يركز على متلقي الخطاب، فالآية الكريمة تحاكي ما قاله المخاطب أو ما قام به، وبالتالي لا يمكن اعتبار الآية الكريمة مجرد تحديد لنشاطه الذهني و استجلابا لصفائه، و إن كان ذلك واردا، لأن الأمر يتجاوز دلك كله، فذكر" الحمد لله " على حدّ تعبير الزركشي أنه " لما ذكر الحقيق بالحمد و أجرى عليه الصفات العظيمة من كونه ربا للعالمين و رحمانا و رحيما، و مالكا ليوم الدين تعلّق العلم بمعلوم عظيم الشأن حقيق بأن يكون معبودا دون غيره، مستعانا به، فخوض بذلك لتميزه بالصفات المذكورة تعظيما لشأنه كله، حتى كأنه قيل: إياك، يا من هذه صفاته تخص بالعبادة و الاستعانة لا غيرك"([2]).

نلاحظ أن الالتفات من صيغة الغيبة في ذكره سبحانه في أول السورة بقوله جل شأنه : " الحمد لله" إلى التكلم في قوله تعالى:" إنا جعلنا "؛ و لما بدأت السورة بالحمد لله و الثناء على الله سبحانه زيادة في تبكيت الكفار و النقمة عليهم([3]) ليزدادوا تغيُظا و حسرة على كفرهم ربط هذا سبحانه بما أنعمه على عباده بقوله تعالى :" إنا جعلنا ما على الأرض زينة لها لنبلوهم أيهم أحسن عملا " و ذلك بسطا في التسلية أي لا تهتم بالدنيا و أهلها فأمرها

---

[1]-الزركشي: البرهان في علوم القرآن، ج3، ص 375.

[2]-نفس المصدر، ج3، ص 376.

[3]- ابن عطية الاندلسي: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، ج3، ص 494.

و أمرهم أقل بفنائه و ذهابه ، فإنا إنما جعلنا ما على الأرض زينة و امتحانا و حيرة([1]).

فالمعنى المحمول ضمن هذه الآية الكريمة هو تحقيق أسلوب التسلية الذي يحتاج بدوره إلى القرب وأيّ قرب أقرب من أسلوب التكلم الذي يدل على الاعتناء بأمر المخاطب وعظمة شأنه و كذا عظم شأن ما جعله الله بنفسه الشريفة الذي دل عليه ضمير العظمة.

اعتمدت إذن الآية الكريمة على استراتيجية الالتفات كطاقة أسلوبية لإنجاز فعل كلامي غير مباشر و هو تعظيم شأن الله و الرفع من قدره ومقامه. و كيف لا ! و أن العبد إذا افتتح حمد مولاه بقوله:"الحمد لله" الدال على اختصاصه بالحمد، سبحانه وجد من نفسه التحرك للإقبال عليه([2]).ومن نماذج الالتفات التي قدمها خطاب القرآن الكريم نموذج يخص حالة حشر الكفار في قوله تعالى:"الْمَالُ وَالْبَنُونَ زِينَةُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَالْبَاقِيَاتُ الصَّالِحَاتُ خَيْرٌ عِندَ رَبِّكَ ثَوَابًا وَخَيْرٌ أَمَلا؛ وَيَوْمَ نُسَيِّرُ الْجِبَالَ وَتَرَى الأَرْضَ بَارِزَةً وَحَشَرْنَاهُمْ فَلَمْ نُغَادِرْ مِنْهُمْ أَحَدًا"([3])؛ يقول الطاهر بن عاشور:" وجملة " وحشرناهم " في موضع الحال من ضمير " تُسيّر" على قراءة من قرأ بنون العظمة، أو من الفاعل المنوي الذي يقتضيه بناء الفعل للنائب على قراءة من قرأ " تُسيّر الجبال " بالبناء للنائب. و يجوز أن نجعل جملة "حشرناهم" معطوفة على جملة" نُسيّر الجبال" على تأويله ب(نحشرهم) بأن أطلق الفعل الماضي على المستقبل تنبيها على تحقيق و قوعه.

و المغادرة: ابقاء بشيء و تركه من تعلق فعل به. و ضمائر الغيبة في "حشرناهم، و منهم، و عرضوا" عائدة إلى ما عاد إليه ضمير الغيبة في قوله: "واضرب لهم مثل الحياة الدنيا" ([4]).

---

[1]- نفس المصدر، ج3، ص 496.

[2]-الزركشي: البرهان في علوم القرآن، ج3، ص 375.

[3]-سورة الكهف، الآية رقم 47/46.

[4]- تفسير التحرير و التنوير، ج15، ص 336/334.

و خصص الزركشي معنى هذا الالتفات في هذه الآية بقوله:" و الفائدة في الماضي إذا أخبر به عن المستقبل الذي يوجد أنه أبلغ وأعظم موقعا، لتنزيله منزلة الواقع. والفائدة في المستقبل إذا أخبر عن الماضي، لتتبين هيئة الفعل باستحضار صورته ليكون السامع و كأنه شاهد... و إنما قال:" و حشرناهم" بعد "نُسير"، "و ترى"، و هما مستقبلان، لذلك"([1]). فالالتفات يتمثل، إذن، في الإخبار عن الفعل المستقبل بالفعل الماضي ليُنبّه و يؤكد المولى عز و جل اختصاصه بالقدرة الأزلية الفائقة في تسيير الجبال الراسخة، و إبراز الأرض عارية مكشوفة لا حياة فيها ثم حشر البشر يوم القيامة. ولذلك يحتل ضمير المتكلم المرتبة الأولى من حيث التعريف، يليه ضمير المخاطب فالغائب، و الضمائر لا تخلو من غموض غير أن ضميرا المتكلم والمخاطب يفسرهما وجود صاحبهما وقت الكلام فهو يتكلم بنفسه أو يكلمه غيره أما ضمير الغائب فصاحبه غير معروف؛ لأنه غير حاضر و لا مشاهد؛ فلا بد له من شيء يُفسّره و يوضّح المراد منه"([2]).

فالالتفات ورد بالغيبة في " عند ربك " ثم عدل عن الغيبة إلى التكلم في "نسير الجبال" للاهتمام بالإخبار عن عظمة جل شأنه في تحقيق المعجزات التي تبهر عقول البشر وتقتضي منهم التسليم التام لما فيها من انفكاك نظام هذا العالم الدنيوي و إتيان العالم الاخروي([3])، لذلك وظفت النون في الفعل" نُسير " و التي يسميها علماء النحو بنون العظمة ([4]) لتؤكد اختصاصه سبحانه في صنع تلك العجائب وحده (عند ربك)، و لعل هذا ينطوي على كثير من الاعجاز و التحدي و لهذا أردف سبحانه قوله تعالى: "و حشرناهم فلم نغادر

---

[1]-الزركشي: البرهان في علوم القرآن، ج3، ص 378.

[2]-عباس حسن: النحو الوافي، دار المعارف، مصر، ج1، ط4، (د- ت) ص 275.

[3]-ينظر أبي حيان الأندلسي: تفسير البحر المحيط ، دار الفكر ، بيروت، ط1، 1983، ج6، ص 134.

[4]- ابن عطية: المحرر الوجيز، ج3، ص 520.

منهم أحدا" فكان الالتفات من الغيبة إلى التكلم نوعا من التحدي المطلق و التأكيد على عظمة الخالق و اقتداره في تحقيق المعجزات في عالم البشر. إن العدول في هذه الآية الكريمة ينم عن انفراد الله سبحانه وتعالى بهذه الأفعال؛ و لذلك اقتضى المقام التفات الخطاب على هذا النحو، لإنجاز فعل كلامي غير مباشر و هو الوعيد.

ومما جاء من الالتفات من الخطاب إلى الغيبة قوله تعالى: " وَ إِذْ قُلْنَا لِلْمَلائِكَةِ اسْجُدُوا لآدَمَ فَسَجَدُوا إِلاَّ إِبْلِيسَ كَانَ مِنَ الْجِنِّ فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِ أَفَتَتَّخِذُونَهُ وَ ذُرِّيَّتَهُ أَوْلِيَاء مِن دُونِي وَهُمْ لَكُمْ عَدُوٌّ بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلا"([1]).فالالتفات في قوله : " بئس للظالمين بدلا "بصيغة الغيبة و ذلك بعد مخاطبتهم بقوله :" أفتتخذونه" و كذا " لكم عدوّ"؛ يقول النسقي عن ظاهرة الالتفات في هذه الآية الكريمة: " و في الالتفات إلى الغيبة مع وضع الظالمين موضع الضمير من الايذان بكمال السخط و الاشارة إلى ما فعلوه ظلم قبيح ما لا يخفى([2]) لأنهم"الواضعون للشيء في غير موضعه المستبدلون بطاعة ربهم الشيطان، فبئس ذلك البدل الذي استبدلوه عن الله سبحانه([3])؛ و من خلال هذا الالتفات تمّ انجاز فعل كلامي و هو السخط و الانكار بصورة غير مباشرة.

د- التضمين:و يعرّفه الزركشي بأنه:" إعطاء الشيء منى الشيء، و تارة يكون في الأسماء و في الأفعال و في الحروف. فأما الأسماء: فهو أن تضمّن اسما معنى اسم؛ لإفادة معنى الاسمين جميعا. وأما الأفعال: فأن تُضمّن فعلا معنى فعل آخر ويكون فيه معنى الفعلين

---

[1]-سورة الكهف الآية ،رقم 50.

[2]-أحمد بن محمد النسقي: إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، دار الكتاب العربي، بيروت، ج3، ص 387/386.

[3]- عباس محمود العقاد: فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، دارالسلام، القاهرة ج3، ص293.

جميعا، وذلك بأن يكون الفعل يتعدى بحرف، فيأتي متعديا بحرف آخر ليس من عادته التعدي به، فيحتاج إما إلى تأويله، أو تأويل الفعل، ليصح تعديته"([1]).

يقول الله تعالى: " جِدَارًا يُرِيدُ أَنْ يَنقَضَّ "([2])؛ يشرح الطاهر بن عاشور هذه الآية الكريمة فيقول:" و معنى "يريد أن ينقض" أشرف على الانقضاض، أي السقوط، أي يكاد يسقط و ذلك بأن مال"([3]). و في نفس السياق يذهب الزركشي مفسرا فحوى الآية و مرجحا دلالتها المنشودة قائلا: " استعمل (أراد) في معنى مقاربة السقوط؛ لأنه من لوازم الإرادة و إنّ من أراد شيئا فقد قارب فعله، و لم يُرد باللفظ هذا المعنى الحقيقي الذي هو الإرادة و إنّ من أراد شيئا فقد قارب فعله، و لم يرد باللفظ هذا المعنى الحقيقي الذي هو الإرادة البتة"([4]). فلا شك أن الآية الكريمة صُرفت على نحو معين لتؤدي معنى محددا غير معنى الإرادة؛ بل المعطيات الخارجية و السياقات العامة لها توحي بإنجاز الآية لفعل كلامي غير مباشر ألا و هو السقوط. و يقول الله تعالى: " وَلا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ "([5]) يقول الزركشي و هو يعرض رأيه في هذه الآية قائلا:" ضمّن (تعدُ) معنى تنصرف، فعديّ ب" عن"، قال ابن الشجري: ومن زعم أنه كان حق الكلام؛ لا "تعد عينيك عنهم " بالنصب؛ لأن (تعد) متعدّ بنفسه فباطل، لأن عدوت و جاوزت بمعنى واحد، وأنت تقول: جاوز فلان عينه عن فلان، و لو كانت التلاوة بنصب العين لكان اللفظ يتضمنها محمولا أيضا على: لا تصرف عينك عنهم، و إذا كانت كذلك، فالذي وردت به التلاوة من رفع العين يؤول إلى معنى

---

[1]-الزركشي: البرهان في علوم القرآن، ج3، ص 388.

[2]-سورة الكهف، الآية رقم 77.

[3]-تفسير التحرير و التنوير، ج16، ص 8.

[4]-الزركشي: البرهان في علوم القرآن، ج3، ص 389.

[5]-سورة الكهف، رقم الآية 28.

النصب فيها، إذا كان " لا تعد عيناك" بمنزلة "لا تنصرف" و معناه لا تصرف عينك عنهم، فالفعل مسند إلى العين، و هو في الحقيقة موجه إلى النبي صلى الله عليه و سلم"([1]).

و قد استعان المفسر الطاهر بن عاشور بقرائن نحوية لتأويل الدلالة الغالبة فقال :" و ظاهر "لا تعد عيناك عنهم " نهي العينين عن أن تعدُوا عن الذين يدعون ربهم، أي أن يجاوزاهم أي تبعدا عنهم. و المقصود : الإعراض؛ و لذلك ضمن فعل العدو معنى الإعراض. فعدي إلى المفعول ب" عن" و كان حقه أن يتعدى إليه بنفسه، يقال : عداه، إذا جاوزه. و معنى نهي العينين نهي صاحبهما، فيؤول إلى معنى : و لا تعدي عينيك عنهم"([2]). فالدلالة التي أشارت إليها الآية الكريمة دعوة النبي عليه الصلاة و السلام بعدم تحويل اهتمامه عن الفقراء و المساكين التي أصبحت غايتهم هو الاتجاه إلى الله بكرة و أصيلا، و الرضوخ إلى الدعوات الباطلة و الزائفة التي ترفعها قريش ضد أصحاب؛ فلفظ (لا تعد) يرسم في الآية حقلا من الدلالة يخرج عن ظاهره ليدفع دلالة اخرى إلى السطح لكونها هي المستهدفة و الأقرب إلى التأويل و المتمثلة في تحقيق فعل انجازي غير مباشر و هو الاعرض .

ثالثا : الطابع الاستدلالي لأساليب البيان في سورة الكهف:

إذا كان ممّا رأيناه من صنف الأفعال الكلامية غير المباشرة يدخل ضمن إطار الاستراتيجية التلميحية؛ فإن ثمة آليات لغوية أخرى يتم تسخيرها من قبل المتكلم للتلميح إلى مقاصده مثل الاستعارة و الكناية و التشبيه؛ و هو قسم من المجاز يعتبره ابن قتيبة قاسما مشتركا بين اللغات و ضرورة في التعبير لا مناص منها، فقد" تبين لمن عرف اللغة أن القول يقع فيه المجاز، فيقال : قال الحائط فمال، و قل برأسك إليّ، أي أمله، و قالت الناقة، و قال

[1]- الزركشي: البرهان في علوم القرآن، ج3، ص 390.

[2]-تفسير التحرير و التنوير، ج15، ص 305.

البعير"([1]).و يمضي ابن قتيبة في شرحه هذا معتبرا المجاز مختزلا للصور البيانية وخاصية لغوية قبل كل شيء، فيقول:" وأما الطاعنون على القرآن بالمجاز فإنهم زعموا أنه كذب لأن الجدار لا يريد، و القرية لا تسأل، وهذا من أشنع جهالتهم و أدلّها على سوء نظرهم وقلّة أفهامهم ولو كان المجاز كذبا و كل فعل ينسب إلى غير الحيوان باطلا، كان أكثر كلامنا فاسدا، لأنّا نقول: نبت البقل و طالت الشجرة و أينعت الثمرة، و أقام الجبل و رخص الشعر"([2]).

و يستدرك ابن قتيبة مفسرا طبيعة هذا المجاز قائلا: " للعرب المجازات في الكلام و معناها: طرق القول و مآخذه. ففيها الاستعارة و التمثيل و القلب، و التقديم و التأخير و الحذف و التكرار، و الإخفاء و الإظهار، و التعريض و الإفصاح، و الكناية، و الإيضاح و مخاطبة الواحد مخاطبة الجميع، والجميع خطاب الواحد، والواحد والجميع خطاب الاثنين، و القصد بلفظ الخصوص بمعنى العموم، و بلفظ العموم لمعنى الخصوص مع أشياء كثيرة سنراها في أبواب المجاز إن شاء الله تعالى"([3]).

إذن، لا مشاحة من الإقرار بأن ثمة منحى مجازي و تأويلي في الخطاب القرآني، و لذلك سنتوقف عند بعض الأفعال الكلامية غير المباشرة التي وردت في سورة الكهف والتي تحتاج من المتلقي إلى حركة ذهنية استدلالية دقيقة تفضي به الى استنباط الحكم و ترجيح الدلالة الصحيحة، و منها :

---

[1]-ابن قتيبة: تأويل مشكل القرآن، تحقيق أحمد صقر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط3، 1981، ص 109.

[2]-نفس المصدر، ص 132.

[3]-نفس المصدر، ص 21/20. و ينظر محمد العمري: البلاغة العربية، أصولها وامتداداتها: أفريقيا الشرق، المغرب،1999، ص 151/148.

1-**الإستعارة** :يعرّف السكاكي الاستعارة بأنها " ذكر أحد طرفي التشبيه و تريد به الطرف الآخر ، مدّعيا دخول المشبه في جنس المشبه به ، دالا على ذلك بإثباتك للمشبه ما يخص المشبه به" ([1])، و ذلك لأن المستعار منه يجمع أكثر من صفة، و في هذا اقتضاب شديد وتأدية للمعنى الذي يقتضيه المقام؛ و يرى الزركشي حقيقتها في " أن تستعار الكلمة من شيء معروف بها إلى شيء لم يعرف بها، و حكمة ذلك إظهار الخفي و إيضاح الظاهر الذي ليس بجليّ أو بحصول المبالغة أو للمجموع "([2]). و يذهب سيرل Searle في كتابه " المعنى و العبارة Sens et expression "، و هو ممن يهتمون بالصورة الفنية في إطار التداوليات إلى ضرورة التفريق بين المعنى الحرفي Sens Littérale و معنى المتكلم Sens figuré ؛ و عرّف الاستعارة بأنها : " تجسد مثالا جوهريا لاستعمال اللغة، إذ يدرك منها، عادة، معنى مقصودا يقع وراء البنية المنجزة للملفوظ أو الجملة. وبهذا فإن الاستعارات تبدو مرشحات قوية للتحليل التداولي"([3]).و يسترسل في موطن آخر من الكتاب موضحا مفهوم الاستعارة قائلا: "و في الحقيقة فإننا عندما نتحدث عن معنى استعاري لكلمة أو عبارة أو جملة، فإننا نتحدث عما يمكن للمتكلم، و هو يتلفظ بها أن يعنيه بطريقة تبتعد عما تعنيه هذه الكلمة أوالعبارة أوالجملة في الواقع.إننا نتحدث إذن عن النوايا الممكنة للمتكلمين"([4]) يقول المولى عز وجل :" جِدَارًا يُرِيدُ أَنْ يَنقَضَّ فَأَقَامَهُ "([5]) يشرح السيوطي هذه الصورة الفنية قائلا:"شبّه ميلانه (أي الجدار) للسقوط بانحراف الحي، فأثبت له الإرادة التي هي من

---

[1]-السكاكي:المفتاح، ضبطه وكتب هوامشه نعيم زرزور، دارالكتب العلمية، بيروت،ط2،1987، ص369

[2]-الزركشي: البرهان في العلوم القرآن، ج3، ص 409.

[3]-Searle : Sens et expression, P 152.

[4]-Ibid, P 122.

[5]-سورة الكهف، الآية رقم 77.

خواص العقلاء"([1]). فحذف المشبه به الذي هو المستعار (الإنسان) ورمز إليه بأحد لوازمه و هو الميل و الانقضاض فهي من قبيل الاستعارة المكنية. كما تصف الصورة موقف الرجل الشجاع الذي " همّ بإقامة الجدار في قرية لم يقدّم أهلها الطعام لهما (موسى والرجل الصالح) و هما جائعان و مع ذلك أقامه بفعل خارق للعادة بأن أشار إليه بيده كالذي يسوي شيئا لينا كما ورد في بعض الآثار"([2]).

ويتوقف الطبري عند دلالة هذه الآية فيقول:" وجدا في القرية حائطا يريد أن يسقط و يقع يقال منه : انقضت الار، إذا انهدمت و سقطت، ومنه انقضاض الكوكب، وذلك سقوطه و زواله عن مكانه...و قد اختلف أهل العلم بكلام العرب إذا قرئ ذلك كذلك في معناه، فقال بعض أهل البصرة منهم: مجاز ينقاض، أي ينقلع من أصله، ويتصدع، بمنزلة قولهم: قد انقاضت السنّ: أي تصدعت، و تصدعت من أصلها"([3]).

و الاستعارة آلية لغوية مهمة تستخدم في انجاز الأفعال الكلامية غير المباشرة، فعندما قال جلّ ذكره:" جدار يريد أن ينقض فأقامه " أراد من خلال هذا المنطوق الاستعاري أن يشير إلى اقتراب سقوط و انقضاض الحائط؛ و من الملاحظ أن عملية ذهنية استدلالية قد تفضي بنا إلى عدم التعامل مع المعنى الحرفي للنسق اللغوي للخطاب؛ بل مع عناصر من السمات الدلالية لكلمة " ينقض " باعتبارها وحدة دلالية. فالسمات الدلالية لكلمة " ينقض" هي الميل و السقوط و الانقضاض التي يتوصل إليها المتلقي اعتمادا على قرائن سياقية و كفاءة لغوية التي تؤدي به إلى ترجيح قصد الآية الكريمة و فهمها فهما صحيحا دون الالتجاء إلى

---

[1]-السيوطي: الإتقان في علوم القرآن، ص 573.

[2]-ينظر تفسير التحرير و التنوير، ج16، ص8.

[3]-الطبري: جامع البيان عن تأويل القرآن، حققه و خرج أحاديثه محمود محمد شاكر، دار المعارف، مصر، ج 17، ص 302.

الاحاطة بمعاني اخرى مثل المعنى الحرفي، حتى يتسنى له انجاز فعل كلامي غير مباشر و هو الميل و الانحراف؛ و لذلك " قوة الحجاج في المفردات تبدو في الاستعمالات الاستعارية أقوى مما نحسّه عند استخدامنا لنفس المفردة بالمعنى الحقيقي، إن للاستعارات ذات الدور الحجاجي خاصية ثابتة. فالسمات الدلالية المحتفظ بها في عملية التخيير الدلالي الذي تقوم عليه هذه الاستعارات هي سمات قيمية "([1]).

وعلى أساس كل ذلك يعتمد المتكلم على الاستعارة، لأنها تمتلك قوة توصيل المعنى والقدرة على اختزال معان سياقية متعددة بقليل من العبارات ، و لربما ذلك راجع إلى ارتكازها على المستعار منه ليغدو بعد ذلك أكثر مرونة و سلاسة في إقناع المتلقي، و الدليل على ما نقول قوله تعالى :" **تَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِي بَعْضٍ** "([2])؛ يقول القزويني شارحا هذه الصورة الفنية : " فإن المستعار منه حركة الماء على الوجه المخصوص و المستعار له حركة الإنس و الجن أو يأجوج و مأجوج و هما حسّيان، و الجامع لهما ما يشاهد من شدة الحر و الاضطراب "([3]). و قال ركن الدين بن محمد الجرجاني :" استعار موج الماء لحركة الإنس و الجن و يأجوج ومأجوج بجامع الهيئة المخصوصة و الكل محسوس"([4]).و يقول الطبري في سياق الآية ذاتها :"وتركنا بعضهم يومئذ يموج في بعض، الضمير في تركنا لله تعالى؛ أي تركنا الجن و الإنس يوم القيامة يموج بعضهم في بعض. وقيل : تركنا يأجوج و مأجوج يومئذ أي وقت كمال السد يموج بعضهم في بعض. و استعارة الموج لهم عبارة عن الحيرة و تردد

---

[1]-ميشال لوجيرن: الاستعارة و الحجاج، مجلة المناظرة، المغرب، السنة2، ع4، شوال 1411ه / ماي 1991،ص 88/87. Et voire Jean,Anscombre et O.Ducrot : L'Argumentation dans la langue, Pierre Mardaga, Liége, P 162/168.

[2]-سورة الكهف، الآية رقم 99.

[3]-القزويني: الايضاح، تحقيق و تعليق غريد الشيخ محمد، إيمان الشيخ محمد، دار الكتاب العربي، بيروت ط1، 2004، ص 208/207.

[4]-محمد الجرجاني: الإشارات و التنبيهات في علم البلاغة، علق عليه و وضع حواشيه إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2002، ص 174.

بعضهم في بعض، كالمولهين من همّ و خوف، فشبههم بموج البحر الذي يضطرب بعضه في بعض"([1]).

لعل هذه الاستعارة تجسد لنا مشهدا مهيبا من مشاهد يوم البعث وهو اضطراب اختلاط يأجوج و مأجوج و أتباعه متدافعين كتدافع الموج، فسار فسادهم قاصرا عليهم و دفع عن غيرهم، فالمستعار له لفظ "الموج " و هي حركة المياه، وظّفت في مشهد تدافع الكفّار و اضطرابهم في غير انتظام و في غير انتباه؛ أما المستعار منه فتجسد في يأجوج ومأجوج و ما اتصفوا به من فساد؛ و لفظ " يموج " إنجاز لفعل كلامي غير مباشر و هو الهلاك والدمار، و الاستعارة تصريحية، لكون المشبه به مذكورا. إن مثل هذه الاستعارات يقدمها المتكلم بوصفها إحدى الصور التعبيرية والتخيلية الأكثر اقناعا لأنها " تدخل ضمن الوسائل اللغوية التي يستغلها المتكلم بقصد توجيه خطابه و بقصد تحقيق أهدافه الحجاجية؛ و الاستعارة الحجاجية هي النوع الأكثر انتشارا لارتباطها بمقاصد المتكلمين وبسياقاتهم التخاطبية و التواصلية؛ بل إنها من الوسائل التي يعتمدها المتكلم بشكل كبير جدّا ما دمنا نسلم بفرضية الطابع المجازي للغة الطبيعية "([2]). و لا تقتصر الاستعارة على صورة واحدة؛ بل تتخذ صورا عديدة، منها صنف الاستعارة التهكمية استخفافا و استهزاء بالمخاطب؛ و يعرّفها السكاكي بأنها " استعارة اسم أحد الضدين أو النقيضين للآخر بواسطة انتزاع شبه التضاد و إلحاقه بشبه التناسب بطريق التهكم أو التلميح، ثم ادّعاء أحدهما من جنس الآخر و الإفراد بالذكر، و نصب القرينة ؛و يختص هذا النوع باسم الاستعارة التهكمية أو التلميحية "([3]). يقول الله تعالى: " إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلظَّالِمِينَ نَارًا أَحَاطَ بِهِمْ سُرَادِقُهَا "([4]).يشرح الطاهر بن عاشور هذه الآية فيقول : " السرادق هو الفسطاط،

---

[1]-الطبري: جامع البيان في تأويل آي القرآن، ج18، ص 259.

[2]-أبوبكر العزاوي: نحو مقاربة حجاجية للاستعارة، مجلة المناظرة، المغرب، ع4، 1911، ص83/81.
Et voire Philipe Breton : L'argumentation dans la communication, edition, la découverte, Paris, 1996, P 34.

[3]-السكاكي: مفتاح العلوم، ص 375.

[4]-سورة الكهف، الآية رقم 29.

أي الخيمة،و قيل الحجرة أي الحاجز الذي يكون محيطا بالخيمة يمنع الوصول إليها. و السرادق هنا تخييل لاستعارة مكنية بتشبيه النار بالدار و أثبت لها سرادق مبالغة إليها في إحاطة الدار بهم، وشأن السرادق يكون في بيوت أهل الترف فإثباته لدار العذاب استعارة تهكمية والاغاثة مستعار للزيادة مما استغيث من أجله على سبيل التهكم و هو من تأكيد الشيء بما يشبه ضده([1]).

لاشك أن هذا الخطاب يشير بطريقة ضمنية إلى فعل كلامي تهكمي غير مباشر لا يدرك أبعاده إلا المتلقي الذي يستطيع استبعاد المعنى الحرفي من خلال عملية ذهنية استدلالية للقبض على الدلالة العميقة ؛ فتوظيف لفظ "السرادق "و إثباته كجدار من النار لدار أهل العذاب إنما هو استهزاء وتهكم للظالمين؛ ولأن "السرادق" على حدّ قول الطاهر بن عاشور مقصورة على البيوت الفارهة ليمنع الدخول إليها خلسة ؛و استعمالها بهذا المعنى و في هذا السياق بالذات لإنجاز فعل التهكم ؛ و لأن التهكم أساسا " في مصطلح علماء البيان هو عبارة عن إخراج الكلام على ضد مقتضى الحال استهزاء بالمخاطب "([2]).

و يذهب سيرل Searle في معرض حديثه عن الفرق بين التهكم و الاستعارة قائلا :" إنه من الضروري ملاحظة أن التهكّم مثل الاستعارة، لا تتطلب أيّ عرف من الأعراف أو علامات مصاحبة أو خلافها، و ذلك لأن مبادئ الحوار و كذلك قواعد إنجاز الأفعال الكلامية تكون كافية لتكون مبادئ أساسية للتهكم "([3]). و يقول الله تعالى في سياق

---

[1]-تفسير التحرير و التنوير، ج15، ص 308.

[2]-يحي بن حمزة العلوي: كتاب الطراز، مراجعة و ضبط و تدقيق محمد عبد السلام شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1995، ص 476.

[3]-Searle : sens et expression, P 162.Cependant, il faut bien observer que, pas plus que la métaphore, l'ironie ne requiert de convention, qu'elle soit extralinguistique ou autre. Les principes de la conversation et les règles générales gouvernant les actes de langage suffisent à fournit les principes fondamentaux de l'ironie »Et voire Georges Vigneaux : L'argumentation du discours à la pensée, Hatier, 1988, P 52/59.

حديثه عن ذي القرنين:" فَأَتْبَعَ سَبَبًا "([1])ويفسّر الطاهر بن عاشور:" فَأَتْبَعَ سَبَبًا " قائلا: أي الوسيلة و المراد هنا معنى مجازي و هو الطريق لأن الطريق وسيلة إلى المكان المقصود وقرينة المجاز ذكر الاتباع و البلوغ في قوله : " فاتبع سببا حتى إذا بلغ مغرب الشمس" و الدليل على إرادة غير معنى السبب في قوله:" و لآتيناه من كل شيء سببا " إظهار اسم السبب دون إضماره، لأنه لما أريد به معنى غير ما أريد بالأول حسن إظهار اسمه تنبيها على اختلاف المعنيين أي فاتبع طريقا للسير و كان سيره للغزو كما دل عليه قوله"حتى إذا بلغ مغرب الشمس"([2])، فالمعنى الذي يقع وراء البنية المنجزة هو المعنى غير الحرفي، ولذلك استنادا لقرائن سياقية و قدرة استدلالية يستطيع المتلقي أن يتوقف عند معان ممكنة للفظ "سببا " الواردة في الآية الكريمة ليحصرها في معنى فعلي يدل على الوسيلة أو الطريق، والقرينة هو الفعل " أتبع " أي اتّبع طريقا لشن حرب على المعتدين، إذن ظاهر الآية ينفي الأخذ بحرفية لفظ " سببا " و يأخذ بالدلالة الخفية التي اقتاضها السياق العام و هو إنجاز فعل الغزو بصورة غير مباشرة حيث يوجد ارتباط لزومي للمعنى بين الطرفين.

2-**الكناية** : يعرّف السكاكي الكناية بأنها : " ترك التصريح بذكر الشيء إلى ذكر ما يلزمه لينتقل من المذكور إلى المتروك ، كقولك : فلان طويل النجاد ، لينتقل منه إلى ما هو ملزومه و هو طول القامة، و سمي هذا النوع كناية ، لما فيه من إخفاء وجه التصريح" ([3]). و يذكر الزركشي بأن الكناية " عند أهل البيان أن يريد المتكلم إثبات معنى من المعاني فلا يذكره باللفظ الموضوع له من اللغة و لكن يجيء إلى معنى هو تاليه و رديفه في الوجود، فيؤمن به إليه، و يجعله دليلا عليه فيدل على المراد من طرف أولى، مثاله قولهم : " طويل النجاد " و " كثير الرماد " يعنون طول القامة و كثير الضيافة، فلم يذكروا المراد

---

[1]-سورة الكهف، الآية رقم 85.

[2]-تفسير التحرير و التنوير، ج16، 28.

[3]-السكاكي: مفتاح العلوم، ص 402.

بلفظه الخاص به ولكن توصلوا إليه بذكر معنى آخر هو رديفه في الوجود : لأن القامة إذا طالت، طال النجاد وإذا أكثر القرى كثر الرماد "([1]).

ويتضح من تعريف الكناية أنها واقعة في المجاز و معدودة منه ، فهي تعبر عن دلالة الألفاظ عن طريق المجاز، و لذلك رشّحت أن تكون إحدى الآليات اللغوية المهمة في إنجاز الأفعال الكلامية غير المباشرة ، يقول المولى عز وجل في محكم تنزيله :" فَضَرَبْنَا عَلَى آذَانِهِمْ فِي الْكَهْفِ سِنِينَ عَدَدًا "([2]). يشرح الطاهر ابن عاشور " و ضربنا على آذانهم " بأنها" كناية عن الإنامة أي ضربنا على آذانهم غشاوة لأن النوم الثقيل يستلزم عدم السمع، لأن السمع السليم لا يحجبه إلا النوم، بخلاف البصر الصحيح، فقد يحجب بتغميض الأجفان، و هذه الكناية من خصائص القرآن "([3]).و لإثبات أن دلالة "ضربنا "لم تأت على وجهها الظاهر يستمر الطاهر بن عاشور في قوله :"و الضرب بمعنى الوضع، كما يقال ضرب عليه حجابا وحذف مفعول " ضربنا " لظهوره أي ضربنا على آذانهم غشاوة أو حائلا عن السمع"([4]) و يفسر ابن كثير "فضربنا " فيقول:" ألقينا عليهم النوم حين دخلوا إلى الكهف فناموا سنين كثيرة ([5]).و يفسر الطبري أيضا قوله:"فضربنا على آذانهم" قائلا:"هو عبارة عن القاء تعالى النوم عليهم. و هذه من فصيحات القرآن التي أقرت بالقصور عن الاتيان بمثله قال ابن :عباس ضربنا على آذانهم بالنوم، أي سددنا آذانهم عن نفوذ الأصوات إليها"([6]).

نستنتج أن الخطاب القرآني لا يقصد من الفعل " فضربنا " نسقه المعجمي الإفرادي مع إمكانية وروده، وإن كان ذلك مستبعد و غير مقصود؛ لأن السياق العام الذي ورد فيه الفعل يفرض على المتلقي كفاءة ذهنية للربط بين لفظ الخطاب و قصد الله تعالى الذي

---

[1]-الزركشي: البرهان في علوم القرآن، ج2، ص 314.

[2]-سورة الكهف، الآية رقم 11.

[3]-تفسير التحرير و التنوير، ج15، ص 268.

[4]-نفس المصدر ونفس الصفحة.

[5]-ابن كثير: تفسير القرآن الكريم، تحقيق ساسي بن محمد السلامة، دار طيبة، الرياض، مج5، ج5، ط2، 1999، ص 139.

[6]-الطبري: جامع البيان، ج17، ص 204.

استلزم ترجيح فعل غير مباشر و هو القاء أو وضع على آذانهم حجابا. و قد أشار الطاهر ابن عاشور إلى كناية أخرى حين قدم إلى تفسير قوله تعالى:"فَأَصْبَحَ يُقَلِّبُ كَفَّيْهِ عَلَى مَا أَنفَقَ فِيهَا وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا "([1]) يقول: "تقليب الكفّين حركة يفعلها المتحسر، وذلك أن يقلبهما إلى أعلى ثم إلى قبالته تحسرا على ما صرفه من المال في إحداث تلك الجنة و هو كناية عن التحسر"([2]). و يقول الفخر الرازي في نفس السياق :" فأصبح يقلّب كفيه و هو كناية عن الندم و الحسرة، فإن من عظمت حسرته يصفق إحدى يدي على الأخرى و قد يمسح إحداهما على الأخرى، و إنما يفعل هذا ندامة على ما أنفق في الجنة التي وعظه أخوه فيها و عذله"([3]). و يشرح الطبري الآية الكريمة قائلا:" أي فأصبح الكافر يضرب إحدى يديه على الأخرى ندما، لأن هذا يصدر من النادم. و قيل:يقلب ملكه فلا يرى فيه عوض ما أنفق، و هذا لأن الملك قد يعبر عنه باليد"([4]).

لاشك أن الجانب غير المباشر هو سمة مشتركة بين الطرفان الكناية و الأفعال الكلامية غير المباشرة؛ فقوله تعالى:" يُقَلِّبُ كَفَّيْهِ" كناية عن حسرة الرجل وندمه على إشراكه بالله تعالى فالخطاب القرآني ،إذن، لا يشير إلى الدلالة الظاهر في الآية أي إلى المعنى المعجمي لها؛ بل إلى معنى غير مصرّح به و هو وصف حزن الكافر و أسفه على ماله الضائع، و تلف الثمار و بوارها. و إذا حاولنا تتبع خطوات الاستدلال اللازمة للربط بين الفعل الكلامي "يقلّب" و بين قصده تعالى يستلزم عددا من العمليات الذهنية تفضي بنا إلى استنتاج ما يلي : إن النص القرآني تلفظ بالقول الكنائي " يقلّب كفيه " يريد وصف مشهد الحسرة و الضياع من خلال الاحالة على ملزوم تقليب الكفين، و هذا لا يستلزم تغييرا في النسق الداخلي للألفاظ، أي بتغيير خارجي هو تغيير إحالي للصفات في الواقع مع إمكانية تحقق هذه الإحالة ؛ لأن تقليب الكفين قد يتحقق بحكم أن الإنسان قد يتلقى نبأ مفرحا ؛و لكن إذا

---

[1]-سورة الكهف، الآية رقم 42.

[2]-تفسير التحرير و التنوير، ج15، ص 327

[3]-الفخر الرازي: التفسير الكبير، مفاتيح الغيب، ج21، ص 129.

[4]-الطبري: جامع البيان، ج18، ص 188.

حصرنا معنى "تقليب الكفين "في معنى الحسرة و الأسف، لا يكون المخاطب قد أنجز فقط الفعل الإنجازي بصورة غير مباشرة ألا و هو الحسرة و الندم ؛بل يكون المتلقي قد أدرك هذا المعنى و اقتنع تبعا لذلك بالفعل الإنجازي غير المباشر.

و يقول الله تعالى في موضع آخر من السورة:" وَاذْكُر رَّبَّكَ إِذَا نَسِيتَ "([1])؛يفسر الطاهر ابن عاشور هذه الصورة البديعة فيقول:" أي لا تعد بوعد، فإن نسيت فقلت : إني فاعل فاذكر ربك أي أذكر ما نهاك عنه.والمراد بالذكر التدارك، وهو مشتق من الذُكر-بضم الذال- و هو كناية عن لازم الذكر و هو الامتثال "([2])،ويقول الطبري عن دلالة هذه الآية : " هذا تأديب من الله عز ذكره لنبيه صلى الله عليه و سلم عهد إليه أن لا يجزم على ما يحدث من الأمور أنه كائن لا محالة، إلا أن يصله بمشيئة الله"([3]).

إذن يبدو أن النص القرآني يحمل في ظاهره قوة إنجازية حرفية هي ذكر الشيء و تسميته إلا أن قصد الآية الكريمة غير ذلك، بحكم أن المعنى المنشود يظل من اللوازم الضرورية، لأن من لوازم الذكر أن يظل المؤمن وفيّا لوعوده مع الله وممتثلا لأوامره، و هذا هو المعنى الخفي و المستلزم من الآية و الذي يوحي بتحقيق فعل كلامي غير مباشر و هو التأديب.

3-**التشبيه** :يعتبر التشبيه آلية تلميحية يستعملها المتكلم لتمرير خطابه و تحقيق وجوده عبر منظومة التخاطب اللغوي ، و لعل استعماله المرتبط بالمكون الدلالي يتولد عنه إمكانات دلالية تتيحها لغة الخطاب القرآني، ويعرّف الزركشي التشبيه بأنه:"إلحاق شيء بذي وصف في وصفه ، ألا و هو الدلالة على اشتراك شيئين في وصف هو من أوصاف الشيء الواحد: كالطيب في المسك، و الضياء في الشمس، و النور في القمر، وهو حكم إضافي لا يرد إلا

[1]-سورة الكهف، الآية رقم 24.

[2]-تفسير التحرير و التنوير، ج15، ص 298.

[3]-الطبري: جامع البيان، ج17، ص 296.

بين الشيئية، بخلاف الاستعارة "([1]).و عرّفه بعض الباحثين المحدثين بأنه: " بيان أن شيئا أو أشياء شاركت غيرها في صفة أو أكثر بأداة هي الكاف أو نحوها ملفوظة أو ملحوظة و أركان التشبيه هي:المشبه و المشبه به و أداة التشبيه و وجه الشبه، و يجب أن يكون أقوى في المشبه به منه في المشبه"([2]).و لذلك يستعمل المتكلم التشبيه عبر عدة طرق ذهنية استدلالية لأداء فعل انجازي غير مباشر، فقوله: " وَإِن يَسْتَغِيثُوا يُغَاثُوا بِمَاء كَالْمُهْلِ يَشْوِي الْوُجُوهَ "([3]) يقول الفخر الرازي معلقا على خطاب الآية :" المهل هو درديّ الزيت أو ضرب من القطران...ثم قال تعالى (بئس الشراب) أي أن الماء الذي هو كالمهل بئس الشراب لأن المقصود شرب الشراب تسكين الحرارة ،و هذا يبلغ في احتراق الأجسام مبلغا عظيما([4])، و يشرح الطاهر بن عاشور (المهل) فيقول: " المهل هنا أنه دردي الزيت، فإنه يزيدها التهابا...و التشبيه في سواد اللون و شدة الحرارة، فلا يزيدهم إلا حرارة؛ و لذلك عقب بقوله (يشوي الوجوه) و هو استئناف ابتدائي"([5])، و يذهب الطبري مفسرا معنى "المهل" قائلا:" المهل هو ماء غليظ مثل دردي الزيت...و هو كل مائع قد أوقد عليه حتى بلغ غاية حره، أو لم يكن مائعا ، فإنماع بالوقود عليه، و بلغ أقصى الغاية في شدة الحر و قوله:" يشوي الوجوه بئس الشراب "، يقول جل ثناؤه: يشوي ذلك الماء الذي يغاثون به وجوههم"([6]).

فالخطاب كما تضمنه تركيب الآية استخدم آلية التشبيه لإنجاز فعل كلامي غير مباشر بعد أن قام برصد المفاهيم الدلالية لكل مفردة في نسقها المعجمي، و مقابلة كل واحدة بأخرى و إسقاط جميع تلك السمات، ثم تحويلها من حالتها المعجمية المشكّلة لنسق الخطاب

---

[1]-الزركشي: البرهان في علوم القرآن، ج3، ص 472.

[2]-علي الجازم: البلاغة الواضحة/ مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، 1981، ج21، ص 121.

[3]-سورة الكهف، الآية رقم 29.

[4]-الفخر الرازي: التفسير الكبير، دار الفكر، بيروت، ط1، 1981، ج21، ص 121.

[5]-تفسير التحرير و التنوير، ج15، ص308.

[6]-الطبري: جامع البيان، ج17، ص 297.

إلى سياقها التركيبي، و يعود ذلك إلى أن "علاقة المشابه و المماثلة تفترض أن يكون هناك شيآن: أصل و فرع و لضبط العلاقة بينهما يحلل الأصل إلى مكوناته أو مقوماته أو صفاته الذاتية والعرضية، فيختار بعضا منها لإسقاطه على الفرع على أن ما يُسقط يجب أن يكون جامعا متفقا عليه بأنه وصف منضبط "([1]).

فالخطاب استحضر سمات المشبه الدلالية (سائل، شراب)؛ ثم اسقطها على المشبه به (المهل)، و لما كان الأمر يتعلق بالكفار و معاناتهم في نار جهنم، فكلما استغاثوا من نارها وحرّها و طلبوا ماء للشرب ليصبّونه على أجسادهم للتبريد، أعطوا هذا المهل تنكيلا و استهزاء بهم. فالفعل المستلزم من الظروف الإنجازية يدلل على عذاب أهل النار. و من أمثلة التشبيه التي وردت- أيضا- في سورة الكهف قوله تعالى:" وَاضْرِبْ لَهُم مَّثَلَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَاء أَنزَلْنَاهُ مِنَ السَّمَاء فَاخْتَلَطَ بِهِ نَبَاتُ الأَرْضِ فَأَصْبَحَ هَشِيمًا تَذْرُوهُ الرِّيَاحُ "([2]).يقول الزركشي و هو يشير إلى ما في هذا التشبيه من روائع و بدائع : " قال بعضهم : شبه الدنيا بالماء ، و وجه الشبه أمران :

أحدهما: أن الماء إذا أخذت منه فوق حاجتك تضررت، و إن أخذت قدر الحاجة انتفعت به، فكذلك الدنيا.

وثانيهما: أن الماء إذا أطبقت كفّك عليه لتحفظه لم يجعل فيه شيء، فكذلك الدنيا، وليس المراد تشبيها بالماء وحده؛ بل المراد تشبيهه ببهجة الدنيا في قلة البقاء و الدوام بأنيق النبات الذي يصير بعد تلك البهجة و الغضاضة و الطراوة إلى ما ذكرنا "([3]).

و يشرح الطاهر بن عاشور هذه الآلية اللغوية على نحو تفصيلي، فيقول: " تشبيه معقول بمحسوس لأن الحالة المشبهة معقولة إذ لم ير الناس بوادر تقلص بهجة الحياة. و شبهت

---

[1]-محمد مفتاح: مجهول البيان، دار توبقال، المغرب، ط1، 1990، ص 40.

[2]-سورة الكهف، الآية رقم 45.

[3]-الزركشي: البرهان في علوم القرآن، ج3، ص 480.

أيضا هيئة إقبال نعيم الدنيا في الحياة مع الشباب و زخرف العيش لأهله، ثم تقلص ذلك و زوال نفعه ثم انقراضه أشتاتا بهيئة إقبال الغيث منبث الزرع، و شأنه عنه و نضارته و وفرته، ثم أخذه في الانتقاص و انعدام التمتع به، ثم تطايره أشتاتا في الهواء، تشبيها لمركب بمحسوس بمركب محسوس و وجه الشبه : المصير من حال حسن إلى حال سيء"([1])

و يشرح الطبري في محاولة لافتة هذه الآية الكريمة فيقول : " فلا يفخر ذو الأموال بكثرة أمواله، و لا يستكبر على غيره بها، و لا يغترن أهل الدنيا بدنياهم، فإنما مثلها مثل هذا النبات الذي حسن استواؤه بالمطر، فلم يكن إلا ريث أن انقطع عنه الماء، فتتناهى نهايته، عاد يابسا تذروه الرياح، فاسدا،تنبو عنه أعين الناظرين، و لكن ليعمل للباقي الذي لا يفنى و الدائم الذي لا يبيد و لا يتغير"([2]).

لعلنا بحركية ذهنية و بواسطة عمليات استدلالية ذات الطابع اللغوي و غير اللغوي نستطيع استحضار بعض السمات الدلالية المرتبطة بالمشبه (حال الدنيا) التي منها: بهجتها نضارتها ذهاب حسنها، تلاشي رونقها، و التي يمكن أن تشترك فيها مع غيرها من الكائنات الحية مثل النبات في خضرته ونضارته و وفرته و انتقاصه ثم تطايره وانعدامه. أما السمة الإضافية التي اختارها النص القرآني والتي هي الأكثر تميزا في سياقه التركيبي العام هي التوسل بآلية التشبيه لتحقيق فعل غير مباشر و هو الانعدام و الفناء.

وبهذا كله يبقى التشبيه إحدى الاستراتيجيات التلميحية المهمة التي تسعى إلى ايضاح دلالة الآيات و إبراز مفهومها عبر عدة طرق استدلالية و بشكل صحيح غير مبهم و لا غامض خاصة ما لم يصرح المتكلم عن وجه الشبه بين طرفي التشبيه.

رابعا: الأفعال الكلامية و تداولية حروف المعاني :

لقد بيّن علماء القرآن و بشكل تفصيلي، أهمية الروابط في السياق اللغوي العام للخطاب لإعطاء النص الكريم بعده الكلي وانسجامه التام " لأن إدراكنا لانسجام النص رهن بما بين

---

[1]-تفسير التحرير و التنوير، ج15، ص 332/331.

[2]- الطبري: جامع البيان ، ج17، ص 298.

أجزائه من وحدات، و ما بين الوحدات من روابط، بها ينتظم عالم الخطاب وتتوحد أجزاؤه فانتظام الجمل في النص انتظام للعناصر المكونة لعالمه"([1]) .

إن منظومة الخطاب اللغوية تتأسس على أنساق تركيبية تتخللها ظواهر لغوية مختلفة تقوم بدور الربط بين أجزاء النص كحروف العطف وحروف الجر و الضمائر و غيرها من أدوات الوصل مما يحقق للنص انسجامه الدلالي و تماسكه التركيبي؛ و لذلك ظلت هذه الظواهر اللغوية مرتبطة و ناتجة عن انسجام الدلالة كما هو معروف عند علماء الأصول : " إلى أن القران في اللفظ يوجب القران في الحكم، ومن ها هنا شرط البيانيون التناسب بين الجمل لتظهر الفائدة "([2]).و لما كانت هذه الظواهر اللغوية تدل على معان معينة؛ أي على قوى إنجازية بتعبير الدرس اللساني المعاصر وجدها الكثير من الباحثين المحدثين أمثال هاشم الطبطبائي في" نظرية الأفعال الكلامية " و محمود نحلة في" آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر" و محمد يونس علي في" مقدمة في علمي الدلالة و التخاطب" ومسعود صحراوي في " التداولية عند العلماء العرب" "ممثلة بصدق و دقة لنظرية الأفعال الكلامية... و تعد تلك المعاني و الإفادات و المقاصد " أفعالا كلامية " و من ثم نحن لا ننظر إليها على أنها مجرد دلالات و مضامين لغوية و إنما هي، فوق ذلك، أفعال كلامية ترمي إلى التأثير في المخاطب و بحمله على فعل أو ترك أو دعوته إلى ذلك أو تقرير حكم من الأحكام أو تأكيده أو التشكيك فيه، أو نفيه، أو وعد المتكلم للمخاطب"([3]).

---

[1]-سعيد حسن بحيري: دراسات لغوية تطبيقية في العلاقة بين البنية و الدلالة، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، 2005، ص 96.

[2]-الزركشي: الإتقان في علوم القرآن، ج4، ص 121.

[3]-مسعود صحراوي: التداولية عند العلماء العرب، ص 217.

1-بلاغة العطف في سورة الكهف:

فإذا كانت ثمة علاقة بين المعطوف و المعطوف عليه بحيث يكون المعطوف عليه سببا في حصول المعطوف، كان النظام اللغوي و في إطار لغة النص وسياقه الحيوي يستدعي حرف "الفاء" دون غيرها، أما إذا انتفت هذه العلاقة الشرطية، كان العطف بحرف "الواو"، و هذا ما نجده في قوله تعالى:" وَإِذِ اعْتَزَلْتُمُوهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ إِلاَّ اللَّهَ فَأْوُوا إِلَى الْكَهْفِ يَنشُرْ لَكُمْ رَبُّكُم مِّن رَّحْمَتِه ويُهَيِّئْ لَكُم مِّنْ أَمْرِكُم مِّرْفَقًا "([1]). يشرح ابن عاشور هذا المنحى الدلالي فيقول: "و "الفاء" للتفريع على جملة "و إذ اعتزلتموهم "باعتبار إفادتها معنى: اعتزلتم دينهم اعتزالا اعتقاديا، فيقدر بعدها جملة نحو: اعتزلوهم اعتزال مفارقة، فأووا إلى الكهف...و تضمن " إذ" معنى الشرط، و يكون " فأووا " جوابها و على الشرط يتعين أن يكون" اعتزلتموهم مستعملا في إرادة الاعتزال " ([2])، فالعطف كما يظهر من خلال هذا التفسير، يربط بين جملتين، جملة الشرط في " و إذ اعتزلتموهم" و جملة جواب الشرط في " فأووا "، و بالتالي يكشف عن استراتيجية خطابية تحكم بنية النص التركيبية المسندة إلى حرف العطف الذي يقوم بوظيفته الأسلوبية التي تتعدى وظيفته النصية المتمثلة في الربط بين المفردات و الجمل، و لذلك ف" كل فعل عطف عليه شيء وكان الفعل بمنزلة الشرط، وكان ذلك الشيء بمنزلة الجزاء عطف الثاني على الأول بالفاء دون الواو([3])؛ فعطف "أووا" على" اعتزلتموهم" بالفاء لما كان " أووا "متعلقا ب" اعتزلتموهم فالاعتزال موصل بالمأوى.

---

[1]-سورة الكهف، الآية رقم 16.

[2]-تفسير التحرير و التنوير، ج15، ص 277.

[3]-الفخر الرازي: التفسير الكبير، ج3، ص 4.

و من هنا نستنتج أن "الفاء" كحرف عطف تجاوز معناه الوضعي ليفتح مجالا آخر لرجحان المعنى بين عناصر النسق التركيبي للآية الكريمة، فدلّت " الفاء " في هذا السياق على طاقة دلالية و قوة انجازية تمثلت في انجاز فعل أوى. و ثمة شكل آخر من أشكال الخطاب القرآني الذي يستحيل فيه تغيير جزء من أجزائه حفاظا على انسجامه و ترتيب آياته، يقول الله تعالى: " وَمَا نُرْسِلُ الْمُرْسَلِينَ إِلاَّ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَ يُجَادِلُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالْبَاطِلِ لِيُدْحِضُوا بِهِ الْحَقَّ وَاتَّخَذُوا آيَاتِي وَمَا أُنذِرُوا هُزُوًا "([1])؛يشرح الطاهر بن عاشور على نحو مفصّل هذه القضية في معرض حديثه عن مسألة العطف فيقول :"و جملة" و يجادل الذين كفروا بالباطل " عطف على جملة " و ما نرسل المرسلين إلا مبشرين و منذرين "، و كلتا الجملتين مرتبط بجملتي" و لقد صرفنا في هذا القرآن للناس من كل مثل و كان الانسان اكثر شيء جدلا"؛ وترتيب هذه الجمل في الذكر جار على ترتيب معانيها في النفس بحيث يشعر بأن كل واحدة منها ناشئ معناها على معنى التي قبلها فكانت جملة" و يجادل الذين كفروا بالباطل " مفيدة معنى الاستدراك، و جملة " و اتخذوا آياتي " عطف على جملة " و يجادل" فإنهم ما قصدوا من المجادلة الاهتداء، و لكن أرادوا إدحاض الحق... و عطف " و ما أنذروا " على " الآيات" عطف خاص على عام، لأنه أبلغ في الدلالة على توغل كفرهم و حماقة عقولهم"([2]) .

لعل ارتكاز كل جملة في خطاب الآية السابقة على جملة سبقتها هو ارتكاز السبب على المسبب، و النتيجة على العلّة؛ و هذا ما يؤكد أن الخطاب القرآني يتسم بدرجة قصوى من الانسجام و الاتساق؛ بل إن هذا الانسجام مرجعه إلى الترتيب المنظم لجمل الآيات و إلى

---

[1]-سورة الكهف، الآية رقم 56.

[2]-تفسير التحرير و التنوير، ج15، ص 353.

دور الروابط في تحقيق السبك و التماسك بينهما وهو أمر داخل في تحديد المعنى و ترجيح الدلالة الصحيحة؛ فأساس التنظيم والانسجام هو الموضوع الواحد الذي أشار إلى جدال المشركين وكبرياءهم وعنادهم المستميت لإبطال الحق، وهو موضوع مجزئ إلى عناصر دلالية اقتضى التعبير عنها توظيف وسائل الربط ليغدو النص متماسك الاجزاء، و يغدو معه الترتيب جزء من الدلالة العامة، و لذلك جاءت جملة " و يجادل الذين كفروا بالباطل" معطوفة على جملة "و ما نرسل المرسلين إلا مبشرين و منذرين؛ ليؤكد على إنجاز فعل كلامي غير مباشر و هو المجادلة و الاستهزاء، وجملة "و اتخذوا آياتي وما انذروا هزؤا"جاءت عطفا على جملة "و يجادل الذين كفروا " لإنجاز فعل غير مباشر و هو الدحض و كيف اتخذ المشركون الآيات كلها و خاصة آيات الإنذار هزؤا. والعطف في هذا السياق أدّى دورا مهما في بناء الآية الكريمة وشحنها بالكثير من الدلالات والمعاني؛ فقد ورد حرف " الواو" قبل الفعل "يجادل" و هو حرف عطف يشير إلى علاقة الترابط الدلالي بين الفعلين "نرسل" و "يجادل " إلا أن النسق التركيبي الأخير في الآية ليس تركيبا منفصلا عمّا سبقه " و من أظلم ممّن ذكر بآيات ربه "؛ بل هو تركيب متصل، ذلك أن الآية باعتبارها جملة تحمل بعدا تركيبيا في حين أن رؤية الأجزاء في إطارها الكلي الشامل و ارتباط هذه الأجزاء بأدوات العطف يجعلها تحمل بعدا دلاليا تأويليا.

2-بنية الضمير و تماسك النص:

مما لا شك فيه أن الخطاب القرآني سعى دوما إلى تكييف أدواته اللغوية بحسب متطلبات القراءة و تنوع المقامات، و تزداد أهمية هذا الخطاب، ليس فقط لتفرده في طرائق الأداء أو لتميز أشكاله الأسلوبية السامقة، و إنما لكونه نصّا إلهيا حاملا لأحكام و دلالات

محددة، على المسلم أن يفهم هذا النسق التركيبي لترجيح المعنى و استنباط الحكم الصحيح؛ و إلى جانب كل ذلك"فإن ما يقال عن وظيفة الضمير في الجملة يمكن أن يقال مثله على مستوى النص، فليست وظيفة الضمير هي الإحلال فقط أو التعويض عن الاسم الظاهر، لكن تتعداها إلى كونه رابطا يحقق التماسك النصي، و من ثم له أهميته القصوى في التحليل النصي"([1]).

ومن هنا يبقى الضمير إحدى الأدوات النسقية المهمة التي تعود إلى الاستعمالات التركيبية والأسلوبية التي تسعى إلى تحقيق تماسك النص وتوازنه. فالضمائر هي مفتاح الإيجاز وبوابته فقد تنوب عن المفرد أو عن الجملة الواحدة أو عن أكثر من جملة. وفكرة الإنابة هذه تنبثق مباشرة من فكرة أكبر هي الأصل و العدول؛ فالزركشي يؤكد و هو بصدد الحديث عن دور الضمير و فائدته؛ أن استخدام الضمير عدول عن الاسم الظاهر،وما كان العدول إلا لدلالات محددة، ما كان يمكن التوصل إليها بغيره، وعليه فهو يرى أن العدول إلى الضمير يحقق ثلاثة فوائد منها:

أ- تفخيم ما يعود إليه الضمير، فالإضمار ناتج عن شهرة المضمر و عدم حاجته لأن يُذكر مظهرا، كأن يدل على نفسه، و يكفيه فقط أن تذكر إحدى صفاته، نحو قوله تعالى :" إِنَّا مَكَّنَّا لَه فِي الأَرْضِ وَآتَيْنَاهُ مِن كُلِّ شَيْءٍ سَبَبًا " ([2])، فالضمير الأول " إنّا " يحيل إلى الله سبحانه وتعالى، و الضمير الثاني في " له" يحيل إلى ذي القرنين، فالضمير الأول بتصدر الآية يحيل إلى الله بصفة مباشرة، و هذه الإحالة لا يمكن أن يصيبها غموض أو لبس، فهي

[1]-صبحي إبراهيم الفقي: علم اللغة النصي بين النظرية و التطبيق، دراسة تطبيقية على السور المكية، دار قباء، القاهرة، ط1، 2000، ص 96.

[2]-سورة الكهف، الآية رقم 84.

معروفة مسبقا بالنسبة لمتلقي القرآن الكريم، و الإحالة الثانية محددة بقوة السياق، و هذا ما يجعلها هي الأخرى في مأمن عن الغموض؛ و لاشك أن الإحالة تكتسب دلالتها من المعطيات السياقية العامة وخاصة إذا كانت مرتبطة بضمير الشأن "إنا"الذي يفسره ما بعده فإنها تمنح المحال إليه مهابة في النفس وإجلالا في المنزلة وبُعدا عن الإمكان، و عليه تمّ إنجاز فعل كلامي غير مباشر و هو التفخيم و التمكين لذي القرنين والقرينة لام التوكيد في "له".

ب-التحقير نحو قوله:" إِنَّا جَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَن يَفْقَهُوهُ وَفِي آذَانِهِمْ وَقْرًا"([1]).

فالضمائر المذكورة هي "إنا" الذي يحيل إلى الذات الإلهية، و الثاني "هم " يحيل إلى الظالمين لأنفسهم، و الثالث " أن يفقهوه" و هو ضمير مفرد عائد إلى القرآن المفهوم من السياق. فالدلالة التي فرضتها المعطيات السياقية تبدو قاطعة، لا مجال فيها للتأويل، إنها ذات هدف واضح، تتمثل في دعوة المشركين إلى القرآن ثم إعراضهم عنه، فحقّ عليهم غضب الله تعالى أن جعل في قلوبهم حجابا و غطاء، و الهدف من ذلك هو إنشاء فعل إنجازي غير مباشر و هو التحقير و التنكيل بهم بسبب ما قدّمته أيديهم. و لقد أفادت جملة " إنّا جعلنا في قلوبهم أكنّة " معنى التعليل بالمآل، و ليس موقع الجملة موقع الجملة التعليلية"([2])؛ و على الرغم من " أن ضمير الشأن (عنصر إحالي) يميل إلى لاحق (عنصر إشاري) وهو في الأغلب جملة مفسرة فإن البنية ككل لا تنفصل عن السياق أو المحيط الذي وردت فيه يستوي في ذلك المتقدم والمتأخر؛ إذ توفر النصوص صلة ما مستمرة تجعل من البنية وحدة ضرورية في موقعها و ليست محشورة أو غريبة

[1]-سورة الكهف، الآية رقم 57.

[2]-تفسير التحرير و التنوير، ج15، ص 335.

تخرق قانون التماسك أو الانسجام النصي"([1]).

جـ الإقرار، نحو قوله:" لَّكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي وَلا أُشْرِكُ بِرَبِّي أَحَدًا"([2]).لقد ورد لفظ "لكنّا" مركبا من "لكن" بسكون النون الذي هو حرف استدراك ومن ضمير المتكلم " أنا"و أصله: لكن أنا، فحذفت الهمزة تخفيفا و نقلت حركتها إلى نون " لكن " الساكنة دليلا على المحذوف، فالتقى نونان متحركان فلزم إدغامهما فصار" لكن". ولا يجوز اعتبار ضمير " أنا" ضمير نصب اسم " لكن" لأن ضمير المتكلم المنصوب يجب أن يكون بياء المتكلم، "فأنا" مبتدأ وجملة "هو الله ربي" ضمير شأن وخبره، وهي خبر "أنا" أي شأني هو الله ربي؛ و الخبر في قوله" هو الله ربي" لإنجاز فعل كلامي غير مباشر و هو الإقرار و الاعتراف بالله ربا"([3]). ويذكر علماء القرآن شكلا آخر يأتي الضمير فيه حديث عن شيئين و يعود الضمير على أحدهما دون الآخر أي عودة الضمير على أحد المذكورين عودته على المذكورين معا نحو قوله : " فَلَمَّا بَلَغَا مَجْمَعَ بَيْنِهِمَا نَسِيَا حُوتَهُمَا فَاتَّخَذَ سَبِيلَهُ فِي الْبَحْرِ سَرَبًا "([4])، فالضمير في "بينهما "يحيل على البحرين أي محلا يجمع بين البحرين و أضيف" مجمع " إلى "بين" على سبيل التوسع فإن "بين" اسم لمكان متوسط شيئين ([5]) أما الضمير في "نسيا" يحيل إلى موسى عليه السلام و فتاه رغم أن النسيان منسوب إلى الفتى وحده، هذا العدول يؤكد على اشتراكهما معا في إنجاز فعل الضياع؛ أي اشتراكهما في الأثر الناتج عن ضياع الحوت فلقد يكون الأمر متعلقا بهما معا أو أن موسى نسي أن يذكّر فتاه بالحوت([6]).

---

[1]-حسن بحيري: دراسات لغوية تطبيقية، ص 134.

[2]-سورة الكهف، الآية رقم 38.

[3]-ينظر التحرير و التنوير، ج15، ص 323.

[4]-سورة الكهف، الآية رقم 61.

[5]-ينظر التحرير و التنوير، ج15، ص366/365.

[6]-نفس المصدر.

يقول المولى عز و جل : " أُوْلَئِكَ لَهُمْ جَنَّاتُ عَدْنٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهِمُ الأَنْهَارُ يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ وَيَلْبَسُونَ ثِيَابًا خُضْرًا مِّن سُندُسٍ وَإِسْتَبْرَقٍ مُّتَّكِئِينَ فِيهَا عَلَى الأَرَائِكِ نِعْمَ الثَّوَابُ وَحَسُنَتْ مُرْتَفَقًا "([1]).

يشرح الطاهر بن عاشور هذه الآية الكريمة قائلا : " افتتاح الجملة باسم الإشارة لما فيه من التنبيه على أن المشار إليهم جديرون لما بعد اسم الإشارة، لأجل الأوصاف المذكورة قبل اسم الإشارة، و هي كونهم آمنوا و عملوا الصالحات. و "اللام" في " لهم جنات عدن" لام الملك، و " من " للابتداء، جعلت جهة تحتهم منشأ لجري الأنهار، و " من تحتهم " بمنزلة " من تحتها" و وجه إيثار إضافة "تحت" إلى ضميرهم دون ضمير الجنات زيادة تقرير المعنى الذي أفادته لام الملك، فاجتمع في هذا الخبر مقرارات لمضمونه، و هي : التأكيد مرتين و ذكر اسم الإشارة، و لام الملك، و جر اسم الجهة ب" من" و إضافة اسم الجهة إلى ضميرهم والمقصود من ذلك: التعريض بإغاضة المشركين لتتقرّر بشارة المؤمنين أتمّ تقرر"([2]).

و على أهمية ما قدّمه الطاهر بن عاشور فإننا بحاجة إلى أن نضيف قائلين إلى أن الآية الكريمة على الرغم من تعدد ضمائرها إلا أنها كانت (أي الضمائر) المرجع الرئيس للقيم الدلالية؛ فالأصل هو "توافق الضمائر في المرجع حذرا من التشتت " ([3])، فالضمائر كلها ترجع إلى المؤمنين، فيما يذكر الطاهر بن عاشور، فهي لا تنحصر وظيفتها في تحقيق تماسك و ترابط البنية الكلية المشكلة للآية فحسب، بل في قيادة المتلقي إلى قراءة واضحة إلى ما

---

[1]-سورة الكهف، الآية رقم 31.

[2]-تفسير التحرير و التنوير، ج15، ص 274.

[3]-السيوطي: معترك الأقران، ص 578.

قدّمته الآية من توصيف لحالة المؤمنين و هم في الجنة، و هذه قضية عقائدية في غاية الأهمية لأن من خلال تعدد الضمائر يفهم المتلقي أن الآية الكريمة انجزت فعلا كلاميا غير مباشر ألا و هو التعريض بالكفار و محاولة إغاضتهم.

و على العموم فإن الخطاب القرآني هو نص متسق الأجزاء و موحّد المعاني يتجاوز البعد الصوري إلى الجمالي، لتغدو الضمائر أكبر من مجرد ظواهر لغوية ينحصر دورها في ربط السابق باللاحق، و إنما تعود إلى قضايا أقرب إلى الإعجاز البلاغي و الأسلوبي.

3- حروف الجر و انسجام الدلالة:

لحروف الجر مكانة مهمة في بناء الكلام و تحقيق انسجام الخطاب و اتساقه ، نظرا لما تتسم به من طاقة تداولية ومرونة دلالية، و إمكانية تقارضها؛ أي أن يضمن حرف ما دلالة حرف آخر، "ولهذا توزع الكلام على حسب موقعها وترجّح استعمالها في بعض المحال على بعض بحسب مقتضى الحال"([1])،وعلى هذا الأساس أعار التفكير اللغوي الأصولي اهتماما كبيرا لحروف الجر و اتخذها كمنافذ صحيحة و موضوعية لرسم الإطار الإحالي السليم لدلالات النص، وسوف نسوق أمثلة من سورة الكهف لتوضيح الجزئيات التي تميز تلك الحروف التي تنطوي عليها من طاقات دلالية و أفعال كلامية تفضي إلى صناعة أفعال و مواقف اجتماعية من ذلك:

أ- **الحرف "الباء"** :و أصله للإلصاق ، و معناه اختلاط الشيء بالشيء ، لكنها قد تأتي بمعنى "مع" و تسمى باء الحال ، نحو قوله تعالى:" نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ نَبَأَهُم بِالْحَقِّ إِنَّهُمْ فِتْيَةٌ آمَنُوا بِرَبِّهِمْ وَزِدْنَاهُمْ هُدًى " ([2])، فمضمون الآية الكريمة يشير إلى الذات الإلهية

[1]-الزركشي: البرهان في علوم القرآن، ج4، ص 199.

[2]-سورة الكهف، الآية رقم 13.

وإلى الحق، وهو (معرفة الصدق في أمر الفتية) لا يسرد تفاصيله إلا مخبر لا يُشكُّ في صدق خبره، و هو الله تعالى؛ ثم استخدام حرف " الباء "جعل إلصاق الصدق بالله تعالى حتى لا يمكننا تمييز هذا من ذاك، أو تغيير موضع جزء عن الآخر، و لذلك أفاد حرف "الباء" معنى إنجاز فعل كلامي غير مباشر و هو إزاحة اللبس عن نبأ أهل الكهف الذي قيل عنه كثير من الترهات و الخزعبلات. و قد يدل حرف " الباء " على سبب وقوع الفعل، نحو قوله تعالى: " ذَلِكَ جَزَاؤُهُمْ جَهَنَّمُ بِمَا كَفَرُوا وَاتَّخَذُوا آيَاتِي وَرُسُلِي هُزُوًا " ([1])، فالباء للسببية و "ما "مصدرية؛ ثم استخدام " الباء " في هذا السياق جعل الجزاء مرتبط بالكفر والاستهزاء، و لذلك كان انجاز فعل كلامي مباشر و هو الجزاء و سياقة الكفار إلى جهنم متوقف على تخرصات و استهزاء المشركين.

ب-الحرف" في ":الذي يأتي بمعنى الظرفية، كأن يكون الظرف والمظروف حسّيين، نحو قوله تعالى: " فَانطَلَقَا حَتَّى إِذَا رَكِبَا فِي السَّفِينَةِ خَرَقَهَا"([2]). فإذا أخذنا بالمعطيات السياقية العامة التي يعوّل عليها في تأويل مضمون هذه الآية نجد أن " الركوب ضمن الدخول، لأنه ركوب مجازي، ولذلك عدي بحرف " في " الظرفية "([3])، ليتم انجاز فعل كلامي غير مباشر و هو فعل الدخول إلى السفينة.

ج-الحرف "على":و يفيد الاستعلاء و هو أصل معانيها ، نحو قوله :" قَالَ لَهُ مُوسَى هَلْ أَتَّبِعُكَ عَلَى أَن تُعَلِّمَنِ مِمَّا عُلِّمْتَ رُشْدًا " ([4])، ف "على" مستعملة في معنى الاشتراط لأنه استعلاء مجازي، جعل الاتباع كأنه مستعمل فوق التعليم لشدّة المقارنة بينهما. فصيغة:

---

[1]-سورة الكهف، الآية رقم 106.

[2]-سورة الكهف، الآية رقم 71.

[3]-تفسير التحرير و التنوير، ج15، ص 375.

[4]-سورة الكهف، الآية رقم 66.

افعل كذا على كذا، من صيغ الالتزام و التعقد؛ و لذلك إنجاز فعل الاتباع مرتبط بالتعليم و على الفتى أن يلتزم بوعده "و قد تفرّع عن حكم لزوم أنّ العرف فيه يقوم مقام الاشتراط فيجب على المنتصب للتعليم أن يعامل المتعلمين بما جرى عليه عرف أقاليمهم "([1]).

نستخلص من كل ما سبق أن أدوات الوصل و الربط بين الجمل و العناصر الفاعلة في بنية النص هي أكبر من مجرد ظواهر لغوية ذات معان محددة ؛ بل هي قيم نسقية ضرورية لاستكمال انتظام الخطاب وقد تتجاوز قوتها الإنجازية الحرفية لينعكس ذلك كله على البنية الدلالية للخطاب و" إذا كان الدرس القديم قد توقف في الغالب إزاء الجملة الواحدة فإن الدرس الحديث لم يقل أبدا بتجاوز الجملة أو إغفالها و لكنه بنى عليها و انطلق منها و لم يحصر دورها في الربط بين ما هو سابق أو ما هو لاحق"([2]).

4- حروف التوكيد و طاقتها الأسلوبية:

يرتكز أسلوب التوكيد على طاقة أسلوبية تسمح له بعدول الخطاب عن أنساق تركيبية مطردة إلى غيرها. و هو من الاستراتيجيات الخطابية التي يعتمدها المخاطب للتأكيد على الشيء و تثبيته في نفس المخاطب و "إزالة ما علق بها من شكوك و إماطة ما خالجها من شبهات"([3])، نحو قوله تعالى:" إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلا"([4]).يشرح الطاهر بن عاشور انطلاقا من هذا التشكيل البنيوي القائم على قراءة تأويلية فيقول: " افتتاح الجملة بحرف التوكيد(إنّ) لتحقيق مضمونها وإعادة حرف(إنّ) في الجملة المخبر بها عن المبتدأ الواقع في الجملة الأولى لمزيد العناية و التحقيق، لأن الجملة

---

[1]-تفسير التحرير و التنوير، ج15، ص 370.

[2]-صبحي إبراهيم الفقي: علم اللغة النصي بين النظرية و التطبيق، ص97.

[3]-المخزومي مهدي: النحو العربي، نقد و توجيه، المكتبة العصرية، بيروت، 1964، ص 234.

[4]-سورة الكهف الآية، رقم 30.

التي وقعت فيها(يقصد إن الثانية) في هذه الآية الكريمة لها استقلال بمضمونها من حيث هي مفيدة حكما يعم ما وقعت خبرا عنه وغيره من كل من يماثل الخبر عنهم في عملهم، فذلك العموم في ذاته حكم جدير بالتأكيد لتحقيق حصوله لأربابه"([1])، فظاهر الآية الكريمة يبدو أنه اعتمد على التوكيد لإيصال دلالته إلا أن استناد المتلقي على الاعتبارات السياقية وعلى قدرته الاستدلالية قد يتوقف عند وجه غير المصرح به من خلال توظيف حرفا التوكيد مادام المتكلم (الله جلّ ذكره) يقصد معنى آخر لم يصرّح به حرفيا، و هذا المعنى مرتبط بالمعنى المصرح به حرفيا، فالآية الكريمة تؤكد أن أولئك الذين عملوا الصالحات في جنات عدن تجري من تحتهم الأنهار بالري و بهجة المنظر واعتدال النسيم، فالتوكيد بهذا المعنى أفاد إنجاز فعل كلامي غير مباشر و هو العناية و تحقيق الله تعالى لاستحقاقات المؤمنين، و هو أمر مستقر من قبل و مهيأ له.

ويقول الله تعالى:" لَّكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي وَلا أُشْرِكُ بِرَبِّي أَحَدًا"([2])، ويفسر الطاهر بن عاشور في التفاتة دقيقة و مفصلة لمظاهر التوكيد الموجودة في الآية الكريمة فيقول :" و لفظ (لكنّا) مركّب من (لكن) بسكون النون الذي هو حرف استدراك، و من ضمير المتكلم (أنا). و أصله : لكن أنا، فحذفت الهمزة تخفيفا كما الزجاج، أي عن غير قياس لا لعلة تصريفية، و لذلك لم يكن للهمزة حكم الثابت و لم تمنع من الإدغام الذي يمنع منه ما هو محذوف لعلة بناء على أن المحذوف لعلة بمنزلة الثابت. و نقلت حركتها إلى نون(لكن) الساكنة دليلا على المحذوف، فالتق نونان متحركان فلزم إدغامها فصار (لكنا).و لا يجوز أن تكون(لكن) المشددة النون المفتوحة أشبعت فتحتها، لأن لكن المشددة من أخوات إن اقتضى أن يكون

[1]-تفسير التحرير و التنوير، ج 15، ص 310.
[2]-سورة الكهف، الآية رقم 38.

الاسم بعدها منصوبا و ليس هنا ما هو ضمير نصب، و لا يجوز اعتبار ضمير (أنا) ضمير نصب اسم (لكن) لأن ضمير المتكلم المنصوب يجب أن يكون بياء المتكلم، و لا اعتباره ضمير المتكلم المشارك لمنافاته لإفراد ضمائره بعده في قوله : " هو الله ربي و لا أشرك بربي أحدا". (فأنا) مبتدأ، و جملة " هو الله ربي " ضمير شأن و خبره، و هي خبر(أنا)، أي شأني هو الله ربي. و الخبر في قوله: " هو الله ربي" مستعمل في الإقرار، أي أعترف بأنه ربي خلافا لك. وأكد إثبات الخالق الواحد بمؤكدات أربعة: وهي: الجملتان الاسميتان، و ضمير الشأن في قوله:" لكنا هو الله ربي" و تعريف المسند و المسند إليه في قوله: " الله ربي" المفيد قصر صفة ربوبية الله على نفس المتكلم قصرا إضافيا بالنسبة لمخاطبه، أي دونك إذ تعبد آلهة غير الله، وما القصر إلا توكيد مضاعف، ثم بالتوكيد اللفظي للجملة بقوله" و لا أشرك بربي أحدا"([1])؛ و يشرح الطبري لفظ " لكنا " بقوله: " التقت النونان، فأدغم ، و (هو) ضمير الشأن، أي : الشأن (الله ربي) و الجملة خبر(أنا) و الراجع منها إلى ياء الضمير. و حسن لك وقوع الالف عوضا من حذف الهمزة، يقول لصاحبه : أنت كافر بالله لكني مؤمن موحّد"([2]).

و يقول المولى عز و جل:" إِنَّا أَعْتَدْنَا جَهَنَّمَ لِلْكَافِرِينَ نُزُلا "([3])، فنلاحظ أن دلالة "إنّا" في خطاب الآية الكريمة هي:"أنها مقررة لإنكار انتفاعهم بأوليائهم فأكّد بأن جهنّم أعدّت لهم نزلا، فلا محيص لهم عنها، و لذلك أكد بحرف "إنا "([4])، لعل قليل من إعمال النظر في صيغة الحرف "إنا" نجده مهيمن في قيادة السياق اللغوي إلى نحو معين من خطاب المعنى

---

[1]-تفسير التحرير و التنوير، ج15، ص 323/322.

[2]-تفسير الطبري: جامع البيان، ج17، ص 416.

[3]-سورة الكهف، الآية رقم 102.

[4]-تفسير التحرير و التنوير، ج15، ص 44.

أو خطاب الدلالة، فهو ينفي صورة التوكيد و لكن من خلاله يفيد إنجاز فعل كلامي غير مباشر وهو الإنكار، أي إنكار أن يتخذ الكفار مخلوقات الله تعالى المستعبدة له أنصارا لهم من دونه، ينصرونهم منه ويدفعون عنهم سلطانه، إذن، فليلقوا عاقبة هذا الحسبان، و يا له من نزل مهيأ للاستقبال لا يحتاج إلى جهد ولا انتظار فهو حاضر ينتظر النزلاء الكفار([1]).

و يقول جل اسمه في سياق آخر من السورة متحدثا عن ما أعطاه الله تعالى إلى ذي القرنين من تمكين في الأرض و سلطان وطيد الدعائم، فيقول : " إِنَّا مَكَّنَّا لَهُ فِي الأَرْضِ وَآتَيْنَاهُ مِن كُلِّ شَيْءٍ سَبَبًا"([2])، يشرح الطاهر بن عاشور في التحرير و التنوير معنى هذه الآية فيقول: " فاللام في قوله : (مكنا له في الأرض) للتوكيد، كاللام في قولهم : شكرت له و نصحت له، و الجمع بينهما تفنن،. و على ذلك جاء قوله تعالى: مكناهم في الأرض ما لم نمكن لكم، فمعنى التمكين في الأرض إعطاء المقدرة على التصرف" ([3])، تضمنت الآية الكريمة حرف "اللام" المؤكدة التي وردت في خطاب مسند و هو " إنا مكنا له في الأرض " إلى خطاب أولي وهو "يسئلونك عن ذي القرنين " هذا الأخير الذي يمثل جملة القرائن التي تجعل خطاب الآية مقيدا بها، ولذلك نجد أن التوكيد أفاد إنجاز فعل كلامي مباشر و هو التمكين، و القدرة على تحقيق أسباب الحكم و الفتح، البناء و العمران.

وبناء على هذا كله أعار علماء القرآن اهتماما مميزا لحروف المعاني ودورها البارز في تحقيق التماسك اللغوي و الانسجام الدلالي و اعتبروها ظواهرا لغوية ذات قوى إنجازية تختلف وتتباين في درجة الشدة للغرض المتضمن في القول بتعبير الدرس اللساني المعاصر، وتكشف

---

[1]-ينظر سيد قطب: في ظلال القرآن، ج 15، ص 2295/2294.

[2]-سورة الكهف، الآية رقم 84.

[3]-تفسير التحرير و التنوير، ج16، ص 25/24.

عن قراءات دلالية تفضي إلى استخلاص القواعد الأصولية العامة التي تتحكم في تصريف دلالة الأحكام المستنبطة من متون النصوص الشرعية؛ بل إن القرآن في حدّ ذاته "لم يجئ على أسلوب واحد، لأنه لا يحسنُ في الكلام جميعا أن يكون مستمرا على نمط واحد لما فيه من التكلف، ولما في الطبع من الملل عليه؛ ولأن الافتنان في ضروب الفصاحة أعلى من الاستمرار على ضرب واحد، فلهذا وردت بعض آي القرآن متماثلة المقاطع، و بعضها غير متماثل"([1])، كما يذهب ابن جني في كتابه سر صناعة الاعراب في الكشف عن وضع الحروف داخل البنية التركيبية و أثرها في الدلالة السياقية قائلا : " إن الحروف لا يليق بها الزيادة و لا الحذف وأن أعدل أحوالها أن تستعمل غير مزيدة ولا محذوفة، فأما وجه القياس في امتناع حذفها، فمن قبل أن الغرض من الحروف إنما هو الاختصار، ألا ترى إنك إذا قلت: هل قام زيد؟ فقد نابت "هل" عن "استفهم" فوقوع الحروف مقام الفعل وفاعله غاية الاختصار. فلو ذهبت تحذف الحرف تخفيفا لأفرطت في الإيجاز لأن اختصار المختصر اجحاف به.وأما وجه ضعف زيادتها فمن قبل أن الغرض في الحروف الاختصار، لو ذهبت تزيدها لنقص الغرض الذي قصدته، لأنك كنت تصير من الزيادة إلى ضد ما قصدته من الاختصار"([2])، و هذا هو دور الحروف في تحديد الدلالة الموجهة داخل النسق التركيبي إما زيادته أو حذفه و ذلك ليكون دالا بعمق و دقة في المضمون " و لولا أن في الحرف إذا زيد ضربا من التوكيد لما جازت زيادته البتة، كما أنه لولا قوة العلم بمكانته لما جاز حذفه البتة

[1]-الزركشي: البرهان في علوم القرآن، ج1، ص 90.

[2]- ابن جني: سر صناعة الاعراب، تحقيق حسن هنداوي، دار القلم ، دمشق، ط1، 1985، ج1، ص 270/269.

فمتى رأيناهم قد زادوا الحرف، فقد أرادوا غاية التوكيد، كما أنا إذا رأيناهم قد حذفا حرفا فقد أرادوا غاية الاختصار"([1]).

و هذه هي طبيعة النص القرآني كما اتضح لنا ذلك من خلال نصوصه؛ فهو يرتكز أساسا على اختياراته اللغوية و طريقة توزيعها لتصريف المعاني والدلالات، فهو إذن، حدث لغويي هدفه تحقيق الانسجام و التماسك بين أجزاء وحداته من خلال توظيف الوصل و الربط؛ وإن كانت ظواهره الأسلوبية معجزة في إبداعها، فلعل ذلك راجع إلى ما ينماز به من مواصفات تركيبية و دلالية، و من طاقات تداولية و تأويلية تفضي به إلى تجاوز البعد الأحادي المقنن ليمتد إلى الخطاب برمته.

[1]-المصدر نفسه، ج1، ص 270.

خاتمة البحث:

هذا و بعد أن وصل البحث إلى تمام خطته، تحددت قيمته على ما أرى في أمرين مهمين:

1-أنه سدّ فراغا في الدراسات اللغوية التي تنتمي موضوعاتها إلى مجال الأبحاث التي تكشف عن القدرة التي يتمتع بها الخطاب القرآني في احتواء الوقائع من خلال بسط جملة القرائن النسقية و السياقية.

2-أنه أبان الأدوات و الآليات التي ترتد في مجملها إلى المستويات اللغوية المختلفة و طرقتها في التفاعل مع السياق التخاطبي العام، ثم إظهار حقيقة المنحى التداولي و التأويلي في الخطاب القرآني. و لقد تسنى لنا تحقيق ذلك من خلال الاطلاع على قراءات مستفيضة لبعض المؤلفات القديمة والدراسات العربية والغربية الحديثة التي رشحت الحقل الدلالي للقرآن الكريم على الانفتاح؛ و هذا الثراء الدلالي المتجدد بتجدد القراءات لما وصلنا هذا الكم الهائل من من مصنفات المفسرين على اختلاف مناهجهم، و مذاهبهم الفكرية و المعرفية؛ و كان من نتائج البحث ما يلي:

– يرتكز الخطاب القرآني أساسا على فهم كلي للنص، يتجاوز حدود الآية إلى السورة والسورة إلى ما يليها، ليثبت إنسجامية النص وتكامله، و إبراز خصائصه المميزة و إمكاناته التركيبية و الدلالية من خلال سورة الكهف التي وقع عليها اختيارنا الأمر الذي أهّلنا إلى استخراج بعض المعاني الإنجازية و الأبعاد التداولية لكل فعل كلامي إنجازي توقفنا عنده، سواء كان هذا الإنجاز مباشرا أو غير مباشر.

كما وضعت هذه المقاربة التداولية أيدينا على أن الخطاب القرآني يعتمد على أساليب بيانية في تحقيق وظيفة التبليغ و الإعلام، و اعتنى أيّما اعتناء بأطراف العملية التواصلية،

بحكم أن هذا الخطاب موجه إلى الآخر، فهو لا يكتفي بالتأثير على المتلقي و إنما يسعى دوما إلى تحويل هذا التأثير إلى فعل تداولي منهجي يلزم الفرد و الجماعة. و اقتضى المقام، إلى جانب كل ذلك، أن نقارب و برؤية محيطة و نافذة مجموعة من القضايا ذات الطابع اللغوي والبلاغي التي اتصفت به سورة الكهف كأسلوب الأمر والنهي والاستعارة و الكناية والحذف و التقديم و التأخير، و دور كل ذلك في تحقيق التماسك اللغوي و الانسجام الدلالي، فضلا عن الدلالات و الأفعال الإنجازية التي ترصدها هذه الظواهر اللغوية.

-و كان من نتائج البحث استكشاف مجالات الأفعال الكلامية المختلفة، و التي تنم عن الأبعاد التداولية، و عن طريق تشكّل المعنى في الخطاب القرآني عموما، و في سورة الكهف خصوصا، فكان مع ذلك تحليل مستويات مختلفة لطبيعة كل فعل إنجازي، و تحديد مجالات إنجاز هذه الأفعال مع كل بنية سياقية ذات إحداثيات متغيرة.

-شكّل السياق أحد أهم المرتكزات الأساسية المهمة لهذه المقاربة؛ فالبحث الأصولي كانت له التفاتة غاية في الدقة، فهو لم يحصره في إطار ساكن يتم فيه إنجاز الكلام، و إنما تجاوز ذلك كله ليتدخل في تشكيل بنية الخطاب و توجيهه، أي لا يمكن تصريف الدلالات و استنباط الأحكام إلا بمقتضى الرجوع إلى ظروف إنتاج الخطاب، و إلى جملة القرائن اللفظية و المنطقية.

-إن تحليلنا لمستويات الأفعال الكلامية في الخطاب القرآني، أي في سورة الكهف تحديدا، جعلنا ندرك أننا أمام زخم معرفي أصولي عُرف تراثيا ب " علوم القرآن "و هو جدير بإعادة قراءته و الوعي بواقعه التاريخي و الثقافي في محاولين إسقاط بعض النظريات اللسانية الحديثة حتى يتسنى لنا تقديم قراءة واعية لهذا الأفق التراثي علما بأن الموروث الأصولي وحتى اللغوي

و النقدي عرف تداخلا بين حقوله المعرفية و العلمية، و ما نظنه أنه توقف عند ما سمي في الدراسات اللسانية المعاصرة بالتخصصات التي تفرق بين الفروع و المجالات المختلفة.

– كان الدرس الأصولي على وعي تام بفكرة التعدد في القراءة و التأويل، و نستطيع أن نجزم في هذا المقام أن المستقرئ لتاريخ علوم التفسير يجد إشارات وخطرات من المعنى الذي تقدم به الدرس اللساني المعاصر تنم عن وعي معرفي مبكر لمفهوم تعدد القراءات؛ و لذلك كانت الممارسة التأويلية الأصولية الفعّالة هي بمثابة أرضية نظرية للتعامل مع الظواهر اللغوية و غير اللغوية في الخطاب القرآني ، هذا فضلا عن التوسل بمنابع علمية جديدة في التفكير النقدي كفيل بإثبات مقاصد النص الكريم و حكمته، فكلما تطورت وسائل الاستنطاق اللغوي و آليات التأويل و أدواته ازداد الخطاب جلاء و ثراء.

–لقد وضعت هذه المقاربة أيدينا على حرص علماء الأصول على البعد الكلي للخطاب القرآني و على المنحى التوليدي لنطاق العبارة القرآنية توليدا دلاليا منضبطا تراعى فيه حدود التأويل الذي يكشف عن سرّ تفرد هذا الخطاب و إعجازه و مغايرته لكل نظم بشري الأمر الذي أوحى للدرس الأصولي أن يحدّد معاييرا لتحقيق هذه الأبعاد الكلية للنصوص القرآنية التي توشك أن تتقاطع مع ما طرحته ، مثلا ، نظرية تحليل الخطاب و علم النص و نحو النص و اللسانيات التداولية.

و نودّ أن نشير في نهاية هذه الخاتمة إلى أن هذا البحث متشعب الاهتمامات و متنوّع الجدوى، و لذلك اقتضى الأمر أن نجهد أنفسنا بما نبلغ نهاية طاقتنا بالاطلاع على ما قدّمه أجدادنا من تبصرات و آراء ثابتة في مجال الدراسات الأصولية و اللغوية، و البحث في حقول النظريات اللسانية المتعددة لنقارب بينها و بين قداسة نص كريم، إلهيّ المصدر،

معجز في فصاحة ألفاظه و شرف معانيه، فإن وفّقنا في الإحاطة بعناصر الموضوع و حققنا أغراضه، فذلك ما كنا نرجو، و إذا قصّرنا عن ذلك فحسبنا الاجتهاد، فلا اجتهاد بغير إجهاد، و لا بقاء بغير عطاء .

***

أولا: قائمة المصادر و المراجع.

1-القرآن الكريم ، كتب و ضبط برواية حفص عن عاصم الصادر في 2007/6/19.

2-ابن تيمية، أحمد: مجموع فتاوى، جمع وترتيب عبد الرحمن بن قاسم، الرياض، 1398هـ.

3-: الاكليل في المتشابه و التأويل ، دار المعارف ، القاهرة ، ط2، 1972.

4-ابن جني، أبو الفتح عثمان : الخصائص، تحقيق عبد الحكيم بن محمد، المكتبة التوثيقية، بيروت، د.ت.

5-:سر صناعة الإعراب ، تحقيق حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط1، 1985.

6-ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد: مقدمة ابن خلدون ، دار الفكر ، بيروت ، 2004.

7-ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم: تأويل مشكل القرآن، تحقيق أحمد صقر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط3، 1981.

8-:المسائل و الأجوبة في الحديث و اللغة، دار الحلبي، القاهرة، 1969.

9-ابن قيم الجوزية، شمس الدين أبو عبد الله محمد : إعلام الموقعين رب العالمين ، حققه و ضبط غرائبه و علق حواشيه محمد محي الدين عبد المجيد، د.ت.

10-:بدائع الفوائد، دار الكتاب العربي، بيروت، 1970.

11-ابن كثير، أبو الفداء الحافظ، تفسير القرآن الكريم، تحقيق سامي محمد السلامة ، دار طيبة، الرياض، ط2، 1999.

12-ابن عاشور الطاهر، محمد: تفسير التحرير و التنوير، دار التونسية، تونس، 1984.

13-ابن يعيش، موفق الدين: شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت، د.ت.

14-ابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين: السيرة النبوية ، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، دار الجبل، بيروت، 1994.

15-ابن حزم، علي الظاهري: الإحكام في أصول الأحكام، دار الحديث، القاهرة، 1984.

16-ابن منظور، أبو الفضل: لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط3، 1994.

17-ابن الحاجب، المالكي: مختصر المنتهى الأصولي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1982.

18-ابن عطية، القاضي الاندلسي: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى.

19-أبي العباس، أحمد بن محمد المغربي: مواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح، تحقيق خليل إبراهيم خليل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2003.

20-أحمد الحصري: استنباط الأحكام من النصوص، دار الجيل، بيروت، 1997.

21-أحمد مختار عمر: علم الدلالة، عالم الكتب، القاهرة، ط6، 2006.

22-إدريس بلمليح : المختارات الشعرية و أجهزة تلقيها عند العرب ، منشورات كلية الآداب و العلوم الإنسانية، الرباط، مطبعة النجاح الجديدة، ط1، 1995.

23-إستيفن أولمان: دور الكلمة في اللغة، ترجمة كمال بشر، دار الطليعة القومية، 1962.

24-آن روبول و جاك موشلار : التداولية اليوم، علم جديد في التواصل، ترجمة سيف الدين دغفوس و محمد الشيباني، مراجعة لطيف زيتوني، دار الطليعة، بيروت، 1998.

25-الأصفهاني، أبو عبد الله بن عباد العجلي : الكاشف عن المجهول في علم الأصول تحقيق أحمد عبد الجواد و علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1998.

26-الأندلسي، أبو حيان: ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق وتعليق مصطفى النحاس، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، 1417.

27:- تفسير البحر المحيط، دار الفكر ، بيروت، ط1، 1983،

28-الأسنوي، جمال الدين عبد الرحمن بن الحسن : نهاية السيول في شرح منهاج الأصول دار الكتب العلمية، بيروت، 1986.

29-الآمدي، سيف الدين علي بن محمد : الإحكام في أصول الأحكام، تحقيق سيد الجميلي دار الكتب العربي،ط2، 1986.

30-البيضاوي، ناصر الدين عبد الله بن عمر : منهاج الأصول الخمسة بشرح الأسنوي عالم الكتب، بيروت، د.ت.

31-الباقلاني، أبو بكر: الأنصاف في ما يجب اعتقاده و لا يجوز الجهل به، تحقيق عزت عطار الحسيني، تعليق و تقديم زاهر الكوثري، مكتبة الثقافة الحديثة، مصر، 1950.

32-:إعجاز القرآن، تحقيق السيد أحمد صقر، دار المعارف، مصر، 1964.

33-التفتازاني، سعد الدين: حاشية التلويح على شرح التوضيح على التنقيح، المكتبة الخيرية، القاهرة، 1306 هـ.

34-الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن محمد : البيان و التبيين ، تحقيق و شرح عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ط4، 1405 هـ.

35-الجرجاني، عبد القاهر: دلائل الإعجاز، شرحه و علق عليه و وضع فهارسه محمد التنجي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 2005.

36-:أسرار البلاغة، راجعه و علق عليه عرفان مطرجي، مؤسسة الكتب الثقافية، ط1، 2006.

37-الجرجاني، ركن الدين: الإشارات و التنبيهات في علم البلاغة، علق عليه و وضع هوامشه و فهارسه إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية ، بيروت، ط1، 2002.

38-الجرجاني، الشريف: التعريفات، دار التونسية، تونس، 1971.

39-الجويني، أبو المعالي: البرهان في علوم أصول الفقه، تحقيق عبد العظيم الديب، قطر، 1399.

40-:الكافية في الجدل، تحقيق فوقية حسين محمد، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، 1979.

41-الرازي ، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسين أبو الفخر: التفسير الكبير، مفاتيح الغيب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، د.ت.

42-:نهاية الايجاز في دراسة الإعجاز، تحقيق بكري شيخ أمين ، دار العلم للمعلمين، بيروت، ط1، 1985.

43-: المحصول في علم الأصول ، تحقيق محمد عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1999.

44-**الرضى**، الشريف: نهج البلاغة، شرح الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبد، د.ت.

45-**الزركشي**، بدر الدين محمد بن عبد الله: البرهان في علوم القرآن، خرج حديثه و قدم له و علق عليه مصطفى عبد القادر عطا، دار الفكر، بيروت، 2005.

46-**الزمخشري** ، أبو القاسم: الكشاف عن حقائق التنزيل و عيون التأويل في وجوه التأويل، شرحه يوسف الحمادي، مكتبة مصر، القاهرة، ط1، 2000.

47-:المفصل في علم العربية، دار الجيل، بيروت، ط2، د، ت.

48-**السبكي**، تاج الدين عبد الوهاب: عروس الأفراح،دار الكتب العلمية،بيروت، د.ت.

49-**السرخسي**، أبو بكر محمد بن أحمد : أصول السرخسي، تحقيق أبو الوفاء الأفغاني ، دار الكتب العلمية، بيروت، 1993.

50-**السكاكي**، أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر محمد: مفتاح العلوم ،ضبطه و كتب هوامشه و علق عليه نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1987.

51-**السمعاني**، أبو مظفر: قواطع الأدلة في الأصول، محمد حسن هيتو، مؤسسة الرسالة، ط1، 1417هـ، 1996.

52-السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر:الإتقان في علوم القرآن، حققه وعلق عليه و خرج أحاديثه فواز أحمد زمرلي، دار الكتاب العربي، بيروت، 2004.

53-:همع الهوامع : تحقيق أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1418هـ.

54-:معترك الأقران في إعجاز القرآن، تحقيق علي محمد البجاوي ، دار الفكر العربي،ط1، 1973.

55-السيد أحمد عبد لغفار: النص القرآني بين التفسير والتأويل، دار المعرفة، بيروت، ط2، 1982.

56-:التصور اللغوي عند علماء الأصول، دار المعرفة، بيروت، ط1، 1982.

57-الشيرازي، أبو اسحاق إبراهيم: التبصرة في أصول الفقه، تحقيق محمد حسن اسماعيل، دار الكتب العلمية ، بيروت، ط1، 2003.

58-الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم اللخمي: الموافقات في أصول الشريعة ، اعتنى به الشيخ إبراهيم رمضان، دار المعرفة، بيروت، ط3، 1997.

59-: الموافقات في أصول الأحكام،علق عليه محمد الخضر حسين التولسي، دار الفكر.

60-الشوكاني، محمد بن علي : إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، دار ابن حزم، بيروت، ط1، 2004.

61-العلوي، يحي: كتاب الطراز، ضبطه عبد السلام شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1995.

62-الغزالي، أبو حامد : المستصفى من علم الأصول ، اعتنى به عبد محمود محمد عمر ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2008.

63-الفارابي، أبو النصر: كتاب الحروف، حققه و قدم له محسن مهدي ، دار المشرق، بيروت، ط2، 1990.

64-القرافي، شهاب الدين أبو العباس أحمد إدريس: أنوار البروق في أنواع الفروق، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، 1344 هـ.

65-: شرح تنقيح الفصول في اختصار المحصول في الأصول، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، 1973.

66-القزويني، جلال الدين محمد عبد الرحمن بن عمر: الإيضاح في علوم البلاغة، تحقيق وتعليق و فهرسة غريد الشيخ محمد و إيمان الشيخ محمد، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 2004.

67-القاضي، أحمد عبد الجبار: شرح الأصول الخمسة، تحقيق أحمد عبد الكريم عثمان، مكتبة وهبة، القاهرة، ط2، 1988.

68-الموصلي ، محمد: مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية و المعطلة لابن قيم الجوزية ، مكتبة السلفية، مكة، 1349 هـ.

69-الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب: أدب الدنيا والدين، الشركة الجزائرية، ط1، 2006.

70-المخزومي مهدي: النحو العربي، نقد و توجيه، المكتبة العصرية بيروت، 1964.

71-الزواوي بغورة: الفلسفة واللغة، نقد" المنعطف اللغوي " في الفلسفة المعاصرة، دار الطليعة، بيروت، ط1، 2005.

72-الطبري، أبو جعفر: جامع البيان عن تأويل القرآن، حققه و خرج أحاديثه محمود محمد شاكر، دار المعارف، مصر.

73-النسقي، أبي البركات عبد الله بن أحمد بن محمود : إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، دار الكتاب العربي، بيروت ، لبنان

74- بيير بورديو: الرمز و السلطة ، ترجمة عبد السلام بن عبد العالي ، دار توبقال ، المغرب، ط2، 1990.

75-جابر عصفور: الصورة في التراث النقدي و البرغي، دار المعارف، د.ت.1976.

76-جون أوستين: نظرية أفعال الكلام العامة، ترجمة عبد القادر قنيني، افريقيا الشرق، المغرب، 1991.

77-جيرار دولو دال: السيميائيات أو نظرية العلامات، ترجمة عبد الرحمن بوعلي، دار الحوار، الطبعة الأولى، 2004،

78-خليفة بوجادي: في اللسانيات التداولية، مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم، بيت الحكمة، ط1، 2009.

79-روبرت دي بوجراند: النص والخطاب والإجراء، ترجمة تمام حسان، عالم الكتب، ط2،2007.

80-رولان بارت: نظرية النص، ترجمة محمد خير البقاعي، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، 1988.

81-سيبويه: كتاب سيبويه، تحقيق و شرح عبد السلام محمد هارون، عالم الكتب، بيروت.

82-سعيد حسن بحيري: دراسات لغوية تطبيقية في العلاقة بين البنية و الدلالة، مكتبة الآداب القاهرة، ط1، 2005.

83-سعيد توفيق: الخبرة الجمالية، المؤسسة الجامعية، بيروت، ط1، 1992.

84-سيد قطب: في ظلال القرآن ، دار الشروق، القاهرة، ط36، 2007.

85-شكري عياد : اللغة و الإبداع ، مبادئ علم الأسلوب العربي، دار الثقافة العربية، القاهرة، ط1، 1997.

86-شاهر الحسن: علم الدلالة السيمكانتيكية، دار الفكر، عمان، الأردن، ط1، 2001.

87-صلاح رزق: أدبية النص دار الثقافة، العربية ، ط1، 1989.

88-صلاح إسماعيل: نظرية المعنى في فلسفة بول غرايس، دار قباء الحديثة، القاهرة، ط1، 2007.

89-صبحي إبراهيم الفقي: علم اللغة النصي بين النظرية و التطبيق، دراسة تطبيقية على السور المكية، دار قباء ، القاهرة ، ط1، 2000.

90-طالب سيد هاشم الطبطبائيي: نظرية الأفعال الكلامية بين فلاسفة اللغة المعاصرين و البلاغيين العرب، مطبوعات جامعة الكويت، 1994.

91- طاهر سليمان حمودة: دراسة المعنى عند الاصوليين، الدار الجامعية، مصر، 1983

92-علي الجندي ناصف: من قضايا اللغة و النحو، دار الكتب العربية، بيروت، 1985.

93-عبد القادر عودة: التشريع الجنائي الإسلامي، دار إحياء التراث العربي، ط4، 1988.

94-عبد الهادي بن ظافر الشهري: استراتيجيات الخطاب، مقاربة لغوية تداولية، دار الكتاب المتحدة الجديدة، ط1، 2004.

95-عادل فاخوري: نظرية الأفعال الكلامية في الفلسفة العربية ، معهد الإنماء العربي، بيروت، 1986.

96-عثمان بن طالب: البراغماتية وعلم التراكيب بالإسناد إلى أمثلة عربية، الملتقى الدولي الثالث في اللسانيات، الجامعة التونسية، تونس، 1999.

97-عبد الله الغدامي: الخطيئة و التكفير، من البنيوية إلى التشريحية، دار الصباح، الكويت القاهرة، ط3، 1993.

98-عز الدين إسماعيل: جماليات الالتفات، النادي الأدبي الثقافي، جدة، السعودية،ط2، 1988.

99-علي الجازم: البلاغة الواضحة، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، 1981.

100-عبد الرحمن طه :الدلالات والتداوليات "أشكال الحدود" البحث اللساني والسيميائي، كلية الآداب و العلوم الإنسانية، الرباط، جامعة محمد الخامس، 1401.

101-: تجديد النهج في تقويم التراث، المركز الثقافي، الدار البيضاء، المغرب، ط2، 1993.

102-عواطف كنوش المصطفى: الدلالة السياقية عند اللغويين، دار السياب للنشر والتوزيع لندن، الطبعة الأولى، 2007.

103-عودة خليل أبو عودة: التطور الدلالي بين لغة الشعر الجاهلي و القرآن الكريم، مكتبة المنار، الأردن الزرقاء، ط1، 1985،

104-عبد السلام المسدي: التفكير اللساني في الحضارة العربية، الدار العربية للكتاب، تونس، 1981.

105-عباس محمود العقاد: فتح القدير الجامع بين فني الرواية و الدراية من علم التفسير، دار السلام، القاهرة.

106-فان ديك: النص و السياق، استقصاء البحث في الخطاب الدلالي و التداولي، ترجمة عبد القادر قنيني، افريقيا الشرق، بيروت، 2000.

107-قولفجانج هاينه مان ديتر فيهقجر: مدخل إلى علم لغة النص، ترجمة و علق عليه و مهد له سعيد حسن بحيري، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، الطبعة الأولى، 2004.

108-كارل ديتر بونتنج: المدخل إلى علم اللغة،ترجمة سعيد حسن بحيري، مؤسسة المختار القاهرة، مصر الجديدة، ط1، 2006.

109-محمد محمد يونس علي: علم التخاطب الإسلامي، دراسة لسانية لمناهج علماء الأصول في فهم النص، دار المدار الإسلامي، ط1، 2006.

110-محمد عبد الباسط عيد: النص والخطاب، قراءة في علوم القرآن، تقديم صلاح رزق، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، 2009.

111-مسعود صحراوي : التداولية عند العلماء العرب، دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي، دار الطليعة، بيروت، ط1، 2005.

112-محمود أحمد نحلة: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، دار المعرفة الجامعية،ط1، 2004.

113-مصطفى ناصف: تجديد التفسير، الشركة المصرية، القاهرة،ط1، 1995.

114-: نظرية المعنى في النقد الأدبي، دار الأندلس، بيروت، ط1، 1995.

115-:نظرية التأويل، النادي الأدبي الثقافي، جدة، السعودية، ط1، 2000.

116-مصطفى محمد شلبي: التعريف بالفقه الإسلامي وقواعد الملكية و العقود فيه، دار النهضة، بيروت، 1985.

117-:أصول الفقه الإسلامي، الدار الجامعية، بيروت، ط1، 1991.

118-محي الدي صبحي: نظرية النقد و تطورها إلى عصرنا، الدار العربية للكتاب، تونس، 1984

119-محمد الهادي الطرابلسي: خصائص الأسلوب في الشوقيات، المجلس الأعلى للثقافة، مصر، ط1، 1996.

120-محمد مفتاح: مجهول البيان، دار توبقال، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 1990.

121-محمد أركون:تاريخية الفكر العربي الإسلامي، ترجمة هاشم صالح، مركز الإنماء القومي بيروت، ط1، 1999.

122-محمد العمري: البلاغة العربية، أصولها و امتداداتها، أفريقيا الشرق، المغرب، 1999.

123-ميشال زكريا: الألسنية، علم اللغة الحديث، المبادئ و الإعلام، المؤسسة الجامعية، بيروت، ط2، 1983.

124-محمد حماسة عبد اللطيف: النحو و الدلالة، مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي، مطبعة المدينة، مصر، ط1، 1983،

125-نصر حامد أبو زيد: فلسفة التأويل، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط7، 2007.

126-: النص، السلطة، الحقيقة، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط1، 1985.

127-:مفهوم النص، دراسة في علوم القرآن، المركز الثقافي العربي، المغرب، ط6، 2005.

128-هدسون جيرار: علم اللغة الاجتماعي، ترجمة محمود عياد، عالم الكتب، القاهرة، 1990.

129-وهبة الرحيلي: الفقه الإسلامي و أدلته، دار الفكر، دمشق، ط3، 1989.

130-يعقوب بن عبد الوهاب: قاعدة الأمور بمقاصدها، دراسة نظرية و تأصيلية، مكتبة الرشد الرياض،ط1، 1419 هـ.

131-يوسف نور عوض: علم النص و نظرية الترجمة، دار الثقافة، مكة المكرمة، ط1، 1410 هـ.

ثانيا: المراجع الأجنبية:

1-Anne redoul et Jacques Moeschler : Pragmatique du discours de l'interprétation de l'énoncé à l'interprétation du discours, Armand colin, Paris , 2004.

2-Austin. J.L : Quand dire, C'est Faire, introduction, traduction, et commentaire par Gilles Lane, postface de François Récanati, Edition du Seuil, 1970.

3-Armengand, Françoise : La Pragmatique, PUF, 4edition, Paris, 1999.

4-Bakhtine, Mikhaïl : Structure de l'énoncé, in la principe dialogique, Paris, 1981.

5-Benveniste, Emile : Problèmes de linguistique général, Gallimard , Paris, 1966.

6-Barthes : L'Ancienne rhétorique, 16 Seuil, Paris, 1970.

7-Catherine Kerbrat-orccohioni : Les actes de langage dans le discours, théorie et fonctionnement, Armand Colin, Paris, 2005.

8-Cullioli, A : Actes de langage et théorie de l'énonciation, département de recherche linguistique(DRL) collection université, Paris, 1985.

9-Dan Sperber/ Dreidre Wilson : La Pertinence, Communication et Cognition, traduit de l'anglais par Abel Gerschenfeld et Dan Sperber, édition de minuit, 1989.

10-Daniel Vanderveken : Les actes de discours, Essai de philosophie du langage et de l'esprit sur la signification des énonciations, Pierre Mardaga, édition, Liège, Bruxelles, 1988.

11-Dominique, Mangneneau : Initiation aux méthodes de l'analyse de discours, Hachette université, Paris, 1976.

12-Ernest, Cassirer : La philosophie des Formes symboliques, traduction, Ole Hansenlove et Jean Lacoste, minuit, Paris, 1972.

13-Eric, Grillo : La philosophie du langage, Seuil, Paris, 1977.

14-François Recanati : Les énonces Performatifs, Contribution à la Pragmatique, édition de minuit, Paris, 1981.

15-Gardiner, A, H : Langage et Actes de Langage, Aux sources de La Pragmatique, Traduit et présenté par Catherine Dou ay, Press Universitaires de Lille, 2000.

16-Geoffrey, Leech : Principles Of Pragmatics, Longman group limited, London, 1996.

17-Grorges, Vigneaux : L'argumentation du discours à la pensée, Hatier, Paris, 1988,

18- Isère, Wolfgang : L'Acte de lecture, traduit de l'Allemand par Evelyne Sznycer, Ed, 1977.

19-Jean-Claude Anscomdre et Oswald Ducrot : L'argumentation dans la langue, 3^{e}edition, P. Mardaga, 1997.

20-Jean, Dubois : Dictionnaire de Linguistique et des sciences du langage, Larousse, bordes, Paris, 1989.

21-Jean Pierre, Robert : Dictionnaire pratique de didactique, Paris, 2002.

22-Jean Michel, Adam : Linguistique Textuelles des genres de discours aux Textes .Ed Nathan, Paris, 1999.

23-John, Searle : Les actes de Langage, essaie de philosophie du langage, collection savoir, Hermann, Paris, 1972.

24-John, Searle : Sens et Expression, études de théorie des actes de langage, traduction et préface par Joëlle Proust, les éditions de minuit, 1982.

25-Louis, Althusser et Etienne Babilaire : Lire le Capital, Paris, 1986.

26-Michel, Foucault : L'Archéologie du savoir, Gallimard, Paris, 1969.

27-Oswald, Ducrot : Le dire et le dit, édition de minuit, 1984.

28-Oswald, Ducrot : Dire et Pas dire, Principes de sémantique linguistique, collection savoir, Herman, 3 édition, Paris, Octobre, 1991.

29-Philipe Breton : L'argumentation dans la communication, Edition la découverte, Paris, 1996.

ثالثا :الدوريات:

-مجلة "إسلامية المعرفة"، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ماليزيا، العدد الرابع عشر،خريف 1414هـ/1998.

-مجلة آفاق، العدد الثامن عشر، 1987، مكناس، الرباط، المغرب .

-مجلة جذور، العدد الثامن، 2002، الرياض، السعودية.

-مجلة ثقافات، كلية الآداب، العدد الثامن عشر، 2006،البحرين.

-مجلة الآداب و العلوم الإنسانية، جامعة وهران، العدد الخامس 2005،الجزائر.

-مجلة "البلاغة المقارنة ألف" العدد الثامن، 1998، الجامعة الأمريكية، القاهرة.

-مجلة العرب و الفكر العالمي، العدد الخامس، 1979، بيروت، لبنان.

-مجلة العرب و الفكر العالمي، العدد الثامن، خريف 1989، بيروت، لبنان.

-مجلة العرب و الفكر العالمي، العدد الثالث عشر والرابع عشر، ربيع 1991، بيروت، لبنان.

-مجلة الفكر العربي المعاصر، العدد 61/60، 1989. مركز الإنماء القومي، بيروت، لبنان.

-مجلة المناظرة ، العدد الرابع ،ماي 1991. المغرب.

-مجلة عالم المعرفة، العدد الثاني عشر، رجب 1415هـ/1995.المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، الكويت.

-مجلة كلية الآداب و العلوم الإنسانية، العدد الحادي عشر،1995، جامعة فاس، المغرب.

-مجلة كتابات معاصرة، العدد عشرون، 2000، بيروت، لبنان.

-سلسلة بحوث و دراسات، كلية الآداب و العلوم الإنسانية، العدد الخامس، 1993، جامعة محمد الخامس، الرباط، المغرب.

-مجلة إنسانيات، المجلة الجزائرية في الأنتروبولوجيا و العلوم الاجتماعية، ع46، 2009، الجزائر

- مجلة الانسانيات و العلوم الاجتماعية، العدد الأول، 1979، جامعة قطر.

رابعا: الرسائل الجامعية:

1-الالتفات في القرآن الكريم إلى آخر سورة الكهف، لخديجة محمد أحمد البناني، رسالة لنيل شهادة الماجيستير، 1414هـ، جامعة أم القرى، المملكة السعودية.

2-الأسرار البلاغية للتقديم و التأخير في سورة البقرة، خالد بن محمد العيثم، رسالة لنيل شهادة الماجيستير، 2000، مصر.

محتويات البحث:

إهـداء.....

شكر و تقدير :.....

مقدمة :.....أ

الفصل الأول:نظرية الأفعال الكلامية: زمطلقاتها التأسيسية و أسسها المنهجية..... ز

توطئة: 8

المبحث الأول:قراءة في المعايير النظرية للأفعال الكلامية 9

1: مفهوم الأفعال الكلامية: 9

2: علاقة الأفعال الكلامية بالتداولية. 11

3: أهمية الأفعال الكلامية في قراءة الموروث اللغوي العربي. 15

المبحث الثاني:جهود أوستين Austin في دراسة الأفعال الكلامية: 20

1: التمييز بين الأفعال التقريرية و الأفعال الأدائية:..... 21

أ-الأفعال الإخبارية (التقريرية) Actes constatifs : 21

ب- الأفعال الأدائية(الإنجازية) Actes Performatifs : 22

ج- شروط الملائمة Conditions de Satisfaction عند أوستين:.....24

2: أهمية ما قدّمه أوستين Austin للدرس اللساني الحديث:.....29

المبحث الثالث:جهود سيرل Searle و إسهاماته في دراسة الأفعال الكلامية:..... 31

أولا: تصنيفات سيرل Searle للأفعال الكلامية.....31

ثانيا: علاقة الفعل الكلامي بالعرف اللغوي و الاجتماعي.....35

ثالثا: تطوير شروط الملائمة عند سيرل Searle :.....37

رابعا: التمييز بين الأفعال الكلامية المباشرة و غير المباشرة : 39
أ-مفهوم الأفعال الكلامية المباشرة Notion d'actes de Langage directe..... 39
ب-مفهوم الأفعال الكلامية غير المباشرةNotion d'acte de langage indirecte 41
المبحث الرابع :نظرية الأفعال الكلامية بعد أوستين و سيرل 46
1: إسهامات الفلاسفة في تطوير نظرية الأفعال الكلامية: 46
2 : المعنى في فلسفة بول غرايسP. Grice 46
أ-قاعدة الكم Maximes de quantités 46
ب -قاعدة الكيف Maximes de qualité 46
ج-قاعدة الملائمة (العلاقة) Maximes de relations:..... 48
د-قاعدة الطريق Maximes de manière:: 48
3: المعنى في فلسفة جيوفري ليتش G. Leech 49
4 : المعنى في فلسفة روبين لاكوف ROBIN LAKOFF 52
5: المعنى في فلسفة ديكرو O.DUCROT..... 54
الفصل الثاني:المنحى التأويلي في الخطاب الأصولي 57
توطئة: 58
أولا: مفهوم الخطاب في الثقافة العربية..... 57
ثانيا: مفهوم الخطاب في الثقافة الغربية : 68
أ: الانفتاح الدلالي و علاقته بالخطاب القرآني :..... 78
ب-النظرية السياقية في المعنى: 83
ج: المتلقي LE DESTENATAIRE و إعمال الفكر..... 89
د: حدود التأويل في الخطاب الأصولي : 93

هـ: الخطاب القرآني و مواقع اللاتحديد. 102
الفصل الثالث:الأفعال الكلامية في الفكر الأصولي 110
توطئة: 111
أولا: اللغة في الخطاب القرآني : 112
ثانيا: الخطاب الأصولي و أنماط الأفعال الكلامية غير المباشرة: 119
ثالثا: مسوغات استعمال الأفعال الإنجازية غير المباشرة : 132
رابعا: مستويات الأفعال الكلامية المتفرعة عن الخبر: 140
خامسا: أهم الظواهر الكلامية المنبثقة عن الخبر: 142
1-الشهادة و الرواية:..... 141
2-الدعوة و الإقرار:..... 144
3- الوعد و الوعيد : 147
4-الكذب و الخلف: 149
5-النفي:..... 149
سادسا: صيغة "افعل" بين الدرس الأصولي و الدرس التداولي: 154
سابعا: مستويات الأفعال الكلامية المتفرعة عن الإنشاء 164
أ-أفعال الوجوب و الندب: 165
ب-ألفاظ العقود و المعاهدات 168
ج- ألفاظ البيع: 170
الفصل الرابع: مستويات الأفعال الكلامية في سورة الكهف 175
توطئة: 176
أولا: الأفعال الكلامية التوجيهية في سورة الكهف. 177

1:الأمر: 177
2-الوعد:.....178
3-النهي:.....180
4-الإستفهام:.....182
5-النفي:.....187
6-النداء:.....190
ثانيا: الأفعال الكلامية التلميحية في سورة الكهف. 196
أ-تداولية الحذف:..... 196
1-حذف الفعل : 197
2-حذف الصفة:.....196
3-حذف المبتدأ: 200
4-حذف الحرف 200
ب:التقديم و التأخير و دلالتهما: 201
1- تقديم الأدنى على الأعلى: 202
2- لفت انتباه المتلقي إلى المقدّم..... 203
3-تقديم المسبب على السبب:.....201
4-التخويف و التنفير عنه:.....201
ج:الإلتفات: 207
د- التضمين: 213
ثالثا : الطابع الاستدلالي لأساليب البيان في سورة الكهف 215

1-الإستعارة:.....210

2-الكناية : 222

3-التشبيه:.....219

رابعا: الأفعال الكلامية و تداولية حروف المعاني :..... 229

1-بلاغة العطف في سورة الكهف:... 223

2-بنية الضمير و تماسك النص:.....226

3- حروف الجر و انسجام الدلالة:..... 237

4-حروف التوكيد و طاقتها الأسلوبية:.....233

خاتمة البحث: 245

أولا: قائمة المصادر و المراجع. 249

ثانيا: المراجع الأجنبية: 263

ثالثا :الدوريات..... 265

رابعا:الرسائل الجامعية : 267